وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشّلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

# أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه

الشّعبة: علوم التسيير

التخصص : إدارة مالية

العنوان

# دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية دراسة عينة من مؤسسات إقتصادية جزائرية

من إعداد الطالبة:

**خيرة معمري**

المناقشة بتاريخ 2021/05/26من طرف اللجنة المكونة من:

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د. نبيل بوفليح | أستاذ | جامعة الشلف | رئيسا |
| أ.د. حاج قويدر قورين | أستاذ | جامعة الشلف | مشرفا ومقررا |
| د.عبد القادر بكيحل | أستاذ محاضر أ | جامعة الشلف | ممتحنا |
| د.عبد الحق زياني | أستاذ محاضر أ | جامعة تيارت | ممتحنا |
| د.فوضيل لحسن | أستاذ محاضر أ | جامعة الشلف | ممتحنا |
| د.محمد حبيب مرحوم | أستاذ محاضر أ | جامعة مستغانم | ممتحنا |

السّنة الجامعية: 2020-2021 م

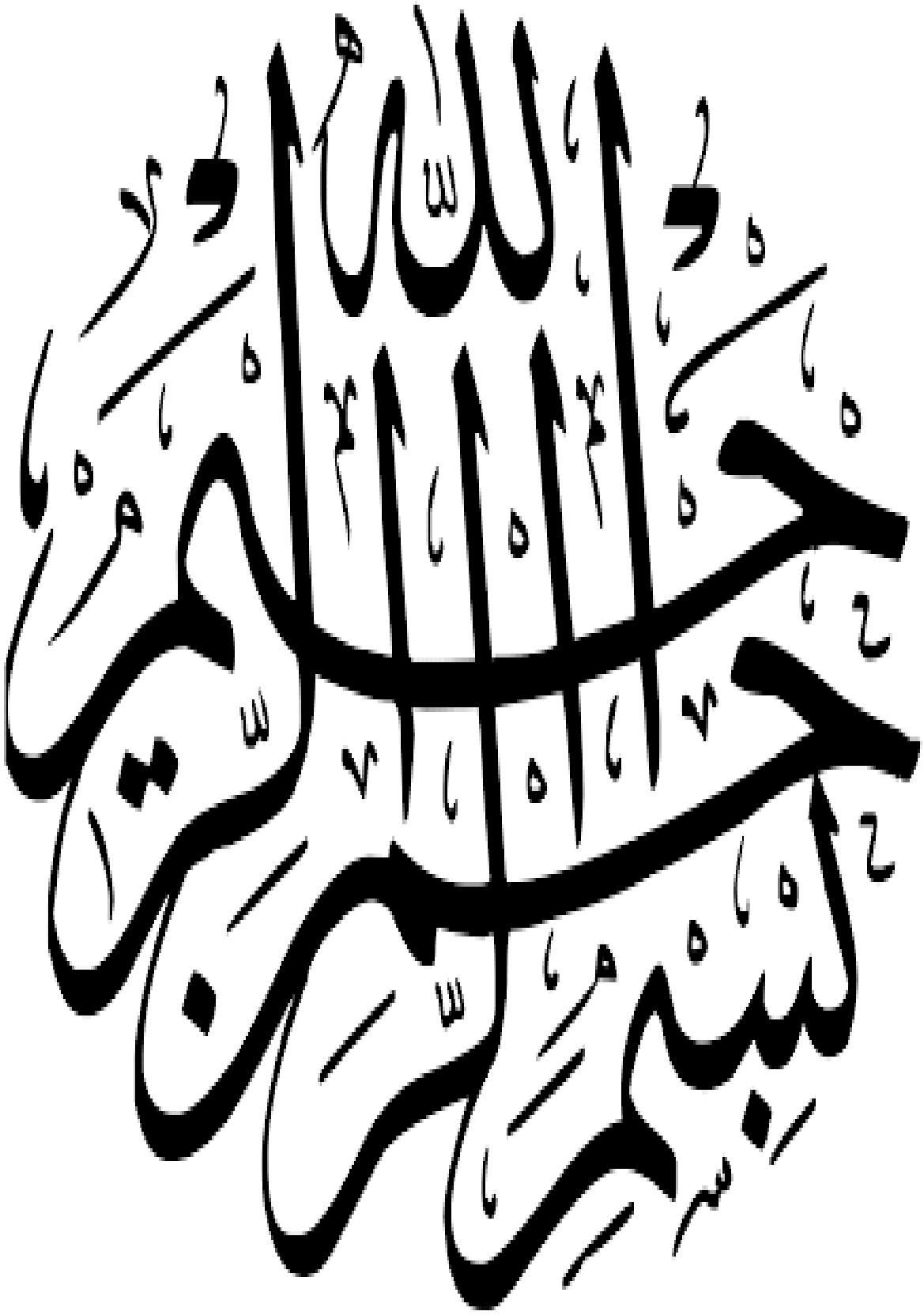

# الإهداء

# الإهداء

**أهدي بحثي هذا إلى من اختارها الله إلى جواره.....جدتي رحمها الله وإلى جدي أكرمه الله وحفظه .**

**وإلى أمي وأبي، و إخوتي وزوجي وأبنائي حفظهم الله ورعاهم.**

**إلى كل من علمنا وأخذ بيدنا، وأنار لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع الأساتذة الفضلاء الذين رافقونا في طيلة المشوار العلمي ابتداء من الطور الابتدائي إلى غاية الجامعة.**

**إلى كل من شجعنا في رحلتنا إلى التميز والنجاح إلى كل من ساعدنا ووقف بجانبنا، خصوصا صديقتي المقربتين، وإلى زملائي في العمل السابق بقطاع التربية.**

**وإلى زملائي في العمل في الادارة العامة للجامعة خصوصا مصلحة المحاسبة، وإلى زملائي في كلية علوم الطبيعة والحياة خصوصا مصلحة الميزانية والمحاسبة.**

# كلمة شكر

# كلمة شكر

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الكريم مُحَمَّد ﷺ خاتم النبيين**

**أحمد الله سبحانه على إتمام هذا البحث فلك الحمد على تمام النعمة وكمال الفضل**

**يطيب لي بعد شكر الله تعالى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " قورين حاج قويدر" على نصائحه وتوجيهاته الثمينة والمتابعة الحثيثة، فجزاه الله عنا خير الجزاء.**

**كما أشكر القائمين على مكتبة كلية العلوم الاقتصادية على كل التسهيلات التي قدموها لنا،**

**ويطيب لي أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل، وأشكر جميع الاطارات في المؤسسات على المساعدة التي قدموها لنا.**

# ملخص الدراسة

**دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الافصاح المحاسبي وهذا كله في إطار معايير المحاسبة الدولية، وتبين العلاقة بينهم، أما مجتمع الدراسة فيتمثل في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر والمقدرة بـ05 مؤسسات، حيث تم تبيين واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات المدرجة في البورصة، وأيضا قمنا بتوزيع 125 استبانة تم استرجاع منها 90 استبيان صالح للتحليل، ولمعرفة نتائج الاستبيان وتحليليها استخدمنا برنامج (SPSS V2).

أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها أنه عدم مواكبة المؤسسات للتحديثات التي تجريها لجنة معايير المحاسبة الدولية والهادفة إلى تحسين عملية الافصاح المحاسبي، زيد على ذلك أيضا غياب دور لجنة المراجعة وعدم استقلالية التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها ضرورة الاهتمام أكثر والالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تساهم بدورها في تفعيل الجودة الافصاح المحاسبي، بهدف جعل المعلومات المحاسبية ملائمة لمستخدميها من أجل ترشيد القرارات.

**الكلمات المفتاحية:** معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المحاسبية، الافصاح المحاسبي، جودة الافصاح المحاسبي.

**The role of accounting information quality in enhancing the accounting disclosure under international accounting standards – A study sample of the Algerian economic institutions.**

**Abstract:**

This study aimed to assess the quality of accounting information and its role in improving accounting disclosure, all within the framework of international accounting standards, and show the relationship between them, while the study community is represented in the economic institutions listed on the Algiers Stock Exchange estimated at 05 institutions, where the reality of the quality of accounting information was established in listed institutions, and we also distributed 125 questionnaires, of which 90 questionnaires were returned for analysis, and to know the results of the questionnaire and its analysis, we used the Program (SPSS V22).

The most important results presented are the fact that the institutions to not keeping pace with the updates conducted by the International Accounting Standards Commission in order to improve the accounting disclosure process, in addition to the lack of the role of the audit committee and the lack of independent internal audit at the level of the economic institutions listed on the Algiers Stock Exchange.

The study also reached many recommendations, including the need to pay more attention and commitment to the qualitative characteristics of accounting information, which in turn contributes to the activation of the quality of accounting disclosure, with the aim of making accounting information suitable for its users in order to rationalize decisions.

**Keywords**: International accounting standards, quality of accounting information, accounting disclosure, quality of accounting disclosure.

# فهرس

# المحتويات

| | |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر | |
| ملخص الدراسة | I |
| فهرس المحتويات | III |
| قائمة الجداول | VIII |
| قائمة الأشكال | XI |
| قائمة الملاحق | XIII |
| جدول المختصرات | XV |
| **مقدمة** | أ-ر |
| **الفصل الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية** | 2-68 |
| **تمهيد** | 02 |
| **المبحث الأول: أسس ومفاهيم معايير المحاسبية الدولية.** | 03 |
| **المطلب الأول:** الإطار النظري للمحاسبة. | 03 |
| **المطلب الثاني:** معايير المحاسبة الدولية ونشأتها. | 08 |
| **المطلب الثالث:** تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مختلف الدول. | 19 |
| **المبحث الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.** | 31 |
| **المطلب الأول:** النظام المحاسبي المالي كمحاولة لتبني معايير المحاسبة الدولية. | 31 |
| **المطلب الثاني:** الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي في الجزائر. | 33 |
| **المطلب الثالث:** تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية. | 41 |
| **المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية.** | 44 |
| **المطلب الأول:** مفهوم القوائم المالية. | 44 |
| **المطلب الثاني:** مناهج إعداد القوائم المالية وقياسها. | 50 |
| **المطلب الثالث:** أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية. | 59 |
| **خلاصة الفصل الأول** | 60-61 |
| **الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.** | 62- 111 |

| | |
|---|---|
| **تمهيد** | 62 |
| **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومات المحاسبية.** | 63 |
| **المطلب الأول:** مفهوم المعلومات المحاسبية. | 63 |
| **المطلب الثاني:** مفهوم جودة المعلومات المحاسبية. | 71 |
| **المطلب الثالث:** مستخدمو المعلومات المحاسبية. | 73 |
| **المبحث الثاني: المفاهيم العامة لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وأثر معايير المحاسبة الدولية عليها.** | 75 |
| **المطلب الأول:** الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية | 75 |
| **المطلب الثاني:** المشاكل والمحددات استخدام الخصائص النوعية. | 81 |
| **المطلب الثالث:** دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. | 84 |
| **المبحث الثالث: مداخل ومعايير قياس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها .** | 96 |
| **المطلب الأول:** مداخل قياس جودة المعلومات المحاسبية. | 96 |
| **المطلب الثاني:** معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية. | 100 |
| **المطلب الثالث:** العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية. | 103 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 111 |
| **الفصل الثالث: دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.** | 149-112 |
| **تمهيد** | 112 |
| **المبحث الأول: أساسيات حول الافصاح المحاسبي.** | 113 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الافصاح المحاسبي. | 113 |
| **المطلب الثاني:** أنواع الافصاح المحاسبي وأساليبه. | 116 |
| **المطلب الثالث:** العوامل المؤثرة في الافصاح المحاسبي. | 123 |
| **المبحث الثاني: الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية.** | 125 |
| **المطلب الأول:** دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي. | 125 |
| **المطلب الثاني:** متطلبات الإفصاح المحاسبي ومقوماته في ظل معايير المحاسبة الدولية. | 131 |
| **المطلب الثالث:** مستويات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية. | 133 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تعزيز الافصاح المحاسبي.** | 134 |
| **المطلب الأول:** مدخل للشفافية في الإفصاح المحاسبي. | 134 |
| **المطلب الثاني:** أسس جودة الافصاح المحاسبي. | 138 |
| **المطلب الثالث:** أهمية جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي. | 143 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | 149 |
| **الفصل الرابع: دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.** | 227-150 |
| **تمهيد** | 150 |
| **المبحث الأول: واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.** | 151 |
| **المطلب الاول:** تقديم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة. | 151 |
| **المطلب الثاني:** تحليل واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة. | 152 |
| **المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية.** | 193 |
| **المطلب الأول:** إطار الدراسة الميدانية. | 193 |
| **المطلب الثاني:** تصميم استمارة الاستبيان. | 195 |
| **المطلب الثالث:** اختبار صدق وثبات الاستبيان | 196 |
| **المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان .** | 197 |
| **المطلب الأول:** الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية | 197 |
| **المطلب الثاني:** أساليب المعالجة الإحصائية. | 201 |
| **المطلب الثالث:** عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية. | 203 |
| **خلاصة الفصل الرابع** | 227-226 |
| **خاتمة** | 231-228 |
| **قائمة المراجع** | 247-232 |
| **الملاحق** | 268-248 |

# قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | هيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية. | 16 |
| 2-1 | توزيع الدول العربية حسب ترتيب جودة بيئة الاعمال. | 29 |
| 3-1 | مؤشر جودة بيئة الأعمال للدول العربية | 29 |
| 4-1 | فصول القانون07-11 المؤرخ في 25-11-2007 | 36 |
| 5-1 | احتياجات مستخدمي التقارير المالية | 49 |
| 6-1 | أسس قياس الأصول والخصوم | 53 |
| 1-2 | أوجه الإختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية. | 67 |
| 1-4 | أعضاء مجلس الإدارة | 152 |
| 2-4 | الفئات المساهمة في مجمع صيدال | 155 |
| 3-4 | أعضاء مجلس الإدارة. | 157 |
| 4-4 | المساهمون في مؤسسة أليانس للتأمينات قبل الدخول للبورصة | 158 |
| 5-4 | المساهمون في مؤسسة أليانس للتأمينات بعد الدخول إلى بورصة الجزائر | 159 |
| 6-4 | المساهمون في مؤسسة آن سي أ رويبة. | 163 |
| 7-4 | تكوين رأس المال والمساهمين | 165 |
| 8-4 | جانب الأصول لمؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة 2018 | 169 |
| 9-4 | جانب الخصوم لمؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة 2018 | 170 |
| 10-4 | حساب النتائج لمؤسسة فندق التسيير الاوراسي لسنة 2018 | 171 |
| 11-4 | جانب الأصول لمؤسسة مجمع صيدال لسنة 2018 | 174 |
| 12-4 | جانب الخصوم لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2018 | 175 |
| 13-4 | حساب النتائج لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2018 | 176 |
| 14-4 | حساب النتائج المتوقع لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2019 | 177 |
| 15-4 | جانب الأصول لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018 | 180 |
| 16-4 | جانب الخصوم لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018. | 181 |
| 17-4 | حساب النتائج لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018. | 182 |
| 18-4 | جانب الأصول لمؤسسة آن سي أروبية(NCA) لسنة 2018 | 184 |
| 19-4 | جانب الخصوم لمؤسسة آن سي أروبية(NCA) لسنة 2018 | 185 |
| 20-4 | حساب النتائج لمؤسسة آن سي أروبية(NCA)لسنة 2018 | 186 |
| 21-4 | جانب الأصول لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 | 189 |
| 22-4 | جانب الخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 | 190 |

| | | |
|---|---|---|
| 23-4 | حساب النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 | 191 |
| 24-4 | توزيع الإستبانات على أفراد العينة | 194 |
| 25-4 | محصلة توزيع الإستبانات على أفراد العينة . | 195 |
| 26-4 | معامل ألفا كرونباخ | 196 |
| 27-4 | مقياس ليكارت(Likert) الخماسي | 196 |
| 28-4 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الجهة الموزعة إليه | 197 |
| 29-4 | توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية | 198 |
| 30-4 | توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي | 199 |
| 31-4 | توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي | 200 |
| 32-4 | تقسيم مستويات الموافقة على فقرات الإستبيان | 201 |
| 33-4 | نتائج البعد الأول (خاصية الملاءمة) | 204 |
| 34-4 | نتائج البعد الأول (التمثيل الصادق-الموثوقية-) | 206 |
| 35-4 | خصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية (الثانوية) | 208 |
| 36-4 | الافصاح المحاسبي في المؤسسة ومتطلباته في ظل معايير المحاسبة الدولية. | 210 |
| 37-4 | نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر خاصية الملائمة على الإفصاح المحاسبي. | 212 |
| 38-4 | نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر خاصية التمثيل الصادق على الإفصاح المحاسبي. | 213 |
| 39-4 | نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر الخصائص التعزيزية لجودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي | 214 |
| 40-4 | جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير الجهة الموزعة إليها | 215 |
| 41-4 | نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير الجهة الموزعة إليها | 216 |
| 42-4 | جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير الخبرة المهنية | 217 |
| 43-4 | نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير الخبرة المهنية | 218 |
| 44-4 | جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير المستوى العلمي | 219 |
| 45-4 | نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير المستوى العلمي | 220 |
| 46-4 | جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير التخصص العلمي | 221 |
| 47-4 | نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير التخصص العلمي | 222 |
| 48-4 | نتائج إختبار المقاربات لمتغير التخصص العلمي | 223 |

# قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية | 4 |
| 2-1 | جودة بيئة الأعمال للدول العربية | 31 |
| 1-2 | العلاقة بين البيانات والمعلومات. | 64 |
| 2-2 | العلاقة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية والمحاسبة. | 73 |
| 3-2 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | 81 |
| 4-2 | تعارض خاصية الملاءمة والموثوقية. | 82 |
| 5-2 | المحددات الأساسية لملائمة المعلومات المحاسبية | 82 |
| 6-2 | المراحل التي تمر بها المعلومات | 86 |
| 7-2 | معايير جودة المعلومات المحاسبية | 102 |
| 1-3 | أدوات إخفاء الحقائق. | 135 |
| 2-3 | أهم الأحداث والأسباب الضاغطة باتجاه الشفافية. | 137 |
| 1-4 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي. | 154 |
| 2-4 | المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة | 164 |
| 3-4 | هيكل مجموعة بيوفارم | 166 |
| 4-4 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم: | 167 |
| 5-4 | نموذج الدراسة | 193 |
| 6-4 | الدائرة النسبية للنسب المئوية تبعا لمتغير الجهة الموجهة إليها. | 197 |
| 7-4 | أعمدة بيانية للنسب المئوية لمتغير الخبرة المهنية | 198 |
| 8-4 | الدائرة النسبية للمؤهل العلمي | 199 |
| 9-4 | الأعمدة البيانية للنسب المئوية لمتغير التخصص | 200 |
| 10-4 | المتوسط الحسابي تبعا للتخصص | 225 |

# قائمـــــة الملاحق

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-4 | جانب الأصول من ميزانية مؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة2018 | 248 |
| 2-4 | جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة2018 | 249 |
| 3-4 | حساب النتائج لمؤسسة فندق التسيير الاوراسي لسنة 2018. | 250 |
| 4-4 | جانب الأصول من ميزانية مؤسسة مجمع صيدال لسنة2018. | 251 |
| 5-4 | جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة مجمع صيدال لسنة2018. | 252 |
| 6-4 | حساب النتائج لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2018. | 253 |
| 7-4 | جانب الأصول ميزانية مؤسسة أليانس للتأمينات لسنة2018. | 254 |
| 8-4 | جانب الخصوم لميزانية مؤسسة أليانس للتأمينات لسنة2018. | 255 |
| 9-4 | حساب النتائج لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018. | 256 |
| 10-4 | جانب الأصول لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA) لسنة 2018 . | 257 |
| 11-4 | جانب الخصوم لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA) لسنة 2018 . | 258 |
| 12-4 | حساب النتائج لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA)لسنة 2018 . | 259 |
| 13-4 | جانب الأصول لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 . | 260 |
| 14-4 | جانب الخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 . | 261 |
| 15-4 | حساب النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018. | 262 |
| 16-4 | إستبانة البحث | 268-263 |
| 17-4 | قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة. | 268 |

# قائمة

# المختصرات

| الاختصار | المصطلح المقابل باللغة الانجليزية | معنى المصطلح بالغة العربية |
|---|---|---|
| **FASB** | Financial Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة المالية |
| **AICPA** | American Institute Certified of Public Accountants | معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي |
| **COSO** | The Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission | اللجنة الراعية للمنظمات |
| **IFRS** | International Financial Reporting Standards | معايير التقارير المالية الدولية |
| **SCF** | Système Comptable Financier | النظام المحاسبي المالي |
| **PCN** | Plan Comptable National | المخطط المحاسبي الوطني |
| **GAAP** | Generally Accepted Accounting principles | المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما |
| **OECD** | Organization for Economic Cooperation and Development | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| **IAS** | International Accounting Standards | معايير المحاسبة الدولية |
| **SIC** | Standing Interpretation committee | لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية |
| **IASC** | International Accounting Standards committee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| **IFAC** | International Federation of Accountants Committee | الاتحاد الدولي للمحاسبين |
| **LIFO** | Last In First Out | الداخل أخيرا الخارج أولا |
| **FIFO** | First In First Out | الداخل أولا الخارج أولا |
| **IFRIC** | International Financial Reporting Interpretations Committee | لجنة تفسيرات التقرير المالي |
| **SEC** | Securities and Exchange Commission | هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية |
| **CNC** | Le Conseil National de la Comptabilité | المجلس الوطني للمحاسبة |
| **SPSS** | Statistical Package for the Social Sciences | برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية |
| **ICAEN** | P10 | |
| **IASB** | **International Accounting Standards Board** | مجلس معايير المحاسبة الدولية |

# المقدمة

**توطئة.**

إن تزايد الاهتمام بالمحاسبة باعتبارها نظام للمعلومات يهدف إلى قياس وإنتاج معلومات محاسبية من أجل إيصالها لفئات عديدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، ومن هنا يظهر دور الافصاح المحاسبي كأداة فعالة لتقديم المعلومات المحاسبية لعدة مستخدمين، واستوجب هذا توفر خاصية الجودة في المعلومات المحاسبية وإتباع مجموعة من القواعد لتقييم جودتها، مما يؤدي إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

كما يؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات إلى الاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح المحاسبي، بالاعتماد على أسلوب الإفصاح المحاسبي الذي يتيح معلومات محاسبية ذات جودة في ظل معايير المحاسبة الدولية لتحقيق جودة في الافصاح المحاسبي.

اعتنت معظم الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية، خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تقوم به لتوفير المعلومات لمستخدمي البيانات المحاسبية، بهدف تسهيل عملية تقييم أداء المؤسسة، لأن أي تضليل في المعلومات المحاسبية من شأنه أن يفقدها قيمتها، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم المعلومات المنشورة بقدر عالي من المصداقية من أجل الاعتماد عليها، حيث أن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وإهمال الافصاح المحاسبي، من خلال نشر بيانات مغلوطة وغير صادقة لا تعبر عن الوضعية الحقيقية، أدى إلى حدوث انهيار الكثير من المؤسسات الاقتصادية في دول مختلفة من العالم، وقد انعكس ذلك سلبيا على المؤسسة، وفقدان الثقة في معلوماتها المحاسبية، وبالتالي التأثير على مصداقية المؤسسة.

ونظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على العالم الخارجي والإصلاحات الاقتصادية، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في نظامها المحاسبي، الذي لم يعد يفي باحتياجات مختلف المستخدمين سواء كانوا محليين أو أجانب خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة في القوائم المالية، فكان التفكير باعتماد النظام المحاسبي المالي، الذي يهدف إلى توحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها.

✓ **إشكالية الدراسة.**

من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

**كيف تسهم جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية ؟**

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، يضمن تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية ؟
- ما مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ؟
- ما أهمية جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي ؟

- ما هو أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات بالجزائر؟

✓ **فرضيات الدراسة.**

للإجابة على إشكالية الدراسة، نضع الفرضيات التالية:

➢ **فرضيات الدراسة النظرية** وهي تتمثل فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن مجموعة من الصفات التي تتوفر في المعلومات المحاسبية، وتكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية.
- **الفرضية الثانية:** يتم إعداد المعلومات المحاسبية من طرف مصالح إدارة المؤسسة، وبالتالي منحهم حرية التحكم في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- **الفرضية الثالثة:** تعمل جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها الأساسية في إطار معايير المحاسبة الدولية، على تحقيق فعالية وجودة في الإفصاح المحاسبي.

➢ **فرضيات الدراسة التطبيقية:** وهي تتمثل فيما يلي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5%، بين كل من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي.

تتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5%، بين كل من خاصية الملاءمة والإفصاح المحاسبي؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي ≤5%، بين كل خاصية التمثيل الصادق(الموثوقية) على الإفصاح المحاسبي؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5%، بين كل الخصائص التعزيزية لجودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي؛

- **الفرضية الفرعية الرئيسية الثانية:** توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الأولية(الجهة الموزعة إليها، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي)؛

تتفرع الفرضية الرئيسية الثانية، إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الجهة الموزعة إليها.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير الخبرة المهنية؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير المستوى العلمي؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

✓ **أهمية الدراسة:** إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

- يستمد البحث أهميته من خلال الاتجاه المتزايد نحو توافق الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، الأمر الذي يحتم على المؤسسة أن تتكيف ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي إنتاج قوائم مالية ذات جودة.
- تسهم جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق إفصاح محاسبي ذو جودة العالية.
- المكانة التي يحتلها الافصاح المحاسبي، الذي يساهم في إضفاء الثقة والمصداقية لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية؛
- المعلومات المحاسبية المفصح عنها، تتأثر بسبب السرية التي تنتهجها بعض المؤسسات الجزائرية، وهذا بدوره يؤثر على الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المقدمة.

✓ **أهداف الدراسة:** تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مختلف مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية؛
- دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- التعرف على المفاهيم الأساسية للإفصاح المحاسبي وأساليبه، مقوماته، في ظل معايير المحاسبة الدولية؛
- إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين ورفع مستوى الافصاح المحاسبي، سواء بالاعتماد إما على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أو أساليب أخرى؛
- التحقق من مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر.

✓ **حدود الدراسة:** تكمن حدود دراستنا فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تطرقت الدراسة إلى بجودة المعلومة المحاسبية ومدى تأثيرها على الإفصاح المحاسبي وذلك في إطار معايير المحاسبة الدولية.
- **الحدود الزمنية:** استغرقت دراستنا في الجانب النظري في الفترة بين ( 2016 و2021)، أما الجانب التطبيقي ابتداء من ماي 2019 إلى غاية جوان 2020، وبالنسبة للقوائم المالية تم الاعتماد على السنة المالية 2018، والتقديرية لسنة 2019 لجميع المؤسسات محل الدراسة.

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لدراستنا في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وهي كما يلي:
  - مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي؛
  - مؤسسة مجمع صيدال ؛
  - مؤسسة أليانس للتأمينات ؛
  - مؤسسة آن سي أ رويبة ؛
  - مؤسسة بيوفارم .

✓ **الدراسات السابقة:** تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة وهي كالتالي:

- **دراسة شناي عبد الكريم لسنة2009،** هي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية،** حيث تطرق فيها إلى معايير المحاسبة الدولية، وكذا كيفية تقديم القوائم المالية حسب هذه المعايير، وتبين أهم التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية أمر يتطلب توفير الوسائل الضرورية لتسهيل هذا التحول؛
- ضرورة رفع مستوى تدريس المحاسبة من خلال التكوين المستمر للطلبة والمهنيين والأساتذة لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان.

- **دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام لسنة2009،** هي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان:" أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، قدم هذا البحث لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل2009.

تناولت الدراسة بالتحليل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة، ومع التطرق إلى أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثر كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بآليات الحوكمة، ومن ثم توضيح العلاقة المتداخلة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- قد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائيSPSS، حيث أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تحسين دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ؛
- كما أن ثقافة الحوكمة انعكست بشكل كبير على تحسين موقع المؤسسات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها؛
- كما أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة، لكنه لم يبرز دور جودة المعلومة المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي.

- **دراسة عوض الله جعفر الحسين أبوبكر لسنة2012**، هي عبارة عن مقال تحت عنوان: "**أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**"، هدفت هذه الورقة الى التعرف على جودة وأهمية المعلومات المحاسبية والخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الاطراف التي تستخدم المعلومات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد عن جودة المعلومات المحاسبية يضمن توفير مستوى الافصاح الذي يحقق لكل الأطراف رغبات كاملة؛
- بالرغم من تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن الاداء المؤسسات، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبيين.

- **دراسة ناجي بن يحي لسنة2013/2012**، هي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان: "**دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي–دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى للجنوب GMSUD –**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جودة المعلومات المحاسبية، وأثرها الإيجابي على فعالية الافصاح المحاسبي، متطلبات الافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكسب القوائم المالية مصداقية وموثوقية أكبر؛
- ضرورة توفير متطلبات لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية والتي تتماشى مع قواعد الافصاح المحاسبي ؛
- إلزام المؤسسات على الافصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى مستخدميها وخاصة المساهمين.

- **دراسة طارق إبراهيم صالح سعادة لسنة 2015**، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان : "**منهجية قياس الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، كمدخل لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي، بقطاع الاتصالات**" ، بحيث تناولت الدراسة بالتحليل والتقييم المنهجية التي تقاس بها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كأساس لتحسين مستوى جودة الافصاح المحاسبي، وتطلب هذا دراسة الموضوع على خمسة فصول، حيث تم التطرق إلى الاطار الفكري لخاصية الملاءمة في الأدب المحاسبي، ثم الابعاد الرئيسية لخاصية الملاءمة، ونماذج قياس وتحليل القدرة التفسيرية، وبعده المنهجيات التطبيقية لقياس خاصية الملاءمة، ويليها اليات تحسين جودة الافصاح المحاسبي، وأخيرا منهجية قياس خاصية الملاءمة بالتطبيق على قطاع الاتصالات المصرية، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- صياغة المحددات الأساسية لتطوير الافصاح المحاسبي من خلال دراسة وتحليل تأثير خصائص المؤسسة على جودة الافصاح، وخاصة الافصاح الاختياري؛
- إن عملية التقييم والقياس لا يمكن أن تتم بفعالية، في غياب تقييم تأثير تلك الخصائص في جودة الافصاح؛

- **دراسة ولاء ربيع عبد العظيم أحمد لسنة 2019**، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان : **"قياس جودة صياغة الافصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة في البورصة المصرية وأثرها على قيمة المؤسسة"**، بحيث هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح يساعد هيئة الرقابة والمالية والمؤسسات المتداولة في البورصة المصرية في قياس جودة صياغة الافصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة والعادية، وتأثير ذلك على قيمة المؤسسة، وتم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
  - عدم وجود تأثير لكلا من جودة الافصاح المحاسبي، صياغة الافصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة والعادية، وكمية الأخبار المفصح عنها عن قيمة المؤسسة؛
  - عدم تأثير الاخبار الاقتصادية على قيمة المؤسسة ولا تؤثر في قرارات المستثمرين وبالتالي لا تؤثر في قيمة المؤسسة.

✓ **مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة.**

إن أهم ما تتميز به درستنا بالمقارنة مع الدراسات السابقة يتمثل فيما يلي:

- دراستنا جمعت العلاقة بين ثلاثة متغيرات (معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المحاسبية، الافصاح المحاسبي) ؛
- دراستنا بينت دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الافصاح المحاسبي؛
- دراستنا تم إعدادها في ظل التعديلات لمعايير المحاسبة الدولية 2016، دمج تعديلات في آخر التعديلات في النظام المحاسبي المالي.

✓ **المنهج المتبع في الدراسة.**

من أجل الالمام بجوانب دراستنا، والذي شمل التطرق إلى المتغيرات الآتية :( معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المحاسبية، الافصاح المحاسبي)، أين تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري باستخدام أداة الوصف والتحليل، وذلك من أجل الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، وكذا معايير المحاسبة الدولية، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات، مع شرح مختلف المفاهيم، المعايير، الاليات التي تقوم عليها متغيرات الدراسة، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، من أجل تحليل وتفسير نتائج الدراسة المتحصل عليها.

✓ **تقسيمات الدراسة.**

من أجل تقديم معظم الجوانب المتعلقة بالدراسة، قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، بحيث يتضمن كل فصل العناصر التالية:

تضمن الفصل الأول عموميات حول معايير المحاسبة الدولية، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أسس ومفاهيم معايير المحاسبة الدولية، أما المبحث الثاني بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، أما المبحث الثالث فتضمن القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية.

أما الفصل الثاني المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، احتوى على ثلاثة مباحث، بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية لجودة المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبية الدولية، أما المبحث الثالث فتضمن مداخل ومعايير قياس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها.

كما تضمن الفصل الثالث دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول الافصاح المحاسبي، أما المبحث الثاني فيتضمن الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية، أما المبحث الثالث فيوضح دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي.

بينما تضمن الفصل الرابع الدراسة التطبيقية لدور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

وشمل ثلاثة مباحث، بحيث تم التطرق في المبحث الأول إبراز واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى منهجية الدراسة، وفي المبحث الثالث تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

# الفصل الاول :

# عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

## تمهيد

باعتبار أن المحاسبة أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية، وأي تضليل فيها من شأنه أن يفقدها أهميتها، ومنه التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم المعلومات المحاسبية المنشورة بقدر معقول من المصداقية، وأن تكون قابلة للمقارنة من أجل الاعتماد عليها، وهذا يتم من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وتعد المحاسبة نظام للمعلومات، يتكون من مدخلات تعبر عن الأحداث والعمليات التي تتم في المؤسسة ويطلق عليها البيانات، والتي يتم معالجتها وفقا للنظام المحاسبي المتبع فيها، لتنتج مخرجات تتمثل في القوائم المالية التي تتعدد أشكالها حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) بالكشوفات المالية، والتي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

والجزائر كغيرها من دول العالم قامت بإعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يفي باحتياجات مختلف المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة، فكان التفكير باعتماد نظام محاسبي يهدف إلى توحيد اللغة المحاسبية وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها، ومتطلبات اقتصاد السوق من حيث كفاءة المعلومات المعروضة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى عرض المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أسس ومفاهيم معايير المحاسبية الدولية .**
- **المبحث الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية.**

## المبحث الأول: أسس ومفاهيم معايير المحاسبية الدولية.

سنعرض في هذا المبحث لمحة حول المحاسبة، حيث أنها تعد أداة أساسية ومهمة التي من خلالها يتم تقديم المعلومات المالية لمستخدميها في الوقت المناسب، مما يتطلب توحيد المبادئ والأسس من أجل تطوير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي من خلال معايير المحاسبة الدولية، ويزيد هذا من فعالية الخدمات التي تقدمها المحاسبة إتجاه الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

### المطلب الأول: الإطار النظري للمحاسبة.

لقد نشأت المحاسبة وتطورت فروعها بتفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية، أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المختص في تقديم المعلومات، التي تساعد على معرفة نتائج النشاط الانتاجي للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة معينة، وتوضح المركز المالي في تاريخ معين، وتساعد الادارة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.[1]

**أولا–مفهوم المحاسبة.**

**1–المحاسبة لغة:** هي" مناقشة الحساب والمجازاة بناء على تلك المناقشة"، والمحاسبة هي المصدر الصريح من الفعل الرباعي (حاسب) والزيادة المستفادة في هذا الفعل تفيد المشاركة حيث أن عملية المناقشة تستوجب طرح الأسئلة والاستفسارات للوقوف على صحة ودقة العمل المحاسبي المثبت في الدفاتر، واسم الفاعل من (حاسب) هو محاسب واسم المفعول هو محاسب، أما الجذر الثلاثي للفعل حاسب فهو حسب بمعنى عد وأحصى والحساب بمعنى العد[2].

**2–المحاسبة اصطلاحا:** لا يوجد اتفاق واضح على تعريف المحاسبة، بل يجد الدارس لعلم المحاسبة عدة تعاريف ويعود ذلك إلى اختلاف وجهة النظر حول المحاسبة.[3]

حيث تعرف المحاسبة كنظام معلومات، وتؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعة كمتجانسة ومترابطة من الموارد المادية والبشرية في المؤسسة المسؤولة عن تجهيز وتحضير المعلومات المحاسبية والمالية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة على الأنشطة، حيث تشكل إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (المالية والمادية والبشرية) لتحويل المدخلات(البيانات) إلى مخرجات(معلومات) لتحقيق أهداف المشروع[4]، كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) بأنها عملية تسجيل وتصنيف (تبويب) وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير هذه النتائج وتحليلها[5]، كما

---

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة 1 ،2009، ص11.

[2] رضوان محمد العنابي ،**مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، دار صفاء، الأردن، الجزء الأول،الطبعة7، 2008، ص13.

[3] **نفس المرجع** ،ص13.

[4] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية–دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–**،رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة،فلسطين،2006، ص26.

[5] رضوان محمد العنابي، **مرجع سبق ذكره**،ص13.

أن المحاسبة هي وسيلة أو أسلوب منظم لتسجيل الأحداث الاقتصادية وحسب تسلسلها الزمني[1]، وعرفت أيضا بأنها هي نظام لإنتاج المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ومساعدة الأطراف على اتخاذ القرار[2].

وعليه يعد النظام عبارة عن مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وبين البيئة وتعمل على تحقيق هدف محدد[3]، أي هي عملية قياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لمستخدميها بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة، نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية بقصد تحديد نتيجة العمل والمركز المالي لها في نهاية فترة مالية معينة، المحاسبة هي نظام للمعلومات الكمية التي تقاس بوحدات نقدية تسهل عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات[4]، المحاسبة لها مظاهر متعددة، منها أن المحاسبة كنظام للمعلومات، يوظف عمليات الوحدة الاقتصادية لتوليد معلومات ملائمة ومن ضمن تلك العمليات:[5]

- ✓ تسجيل البيانات الاقتصادية (جمع البيانات)؛
- ✓ المحافظة على خزن البيانات؛
- ✓ تحضير معلومات كمية وبشكل مالي (توليد المعلومات).

وبالتالي يوضح الشكل الموالي ملخص ما تم ذكره سبقا كما يلي:

**الشكل رقم(1-1):العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية**

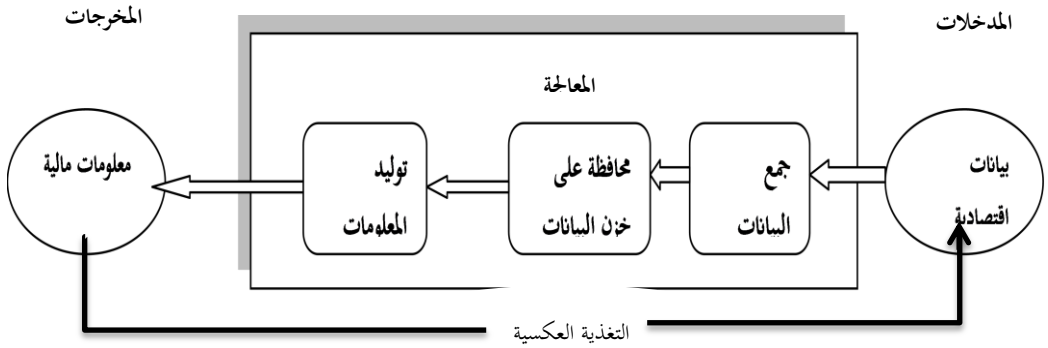


**المصدر:** إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري ،الاردن، 2009، ص24 بتصرف.

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل ،الأردن ،الطبعة1، 2008،ص39.

[2] سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية، الأردن،الطبعة1، 2009،ص 21.

[3] محمود محمود السجاعي، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، المكتبة العصرية للنشر، مصر،الطبعة1، 2010، ص10.

[4] عبد الستار الكبيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[5] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري ،الأردن، 2009، ص24.

من خلال هذا الشكل يتوجب علينا أن نوضح بعض المصطلحات وهي كما يلي:

1. **المدخلات:** حيث أن البيانات تشكل مدخلات النظام ولأنها متعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية وبقية الأحداث فيجب أن تجمع وتدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة، فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي؛[1]

2. **المعالجة:** يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات الممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات[2]، أي هي تمثل الجانب الفني من النظام وهي مجموعة من العمليات المحاسبية، وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي[3]؛

3. **المخرجات:** هي التي يتم فيها تحويل البيانات التي تم تشغيلها إلى معلومات يتم توصليها فيما بعد للمستخدمين المختلفين فمثلا بيانات المبيعات تتحول إلى فواتير للعملاء ثم يتم متابعة عملية تحصيلها، وبمجرد تحصيل أي جزء منها فإن ذلك يعتبر حدث اقتصادي جديد يلزم تسجيله وتشغيله مرة أخرى، وهكذا[4]؛

4. **التدقيق والرقابة:** إن المدخلات والعمليات والمخرجات خاضعة في النظام لعملية التدقيق والرقابة الخارجية(مراقب الحسابات أو أي جهة أخرى)؛[5]

5. **التغذية العكسية(الراجعة، المرتدة):** هي المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية العكسية (من داخل المؤسسة)، أو أن تكون خارجية(من خارج المؤسسة)، وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات[6].

وهنا تظهر أهمية التغذية العكسية للمعلومات، لأنها تعمل بدورها على مراقبة حركة النظام بحيث يتحرك وفقا للوضع المرغوب فيه وبما يتناسب مع البيئة الخارجية، وبالتالي فإن النظام يراقب نفسه بنفسه.[7]

بالنظر لطريقتها لا تنتمي المحاسبة إلى العلوم الدقيقة، على الرغم من اتجاهها في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالأدوات الإحصائية والرياضية، ولا تنتمي كذلك للعلوم التجريبية، لأن هدف دراستها هو المؤسسة الاقتصادية، وهي غير صالحة للتجربة، بل تنتمي لعلوم الملاحظة التي تهتم بدراسة المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في البلد، أما بالنظر لموضوعها فإن المحاسبة تنتمي للعلوم الإنسانية وبالخصوص للعلوم الاجتماعية، لذلك فإن المحاسبة تعالج التحويلات

---

[1] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] نضال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذبية ، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2011 ،ص21.

[3] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[4] دبيان السيد عبد المقصود محمد وعبد اللطيف ناصر نور الدين ، **نظم المعلومات المحاسبية–مدخل تحليل وتصميم النظام**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر،2011 ص331.

[5] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 21.

[6] **نفس المرجع** ، ص21.

[7] محمود محمود السجاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

الجارية بين وحدات مختلفة تعتبر حتما مجموعات اجتماعية، فهي تهتم بالتحويلات التي لها آثار اجتماعية، وفي الأخير تصدر تقارير مفيدة للمعنيين بهذه الأنشطة.[1]

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن إعطاء تعريف شامل للمحاسبة، بأنها أداة تمكن من تسجيل الأحداث الاقتصادية وتصنيفها في المؤسسة، كما أنها تعمل على إنتاج معلومات مالية تقيس كل من أداء ونشاط المؤسسة، بغية معرفة وضعيتها المالية في فترة زمنية معينة (السنة المالية)، وهذا باعتبارها نظام للمعلومات، وبالتالي تقوم المؤسسة بتوصيل للمعلومة المالية لمستخدميها من أجل اتخاذ القرار المناسب.

**ثانيا– الفرق بين المحاسبة ومسك الدفاتر:** يعتقد البعض أن المحاسبة ومسك الدفاتر تعنيان نفس الشيء، إن هذا يرجع إلى أن عملية المحاسبة تتضمن كذلك وظيفة مسك الدفاتر، ومسك الدفاتر يضمن فقط تسجيل الأحداث الاقتصادية، وعلى ذلك فإن مسك الدفاتر يحتوي على نشاط واحد فقط من الأنشطة التي تقوم بها المحاسبة.[2]

كما سبق القول إن المحاسبة تشمل تحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الاقتصادية، إن المحاسبة يمكن تبويبها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:[3]

1. **المحاسبة المالية:** هي التي تهتم بتزويد المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية والاقتصادية التي يحتاجون إليها في اتخاذ القرارات؛
2. **المحاسبة الإدارية:** تقوم بإمداد مديري المؤسسة بالمعلومات المالية والاقتصادية التي يحتاجون إليها بصفة خاصة عند تقييم البدائل المختلفة.

**ثالثا–أهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي:** مما لا شك فيه أن الاهتمام بالمحاسبة لم يعد يقتصر على قياس الأحداث الاقتصادية، المعاملات المالية، وذلك باعتبارها مركز لتجمع الأعصاب في المؤسسة بسبب أهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة والتي بدونها لا يمكن لإدارة المؤسسة أن تتخذ قراراتها بصورة سليمة، حيث تعدت ذلك إلى ضرورة قياس الأداء الاجتماعي للحكم على مستوى كفاءة ذلك الأداء، وخصوصا في ظل وجود المؤسسات الداعية لحماية البيئة والحد من التلوث وتأمين السلامة المهنية والأمن الصناعي، كلها جوانب تستوجب دراسة التكاليف الاجتماعية وتطبيق أسس ومقومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث أصبحت المحاسبة تقدم معلومات كمية لجهات اجتماعية وجهات اجتماعية وجمعيات، وأحزاب سياسية تلبية للغرض الاجتماعي.

وتزداد أهمية المحاسبة كذلك في ظل المشكلة الاقتصادية العامة، القائمة أساسا في العمل في كيفية اتخاذ القرارات رشيدة للاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية النادرة، وذلك بصياغة نتائج وقياس الأداء في

---

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية –بالتطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص31.

[2] مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2009، ص22.

[3] **نفس المرجع**، ص23.

المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والمعبرة عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي وإيصالها إلى مستخدميها، التي تساعدهم في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات .[1]

**رابعا– أهداف المحاسبة ووظائفها.**

**1–أهداف المحاسبة:** ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة كما يلي:[2]

- ✓ تسجيل وإثبات العمليات التجارية ذات الأثر المالي حسب تسلسلها التاريخي يدويا أو باستخدام الحاسوب؛
- ✓ تسجيل وإثبات العمليات المالية التي تم تسجيلها في حسابات خاصة تتمثل في حسابات الايرادات والمصاريف وممتلكات المؤسسة (الموجودات) ومطلوبات المؤسسة(التزاماتها)؛
- ✓ إعداد الحسابات الختامية للمؤسسة لتحديد نتيجة أعمال السنة المالية من ربح أو خسارة ؛
- ✓ تصوير قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من أجل بيان أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في نهاية فترة مالية معينة وقد جرت العادة أن تكون سنة مالية؛
- ✓ تزويد إدارة المؤسسة بكافة المعلومات اللازمة لها والتي تمكنها من القيام بالوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط ورقابة وإشراف على أوجه نشاط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛
- ✓ إن الهدف الحقيقي للمحاسبة هو تقديم البيانات والمعلومات المالية، بعد تحليلها وتفسيرها إلى كل الفئات التي لها اهتمام بالمعلومات المحاسبية؛
- ✓ تعتبر المحاسبة أساس للحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة [3].

ويمكن تلخيص **وظائف المحاسبة**، على أنها تتمثل في وضع النظام المحاسبي، وإثبات وتسجيل العمليات المالية وتصنيفها وترحيلها وتلخيصها ومراجعتها وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية، إضافة لدراسة النتائج وتحليلها وتفسيرها وتقديم التقارير حولها، بينما **أهداف المحاسبة** تتمثل في معرفة نتائج عمل المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزه المالي وموجوداته والمحافظة على الحقوق كل من: الدولة، المشروع اتجاه الآخرين، إضافة لتقديم المعلومات والبيانات والدراسات والتحليلات المالية اللازمة إلى إدارة المشروع لاتخاذ القرارات الملائمة مع التأكيد على تنفيذ السياسات المالية التي تقرها إدارة المشروع. [4]

---

[1] سفير محمد، **الافصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، دفعة 2008-2009 ،ص16.

[2] رضوان محمد العناني ،**مرجع سبق ذكره**،ص16 .

[3] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2009 ، ص21 .

[4] رضوان محمد العناني ،**مرجع سبق ذكره**،ص16

**2-الوظائف المحاسبة.**

تتمثل وظائف المحاسبة فيما يلي:[1]

- ✓ **قياس الموارد والممتلكات:** تحديد قيمتها أو مقدارها؛
- ✓ **قياس الالتزامات على المؤسسة:** وهي حقوق المؤسسة على الغير؛
- ✓ **قياس التغيرات في الموارد والحقوق:** يترتب على المؤسسة القيام بنشاطها الاقتصادي استخدام الموارد المتاحة لها مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في قيامها من لحظة زمنية إلى أخرى؛
- ✓ **تخصيص التغيرات على فترة زمنية محدودة:** الموارد والحقوق لا بد من تخصيصها لفترات زمنية محددة؛
- ✓ **التعبير عن العمليات في صورة نقدية:** هو التعبير عن الأشياء غير المتجانسة؛
- ✓ **إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة:** تدور حول القوائم المالية التي تعكس نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة معينة.

## المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية ونشأتها.

نظرا للاختلاف في الأنظمة المحاسبية بين العديد من الدول، أدى هذا إلى ظهور المحاسبة الدولية بغية تنظيم المحاسبة، تم إعداد معايير المحاسبة الدولية بهدف توحيد العمل المحاسبي بين الدول للقضاء على الاختلافات في الأنظمة المحاسبية وبالتالي يتطلب هذا إعطاء مفهوم للمحاسبة الدولية ومعاييرها، وهيئات مكلفة بإعدادها، أهميتها مزاياها.

**أولا- مفهوم المحاسبة الدولية:** عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AICPA)سنة1941، المحاسبة الدولية على أنها فن استخدام الحسابات، وهذا الفن الذي يتكون من ثلاثة مراحل أساسية، وهي القياس والافصاح والمراجعة[2]:

1. **القياس:** هو عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. **الافصاح:** هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس، لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
3. **المراجعة:** وهي عملية فحص واختبار وسلامة البيانات والنظم المالية المقدمة من طرف الاداريين للمؤسسة كما يتم فحص نظم الرقابة، ودقة السجلات المحاسبية للمؤسسة، وفي الأخير يعطي المراجعون رأيهم فيها .

[1] سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة، مرجع سبق ذكره**، ص ص 24-25

[2] مسعود صديقي ومرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود(أسباب التباين وتقيم التناسق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد2، الجزائر،2011، ص76.

كما أن **المحاسبة الدولية** هي التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها، وبالتالي فإن تنظير المعرفة المحاسبية في ظل مبادئ عامة لا تتأثر بالمتغيرات البيئية سوف يحقق امكانية إصدار معايير محاسبية موحدة، تحقق أفضل كفاءة اقتصادية.[1]

حيث أن اعتماد **معايير محاسبية** في مختلف دول العالم يعطي قدرا أكبر من الثقة للقوائم المالية ويجعل عملية المقارنة أكثر سهولة، من أجل المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وبالأخص في ظل تداخل اقتصاديات البلدان فيما بينها وتوسع حجم المؤسسات المتعددة الجنسيات. [2]

وتكمن **أهمية المحاسبة الدولية** بصفة عامة، في توفير المعلومات التي يمكن استخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار، ومن أجل وفاء المحاسب باحتياجات متخذي القرار من المعلومات يتعين أن تساعد المعلومات في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية. [3]

**ثانيا– التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية.**

بدأ الاهتمام بوضع معايير وقواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي ولعل أهم هذه المنظمات في هذا المجال جمعية المحاسبين القانونين الأمريكيين (AICPA) الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939.[4]

حيث أن البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية ترجع إلى عام1973، حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)، ففي جوان من سنة1973، تأسست اللجنة بموجب إبرام اتفاق هيئات المحاسبة الوطنية مكون من عشرة دول، التي تعد الرائدة في هذا المجال وهي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا بريطانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل مجلس إدارة اللجنة من ممثلين من هيئات المحاسبة لنفس الدول، وعلى الرغم من أن التاريخ تأسيس اللجنة يرجع لنفس العام الذي تأسس فيه مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB)، إلا أن الغرض من تأسيس تلك اللجنة لم يكن أبدا إنشاء كيان محاسبي منافس للهيئة الأمريكية، كما لم يكن في تصور المؤسسين أيضا في ذلك الوقت أن الكيان الدولي سوف يكون له ذلك الوزن والقبول العالمي الذي يحظى به، في تطوير وصناعة معايير المحاسبة[5].

---

[1] فيصل زماط حسن السليم، **متطلبات الإفصاح الدولي والمحلي في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة–دراسة تحليلية مقارنة–**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد6، العراق، بدون سنة النشر، ص4.

[2] **نفس المرجع**،ص4.

[3] عبد الكريم خيري وبن طيب شينون، **الجهود الدولية والمحلية المبذولة لإرساء مبادئ المحاسبة الدولية "دراسة حالة الجزائر"**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 03، الجزائر، 2015، ص196.

[4] لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRSدروس وتطبيقات محلولة**، دار الأوراق الزرقاء ،الجزائر،2012،ص21.

[5] محمد طويلب، **إشكالية التوافق المحاسبي الدولي**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد3، العدد28، الجزائر، 2013، ص196.

ويعتبر السيد لورد بنسون الرئيس السابق لمعهد المحاسبين القانونين في انجلترا (ICAEW)، وقد تنبأ لورد بنسون بأهمية معايير المحاسبة الدولية وباعتباره رئيسا لـ (ICAEW) قاد الخطوات العملية التي أدت إلى إنشاء مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبة، أولا في سنة 1967 في نهاية إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1973[1]، أعيد تسمية معايير المحاسبة الدولية لتصبح الآن "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)"، حيث ينشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معاييره في سلسلة من البيانات تسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وفي بداياته اتبع مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة معايير المحاسبة الدولية التي صدرت عن الهيئة التي سبقته، وهي مجلس هيئة معايير المحاسبة الدولية، ويشمل مصطلح " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات التي صاغتها لجنة التفسيرات أو لجنة التفسيرات القائمة السابقة.[2]

**ثالثا–الحاجة لمعايير المحاسبة الدولية:** مع أن البيانات المالية قد تبدو متشابهة من بلد إلى آخر لكن هناك فروق بينهما بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، قد أدى ذلك إلى:

- ✓ غياب مجال للمقارنة بين المعلومة المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات في العالم، مما يؤدي إلى عدم التجانس في مخرجات المؤسسات من المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للمستعملين، ويؤدي ذلك إلى ضعف جودة هذه المعلومات، وتأثيرها على قرارات مستعمليها[3]؛
- ✓ الحاجة إلى تطوير علم المحاسبة، نظرا لكونها علم يقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم والمبادئ وبالتالي عدم تحديد مفاهيم المحاسبة بشكل واضح ومفهوم[4]، مثلا عند استخدام تعاريف ومصطلحات مختلفة، كاستخدام اندثار، اهتلاك، إهلاك، واستهلاك للدلالة على نفس المعنى[5] ؛
- ✓ تهدف المحاسبة إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة، وايصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية...الأمر الذي يستلزم وجود معايير محددة يتم القياس بموجبها[6]؛
- ✓ ويسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتضييق الفوارق وزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة دوليا لتلبية حاجات المستخدمين؛[7]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص19.

[2] نعمان محصول، **التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد06، الجزائر، 2017، ص124.

[3] عبد القادر بكيحل وعاشور كتوش، **المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)بين مزايا وصعوبات التطبيق –دراسة حالة الجزائر–**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد15، جامعة الشلف، الجزائر، 2016،ص64.

[4] دربوش محمد الطاهر وبن طاهر حسين، **البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير محاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد12،جامعة خنشلة، الجزائر، 2014، ص72.

[5] حسين يوسف القاضي وسمير معدى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبة الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية–الجزء الاول عرض البيانات المالية–**،دار الثقافة، الثقافة، الطبعة1، الأردن، 2012، ص68.

[6] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص12.

[7] حسين يوسف القاضي وسمير معدى الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

- ✓ مشكل يخص إعداد القوائم المالية المجمّعة (consolidés) التي تعدها مؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى، حيث إن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يكون موجودا فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تتبع له المؤسسة الأم ويقع فيه مقرها[1] ؛
- ✓ تسعى بعض المؤسسات إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية للاستثمار بالبورصات العالمية، وهذا يتطلب منها إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في البلد الذي ترغب بالاستثمار فيه، ويعتبر ذلك مكلفا لهذه المؤسسات[2]؛

ظهرت الحاجة إلى وجود تنسيق مشترك بين الدول بسبب الاختلافات بين الدول في المبادئ والقواعد المحاسبية، التي تؤدي بدورها إلى تعارض واختلافات في المحاسبة وعدم تماثلها، ومن هنا ظهرت فكرة المعايير المحاسبية الدولية بهدف توحيد العمل المحاسبي لإيجاد قاعدة موحدة للمقارنة.

**رابعا – مفهوم معايير المحاسبة الدولية .**

يمكن تعريف **المعايير**: لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة(Standard) بالإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية، ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي[3]، بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق* أو مراجعة الحسابات[4]، عرف المعيار أيضا بأنه نموذج معترف به من السلطة للقياس[5].

**فالمعيار المحاسبي** هو مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة، لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات، مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مثل معيار الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.[6]

---

[1] عبد القادر بكيحل وعاشور كتوش ، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

2 **نفس المرجع**، ص64.

3 دربوش محمد الطاهر وبن طاهر حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

* **التدقيق** هو نفسه المراجعة التي تم عرض مفهومها في العنصر السابق.

4 حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة1، 2008، ص103.

[5] منى جباى يوسف شعراني، **أثر التوافق بين المعايير المحاسبية للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان**، مجلة الدراسات العليا، المجلد4، العدد15، جامعة النيلين، السودان، 2016، ص9.

[6] قرامز فاطمة الزهراء، **تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر**–،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد03، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص218.

إذن فالمعيار المحاسبي بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب[1]، بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استخدامه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرارها استعمالا، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.[2]

تعد المعايير المحاسبية أداة ووسيلة أساسية لتحديد طريقة القياس، والعرض بهدف توصيل المعلومات المالية بكيفية مناسبة وموحدة، وهو صادر بدوره عن هيئة رسمية مهنية مكلفة بإعداده بهدف تحديد الإجراءات المحاسبية الواجب الالتزام والتقيد بها، من أجل إرساء نظام محاسبي وبعث الثقة في المعلومات المالية.

**خامسا–خصائص المعايير المحاسبة الدولية:** تتصف المعايير الدولية للتقارير المالية: بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:

- ✓ مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها[3]؛
- ✓ غير ملزمة[4]، أي غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم[5]؛
- ✓ تتصف بالحياد، أي عدم تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعدادها؛[6]
- ✓ قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين (الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية) حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة ؛[7]
- ✓ الوضوح أي أن يكون المعيار قابل للفهم والتفسير والتطبيق؛[8]
- ✓ تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات؛[9]
- ✓ الشمول أي يغطي المعيار كل الجوانب والمعاملات والأحداث المرتبطة بالمؤسسة[10]؛

---

[1] محمد طويلب، **مرجع سبق ذكره**، ص203.

[2] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص14.

[3] طلال محمد علي الجحاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، دار الأيام، الأردن، الطبعة1، 2017، ص32.

[4] **نفس المرجع**، ص32.

[5] خيري عبد الكريم وشينون بن طيب، **مرجع سبق ذكره**، ص199.

[6] منى جباى يوسف شعراني، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[7] شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008- 2009، ص10.

[8] طلال محمد علي الجحاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، **مرجع سبق ذكره** ، ص33.

[9] عاشور كتوش، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

10 طلال محمد علي الجحاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، **مرجع سبق ذكره**،ص33.

✓ قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق والتباين الذي يميز الممارسات المحاسبية الوطنية حيال المواضع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة[1]، ويحسن المعيار الجيد المعلومات المتاحة لمتخذي قرارات الاستثمار[2].

**سادسا–أهمية المعايير المحاسبة الدولية:** تكمن أهمية المعايير المحاسبية فيما يلي:

✓ تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛[3]

✓ إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛[4]

✓ السماح للمحاسبين بالتكوين وتأهيلهم للعمل سواء في الأسواق المحلية أو الدولية ؛[5]

✓ تحديد الطريقة المناسبة للقياس الأحداث المالية؛[6]

✓ تساعد على اتخاذ القرار المناسب؛[7]

✓ إمكانية مقارنة القوائم المالية مما يؤدي إلى تعميق الثقة من طرف المتعاملين في الأسواق المالية؛[8]

✓ تساهم في إعطاء معلومات عن الواقع الاقتصادي المؤسسة، وتقديم صورة صادقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق نظرة قانونية؛[9]

✓ التزام كل من المراجعين والمحاسبين على باستخدام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، يعمل على تقليص الفروق في الممارسات المحاسبية المختلفة في العديد من الدول؛[10]

✓ تنشيط المنافسة بين المؤسسات المدرجة في السوق من خلال تبنيها المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود الإفصاح في القوائم المالية[11].

---

1خيري عبد الكريم وشينون بن طيب، **مرجع سبق ذكره**، ص199.

2طلال محمد علي الجحاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، **مرجع سبق ذكره**،ص33.

[3] رابح بوقرة ومحاد عريوة، **أثر المعايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والماليةJEFR، العدد01،جامعة أم البواقي، الجزائر،2014، ص14.

[4]عبد الكريم خيري وشينون بن طيب، **مرجع سبق ذكره**،ص198.

[5]علي بن ثابت وصلاح الدين سوالم، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية** ، مجلة الباحث الاقتصادي ،العدد01، الجزائر ،2013 ،ص101.

[6]طلال محمد علي الجحاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[7]رابح بوقرة ومحاد عريوة، **مرجع سبق ذكره**،ص14.

[8]محمد براق، قمان عمر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص6.

[9]عاشور كتوش، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[10]محمد براق وقمان عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

11طلال محمد علي الجحاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

**سابعا–الهيئات الدولية للمحاسبة ودورها في إعداد المعايير**: استهدفت منظمات والهيئات الدولية للمحاسبة وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير، وهي بمثابة الإطار التنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية، وأهم هذه الهيئات هي كما يلي: [1]

1–**الاتحاد الدولي للمحاسبين**: تأسس في 07أكتوبر1977 من قبل 63 منظمة تمثل 49دولة، بصفته منظمة دولية تهتم بمهنة المحاسبة وما يحيط بها من مراجعة، إذ بلغ عدد أعضائه بعد عدة سنوات من الوجود 155عضوا ومنظمة مهنية منتشرة في 118دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليونين ونصف مليون محاسب.

يهدف الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى دعم وتنمية وتطوير مهنة المحاسبة بشكل متجانس، باستخدام معايير توافقية وإلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم، ومساهمة في تطوير الاقتصاد الدولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى، وتشجيع على استخدامها في ظل علاقته الوطيدة مع هيئات ومنظمات المحاسبة الدولية والاقليمية في مختلف أنحاء العالم[2].

2–**لجنة معايير المحاسبة الدولية**(IASC): يحظى إعداد القوائم المالية الموجهة للمستخدمين باستحسان متزايد لأغراض عملية التقرير المالي العابر للحدود القومية، وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية لتطوير معايير محاسبية عالمية، وهي عبارة عن هيئة مستقلة من القطاع الخاص، هدفها تحقيق التوحيد في المبادئ المحاسبية المستخدمة[3]، حيث أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 29جوان 1973 في لندن تحت اسم (IASC )، إثر إثر اتفاق التنظيمات المحاسبية المهنية لكل من (أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، مكسيك، هولندا، المملكة المتحدة/ايرلندا، الولايات المتحدة) أي في حدود (10) دول، بهدف إعداد ونشر المعايير المحاسبة الأساسية لكي تكون محل القبول العام بغية إعطاء صبغة عالمية، لهذه المعايير ومن ثمة إمكانية القضاء على الفروقات الجوهرية في الممارسات المحاسبية الدولية[4]، وأوكلت لها مهام إعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية، والعمل على تحقيق توحيد المبادئ المحاسبية، وسياسات الإفصاح وغيرها التي تطبقها المؤسسات في مختلف أنحاء العالم،[5] وتم إعادة هيكلة اللجنة عام2001 لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)[6].

---

[1] مسعود صديقي وآخرون، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائريIAS/IFRS**، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص ص38-39.

[2] **نفس المرجع**، ص ص38-39.

[3] ريتشارد شرويدر وأخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ، السعودية ،2010، ص116.

[4] مسعود صديقي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص 41.

[5] عزوز مخلوفي وعبيرات مقدم، **أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى مجلس –دراسة مقارنة–**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد2، المجلد6، الجزائر ،2015، ص170.

[6] حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

**2-1-أهداف تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية:** لقد كان الهدف من تأسيس اللجنة منذ نشأتها محدد في ما يلي:[1]

- ✓ مناقشة قضايا المحاسبة الوطنية فيما بين الدول والمشاركة على نطاق دولي؛
- ✓ طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها أو إصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة؛
- ✓ تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بقابلية المقارنة؛
- ✓ العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.

لهذا سنعرض أهم المحطات التاريخية لتطور هذه الهيئة الدولية المحاسبية، وفق الآتي:[2]

- ✓ في سنة 1975 أصدرت لجنة المعايير المحاسبة أول معيارين، الأول يتعلق بتدنية قيم الاصول – والثاني يتعلق بالمعلومة في القوائم المالية الختامية؛
- ✓ في سنة 1977تم إضافة مقعدين إلى تسع مقاعد السابقة والذين أسسوا هذه اللجنة؛
- ✓ في سنة 1982 تم إقرار أن لجنة المعايير المحاسبية هي الهيئة الوحيدة المكلفة بالتوحيد الدولي للمحاسبة ومن ثمة إصدار المعايير، كما أن كل عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين هو عضو هذه اللجنة، في سنة1989نشر الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية؛
- ✓ في أفريل2001 إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، التي أصبحت مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بما يفسر أن معايير المحاسبة التي كانت (IAS)، والمقدرة بـ 41معيار استبدلت بـ (IFRS)؛
- ✓ سنة 2002 استبدلت (sic)لجنة التفسيرات بـ (IFRIC) لجنة التفسيرات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- ✓ التواني في إصدار المعايير وتقديم التفسيرات المتلاحقة لمختلف المعايير.

والجدول الموالي يوضح مسؤوليات هيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية وعضويتها كما يلي:

[1] نور الدين مزياني ومحمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية(مقومات ومتطلبات التطبيق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد01، الجزائر، 2010، ص44.

[2] مسعود صديقي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص41-42.

**الجدول رقم(1-1): هيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية.**

| هيئات | الأهداف والمسؤوليات | الأعضاء |
|---|---|---|
| **مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية. IASC board** | يضطلع المجلس بالمهام التالية:<br>- تحديد برنامج اللجنة ؛<br>-وضع وتحسين المعايير واعتماد مقترحات المشروعات. | يتكون من ممثلي:<br>-ممثلي هيئات المحاسبة في 13دولة ؛<br>-أربع منظمات أخرى مكلفة بالتقرير المالي. |
| **المجموعة الاستشارية Consultative Group** | تجتمع دوريا لمناقشة القضايا الفنية في المشروعات (IASC) وبرنامج عملها واستراتيجيتها؛ | -تتكون من 15 منظمة محاسبية يتم اختيارها من طرف مجلس إدارة اللجنة. |
| **المجلس الاستشاري Advisory Council** | مراجعة خطط واستراتيجية مجلس للجنة للتأكد من وفائه بالتزاماته بهدف تعزيز قبول أعمال اللجنة لدى مختلف الأطراف المهتمة. | -يضم مجموعة من الأفراد البارزين في وظائف عليها مهمة في المحاسبة والمالية. |
| **اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير** | -بحث القضايا التي يمكن أن تثير تعارضا في المفاهيم أو التطبيقات؛<br>-نشر التفسيرات في شكل مسودة للتعليق وفي حالة موافقة أكثر من ثلاثة أعضاء من(SIC) بالقبول يقوم(IASC). | تتكون من12 عضو بالإضافة إلى مراقبين يمثلون اللجنة الأوروبية و(IOCSO) |
| **جماعة العمل الاستراتيجي Strategy Working Party** | تراجع هذه الجماعة الاستراتيجية اللجنة للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، كما تقوم بمراجعة هيكل اللجنة وإجراءات عملها وتتولى عمليات التدريب والتعليم وشؤون التمويل. | |

**المصدر**: عزوز مخلوفي وعبيرات مقدم، عزوز مخلوفي وعبيرات مقدم، **أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى مجلس –دراسة مقارنة–**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد2، المجلد6، الجزائر ،2015،ص172.

نلاحظ من الجدول أعلاه ملخص عن الهيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال عرض مسؤولياتها وأيضا عضويتها، يعمل مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية بالتنسيق والموازاة مع تلك هيئات بهدف وضع المعايير وتحسينها.

3-**مجلس معايير المحاسبة الدولية:** بعد حوالي 25 سنة من البدء في تطبيق المعايير وتطويرها بإلغاء البعض وتعديل البعض الأخر، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية[1]، حيث حل محل اللجنة سنة عام2001 ليمارس دوره في

[1] رشيد عريوة، **الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد18، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص381.

إصدار ومتابعة وتطوير معايير إعداد التقارير المالية الدوليةIFRS من خلال منهجية مقبولة عالميا تشارك فيها مختلف الأطراف المهتمة من معدي ومستخدمي ومدققي البيانات المالية، كما بدأت هذه المعايير تحوز على ثقة وقبول المجتمع المالي على المستوى العالمي[1]، منذ 01-10-2010 تألف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خمسة عشرة عضوا(جميعهم يعملون بدوام كامل)، ويتمتع مجلس معايير المحاسبة الدولية بحرية تصرف كاملة في تطوير ومتابعة جدول الأعمال الفني لوضع معايير المحاسبة مع مراعاة التشاور مع الأمناء، وإجراء مشاورات عامة كل ثلاث سنوات، والمؤهلات الرئيسية لعضوية مجلس معايير المحاسبة الدولية هي الكفاءة المهنية والخبرة العملية، ويتطلب من الأمناء اختيار أعضاء بحيث يضم أفضل مجموعة من المعرفة الفنية والخبرة في الأعمال الدولية والسوق، ولضمان أن المجلس لا تسيطر عليه أية جهة معينة.[2]

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر ملخصا لقراراته، مباشرة بعد كل اجتماع ويتم نشر تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB Update)بالشكل الالكتروني على الشبكة، كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ينشر تقريرا سنويا عن نشاطاته خلال السنة الماضية وأولوياته للعام الموالي.[3]

واستبدلت المعايير المحاسبة الدولية(IAS)بمعايير المحاسبة الدولية للإبلاغ المالي(IFRS)، وقد صدر عنها أكثر من 16 معيار، كما تم استحداث لجنة التفسيرات للمعايير الدولية (IFRIC)، والتي تهدف إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة، وقد أصدرت أكثر من 20 تفسيرا لغاية سنة 2017.[4]

وبشكل عام يهدف عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الآتي:[5]

- ✓ تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية عالية الجودة وقابلة للفهم وملزمة، والتي تتطلب وجود معلومات ذات جودة عالية وشفافة ومقارنة في البيانات والتقارير المالية الأخرى، لمساعدة المشاركين في الأسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين في صنع القرارات الاقتصادية، وذلك من أجل المصلحة العامة؛
- ✓ يقوم بتعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛
- ✓ الأخذ في الحسبان وبالشكل المناسب حاجات الاقتصاديات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ✓ تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية إلى حلول ذات جودة عالية، وبشكل عام يتم تطوير معايير التقارير المالية؛

[1] حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية–معايير المحاسبة الدولية–**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة 1، 2015،ص40.

[3] **المرجع السابق**،ص41.

[4] رشيد عريوة، **مرجع سبق ذكره**، ص381.

[5] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**،ص41

- ✓ تسهيل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كونها معايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال تحقيق المقاربة بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية؛[1]
- ✓ المصادقة على التفسيرات المختلفة للمعايير، تجدر الاشارة إلى أن المعايير التي صدرت من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، أي إلى غاية 01أفريل 2001تسمى(IAS)، والتي صدرت بعد هذا التاريخ تسمى(IFRS)[2].

**4-الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية:** يختلف مجلس معايير المحاسبة الدولية عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدة مجالات رئيسية منها:

**4-1 فروقات تنظيمية** :خلافا للجنة معايير المحاسبة الدولية، لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة من قبل مجموعة من الأعضاء ذوي خلفيات جغرافية وظيفية متنوعة مستقلين عن مهنة المحاسبة، خلافا لأعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن أعضاء مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية، هم أفراد يتم تعيينهم على أساس المهارة الفنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبة محلية محددة من قبل منظمات أخرى؛[3]

**4-2 فروقات عملية:** ينعقد عادة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة؛

-أصبح هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)الرئيسي هو إعداد معايير ذات جودة عالية تقدم لنا معلومات تتميز بالشفافية وقابلة للمقارنة، تساعد المهتمين بالمعلومات المالية للمؤسسات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ؛

-بعدما كان الهدف في(IASC)هو إعداد معايير ذات قبول عالمي، ففي (IASB) هو تشجيع تطبيق المعايير التي يتم إعدادها من قبل المجلس[4].

**4-3 فروقات شكلية:** تغيير التسمية من لجنة المعايير المحاسبة الدولية إلى مجلس المعايير المحاسبة الدولية إذ أن مفهوم اللجنة يعني الهيئة المؤقتة التي تعمل على تحقيق أهدافها المسطرة فقط، غير أن عملية إعداد المعايير المحاسبية وتطويرها هي عملية مستمرة مرتبطة بالبنية التي تعمل فيها المؤسسات، إذن أصبح هدف لجنة المعايير المحاسبة الدولية دائم ومتطور غير مرتبط بزمن محدد أو بتحقيق هدف معين، لذلك تم إعادة تسميتها من لجنة مؤقتة إلى مجلس دائم، في حين أن المجلس يعين الهيئة الدائمة، والتي تعمل على التطوير يعملون بشكل دائم وليس جزئي، وعليه بما أن عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية عملية مستمرة وتتغير بالتغيرات التي تجري بالواقع العملي، فأحيانا يستدعي إصدار إلغاء أو تعديل في أي معيار محاسبي وعلى هذا الأساس تم الانتقال من المؤقت إلى الدائم أي من اللجنة إلى المجلس؛

---

[1] نعمان محصول، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[2] مسعود صديقي وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[3] صالح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثره على مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2008،ص58.

[4] محمد طيفور أمينة، **الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظلIFRS/IAS –حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة الشلف، الجزائر،2017/2016، ص ص30-31.

-تغيير تسمية معايير المحاسبة الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية، أي من كيفية معالجة وإعداد القوائم المالية للتقرير المالي السنوي إلى تفاصيل أشمل في ذلك التقرير غير القوائم المالية. [1]

## المطلب الثالث: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مختلف الدول.

اهتمت معظم الدول بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، بهدف توحيد لغة المحاسبة وهذا نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر، وبالتالي سوف نعرض في هذا المطلب التمييز بين المعايير والتنسيق والتوحيد، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول من العالم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

**أولا- التمييز بين المعايير والتنسيق(التوافق )والتوحيد:** هنالك علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التنسيق المحاسبي الدولي والمعايير المحاسبية الدولية والتوحيد المحاسبي، وقد أكدت الأدبيات المحاسبية على التمييز بين تلك المفاهيم، حيث تم التركيز على ضرورة وضع معايير المحاسبة باعتبار أنه إذا كان بالإمكان وضع معيار محاسبي متعارف عليه على مستوى البلد، فلابد من إمكانية تطبيقه على البلد الآخر، ولذلك جاء مفهوم المحاسبة الدولية. ويصعب التوصل إلى اختلاف نتائج المحاسبة الدولية في الدول المختلفة، مما يؤدى الى أخطاء نتيجة لاختلاف التطبيقات المحاسبية في دول العالم، الأمر الذى أدى إلى أهمية مفهوم التنسيق "التوافق"، وتركيز الدول على موضوع مقارنة الأنظمة المختلفة لدول العالم، ومحاولة تقريب تلك الاختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى قد أدى إلى توحيد الأنظمة المحاسبية.[2]

### 1-التناسق المحاسبي (التوافق): ( Accounting Harmonization ).

فيما يختص بمفهوم التوافق ورد في الفكر المحاسبي مجموعة من التعريفات الخاصة بمفهوم التوافق عرف"بأنه يعني تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية السائدة في الدول مجال التوفيق، وذلك بهدف توفير المصداقية والموثوقية في البيانات المنشورة وزيادة إمكانية الاعتماد عليها لأغراض المقارنة، ثم زيادة مثالية التقارير المحاسبية في ترشيد القرارات المختلفة[3]، من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية، إن التناسق هو عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة.

التوافق المحاسبي يهدف إلى الحد من الفروقات الموجودة أو الناتجة عن التطبيقات المحاسبية، وذلك من أجل جعلها أكثر قابلية للمقارنة، وكهدف نهائي هو الوصول إلى اعتمادها قاعدة واحدة محاسبية(المعايير المحاسبة الدولية)، حيث تكون تطبيقاتها عالمية، ويعرف كذلك بأنه درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية، ويعرف كذلك بأنه هو عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول،

---

[1] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013 ،ص ص 43-44.

[2] منى جباى يوسف شعراني، **مرجع سبق ذكره**،ص9.

[3] **نفس المرجع**، ص9.

مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوفيق تطوير مجموعة من المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم، وذلك لزيادة عالمية أسواق رأسمال.[1]

**2-التوحيد المحاسبي**: يقصد به فرض الأسس لدولة ما على الدول الأخرى، وهذا ما يصعب تحقيقه، ويعرفه آخر بأنه يعني تطبيق معيارا واحدا أو قاعدة واحدة في كل الحالات بقصد توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي، ومع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق.[2]

إن التوحيد يكون على ثلاثة مستويات، وهي كما يلي:[3]

2-1 **على مستوى المبادئ**: إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها؛

2-2 **على مستوى القواعد**: ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، وتتطلب هذه العملية ما يلي:

أ - حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

ب - الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية؛

ج - الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

**2-3 المستوى الثالث توحيد النظم**: يشتمل التوحيد في هذا المستوى على توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد تنميط النتائج المحاسبية والقوائم، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها.

المعايير تبحث في إزالة الفروقات من خلال تطوير معايير موحدة، بينما التوافق يقصد به إزالة الفروقات وعدم التماثل في كل من النظم والمعايير المحاسبية، أو تقليل منها من خلال العمل على جعلها قابلة للتسوية والتعديل مع بعضها البعض.

---

[1] محمد طويلب، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[2] **المرجع السابق**، ص205.

[3] احمد لعماري، **المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد01، الجزائر، 2010، ص68.

**ثانيا– مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية:** من بين مزيا تطبيق المعايير المحاسبية ما يلي :[1]

- ✓ إن نظام الإبلاغ المالي في المعيار العالمي هو شرط أساسي لجذب المستثمرين الأجانب الحاليين والمستقبلين على حد سواء، والتي ينبغي تحقيقها من خلال التقارب بين المعايير المحاسبية، الذي يتيح امكانية المقارنة بين المعلومات المالية؛
- ✓ خفض تكاليف المعاملات لمعدي التقارير المالية، بما أنهم يكونون قادرين على الامتثال لمجموعة واحد من المعايير المحاسبية بدلا من مجموعات متعددة؛
- ✓ التعاون في التعليم والتدريب بين المهنيين المحاسبة.

**ثالثا– معوقات قد تعترض تطبيق معايير المحاسبية الدولية:** من بين المعوقات التي تعترض تطبيق المعايير المحاسبية ما يلي:

- ✓ قد لا تكون المعايير الدولية ذات قابلية للتطبيق لدى عديد الدول، التي ترى فيها وسيلة تدخل من قبل مجالس أجنبية على غرار مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ المشكلة الأساسية في تقارب المعايير المحاسبية هي الحل الوسط في التفاوض بشأن غالبا ما يؤدي نهج "أدنى القواسم المشتركة"؛
- ✓ يحتاج نظام موحد تطبيق مشترك للمحاسبة المالية، فوجود قواعد صيغت معظمها بذكاء لا يعني شيئا إذا شعرت المؤسسات أنه يمكن تجاهلها دون خوف من أي نتيجة ذات معنى(جادة)؛

**رابعا–تجارب مختلف الدول في تطبيق معايير المحاسبية الدولية.**

سعت مختلف الدول لتطبيق المعايير الدولية، لغرض إزالة كل الاختلافات والفروقات بينهم في مجال المحاسبة، وهذا بهدف التكيف مع التطور المستمر في مجال المحاسبة من حيث كل من التطبيقات والممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم، ومن هنا تم عرض تجارب بعض الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

1-**تجربة المملكة المتحدة**(UK): تعد بريطانيا المحرك الرئيسي لفكرة صناعة المعايير الدولية، وتستضيف بلادها مقر اللجنة الدولية، كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيسا للمجلس البريطاني للمحاسبة (ASB) وبريطانيا لها أكبر عضوية في المجلس، وفيما يلي الخطوات التي اتخذها المجلس البريطاني:[2]

- ✓ لم يكن هناك خطة بريطانية محددة للتوافق مع المعايير الدولية، وكان المجلس البريطاني يصدر معايير وطنية حسب احتياجات السوق البريطاني إلى جانب نشاط بريطانيا في صياغة المعايير الدولية؛
- ✓ خلال سنة 2002 أيدت بريطانيا بشده قرار الدول الأوروبية الخاص بتطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتبارا من عام 2005؛

[1] مازون محمد أمين، **موقع العالم العربي من مشروع التقارب المحاسبي الدولي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، العدد29، المجلد2، الجزائر، 2014، ص320.

[2] حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص56-57.

- ✓ في 2002/08/30 أصدرت وزارة التجارة والصناعة منشورا للمؤسسات والمراجعين والمجلس الوطني للمعايير المحاسبية ومجلس معايير المراجعة الوطني وغيرهم، بضرورة تعديل أوضاعهم تبعا لهذا القرار، ومنذ هذا التاريخ بدأ المجلس البريطاني بدراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والدولية؛
- ✓ وفي 2004/12/02 أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطانية (ASB) ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية، وتتضمن المعايير الستة ما يلي: المعيار رقم(22)أرباح الأسهم المعيار رقم(23)آثار التغيرات في أسعار العملات، المعيار رقم (24) التقرير المالي المعيار رقم(25)الأدوات المالية (العرض والإفصاح)، والمعيار26الأدوات المالية القياس، المعيار رقم (02) المحاسبة عن اقتناء المؤسسات التابعة وبالتالي فقد تم الإبقاء على المعايير البريطانية، ومسألة إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف تكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة البريطانية.

2-**التجربة الأمريكية**(USA): تتمثل الجهات الرسمية التي تشرف على تطوير المعايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية على حسب ما تم ذكره سابقا، ودور الهيئات المحاسبة في تطوير معايير المحاسبة الدولية، ويعتبر النظام المحاسبي الأمريكي (US GAAP)، ومنافس للنظام (IFRS) بدوره الذي حظي بدعم دولي كبير، بعد هذا قامت الولايات المتحدة بالتوجه نحو تطبيق (IFRS) في سنة 2006، لكن شيء من هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك فتح باب النقاش من جديد حول كيفية إزالة الاختلافات بين المعايير المحاسبية الأمريكية وتلك الخاصة بـIFRS، وبرغم الجدل الذي كان قائما بخصوص الاختلافات بين الهيئتين(بين FASB من جهة الولايات المتحدة الأمريكية وبين IASB مجلس المعايير المحاسبية الدولية)، في تطبيق المعايير المحاسبية إلا أن مفكرة التفاهم قد أفرزت خطوات إيجابية، أين أصبحت المؤسسات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية تصدر قوائمها وفق النظامين (US GAAP) و(IFRS) ولكن بوتيرة بطيئة[1]، وتعتبر(US GAAP) عبارة عن قائمة شاملة من القواعد شديدة التفصيل، لذلك فهي لا تترك مجالا كبيرا للحكم الشخصي(على عكس المعايير الدولية فهي أقل تفصيلا) فلذلك كان النقد الموجه للمعايير الأمريكية(US GAAP) من زاويتين:[2]

- ✓ كثرة الاستثناءات والتي تجعل بعض الحالات تخرج عن القاعدة، إما بسبب الرغبة في تقليل مجال تطبيقها، أو بسبب التقليل من أهميتها؛
- ✓ كثرة التفسيرات ذلك أدى إلى تعدد القواعد المحاسبية.

فالجهود المبذولة سابقا من طرف هيئة السوق المالية الأمريكية (SEC)، تتمحور حول العمل على إلزام جميع المؤسسات الأمريكية في تطبيق مبادئ (IFRS) ضمن جدول زمني محدد لا يتجاوز نهاية 2014 أو بداية

[1] عبد الجليل بوداح، **إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية-مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول-**،مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد45،الجزائر،2016، ص46.

[2] عمر لشهب،**تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري-دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة-**،مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة1، مصر،2014، ص100.

2015، فالمنظمون الأمريكيون والمستثمرون يتفقون جميعا على مبدأ تطبيق مبادئ محاسبية موحدة تساعد على تدفق رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما أن التجربة الأمريكية هي التجربة الأحسن في صناعة المعايير المحاسبية لأسباب عديدة أهمها ما يلي: [2]

- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية، لديها أكبر بنية أساسية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين والجامعات إضافة إلى الموارد البشرية والمالية، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثلاثينيات من القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973 ثم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، التاريخ المحاسبي الوطني لصناعة المعايير المحاسبية أسفر عن ما يقرب من160 معيارا محاسبيا و7 نشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الاصدارات ونشرات البحث ؛
- ✓ تعد الولايات المتحدة الأمريكية، شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، وإن كانت لا تلتزم بها ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة الأربعة زائد واحدG4+1؛
- ✓ ومع تزايد الاتجاه نحو العولمة في المعايير المحاسبية، بعد تشكل أسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية نتيجة لبعض الكوارث التي وقعت في الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية (SEC) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية، وكان اقتراح الولايات المتحدة في هذا الصدد اتجاهين، الاتجاه الأول تضمن تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية، أما الثاني تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع الأمريكية، وفي عام 2002 توصل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB)إلى تفاهم مشترك النقاط التالية:
- ✓ العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق؛
- ✓ التنسيق فيما بينها قبل إصدارات مستقبلية.
- ✓ تبنى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB)، قرارا بالتحول لاعتماد معايير إعداد التقارير المالية الدوليةIFRS.

**3-مجموعة الدول الأوروبية:** كانت أول مبادرة من طرف الاتحاد الأوروبي لتطبيق المعايير، تلته مجموعة كبيرة من الدول، رغم أن الاتحاد الأوروبي قد ساهم إلى حد ما في تطوير تناسق الحسابات الأوروبية، إلا أن تعقيد إجراءات مراجعة التوجيهات التي يقوم بإصدارها، صعب من تطوير قانون المؤسسات وتكييفه مع التطور المستمر في التطبيقات المحاسبية الناتجة عن تحولات التي شهدها المحيط الدولي[3]، وأحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق الاعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث

[1] عبد الجليل بوداح، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

[2] حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص57-58.

[3] عمر لشهب **مرجع سبق ذكره** ،ص97.

أن الاتحاد الأوروبي أصدر عام 2002 تشريعا يقتضي من المؤسسات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول في عام 2005، ويطبق على أكثر من7000 مؤسسة في 28 بلدا، وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية، كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للمؤسسات المدرجة في أوروبا[1] وبالتالي تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجموعة من الدول الأوروبية منها ما يلي[2]:

3-1- **ألمانيا:** تعد ألمانيا من الدول التي سعت مبكرا في تطبيقها لنظام (IFRS)، والمعروف أن ألمانيا تستند إلى القانون التجاري في صياغة مختلف القوانين التي تكون المرتبطة بالنظام المحاسبي، إن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما الألمانية (GAAP-German) تبنى على أساس المعايير المحاسبية المعبرة عن أهداف النظام المحاسبي ذو العلاقة بالنشاط الاقتصادي، وتهتم المبادئ المحاسبية الألمانية أساسا برأس مال المؤسسات لاعتبارات خاصة بحماية الدائنين إن الدور البارز الذي تؤديه ألمانيا على المستوى الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي، يعد بمثابة الدافع الذي يدفعها نحو خلق نوع من الانسجام بين (IFRS) والأنظمة المحاسبية المطبقة، فألمانيا لها سياسة واضحة في تطبيق (IFRS) على مستوى المؤسسات المدرجة وغير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، كما أن رغبة المؤسسات الألمانية في دخول الأسواق الأمريكية، قد دفعها في البداية إلى تبني المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما(GAAP US) وهذا ما خلق الكثير من التناغم بين النظام المحاسبي الألماني و(IFRS)، انطلاقا من تجربة الألمان في التعامل مع (GAAP US) الذي يتماثل في كثير من القضايا مع (IFRS)، والملفت للانتباه أنه في سنة 1997 عشرون بالمئة(20%) من المؤسسات المدرجة تعرض قوائمها متطابقة مع مبادئ (IFRS)، وأن(10%) يتم عرض قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي الأمريكي، أما (70%) الباقية فتعرض قوائمها المالية وفق القانون التجاري الألماني أو المبادئ المحاسبية الألمانية (GAAP - German)، أما في سنة 2000 وهذا قبل تطبيق اللوائح التنظيمية للمفوضية الأوروبية سنة 2005 بإلزام المؤسسات على تطبيق(IFRS)، فقد ارتفعت نسبة تطبيق (IFRS) على مستوى المؤسسات الألمانية، لتصبح في حدود(53%) مقارنة بتطبيق (GAAP US) و(GAAP - German) اللذين كانا في حدود (30%) و(17%) على التوالي، الشيء الذي يؤكد سبق المؤسسات الألمانية في التوجه نحو العالمية بخصوص تطبيق (IFRS)، وحتى عند بدء تطبيق (IFRS)ابتداًء من 2005 فإن ألمانيا تمنع بقوة القانون المؤسسات المدرجة في بورصة الأوراق المالية من تطبيق أي منظومة محاسبية غير (IFRS)، بينما المؤسسات الغير مدرجة فلها الحق أو الخيار بين(IFRS) و(German - GAAP).

---

[1] مجدي سلامة محمود، **معايير المحاسبة الدولية – السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية الإفصاح المحاسبي –عرض البيانات المالية–**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2017،ص79.

[2] عبد الجليل بوداح، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص47-48.

**3-2سويسرا:** تعرف سويسرا بخاصية أنها بلد مصنع جدا، وتبني اقتصادها على أساس الحرية الاقتصادية لمؤسساتها في مختلف المجالات التجارية والسياحية والصناعية والتأمينات والبنوك، كما يتصف بدرجة عالية بخصوص علاقاته الدولية في مجال المبادلات، وهو الشيء الذي يجعل من سويسرا بلدا مؤهلا لتطبيق (IFRS) وبمرونة كبيرة، قد لا تقل أهمية عن ألمانيا، تخضع المؤسسات السويسرية إلى القانون المدني، وبالتالي فإن التحول نحو (IFRS) قد لا يكون، كما أن إدارة القضايا المحاسبية من الناحية بالتصور الذي تم التعبير من منظور قوة البلد اقتصاديا العملية تخضع بشكل كبير إلى مراجع الحسابات الخارجي، أيضا فإن الاستعداد في إعداد القوائم المالية الموحدة بالتطابق مع (IAS/IFRS) بدأت تطبق بشكل مبكر على المؤسسات السويسرية باستثناء البنوك والتأمينات، إن تطبيق (IFRS) في سويسرا من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة سويسرا للأوراق المالية، تحتل الصدارة منذ2001 وإلى غاية 2007 مقارنة بالأنظمة المحاسبية الأخرى، مثل (GAAP - US ) و(FER GAAP Swiss)، وتؤكد الأرقام أن هناك ارتفاعا لعدد المؤسسات المطبقة لنظام (IFRS) من 155 في سنة 2001، إلى غاية 199 في سنة 2007 بينما حدث تراجعا ملحوظا من طرف المؤسسات التي كانت تعمل بمبادئ (FER Swiss GAAP)، حيث كان عددهم في سنة 2001بـ101 مؤسسة ليصبح عددهم في 2007 لا يتجاوز 32 مؤسسة، أما من جهة أخرى فإن المؤسسات غير المدرجة تبقى من منظور القانون السويسري تعمل وفق المبادئ المحاسبية للبلد، وهي ( Swiss FER GAAP)، ويمكن القول أن سويسرا من البلدان الأوروبية التي لا تنتمي إلى نظام النقد الأوروبي ولكنها تعمل وفق اللوائح والتنظيمات الصادرة عن المفوضية الأوروبية، وأن تطبيق IFRS يخضع إلى إلزامية وقوة القانون السويسري في ذلك، خصوصا بالنسبة للمؤسسات المدرجة في بورصة الأوراق المالية.

**4-مجموعة أخرى من الدول العالم:** كذلك هناك بلدان خارج أوربا تتجه نحو تبني معايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ففي عام2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة من جنوب شرق أسيا وأسيا الوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، يضاف إلى ذلك بلدان أخرى كانت تبنت معايير وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثلا استراليا وهونغ كونغ، وقدر أكثر من70 بلدا طلبت مؤسستها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في عام2005، وهناك بعض الدول طبقت معايير المحاسبة الدولية منها ما يلي: [1]

**4-1البرازيل** :إن تطبيق (IFRS)من الناحية العملية ليس بالأمر السهل في بلد كالبرازيل، فالعوامل المرتبطة بالقضايا القانونية، والاقتصادية، والضريبية، والثقافية، والتربوية قد تبطئ من سيرورة التقريب بين المنظومة المحاسبية للبرازيل وبين (IFRS)، بالإضافة إلى هذا، فإن المنظومة المحاسبية في البرازيل تخضع للقانون الصادر عن الدولة باعتباره المرجع في مختلف الآليات لنشاط مهنة المحاسبة، سواء تعلق الأمر بالقياس أو الإفصاح، فالتطور الملاحظ للمنظومة المحاسبية في

[1] عبد الجليل بوداح، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص48-50.

البرازيل كان نتيجة للضغوطات التأثيرية التي كانت تمارس عليها من طرف الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا، إلا أن هناك تباطؤا ملحوظا ناجم عن نقص التنسيق، وخاصة بين هيئة السوق المالي، وبنك البرازيل، وكذلك المصالح المفتشية لمراقبة المؤسسات المالية.

**4-2روسيا** :بغض النظر عن المشاكل التي كانت تعاني منها روسيا بسبب مخلفات النظام القديم القائم على أساس المركزية في التخطيط، فإن نوايا الحكومة كانت نحو التحول للعمل ضمن المنظومة المحاسبية الدولية أي وفق معايير المحاسبة الدولية، وهذا الذي حصل عندما قررت وزارة المالية الروسية سنة 1998 تبني كل المعايير المحاسبية الدولية(IAS)، لكن وبقرار من الحكومة الروسية في سنة 2004 تم الإعلان عن تبني روسيا لمبادئ (IFRS)، مع العلم أن روسيا لم تكن تمتلك المؤهل الفني، ولا الإطار الكفء القادر وقتها على إنجاح العمل وفق منظومة (IFRS)، ومنذ ذلك الوقت تم إصدار 20 لائحة من طرف وزارة المالية الروسية الهدف من ذلك، تحقيق التناغم بين مبادئ(IFRS)، ومبادئ النظام المحاسبي الروسي.

إن خاصية الاقتصاد الروسي تجعل مسألة تبني المعايير المحاسبية الدولية صعبة التطبيق، وهذا من خلال القيام بمقارنة الاختلافات بين المعايير المحاسبية الروسية (.RAS:Standards Accounting Russia )، والمعايير المعايير المحاسبية المقبولة عموما (GAAP)، ولا حتى بينها وبين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

**4-3الصين:** فقد تميزت الفترة ما بين (1997-2001)بتعديل الصين لمنظومتها المحاسبية بما يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، مع إلزام المؤسسات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، لكن بقيت المؤسسات الغير مدرجة تمارس إلى حد بعيد النظم المحاسبية الصينية التقليدية، أما في سنة 2006 استطاعت الصين استكمال منظومتها المحاسبية الجديدة خلفا للمنظومة القديمة، وقد أطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية الأساسية (BAP:Basics of Accounting Principles)، إذ أن من نتائج المنظومة المحاسبية الجديدة تثبيت 38 معيارا محاسبيا وضعت كلها موضع التطبيق، مع العلم أنها تتوافق ومنظومة (IFRS)، بالإضافة لما سبق تعمل القوانين المحاسبية الصينية على الأخذ بمبادئ (IFRS)، ولكن وفق ما يخدم مصالحها الاقتصادية، حيث تستثني المؤسسات العمومية التابعة للدولة من التقيد بنظام (IFRS)، وهذا ما يتعارض مع مبادئ هذا النظام على اعتبار أن هذه المؤسسات لابد وأن تكون طرفا يتقيد بتطبيق مبادئ (IFRS)، أما إذا استدعى الأمر ذلك فالحذر مع اتباع سياسة التدرج في التطبيق أمران ضروريان، أيضا فقد تميزت المرحلة الانتقالية للصين في مجال التوجه نحو تطبيق (IFRS) إلزامية تطبيق (IFRS) وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية.

**4-4التجربة اليابانية:** تعد اليابان شريكا كاملا في كل الأنشطة الدولية سواء من حيث العضوية في اللجنة السابقة أو المجلس الحالي أو احتفاظها بعضوية الاتصال، ومن ناحية أخرى فإن اليابان كانت واحدة من ثلاثة دول أظهرتها نتائج الدراسات، بأنها من الدول التي ليس لديها نية للتوافق مع المعايير الدولية، وقد أسفر الحوار الدولي الياباني عن أرضية مشتركة تساهم في تخفيض الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير اليابانية كما يلي:[1]

- ✓ في2004/10/12 بدأت المحادثات بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس المعايير المحاسبية اليابانية حول مشروع مشترك لتخفيض الاختلافات بين المعايير المحاسبية الصادرة عن كل منهما ؛
- ✓ وقد اتفق الطرفان على إبقاء المعايير الوطنية، وضرورة التنسيق بين المعايير الدولية والوطنية، وأن التنسيق ينصب على الخصائص الاقتصادية المتشابهة، ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة، وأن الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد.

**4-5 جنوب إفريقيا:** تعتبر جنوب إفريقيا قوة اقتصادية في إفريقيا، يقدر الناتج المحلي الإجمالي بها أربعة أضعاف جميع الدول الإفريقية المجاورة، ويمثل في نفس الوقت ربع الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية، وتتميز بسوق مالي متطور من خلال بورصة الأوراق المالية لجوهنزبورغ، أما من منظور محاسبي فبها هيئتين أساسيتين تتمثلان في المعهد الجنوب إفريقي لمصف المحاسبين القانونيين، ومجلس الممارسات المحاسبية، أيضا فإن بلدا كجنوب إفريقيا يعمل وفق منظومة (IFRS)، من جهة أخرى فقد تم تعديل النظام المحاسبي المحلي لجنوب إفريقيا في سنة 1993، ليكون أكثر تناغما مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وفي عام 2004، قرر مجلس الممارسة المحاسبية الانتقال إلى تطبيق (IFRS) واعتباره بمثابة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما(GAAP) لجنوب إفريقيا، حيث بدأ التطبيق الفعلي ابتداء من 2005/01/01 متزامنة بذلك مع التطبيق الفعلي على مستوى الاتحاد الأوروبي[2]، ولقد كان الهدف من السبق في تطبيق (IFRS)هو الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول:[3]

- ✓ جلب الاستثمار الأجنبي بما يخدم كل من النمو الاقتصادي للبلد والمؤسسات لجنوب إفريقيا؛
- ✓ إعطاء مصداقية أكبر للقوائم المالية للشركات الخاصة بجنوب إفريقيا في السوق العالمي؛
- ✓ تجنب الازدواجية في استخدام المعايير المحاسبية، وما ينجر عن ذلك من تكاليف إضافية.

**5-تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية:** كانت مشاركة الدول النامية في الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية منذ البداية جد محدودة، فمن بين مؤسسي (IASC)توجد دولة واحدة نامية المكسيك، من ذلك الحين لم ترتفع مشاركة الدول النامية سواء في المجلس أو الجان الاستشارية أو في إعداد المسودات العرض أو المساهمة في تمويل اللجنة، ويرجع إقبال الدول النامية على تطبيق المعايير الدولية بتعديلات أو حتى دون تعديلات إلى الضعف

[1] حسين يوسف القاضي وسمير معذي الريشاني، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص58-59.
[2] عبد الجليل بوداح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص51.
[3] **نفس المرجع**، ص ص51.

الذي تعاني منه هذه الدول في المجال المحاسبي، حيث تعتبر أن تطبيق المعايير المحاسبية جاهزة سيوفر عليها كلفة إعداد معاييرها الوطنية، إضافة إلى أن هذا الاختيار يجنبها الاعتماد على البديل قد يكون غير مقبول سياسيا مثلا تبني المعايير الأمريكية أو الانجليزية، وعموما فإن استخدام المعايير الدولية في هذه الدول ساعد على تدعيم نجاح (IASC)على المستوى الدولي.[1]

وفي إطار الدراسات التي أجريت من أجل تحليل مدى ملاءمة هذه المعايير للنظم الاقتصادية في بيئات معينة كالدول الإسلامية والدول النامية وغيرها، نذكر تلك التي أجريت بين سنتي 2002 و2003 من طرف المنتدى الوطني لتطوير المحاسبة (IFAD) على دول الشرق الأوسط، وقد تناولت الدراسة أهمية المعايير الدولية لبعض الدول وخصوصا النامية كل الدول العربية منها، وأظهرت أهمية تطبيق هذه المعايير في بعض الدول النامية وبعض دول الشرق الأوسط في الحصول على التمويل غير المباشر ولجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يساعد انتشار تطبيقها وجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، وأن هذه الدول ليس لديها خبرة في صناعة معايير المحاسبة، كما أن المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير[2].

أغلب الدول العربية ملزمة باستعمال المعايير الدولية، باعتبار أن المؤسسات والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، المفوضية الاوربية تمول وتدعم تطبيق المعايير لأول مرة، كما أن تجارب التي مرت بها بعض الدول العربية، ساهمت في تسريع التوافق مع المعايير التقارير المالية، استوجب التطرق إلى مؤشر بيئة الأعمال الذي يهتم بمدى سهولة وتيسير الاستثمار في بلدان العالم، حيث تم تقسيم المؤشر بيئة الأعمال للدول إلى ثلاثة مستويات:[3]

- ✓ **المستوى الأول ضعيف**: حيث يكون مؤشر جودة بيئة الأعمال للدولة بين0و44.9؛
- ✓ **المستوى الأول متوسط**: حيث يكون مؤشر جودة بيئة الأعمال للدولة بين45و64.9؛
- ✓ **المستوى الأول جيد**: حيث يكون مؤشر جودة بيئة الأعمال للدولة بين65و100.

والجدول الموالي يوضح توزيع الدول العربية حسب ترتيب جودة بيئة الأعمال كما يلي:

[1] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص102-103.

[2] سعاد بورويسية، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الإقتصادية– دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009 -2010، ص72.

[3] وليد بن ترداية ،**تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربيةIFRS،صندوق النقد العربي**، قسم الحسابات ،دائرة الشؤون المالية والحاسب الألي، سلسلة دراسات محاسبية ومالية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص56.

**جدول رقم(1–2):توزيع الدول العربية حسب ترتيب جودة بيئة الأعمال.**

| مؤشر جودة بيئة الأعمال | | |
|---|---|---|
| **ضعيف** | **متوسط** | **جيد** |
| **السودان، سوريا، الصومال، ليبيا، اليمن، جيبوتي** | الأردن ، تونس، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، لبنان، مصر، موريطانيا، فلسطين، جزر القمر. | الإمارات، البحرين، عمان، المغرب |
| **2 دول تلتزمIFRS** | 7 دول تلتزمIFRS | 3 دول تلتزمIFRS |
| **%33** | **%58** | **%75** |

**المصدر**: وليد بن ترايت ،**تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربيةIFRS**،صندوق النقد العربي، قسم الحسابات ،دائرة الشؤون المالية والحاسب الألي، سلسلة دراسات محاسبية ومالية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص57.

**جدول رقم(1–3)مؤشر جودة بيئة الأعمال للدول العربية.**

| البيان | الدول |
|---|---|
| **ضعيف(0–44.9)** | **6 دول** |
| **متوسط(45–64.9)** | **12 دولة** |
| **جيد (65–100)** | **4 دول** |

**المصدر**: وليد بن ترايت ،**مرجع سبق ذكره**، ص57

نلاحظ من الجدول أن هناك دول تتميز بضعف في مؤشر جودة الأعمال، و12 دولة مؤشر جودة بيئة الأعمال لديها متوسط، أما الدول4 الباقية فمؤشر الجودة بيئة الأعمال لديها جيد، كما أنها أيضا ان الدول الملتزمة باستعمال المعايير الدولية هي الأعلى نسبة عل خلاف الدول الآخر، حيث إن اعتماد على المعايير الدولية ساهم في جودة مؤشر بيئة الأعمال.

ويمكن عرض بعض تجارب الدول العربية كما يلي:[1]

**أ– دول مجلس التعاون الخليجي**: توجهت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني المعاييرُ العالمية كخيار استراتيجي في كافة المجالات ومنها مجال المحاسبة والتدقيق، سرعة تنامي اقتصاد دول الخليج مما استوجب وضع معايير محاسبية تواكب هذا التطور، وهذا بسبب انفتاح الاقتصاد الخليجي على الخارج بنسبة حرية اقتصادية عالية، حيث وصلت أعلى نسبة في سلطنة عمان إلى(85.2%) لسنة 2017، كما ارتفع عدد المؤسسات الأجنبية بشكل كبير متأتية من أغلب دول العالم، كذلك تتميز منطقة الخليج بنسبة عالية فيما يتعلق بجودة الأعمال، حيث وصلت في دولة الإمارات إلى(86%)سنة 2017، وإستقطبت دول الخليج الخبرات والكوادر البشرية من شتى دول العالم فكان من الضروري إيجاد مفاهيم محاسبية مشتركة يمكن فهمها والعمل بها فكانت المعايير الدولية للتقارير المالية هي

[1] وليد بن ترايت ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص59–60.

الأنسب، أيضا سهولة ومرونة البيئة التشريعية التي تتناسب وطبيعة العمل التجاري خاصة مع انتشار المناطق الحرة وتوجد 45 منطقة الحرة بدولة الإمارات حتى سنة2017، إن غياب الضريبة على أرباح المؤسسات في دول الخليج عدا السعودية وعمان والكويت مما جعل المفاهيم المحاسبية تهدف إلى إبراز الوضع الاقتصادي للمؤسسات وليس الوضع الجبائي يتناسب كليا مع مبادئ المعايير الدولية للتقارير المالية.

ب- **مجموعة المشرق العربي**: يعد في غياب معايير محاسبية محلية حديثة يعتبر تبي المعايير الدولية للتقارير المالية الحل الأسهل والغير مكلف، وخصخصة المؤسسات الحكومية، عزز حجم وأهمية القطاع الخاص لعبت الجمعيات المهنية للمحاسبين القانونيين في دول المشرق العربي دورا هاما في الدفع نحو تنظيم، وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق وذلك بالإسهام في تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، والانفتاح الذي شهدته غالبية الدول ومنها **الأردن** ففي سنة 1995 تم إصدار قانون جديد لتحفيز الاستثمار وإعادة هيكلة قانون الأوراق المالية والبورصة، فكان لذلك الأثر الكبير في الاتجاه نحو المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث عدد المؤسسات المدرجة في عمان202 مؤسسة وتعتبر الأكثر عددا عربيا، كما أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة سنة2001 بين الأردن والولايات المتحدة، حيث ستكون الأسواق الأردنية مفتوحة أكثر للخارج مما يتطلب مزيد من الشفافية والانضباط والحوكمة، إن مؤشر الحرية الاقتصادية للمملكة الأردنية الهاشمية بلغ 82%سنة2017.

ت- **جمهورية العراق**: الانفتاح الاقتصادي بعد الحرب بغية إعادة الإعمار بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات قروض وشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي شملا شروطا واضحة بضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحد العراقي وتبني المعايير الدولية للتقارير المالية.

ث- **الجمهورية اليمنية**: لعبت جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية، دورا محوريا في تبني المعايير الدولية للتقارير المالية حيث نظمت اجتماعات مع الهيئات الدولية، وفي سنة 2013 أصدر البنك المركزي اليمني منشورا يلزم فيه البنوك العاملة باليمن باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية من جهة، تم تعديل قانون الضرائب الفقرة107 فأجبرت المؤسسات الكبيرة والمتوسطة على استعمال المعايير الدولية للتقارير المالية من جهة، إلا أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والالتزام بها لا يزال يحتاج لمزيد من العمل.

## المبحث الثاني: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي بهدف تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، وكذا توضيح الفروقات بين النظام المحاسبي المعمول به ومعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها.

### المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي كمحاولة لتبني معايير المحاسبة الدولية.

يعتبر النظام المحاسبي المالي الذي تم الالتزام به بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية بديلا للمخطط الوطني للمحاسبة، كون المخطط الوطني للمحاسبة أصبح لا يتناسب مع التغيرات الحاصلة في مجال المحاسبة، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تبني النظام المحاسبي المالي ومراحل إنجازه في الجزائر.

**أولا– تبني معايير المحاسبة الدولية:** قامت الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي في الجزائر المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة (CNC ) في إطار الإصلاح المحاسبي بالتخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة، وتبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، حتى تكون هناك فعالية للإصلاح، وقد تم ذلك بإعداد النظام المحاسبي المالي (SCF)[1]، حيث صدر سنة 2007 قانون رقم 07-11 بتاريخ 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي عوض المخطط المحاسبي الوطني، ولقد اعتمد المشرع الجزائري في صيانته لهذا النظام على معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وهذا لم يكن من اختيارا وإنما ضرورة ملحة أملتها العديد من الظروف والأسباب.

وقد أعطى المشرع الجزائري فترة سنتين كاملتين للمتعاملين الاقتصادين والمحاسبين للتأقلم مع هذا القانون الجديد لبدء العمل به من سنة 2010 محاولة منهم إنجاح هذا النظام[2]، بشكل يجعل من المعلومة المالية الصادرة عن المؤسسات الخاضعة له تكون موثوق بها وقابلة للمقارنة على الصعيد الوطني والدولي، ويتوافق النظام المحاسبي المالي بشكل كامل مع المعايير المحاسبية الدولية ويختلف جذريا مع المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975[3].

ومن الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي وضع أدوات تتكيف والبيئة الجديدة للجزائر التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الارتباطية الجديدة لها، خاصة دخولها في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ذلك الرغبة الملحة في تلبية حاجيات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين والدوليين.

---

[1] بكيحل عبد القادر وكتوش عاشور، **مرجع سبق ذكره**،ص65.

[2] تسعديت بوسبعين وعبد الحميد حسياني، **محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدوليةIAS/ IFRS** ، النشر الجامعي الجديد، الجزائر،2018، ص39.

[3] عبد القادر بكيحل وعاشور كتوش ، **مرجع سبق ذكره**،ص65.

**ثانيا–مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي:** بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني، والتي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت لهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 75-35، إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملين الاقتصادين الجدد، وقد مرت هده العملية بثلاث مراحل هي:[1]

1-**المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية؛

**2–المرحلة الثانية:** تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات؛

3–**المرحلة الثالثة:** وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاثة خيارات ممكنة وهي:

- ✓ **الخيار الأول:** الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلا القرار الصادر في 09أكتوبر 1999المتضمن توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة وتجميع حسابات المجمع؛
- ✓ **الخيار الثاني:** ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين نظاما مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف؛
- ✓ **الخيار الثالث:** هذا الخيار يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد، الحلول التي وضعتها هيئة معايير المحاسبة الدولية[2]، ووضع إطاره التصوري المحاسبي المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية[3].

[1] سحنون بونعجة ونبيل بوفليح، **متطلبات تطوير الممارسة المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف،المجلد5، العدد1،الجزائر، 2019،ص121.

[2] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

[3] سحنون بونعجة ونبيل بوفليح، **مرجع سبق ذكره**،ص121.

## المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي في الجزائر.

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر، كان لعدة أسباب وعوامل ومستجدات متعلقة بالمحاسبة الدولية وهي مرتبطة أيضا بالاقتصاد الجزائري، تطلب هذا عرض معالم هذا النظام المحاسبي وأسباب التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي الذي تم تطبيقه في المؤسسات الجزائرية، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية النظام المحاسبي المالي وأسباب تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

### أولا–مفهوم النظام المحاسبي المالي.

النظام المحاسبي بصفة عامة يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الاجراءات المحاسبة والرقابة الداخلية وتحديد الاجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة غليها وأساليب عرض نتائجها، يلاحظ أن التعريف السابق يمتاز بالشمولية لأنه يبين عناصر النظام المحاسبي وأهدافه. [1]

قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القرار 07 –11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من جانبه القانوني بأنه يعد بمثابة قانون لتنظيم المحاسبة المالية،" حيث أن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، ويهدف لعرض كشوف مالية تعطي الصورة الصادقة عن الحالة المالية للمؤسسة وممتلكاتها خلال السنة"[2].

كما يعرف النظام المحاسبي المالي، على أنه النظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة .[3]

ويتضمن النظام المحاسبي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة، ومدونة الحسابات التي تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس مبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولا سيما:[4]

(محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، الدلالة، قابلية الفهم، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني) وسوف يتم تطرق إليه في العناصر الموالية بالتفصيل.

---

[1] رضوان محمد العناتي، **مرجع سبق ذكره**،ص58.

[2] الجريدة الرسمية العدد 74، المادة رقم 3، المتضمنة قانون النظام المحاسبي المالي، الصادرة بتاريخ 25نوفمبر2007، الجزائر، ص3.

[3] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، عدد10، الجزائر، 2012، ص271.

[4] **نفس المرجع**، ص271.

**ثانيا–أهمية النظام المحاسبي المالي:** تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يأتي:[1]

- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة، من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- ✓ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- ✓ يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- ✓ يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- ✓ يضمن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- ✓ تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- ✓ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- ✓ يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- ✓ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة، بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- ✓ تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى حساب النتائج حسب الوظيفة؛
- ✓ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، وتوضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- ✓ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة، ويساعد في اختيار أفضل البدائل الاستثمارية؛[2]

[1] أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد–الاطار النظري–**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2015، ص ص111-113.

[2] غنية بن حركو، **التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد44، الجزائر، 2015،ص35.

**ثالثا–أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي:** من أهداف النظام المحاسبي المالي تحقيق ما يأتي:[1]

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ تعظيم الاستفادة من مزايا النظام المحاسبي المالي خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- ✓ جذب المستثمر الأجنبي للجزائر من خلال تجنبيه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- ✓ الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- ✓ تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية باعتبار أن النظام المحاسبي المالي متطابق مع معايير المحاسبة الدولية، كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسة على تقييم الوضعية المالية الخاصة بها بكل شفافية، وامكانية مقارنة نفسها مع الكيانات الأجنبية لأن القوائم المالية المفصح عنها متماثلة؛
- ✓ تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- ✓ تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الافصاح عن المعلومات، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات؛
- ✓ المساعد على نمو مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- ✓ المساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- ✓ هناك توافق كبير بين البرامج المعلوماتية للنظام المحاسبي المالي، مما يسمح بتدنية التكاليف الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والافصاح عنها.

لقد قامت الجزائر بإعادة هيكلة هيئاتها المحاسبية التي تدخل في إطار إنجاز الإصلاح المحاسبي، تسعى لإعطاء دفع جديد لمهنة المحاسبة، ثم تقنين العمل المحاسبي من خلال تنصيب مجلس المحاسبة الذي يخضع إلى وزارة المالية(التنصيب تم في 16 /10/ 2011 من قبل وزير المالية )2.

[1] أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص118-119.

[2] نوي الحاج ،**مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص36.

**رابعا– الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي**: يتضمن الاطار القانوني والتنظيمي لهذا النظام، مجموعة التشريعات والنصوص القانونية التي تحدد إلزامية نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كالتالي[1]:

**1- قانون النظام المحاسبي المالي(07–11)**: يهدف هذا القانون إلى تحديد الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية".[2]

**1–1مضمون قانون النظام المحاسبي المالي**: يلخص الجدول رقم (1-4) محتوى القانون(**07–11**)، المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي:

**جدول رقم(1–4): فصول القانون07-11 المؤرخ في 25-11-2007.**

| الفصل | عنوان الفصل | محتوى الفصل | مواد القانون |
|---|---|---|---|
| **الفصل الأول** | التعاريف ومجال التطبيق | تعريف المحاسبة المالية، مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي والإستثناءات من مجال التطبيق. | **من02 إلى05** |
| **الفصل الثاني** | مضمون النظام المحاسبي المالي | الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية المعترف بيها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات. | **من06 إلى09** |
| **الفصل الثالث** | تنظيم المحاسبة | العمليات الإجبارية، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية، شروط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الألي. | **من10 إلى24** |
| **الفصل الرابع** | الكشوف المالية | محتوى الكشوف المالية، هدف الكشوف المالية ، وكيفية إعداد وعرض الكشوف المالية. | **من25 إلى30** |
| **الفصل الخامس** | الحسابات المدمجة والحسابات المركبة | شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة. | **من31 إلى36** |
| **الفصل السادس** | تغيير التقديرات والطرق المحاسبية | الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية. | **من37 إلى40** |
| **الفصل السابع** | أحكام ختامية | تاريخ دخول النظام المالي حيز التنفيذ، إلغاء المخطط المحاسبي الوطني وأحكام نشر القانون 07- 11 في الجريدة الرسمية. | **من41 إلى43** |

**المصدر**: محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

**1–2الإحالات التي تضمنها قانون النظام المحاسبي المالي**: يمثل القانون 07-11 النص الرئيسي الذي جاء بالخطوط العريضة لفحوى النظام المحاسبي المالي، وهي تتطلب تفضيلات وشروحات وفق نصوص التنظيمية تصدر عن وزارة المالية، حيث يتضمن تسعة إحالات إل المرسوم التنفيذي 08-156المؤرخ في 26-05-2008 المتضمن أحكام النظام

[1] نور الدين نجيب، **الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد12، العدد23، الجزائر،2017، ص111.

[2] محمد الحبيب مرحوم، **الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري– مدعم بـ100 جواب لـ 100سؤال** ، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص21.

المحاسبي، وإحالة واحدة إل المرسوم التنفيذي رقم09-110 المؤرخ في 07-04-2009 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الألي.[1]

2- **نصوص تشريعية أخرى**: يتأثر قانون المحاسبة المالية بعدة بنصوص تشريعية أخرى، استوجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد وعرض الكشوف المالية، منها ما يلي:[2]

- ✓ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لاسيما المادة 152 منه؛
- ✓ الأمر 75-59 المؤرخ في 26-09-1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم؛
- ✓ الأمر03-11 المؤرخ في 26-08-2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل ولاسيما المادة 62؛
- ✓ الأمر08-02 المؤرخ في 24-07-2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008؛
- ✓ القرار مؤرخ في 26جويلية2008 واذي يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛[3]
- ✓ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 المؤرخة في25 مارس2009؛[4]
- ✓ الأمر09-01 المؤرخ في 22-07-2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009؛[5]
- ✓ القانون09-09 المؤرخ في 30-12-2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010؛[6]
- ✓ الأمر10-01 المؤرخ في 26-08-2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010؛[7]
- ✓ القانون10-13 المؤرخ في 29-12-2010، المتضمن قانون المالية لسنة 2011؛[8]
- ✓ القانون18-18 المؤرخ في 27-12-2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019؛

**رابعا– الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي** :جاء النظام المحاسبي المالي بالجزائر بإطار مفاهيمي يتضمن ما يلي:

1- **مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي**: تطبق أحكام القانون 07-11[9]، المتضمن النظام المحاسبي المالي، على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها حددت المادة 04 من قانون07-11 الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية كالآتي:

---

[1] محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[2] **المرجع السابق**، ص26.

[3] محمد العيد، **من المحاسبة العامة إل المحاسبة المالية مقارنة النظام المحاسبي المالي(SCF) والمخطط الوطني للمحاسبة (PCN) –أمثلة وحالات تطبيقية**–، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص15.

[4] **نفس المرجع**،ص15

[5] محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[6] **نفس المرجع**، ص26.

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 49، المؤرخة في 29أوت2010.

[8] محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

9**نفس المرجع**، ص26.

**1-1المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري:** المؤسسة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.

وحسب المادة 544 من القانون التجاري حصرت المؤسسات التجارية بشكلها كالآتي:

- ✓ مؤسسة التضامن؛
- ✓ مؤسسة التوصية التي تتفرع إلى مؤسسة التوصية البسيطة ومؤسسة التوصية بالأسهم؛
- ✓ المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة التي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة؛
- ✓ المؤسسة المساهمة بما فيها شركات المساهمة التي تؤسس دون اللجوء العلني للادخار وشركات المساهمة التي تؤسس باللجوء العلني للادخار.

**1-2التعاونيات:** اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بمسك المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

**1-3 الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون:** عتبر المشرع الذين ينتجون السلع أو الخدمات التجارية، ملزمون بمسك المحاسبة المالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويون، وحتى الأشخاص طبيعيين أو معنويون الذين يمارسون نشاطات تجارية، هم ملزمون أيضا بمسك محاسبة مالية، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية عل عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح أم لا، كالغرف الصناعية والتجارية، غرف الحرف والصناعات التقليدية وغرف الفلاحة والصيد البحري والجمعيات.

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛[1]

- ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.[2]

**2- فرضيات النظام المحاسبي المالي:** تتمثل المبادئ المحاسبية التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي في الآتي[3]:

- ✓ **محاسبة التعهد:** تسجيل الحقوق الناتجة عن الصفقات، حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق(الحقوق المحققة) في الوقت الذي تحدث فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به؛
- ✓ **استمرارية الاستغلال:** افتراض مواصلة النشاط باستمرار في المستقبل؛
- ✓ **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية، مؤرخة، تضمن مصداقيتها ؛

[1] غنية بن حركو، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[2] **نفس المرجع**، ص39.

[3] Jean François des Robert Et 'autres, **Normes IFRS et PME - Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS ,** Edtition DUNOD, France, 2004, p 20.

- ✓ **قابلية الفهم:** يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من قبل المستخدمين، بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم؛
- ✓ **المصداقية:** يجب أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة لوضعية المالية للمؤسسة، وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها، اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها؛
- ✓ **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها؛[1]
- ✓ **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، حيث حسب هذا المبدأ مثال تسجل استثمارات قرض الإيجار في الميزانية؛
- ✓ **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف المستخدمين تلك القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة.

بالإضافة إلى تلك المبادئ هناك مبادئ أخرى يعتمدها النظام هي:[2]

- ✓ **الدورية:** يقصد بهذا المبدأ أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشر شهر تمثل السنة المالية تبدأ من جانفي وتنتهي في ديسمبر؛
- ✓ **استقلالية الدورات المالية:** يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة الأخرى؛
- ✓ **استقلالية الذمة المالية:** هذا المبدأ يكرس أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن مالكها، والمحاسبية المالية عادة تقوم على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وايرادات المؤسسة كوحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها، منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها؛
- ✓ **وحدة العملة النقدية:** يفرض على أي محاسبة تقوم داخل التراب الوطني الجزائري أن تكون مقيمة بالعملة الجزائرية، وحتى إن كانت هناك صفقات تمت بعملة أخرى فيتم تحويلها إلى الدينار الجزائري؛
- ✓ **الحيطة والحذر:** وينص على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا؛
- ✓ **ثبات الطرق المحاسبية:** وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية؛

[1] سليمان بلعور، **دوافع وأثار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد6، الجزائر، 2014، ص ص208-209.

[2] **نفس المرجع**، ص ص208-209.

✓ **مبدأ عدم المقاصة:** حتى تكون القوائم المالية صادقة وواضحة يجب تسجيل كل العمليات التي تمت بصورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا.

3- **مدونة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي:** لقد حدد القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 مدونة الحسابات وكذا قواعد سيرها، حيث تم اقتباس أغلب حساباتها من المخطط المحاسبي الفرنسي نسخة 1983 والمعدل في سنة 1999، حيث تعد كل مؤسسة مخطط حسابات مكيف حسب هيكلها ونشاطها واحتياجاتها من المعلومات الخاصة بالتسيير، وتجمع هذه الحسابات في فئات متجانسة تدعى مجموعة، حيث نميز بين مجموعة حسابات الميزانية (الصنف 1 إلى الصنف5) ومجموعة حسابات التسيير (الصنف6 والصنف7)، على أن يكون كل صنف مقسم إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار ترقيم عشري[1].

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر يشكل تغيرا جذريا في الممارسة المحاسبية مقارنة لما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، سواء في الجانب المفاهيمي أو على مستوى مدونة الحسابات والقوائم المالية، ومن جهة الجانب النظري هذا النظام أكثر تطورا من المخطط المعمول به سابقا، إلا أن البيئة الاقتصادية والمؤسساتية في الجزائر خلقت العديد من التحديات، التي بدورها سببت مشاكل تعيق التطبيق الجيد لهذا النظام والاستفادة من كل جوانب النظام المحاسبي المالي[2].

4-**الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية:** يركز هذا الإطار على التقارير المالية لكونها المنتج النهائي للمحاسبة المالية الذي يعد لمصلحة المستفيدين من خارج المؤسسة ويكمن الغرض الرئيسي لهذا الإطار في ما يلي:[3]

✓ مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها في وضع المعايير، ولكي يكون هذا الإطار المنطلق الرئيسي لاشتباه تلك المعايير؛

✓ مساعدة المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وغيرهم( مثل إدارة المؤسسة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد؛

✓ زيادة فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود واستخدام تلك المعلومات، ومن ثم زيادة مقدرتهم على استخدامها؛

ليس الغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية، إتاحة جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لمؤسسة وإنما تكون مفيدة لمستخدميها، والغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية هو الوظيفة الأساسية لتلك التقارير بشكل عام وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها.

---

[1] بن سعيد أمين وحسياني عبد الحميد، **نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر، العدد7، الجزائر،2018، ص59.

[2] **نفس المرجع**،ص59.

[3] محمد عجيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

ليس الغرض من إيضاح حدود استخدامات التقارير المالية إتاحة جميع المعلومات التي لن تظهر في هذه التقارير، وذلك لأن الأطراف المختلفة تسعى وراء أنواع مختلفة من المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة، وإنما الغرض من بيان حدود استخدامات هذه التقارير هو تحديد الوظائف التي يتعذر على التقارير المالية-بصورة عامة-تأديتها لأسباب من بينها التناقض بين الوظيفة الرئيسة للتقارير المالية وبين غيرها من الوظائف التي يراد لهذه التقارير أن تؤديها، وقصور المحاسبة المالية في مرحلة تطورها الحالي عن إنتاج المعلومات التي يمكن أن تفي بتأدية تلك الوظائف.

لا يعتبر هذا الإطار معيارا محاسبيا، وعليه فإنه لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عن أي أمر.

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن القول أن الهدف من الإطار المفاهيمي هو تبين كيفية إعداد القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية من جهة، ومن جهة أخر تقديم أيضا تفسيرا ضمن القوائم المالية لمستخدمي المعلومات المالية، والغاية من الإطار التصوري أيضا تطوير المعايير المحاسبية، ومنه بعد تقديم النظام المحاسبي المالي من خلال عرض مواصفاته وإطاره القانوني، يتطلب هذا تحليل مد استجابة النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية وهذا ما سيتم التطرق له في المطلب الموالي.

## المطلب الثالث: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية.

لمقارنة النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية يتم بتحديد كل من أهم ما تم التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وإبراز نقاط الاختلاف أيضا، مع عرض أهم تحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.

### أولا- مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

تتم المقارنة من خلال معاينة النظام المحاسبي المالي وطريقة المعالجة المحاسبية لبعض القضايا الهامة والمطروحة على المستوى المحاسبة، وهذا بالنسبة لكل طرف، كما يلي: [1]

**1- من حيث الإطار المفاهيمي النظري.**

**1-1 مجال التطبيق:** يطبق النظام المحاسبي المالي في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني وذلك بصفة إجبارية، بينما تطبق معايير المحاسبة الدولية وبصفة إجبارية أيضا- في المؤسسات المدرجة في البورصة، أما المؤسسات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية، وبهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي الجزائري إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة؛

**2-1 مستخدمي المعلومات المحاسبية:** نسجل اتفاق بين الطرفين حول الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية؛

3-1 **المبادئ والفروض المحاسبية:** تتفق المبادئ والفروض المحاسبية للنظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في الإطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية، غير أن طريقة التقييم وفق التكلفة التاريخية جعلت الطريقة الأساسية

[1] مجدى سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص446-448.

للتقييم، أما الطرق الأخر مثل طريقة القيمة العادلة فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر مثل الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.

4-1 **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية، بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية، كما يؤكد الغاية من وضع النظام المحاسبي المالي ألا وهي خدمة مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية ؛

5-1 **أهداف القوائم المالية:** تهدف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري أو معايير محاسبة الدولية إل تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة؛

6-1 **عناصر القوائم المالية.**

- ✓ استعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح المراقبة في تعريفه للأصول بدلا من مفهوم الملكية، وهذا ما ينسجم مع المقاربة الاقتصادية المتبعة من قبل معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ يتفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في تعريف حقوق الملكية(أو الأموال الخاصة) على أنها عائد صافي الأصول بعد حذف خصومها الجارية وغير الجارية، وهو المفهوم المالي لرأس المال؛
- ✓ تتطابق تعاريف الإيرادات والأعباء حسب النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية، إلا أن الأخيرة ألغت مفهوم البنود غير العادية عند عرض حساب النتائج؛
- ✓ أخذ النظام المحاسبي المالي بالتعريف الشامل للخصوم الذي تبنته معايير المحاسبة الدولية، حيث يقوم التعريف على مفهوم **الالتزام الحالي** الذي يستلزم عادة من المؤسسة تخليها عن موارد تتضمن منافع اقتصادية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو أطراف أخرى، ولو تم القياس بعض الخصوم عن طريق التقدير ولكن بدرجة معقولة كما هو الحال المخصصات لمدفوعات يجب أدائها لتغطية التزامات مترتبة عن خطط تقاعد العاملين مثلا؛

2- **من حيث الناحية التقنية:** تتمثل في مقارنة من حيث المعالجة المحاسبية والحلول المقترحة من طرف معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي لبعض القضايا المهمة المطروحة في المحاسبة.

**ثانيا–تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:** إن تبني النظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة مهمة لتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، حيث أن هذا غير كافي بسبب ما يواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في الواقع من تحديات، نذكر منها ما يلي:

- ✓ إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة، وهذا يؤدي إلى طرح الأسئلة الآتية: كيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه

الحالة بين عشية وضحاها؟ وهل يكون نظام محاسبي واحد لكل المؤسسات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، الحسابات الفردية والجماعية؟ [1]

- ✓ غياب الرؤية الاستراتيجية التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير؛
- ✓ غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، وهذا ما يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل كما أن القوانين الجبائية غائبة؛
- ✓ حيث أن المبدأ الذي تبناه النظام المحاسبي المالي، والمتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني سيؤدي بالضرورة إلى إحداث اختلافات هامة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، والتي يمكن إرجاعها إلى العلاقة الوطيدة بين التقنيات الجبائية والمحاسبية التي كانت متبعة في ظل المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير الذي وضع أساسا لخدمة الجباية؛[2]
- ✓ إن تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لا يسمح بمزاولتها بشكل أفضل وذلك من خلال العنصر البشري وهو المحاسب بالدرجة الأولى من تعليم وتدريب وكفاءة مهنية، ثم تليها البيئة المحاسبية من مؤسسات وقوانين وكل ما يحيط بمهنة المحاسبة، ويرجع ذلك لنقص الامكانيات على مستوى المؤسسات الجزائرية وخاصة الموارد البشرية، وذلك لغياب سياسة تكوين حقيقة تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد.[3]
- ✓ عدم إعطاء جهات التشريع المحاسبي الاستقلالية التامة يعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي بما يتلاءم مع مهنة المحاسبة؛
- ✓ ضعف التأهيل النظري والعلمي للمحاسب في الجامعات والمعاهد الجزائرية يعيق نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين يعيق نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ النظام السياسي وميزان الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث أن المؤسسات الحكومية في الغالب دورا مهما في التطوير الاقتصادي في الجزائر، وتختلف طريقة إعداد التقارير المالية في القطاع الخاص عنها في القطاع العام تبعا للحاجات المختلفة للذين يطلعون على المعلومات الواردة في التقارير، ففي حالة القطاع العام وفي الجزائر التي يخضع الاقتصاد فيها لسيطرة الدولة المركزية، نرى أن التأثير الحكومي على عملية إرساء المعايير يميل إلى أن يكون أقوى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان الأخرى، إذ يدخل ضمنها متطلبات الإبلاغ التي تهدف إلى إبراز

[1] أحمد طرطار وعبد العالي منتصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص121-122.

[2] غنية بن حركو، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[3] بلعور سليمان وقطيب عبد القادر، **واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 2، العدد3، الجزائر،2018، ص315.

جوانب التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتطور الاقتصادي الشامل إلى جانب أوجه الإبلاغ ذات الطابع المالي الصرف.[1]

✓ مستوى تقدم الاقتصادي في الجزائر نجد أن ملكية المؤسسات تميل إلى أن تكون في يد الحكومة، وفي الوقت نفسه هناك احتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذي يزاولون المهنة ويعملون على تطوير الروح المهنية في المحاسبة، وهكذا فإن غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى لهما تأثير قوي على الحد من قدرة الجزائر على تطوير المعايير محاسبية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

## المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

نظرا لأهمية القوائم المالية من خلال أنها تقدم معلومات تتميز بالوضوح لمستخدميها وهذا بهدف تقييم نشاط المؤسسة من عدة جوانب مختلفة وكل التغيرات التي تطرأ بها، من خلال هذا سوف يتم عرض في هذا المبحث ماهية القوائم المالية من مفهوم وخصائص وأهداف، أيضا عرض أثر معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية.

### المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية عنصر أساسي ومهم لمعرفة وضعية المؤسسة وتحليل نتائجها خلال الفترات الزمنية المختلفة أو لمقارنة في نفس الفترة مع مؤسسات أخرى، من قبل مختلف الأطراف المستخدمة لها، فهي تعكس وتقيس الأداء العام للمؤسسة، وتوجيه بدورها لمختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

**أولا- تعريف القوائم المالية:** هناك عدة تعاريف للقوائم المالية للمؤسسة، والتي نذكر منها ما يلي:

إن المنتج النهائي للمحاسبة يتمثل في القوائم المالية أو التقارير المالية، التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة[2]، وتعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، حيث تقدم تاريخا مستمرا للمؤسسة في شكل وحدات نقدية.[3]

وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في المؤسسة، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة[4]،كما عرفت بأنها مجموعة كاملة من الحسابات، تتضمن الميزانية، قائمة حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغييرات الأموال الخاصة والملاحق والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.[5]

---

[1] أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[2] عبد الستار الكبيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص481.

[3] مجدى سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[4] – قاسم محسن الحبطي وزياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص25.

[5] -Pascal barneto**, normes IAS/IFRS, Application Aux états Financiers,** Dunod, 2éme edition , Paris, 2006, P 261.

تتضمن القوائم المالية( الكشوفات المالية) الخاصة بالمؤسسات: الميزانية حساب النتائج، جدول تغير الاموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة، ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية للوضعية المالية للمؤسسة نجاعتها وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم المالية مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.[1]

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن القول بأن القوائم المالية على أنها ملخص للأحداث والعمليات المالية للمؤسسة خلال السنة المالية، الموجودة في سجلات وجداول توفر ملخص للعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة وتهدف بدورها إلى تقديم المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وقياس الأداء، من خلال كل من الميزانية وحساب النتائج، التي بدورها تخدم مستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ القرار المناسب.

**ثانيا–الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية:** تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: الميزانية، حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية.

وبعض المعلومات المالية يتم تقديمها من خلال التقارير المالية وليس القوائم المالية فقط، إما لأنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية والحكومية أو لأن إدارة المشروع ترغب في الافصاح عنها اختياريا، فإن التقارير المالية بخلاف القوائم المالية عديد من الأشكال مثل خطاب رئيس مجلس الادارة المؤسسة الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، توقعات وتنبؤات الادارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي[2]، وكذلك أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل المشاكل المجتمع مثل تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها[3].

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي (المخرجات) العمليات المحاسبية نتيجة تطبيق الدورة المحاسبية، وتزود القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية (الوقت المناسب) والملائمة لأغراض التقرير المالي، وللمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.[4]

إن عملية إعداد القوائم المالية تأتي بعد إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة، وتجدر الإشارة إلى أن إجراء عمليات الجرد والتسويات الجردية اللازمة، تأتي بعد إعداد ميزان المراجعة قبل إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية[5].

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 74، قانون رقم 07–11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428الموافق 25نوفمبر 2007، ص: 05.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث،مصر،2007،ص13.

[3]**نفس المرجع** ، ص14.

[4]رضوان محمد العناتي، **مرجع سبق ذكره**، ص243.

[5]**نفس المرجع**، ص243.

حيث أن التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية[1].

كما أن التقارير المالية هي التي تعدها مؤسسات القطاع الخاص بالإضافة المؤسسات الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة والتي تستخدم المحاسبة المالية التجارية، ويتم إعداد هذا التقرير بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية لا يطبق بالضرورة على عملية إعداد وعرض التقارير المالية المعدة لاستعمالات خاصة، مثل القوائم المالية التي تعد لغايات الدوائر الضريبية.[2]

بعض المعلومات المالية يتم تقديمها من خلال التقارير المالية وليس القوائم المالية فقط، إما أنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية أو الحكومية أو لأن إدارة المؤسسة ترغب في الإفصاح عنها اختياريا، فالتقارير المالية بخلاف القوائم المالية تشمل عديد من الأشكال، مثلا خطاب رئيس مجلس الإدارة الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي وكذلك أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها.[3]

✓ المعلومات الإضافية :هي المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة بعد إفصاحها عن القوائم المالية، وهي معلومات بالغة الأهمية لذا يشار عند الإفصاح عنها بأنها جزء من البيانات المالية. وقد أصبحت هذه البيانات تأخذ طابعا تفصيليا يوضح من خلاله للمستخدم بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوام المالية. وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان البنود الخاصة بالسياسات المحاسبية والالتزامات الطارئة أو المحتملة. [4]

✓ **تقرير مدقق الحسابات:** تحتوي التقارير المالية السنوية للمؤسسات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، ويدور محتوى هذا التقرير حول نتيجة فحص القوائم المالية ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى كفايتها وتمثيلها لواقع المؤسسة عن فترة مالية معينة، ويعطي المدقق رأيه عن مدى توافق القوائم

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار الميسرة، الأردن، الطبعة 3، 2011، ص28.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، الأردن، 2017، ص2.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية-تحديد قيمة المنشأة، تحديد قيمة السهم، صافي عقود الحوافز وشروط المديونية-**،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2011،ص13-14.

[4] جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة المصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية-**،أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص24.

المالية مع المعايير المحاسبية المعتمدة، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة من طرف خارجي محايد وهو مدقق الحسابات. [1]

✓ **تقرير مجلس الإدارة:** يبدأ التقرير السنوي للمؤسسة عادة بتقرير مجلس الإدارة، حيث يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عن الإنتاج وعن المركز المالي للمؤسسة وكذا حجم المبيعات وتطورها، والمشاريع التي تم إنجازها من قبل المؤسسة خلال الدورة المالية وما هو مخطط للإنجاز خلال الدورة القادمة، إضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية[2].

حيث **تعد الإيضاحات في القوائم المالية** جزء مكمل لعملية التقارير المالية وفقا لمعايير المالية الدولية، فهي تمدنا بمتطلبات الإفصاح تفصيلية هامة، كما هو الحال بالنسبة للإفصاحات الاختيارية، المقدمة بواسطة الإدارة وتتضمن الإيضاحات المرفقة بالمعلومات نقاط المرتبطة بالقوائم المالية مثل:[3]

- السياسات المحاسبية الخاصة المستخدمة لإعداد القوائم المالية؛
- شروط اتفاقيات الديون؛
- معلومات عن الإيجارات؛
- التمويل خارج الميزانية؛
- تحليل عمليات التشغيل للقطاعات الهامة؛
- الأصول والخصوم المحتملة؛
- تفاصيل عن الإفصاحات خطة الحوافز.

وبالتالي فإن التقارير والقوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك الوضع المالي وأداء المؤسسة، حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي[4].

---

[1] زاوي أمال، **أثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبي والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) قائمة التدفقات النقدية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص92.

[2] **نفس المرجع**، ص92.

[3] هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص32.

[4] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: **أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدو لية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 17.

**ثالثا– خصائص القوائم المالية:** تتلخص خصائص القوائم المالية في النقاط الآتية:[1]

- ✓ إن القوائم المالية قد لخصت من واقع المستندات والسجلات الرسمية الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ إن القوائم المالية قد أعدت وفق تنظيم معين من حيث الشكل والترتيب بحيث تعرض الهدف الذي أعدت من أجله؛
- ✓ إن القوائم المالية تتضمن معلومات مالية بالحقيقة مؤشرات كمية ذات دلالة ويستخدمها المحلل المالي في تقييم نشاط المؤسسة؛
- ✓ إن القوائم المالية لكي تكسب الصفة القانونية يفترض أن تصدق من جهة معينة أو مستقلة موثوق بها؛
- ✓ إن القوائم المالية تخص فترة زمنية محددة لسنة مالية عادة تبدأ بتاريخ معين وتنتهي بتاريخ معين.

**رابعا–أهداف القوائم المالية:** تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي ونتائج أعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة، بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد(IAS1) مكونات القوائم المالية على النحو التالي:[2] الميزانية، حساب النتائج، قائمة تظهر إما كافة تغيرات حقوق الملكية(الأموال الخاصة) أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح، قائمة التدفقات النقدية(تغيرات في الخزينة)، والسياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.

الأهداف العامة للقوائم مالية التي توضح المحتوى العام لها وتتمثل هذه الأهداف بالآتي:[3]

- ✓ إعطاء معلومات مالية موثقة بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والالتزامات التي عليها وتعد هذه المعلومات مهمة لتقويم مواطن القوة والضعف وقدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ إعطاء معلومات تساعد على استخدامها في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد إيرادات مستقبلا ؛
- ✓ تقديم معلومات عن التدفقات النقدية؛
- ✓ الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.[4]

[1] حسين جميل غافل البديري، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها–دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد14، العدد1، العراق، 2018، ص358.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية–الجوانب النظرية والعملية–**،دار وائل للنشر،الأردن،2008، ص6.

[3] حسين جميل غافل البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص359.

[4] ريتشارد شرويدر وأخرون ،تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

**خامسا–الترتيبات الخاصة لإعداد القوائم المالية:** تضمن النظام المحاسبي المالي عدة إجراءات وترتيبات تخص إعداد القوائم المالية والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة وكل تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن تعاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها؛
- ✓ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر، من تاريخ إقفال السنة المالية؛
- ✓ تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)؛
- ✓ توفر القوائم المالية معلومات تسمح بمقارنات مع السنة المالية السابقة حيث:

يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغير الأموال الخاصة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية ؛

وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية، مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة بسبب تغير طرق القياس أو الإفصاح، يكون من الضروري تكييف مبلغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، إذا كان من غير الممكن، وإجراء المقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية، فإنه يجب إعادة الترتيب أو تعديل المعلومات للسنة المالية السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة مع تقديم التفسيرات في الملاحق.

**سادسا–احتياجات مستخدمي التقارير المالية:** يمكن تلخيص احتياجات مستخدمي التقارير المالية حسب الجدول الآتي:

**جدول رقم(1–5):احتياجات مستخدمي التقارير المالية.**

| المستخدمون | حاجاتهم من المعلومات |
|---|---|
| **المستثمرون** | الخطر والربحية |
| **الموظفون** | الاستقرار والربحية |
| **المقرضون** | احتمال سداد المبالغ المقترضة والفوائد عند الاستحقاق |
| **الموردون ووديون الأخرى** | احتمال أن تسدد المبالغ عند الاستحقاق |
| **الزبائن** | استمرارية النشاط |
| **الحكومات** | تخصيص الموارد واحترام الالتزام بالمعلومات |
| **الجمهور** | المساهمة في الاقتصاد المحلي، العمالة المولدة، نماء ورفاهية المؤسسات |

**المصدر** : جدي سمراء ،**دور الرقابة الداخلية في زيادة المصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية–** ،أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016–2017، ص25.

[1] القانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،**المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره**، المواد من 26 إلى 29.

## المطلب الثاني: مناهج إعداد القوائم المالية وقياسها

يعد القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية من الوظائف المهمة في المحاسبة، بهدف إنتاج قوائم مالية صادقة وتعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، إلا أن للقياس المحاسبي قيود منها عدم التأكد، الموضوعية وقابلية التحقق حدود الوحدة النقدية، التحفظ تؤثر بدورها على القوائم المالية، ولهذا تم إدراج مفهوم للقياس المحاسبي، وخصائصه ومناهج إعداد القوائم المالية.

**أولا–القياس المحاسبي:** يتمثل القياس المحاسبي في القياس الكمي للتعبير عن العمليات المالية المتبادلة أو القابلة للتبادل والتي تقوم بها الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، وذلك في صورة أرقام محددة سواء كانت بالتكلفة أو بالقيمة عن طريق استخدام وحدة قياس تتمثل في وحدة النقود[1]، كما يعد القياس بموجب معايير المحاسبة الدولية بأنه: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر في الميزانية وحساب النتائج".[2]

**ثانيا–خطوات عملية القياس المحاسبي:** يشير مصطلح القياس عموما الى تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث تأسيسا على قواعد معينة وعادة ما تتضمن أنشطة القياس الخطوات الأساسية[3]، وهي كالتالي:[4]

1. **تحديد الخاصية محل القياس:** الخاصية محل القياس بالنسبة للمشروع هي حدث اقتصادي تاريخي ذو أثر على المركز المالي، كما قد يكون حدثا مستقبليا ذو آثار اقتصادية متوقعة على المشروع، والمشكلة الأساسية التي يواجهها المحاسب والتي تنعكس آثارها على جميع مراحل عملية القياس، تتلخص في عدم قدرة المحاسب في معظم الأحيان على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفا أو تحديدا دقيقا؛

2. **تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات:** يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس، فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، فالمقياس المناسب حينئذ لهذا الغرض هو مقياس إسمي، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين (أصلين مثلا) فالمقياس المناسب حينئذ هو مقياس الترتيب، وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث (قيمة كل من الأصلين مثلا) فحينئذ يستخدم القياس النسبي؛

3. **تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:** يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي على عاملين، أولهما الهدف من عملية القياس وثانيهما الأفق الزمني لعملية القياس، فإذا كان هدف عملية

---

[1] بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المجلد8، عدد8، الجزائر، 2008، ص62.

[2] عصام محمد الطويل، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بورصة فلسطين– قطاع الخدمات )**، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 22، العدد1، فلسطين، 2018، ص216.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[4] عبد السلام عقون ونجاة بن تركية، **آليات القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، جامعة كاي، مجلة شهرية إلكترونية، العدد69، 2018، ص ص91–92.

القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس أو إثباته محاسبيا فقط، حينئذ لا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة، أما فيما عدا ذلك فيستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر، الذي بموجبه تحدد قيم القياسات، في إطار ما يسمى بطريقة بعملية الاحتساب المبنية على العلاقات الرياضية.

بعد اتخاذ الإجراءات سابقة الذكر من قبل المحاسب، يمكنه الشروع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي ومن هنا يمكن لهذه العملية أن تمر في عدة مراحل يتوقف مداها على أغراض عملية القياس المحاسبي والتي تحدد بالتالي نوعية القياسات المطلوب توفيرها.

**ثالثا–صفات القياس المحاسبي:** يتميز القياس المحاسبي بعدة خصائص وهي تعد بمثابة القيود بالنسبة لقياس عناصر القوائم المالية، وهي كما يلي: [1]

- ✓ **عدم التأكد:** ترتبط الأحداث الاقتصادية في المؤسسة بالدورة التي حصلت فيها هذه الأحداث وقد يستلزم الأمر تخصيص (توزيع) إيرادات أو نفقات على عدة دورات على أساس توقعات مستقبلية قابلة للتحقق أحيانا وفي أحيان أخرى لا تتحقق، كما أن التعبير النقدي للثروة (قياسها) في الفترات اللاحقة يعتمد على التقديرات وبالتالي فإن أي قياس مستقبلي للثروة سيكون مبدئيا فقط ويجب تعديله عندما تتوفر مؤشرات جديدة يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر، وعليه يمكن القول أن مصدر عدم التأكد في القياس المحاسبي هو التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية؛
- ✓ **الموضوعية وقابلية التحقق:** يقصد بالقياس الموضوعي ذلك القياس الذي يكون مستقلا عن الشخص القائم بعملية القياس وخاليا من حكمه الشخصي، ويتوفر على دليل خارجي يمكن التحقق منه؛
- ✓ **الخلو من التحيز:** تكون طريقة القياس خالية من التحيز عندما تعرض معلومات تتصف بالحياد وتقدم وصفا دقيقا للخاصية محل القياس؛
- ✓ **عدم ثبات قيمة الوحدة النقدية:** تعتبر محدودية وحدة النقد كوسيلة لتوصيل المعلومة المالية من أهم القيود على القياس المحاسبي وتتحلى هذه المحدودية في تغير قيمة النقود من زمن إلى آخر صعودا أو نزولا فالقرارات الاقتصادية الصائبة تتخذ على أساس المقارنات الصحيحة للمعلومات المالية بين فترة وأخرى ولا يمكن ترشيد هذه القرارات في ظل عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية، وعليه وجب تعديل القياسات المحاسبية التاريخية من أجل التمكين من مقارنتها مع القياسات الجارية وكذا جعلها ملائمة وموثوق بها لأغراض اتخاذ القرار والتنبؤ؛

[1] عوادي نعمان، **القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS.IFRS ) والنظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF)** ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، ص ص32 -35.

- ✓ **التحفظ:** تقوم الوحدة الاقتصادية بنشاطها في جو يسوده عدم اليقين، الشيء الذي يدعم تطبيق مفهوم التحفظ في المحاسبة، لذا تجد المحاسب يميل إلى إدراج أدنى القيم الممكنة للإيرادات والأصول، وأعلى القيم الممكنة للمصاريف والالتزامات ويميل إلى إثبات المصروفات حالا، وتأجيل الإيرادات إلى حين تحققها.

**رابعا–التسجيل المحاسبي.**

**1–تعريف التسجيل المحاسبي:** هو طريقة إثبات لنشاطات تقوم بها المؤسسة مع أطراف أخرى عن طريق قيود تثبت ما عليها وما لها والقيد هو عملية تسجيل بيان معين، بطريقة معينة في سجل يعد لهذا الغرض.[1]

**2–صفات التسجيل المحاسبي:** يتميز التسجيل المحاسبي بما يلي:[2]

- ✓ يستند التسجيل المحاسبي لمبدأ القيد المزدوج؛
- ✓ يحتوي كل تسجيل على حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن؛
- ✓ احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات؛
- ✓ يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن؛
- ✓ يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها؛
- ✓ يجب أن يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة إثبات مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.

**خامسا–قياس عناصر القوائم المالية:** يستخدم عدد من الأسس القياس المختلفة بدرجات مختلفة وبتوليفات مختلفة في القوائم المالية[3]، وعموما يمكن القول بأن هناك أربع خواص رئيسية، كل منها يمثل الأساس لقياس قيمة بنود الأصول والخصوم المختلفة في القوائم المالية، وعادة ما يشار إلى تلك الصفات بأسس قياس أو تقييم الأصول وهذه الصفات أو أسس تقييم الأصول والخصوم هي:[4]

- ✓ **التكلفة التاريخية:** وتشير إلى مقدار النقدية( أو السعر النقدي المعدل ) التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول عل أصل أو سداد الخصوم والالتزامات؛
- ✓ **التكلفة الإستبدالية الجارية:** وهي تمثل قيمة النقدية أو السعر النقدي المعادل الذي كانت سوف تتحمله المؤسسة، لو قامت بشراء الأصل حاليا (في حاله الأصول) أو التي كانت سوف تحصل عليها المؤسسة لو تحملت نفس الخصوم حاليا( في حالة الخصوم)؛

---

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] رشيد قريرة، **تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) –دراسة حالة لعينة من الشركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015–2016، ص21.

[3] أحمد محمد نور وأخرون، **المحاسبة المتوسطة– مشاكل القياس الدخل والمحاسبة والافصاح عن الأصول قصيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2002 –2003 ،ص55.

[4] سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة1، 2011، ص184.

- ✓ **صافي القيمة البيعية:** وهي تمثل قيمة النقدية (أو السعر النقدي المعادل)التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة في حالة بيع الأصل حاليا (في حالة الأصول) أو التي كانت سوف تدفعها المؤسسة لسداد الخصوم حاليا(في حالة الخصوم)؛
- ✓ **القيمة الحالية(المخصومة) للتدفقات النقدية المستقبلية:** وتشير إلى القيمة الحالية للمنافع(في شكل تدفقات نقدية مستقبلية)، أو القيمة الحالية المستقبلية( في شكل تدفقات نقدية مستقبلية) التي يتوقع أن تتحملها المؤسسة في سبيل سداد التزاماتها (في حالة الخصوم).

ويوضح الجدول التالي أسس قياس الأصول والالتزامات كما ورد بالإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.[1]

**جدول رقم(1–6) : أسس قياس الأصول والخصوم .**

| أسس القياس | الأصول | الخصوم |
|---|---|---|
| **التكلفة التاريخية** | تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة أو القيمة العادلة للشيء المقدم لاقتنائها في تاريخ الاقتناء. | تسجل الخصوم بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد، أو في بعض الظروف مثل الضرائب على الدخل، بمبلغ النقدية أو ما يعدلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية. |
| **التكلفة الجارية أو تكلفة الإستبدالية الجارية** | تسجل الأصول بقيمة نقدية أو ما يعادلها التي كان سيتم دفعها إذا تم اقتناء نفس الأصل أو أصل معادل حاليا، لذلك فالتكلفة الجارية للأصول مثل المخزون والآلات ومعدات هي تكلفة إحلالها الجارية. | تسجيل الخصوم بالقيمة غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها التي تكون مطلوبة لتسوية التعهد حاليا |
| **القيمة القابلة للتحقق (صافي القيمة البيعية)** | تسجيل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منه بشكل منظم، ويطبق هذا الأساس في حالة المخزون على أنه صافي القيمة القابلة للتحقق وفي حالة الاستثمارات المتداولة على أنه القيمة السوقية. | تسجيل الخصوم بقيم تسويتها، بمعنى القيم غير مخصومة للنقدية أو ما يعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية |
| **القيمة الحالية** | تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية لذلك فالقيمة الحالية هي إما القيمة القابلة للتحقق المخصومة أو القيمة الممكن استردادها المخصومة. | تسجل الخصوم بالقيمة الحالية المخصومة التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية. |

**المصدر**: أحمد محمد نور وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

ويعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الذي تتبناه المؤسسات غالبا في اعداد قوائمها المالية، وهذا الأساس يمزج في العادة مع أسس القياس الأخرى، ويبرر المحاسبون استخدام التكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة على جميع عناصر الأصول والخصوم، بأن هذه التكلفة تكون عادة محددة أو يمكن تحديدها أو أن استخدام أخر غير

[1] أحمد محمد نور وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

التكلفة سيواجه بمشكلة تحديد قيمة الأصل أو الخصوم خاصة في حالة عدم البيع أو التنازل، كما أن هناك انتقادات عديدة من جانب كثير من الكتاب والمحاسبين، حيث في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه الحالة لا يعبر عن الواقع بعد مدة على تاريخ اقتناء الأصول، ويؤدي هذا إلى صعوبة مقارنة تكلفة أي أصل في فترة سابقة بنفس تكلفة الأصل في الفترة الحالية[1].

**سادسا–المناهج الأساسية لإعداد التقارير المالية:** أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدى كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها، تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي[2]:

**1– منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام:** وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

**2– منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها :** ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

**3– منهج تطوير التقارير المالية:** ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان

[1] أحمد محمد نور وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ، ص ص58 -59.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 170-172

العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

**سابعا–عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.**

تعد القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتي تنقسم إلى صنفين الأول وهو عبارة عن قوائم مالية أساسية، أما الثاني فيتمثل في قوائم مالية مكملة، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إلزامية إعدادها بصفة دورية.

وبالتالي حسب المادة25 من قانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الذي ينص على أنه كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، عدا الوحدات الصغيرة على[1]:

- ✓ الميزانية ؛
- ✓ حساب النتائج؛
- ✓ جدول سيولة الخزينة؛
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى عناصر القوائم المالية كل على حدى كما يلي:

**1–الميزانية(قائمة المركز المالي)**: وتعرف أيضا بقائمة المركز المالي أو بقائمة الوضع المالي وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية) والالتزامات واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي في ذلك التاريخ[2].

إن الميزانية هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة من خلال ما تحتويه من أصول وخصوم[3]، وإن مكونات الميزانية تتمثل في حسابات الأصول والخصوم، والتي يمكن تعريفها كما يلي:

**1–1–الأصول(الموجودات)**: تتمثل الأصول في الموارد المادية التي تحقق منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة[4]، أي هي المنافع الاقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة[5] وهي تتضمن عددا من البنود الرئيسية منها ما هو

---

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 07–11** ،العدد 74 ،الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 25 ،ص 5.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره**، ص37.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص174.

[4] محمود محمود السجاعي، **النظام المحاسبي الموحد في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، المكتبة العصرية، مصر، 2006،ص310.

[5] سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة، الطبعة1، الأردن، 2011، ص184.

طويل الأجل ومنها ما هو متداول[1]، أي إنها الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة(البرمجيات، المباني، المعدات، المخزونات، الصندوق...)وتسمى الاستعمالات[2].

إن المادة 21 من المرسوم التنفيذي المتضمن أحكام النظام المحاسبي المالي، عرفت الأصول كالتالي:

أ- **أصول غير جارية**: هي لخدمة المؤسسة بشكل دائم لفترة طويلة، منها: الأصول المعنوية (مثل المحل التجاري برامج الإعلام الألي...)، الأصول العينية (كالأراضي، معدات النقل،...) هذه الأصول يتم الحصول عليها أو إنجازها أو توظيفها لأجل طويل، معنى أنها مخصصة للاستغلال على مستوى المؤسسة لفترة طويلة.

ب- **أصول جارية**: هي الأصول التي يتم الحصول عليها أو إنجازها لبيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية(البضائع، المواد واللوازم...).

**1-2-الخصوم(الالتزامات)**: تتكون الخصوم من التزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية[3]، أي هي موارد أو مصادر خاصة لتمويل المؤسسة إنها تكون إما داخلية أو خارجية[4]، وتصنف الخصوم إلى جارية وغير جارية كما يلي[5]:

أ- **الخصوم الجارية** :تصنف الخصوم إلى خصوم جارية عندما:

- ✓ يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
- ✓ أو يجب تسديدها خلال الاثنى عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

ب-**الخصوم غير الجارية** :تصنف باقي الخصوم التي لا تتوفر فيها سمات الخصوم الجارية إلى خصوم غير جارية، تصنف الخصوم ذات المدى الطويل التي ينتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الاثنى عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

- ✓ استحقاقها الأصلي أكثر من اثنى عشر شهرا؛
- ✓ المؤسسة تنوي إعادة الالتزام على المدى الطويل؛
- ✓ وكانت هذه النية مؤكدة بالاتفاق إعادة التمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

[1] محمود محمود السجاعي، **النظام المحاسبي الموحد في ضوء المعايير المحاسبية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص310.

[2] محمد العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[3] محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[4] محمد العيد ،**مرجع سبق ذكره**،ص27.

[5] محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص62-63.

**2- حساب النتائج (قائمة الدخل).**

جدول حساب النتائج يكشف إجمالي الأعباء والمنتوجات التي أنجزتها المؤسسة خلال مدة معينة[1]، ويوضح نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، وذلك من خلال مقابلة الإيرادات بالنفقات عن الفترة[2]، يدعى في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدخل أو المكاسب وفي بريطانيا قائمة الأرباح والخسائر[3]، ويتحدد مفهومه وعناصره كالآتي:

**2-1- مفهوم حساب النتائج.**

**حساب النتائج** هو يوضح نتيجة أعمال المؤسسة في نهاية السنة المالية إن كانت ربحا أو خسارة، وفقا للمبادئ المتعارف عليها، ووفقا لأساس الاستحقاق ومقابلة إيرادات الفترة المالية مع نفقاتها[4].

وحسب النظام المحاسبي المالي حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.[5]

**2-2 عناصر حساب النتائج:** ويتكون حساب النتائج من ما يلي:

**أ_ المنتوجات أو النواتج أو الإيرادات:** هي التدفقات الداخلة أو أي زيادة في أصول المؤسسة أو النقص في التزاماتها، والتي تحدث خلال فترة معينة بخلاف الاستثمارات من الملاك والتوزيعات إليهم.[6]

كما عرف النظام المحاسبي المالي الإيرادات (المنتوجات)، على أنها مضاعفة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل مداخيل أو مضاعفة الأصول أو تقلص الخصوم، ويكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة بطريقة أخرى غير الزيادات المتأتية من تقدمة في حصص المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة.[7]

**ب - الأعباء أو المصروفات:** هي التدفقات الخارجة أو أي استخدام لأصول المؤسسة أو حدوث التزامات عليها (أو أي خليط من ذلك)، والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو إنجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة.[8]

---

1**المرجع السابق**، ص104.

2هاشم أحمد عطية ومحمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص38.

3- نوي الحاج، **أثر الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، (2015- 2016)، ص:24.

[4]- مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد19، **القرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة البيانات وقواعد نشرها**، المؤرخ في 23رجب عام 1429 الموافق 26يوليو سنة 2008، ص24.

[6]- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ومحمد سمير كامل، **المحاسبة المالية المدخل النظري قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، 2000، ص27.

[7]-الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ،**مرجع سبق ذكره**، العدد19، ص88.

[8]- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ومحمد سمير كامل، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن شكل حساب النتائج يقدم معطيات عن الدورة السابقة، يفرق جدول حساب النتائج بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية، ويكون مرجع لبعض الأرصدة الوسيطية المعروفة على المستوى العالمي، بالإضافة أن النتيجة التي تظهر في جدول حساب النتائج تعتبر مؤشرا لأداء التسيير في المؤسسة، بالرغم من أنها تحتوي على عمليات لها خصائص اجتماعية وتكاليف استثنائية. [1]

**3-قائمة التدفقات النقدية:** توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن مؤسسة على توليد النقد والنقد المكافئ وحاجاتها إلى تدفقات نقدية ومصادر النقد واستعمالاته، خلال فترة زمنية معينة هي فترة إعداد قائمة الدخل(حساب النتائج) نفسها، فهي تقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المؤسسة، وفق الأساس النقدي وخلال الفترة المالية، عن طريق تقسيم التدفقات إلى ثلاثة أنواع هي: [2]

**3-1-التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية:** تمثل تدفقات نقدية الخارجة والداخلة للمؤسسة الاقتصادية نتيجة ممارسة النشاط الطبيعي لها؛

**3-2-التدفقات النقدية عن العمليات الاستثمارية:** تمثل التدفقات النقدية الخارجة والداخلة للمؤسسة الاقتصادية نتيجة العمليات الاستثمارية كامتلاك الأصول غير المتداولة أو التخلص منها؛

**3-3 التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية:**تمثل التدفقات النقدية الخارجة والداخلة للمؤسسة الاقتصادية نتيجة العمليات التمويلية، وتشمل على جميع العمليات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض.

**4-قائمة التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين):** هي عبارة عن تقرير يقدم نهاية الفترة المالية ويبين التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة[3]، والتي تعرض صافي أصول المؤسسة خلال فترة محددة، ويجب على المؤسسة المؤسسة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتوضح فيها ما يلي:[4]

- ✓إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة مع إظهار المبالغ المنسوبة لملاك المؤسسة الأم وحقوق الأقلية؛
- ✓مبالغ المعاملات مع الملاك (بصفتهم ملاك) مع الإفصاح عن التوزيعات للملاك ومساهمتهم بصورة منفصلة؛
- ✓بالنسبة لكل بند من بنود حقوق الملكية، يتم بشكل منفصل إظهار أثار التطبيق بأثر رجعي وفق المعيارIAS8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
- ✓الإفصاح عن تسوية المبلغ المحتمل لكل بند من بنود حقوق الملكية بين أول مدة وأخر مدة بشكل منفصل.

[1] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص189.

[2] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي ، **المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية**، مؤسسة دار الكتب، الطبعة1، العراق،2018، ص485.

[3] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية**، **مرجع سبق ذكره**، ص507.

[4] حسين يوسف القاضي وسمير معدى الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص150-151.

## المطلب الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية.

الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN للنظام المحاسبي المالي SCF كان له أثر كبير على المعلومات المحاسبية والمالية، كون هناك إختلاف في عمليات المعالجة المحاسبية التي فرضها هذا الإنتقال من خلال تبيان المعلومات الجديدة ومواءمتها مع المعلومات السابقة التي تعد مهمة، لإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة وإلغاء المعلومات الغير مهمة، ومن هنا يمكن القول أن المعالجة الجديدة وفق النظام المحاسبي المالي تهدف بالأساس لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية هذه الأخيرة التي ترتكز على مجموعة من الخصائص النوعية.

حسب المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 حددت فيها الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في القوائم المالية والمتمثلة في (الملاءمة، الدقة، القابلية للمقارنة، الوضوح)، ويجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي استمد في إطاره التصوري من المفاهيم التي قدمها المخطط المحاسبي الفرنسي العام PCG والمعايير المحاسبية الدولية، هذه الخواص التي يمكن تم تبيأنها كما يلي:[1]

**1-خاصية الملاءمة:** إذ أنه بموجب هذا المرسوم فقد حدد ضرورة أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكنها أن تؤثر على حكم مستعمليها كون هذه الخاصية هي المتحكم الأساسي في قرارات مستخدميها؛

**2-خاصية الموثوقية:** بموجب القوانين المتضمنة النظام المحاسبي المالي إذ يجب أن تعد المعلومات المالية بصورة دقيقة وتشمل كل المعلومات اللازمة ويجب أن تكو ن بعيدة كل البعد عن وجود أخطاء جوهرية بها كون المعلومات التي تحذف أو تقدم بشكل غير صحيح يمكن أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها مع ضرورة حياديتها هذا ما تم ذكره في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 وعدم تحيزها.

**3-خاصية قابلية للمقارنة:** أما فيما يخص خاصية قابلية المقارنة فقد تم التطرق لها في نص المادة 29 من القانون 11/07 في ما يلي:

- توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛
- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة،
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي؛
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة السابقة بسبب تغير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛

[1] سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص167-168.

- إذا كان من غير الممكن المقارنة بسبب إختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة ترتيب التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في ملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

**4-خاصية الوضوح**: هذه الخاصية تنص على أنه يجب أن تعرض المعلومات المالية المقدمة ضمن القوائم المالية بطريقة تسهل قراءتها وفهمها من خلال محاولة تبسيط محتواها وتسهيل اللغة المستخدمة فيها وتسهيل عملية عرضها للمتلقيين.

إن للنظام المحاسبي المالي دور بالغ الأهمية في القدرة على تحقيق هذه الخصائص سابقة الذكر، وتسهيل فهمها للمحاسب ومستخدم المعلومة المحاسبية، تطلب هذا تحليل جودة المعلومات المحاسبية وتبيان خصائصها ومداخل ومعايير قياس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الموالي.

## خلاصة الفصل الاول

في هذا الفصل تم تبيان أهمية معايير المحاسبة الدولية التي تم تطبيقها في دول مختلفة من العالم والجزائر بصفة خاصة، وهذا نظرا لأهميتها في عملية القياس المحاسبي للعمليات والأحداث المالية للمؤسسة من أجل توصيلها إلى كافة مستخدميها في الوقت المناسب، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، من خلال الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي، يسهم في توحيد لغة المحاسبة وبعث الثقة لدى مستخدميها؛
- ✓ إن للقياس المحاسبي أثر على العمليات المالية، وهذا بسبب صعوبة تقييم العناصر بميزانية المؤسسة والذي يؤثر مباشرة بدوره في مصداقية القوائم المالية؛
- ✓ بالرغم من هذا إلا أنه هناك عدة عراقيل وصعوبات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي، نتيجة لعدة اختلافات بينه وبين معايير المحاسبة الدولية كصعوبة التقييم بالقيمة العادلة وأفضلية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛
- ✓ وأخيرا عالجنا طبيعة وأهمية القوائم المالية، وتأثير معايير المحاسبة الدولية عليها، وهذا من أجل تحسين وزيادة جودتها، التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومنه أوجد النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا مهما لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ويحسن هذا بدوره من مخرجاته.

# الفصل الثاني:

# جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.

## تمهيد

تعد المعلومات المحاسبية محور اتصال بين المؤسسة ومستخدميها، وهذا من خلال التقارير المالية المفصح عنها، واستوجب هذا معلومات محاسبية ذات جودة، وتكون صادقة وشفافة لتسهيل المعاملات والمساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وحتى تصبح ذات فائدة لمستخدميها، كان لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية الجودة حيث يتم هذا بالاعتماد على الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية، الواجب الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية ولقياس مدى ملاءمة هذه الأخيرة والقواعد التي تعد على أساسها، وحتى تسمح بتلبية حاجيات مستخدميها تطلب هذا إتباع عدة معايير عامة وقوانين تنظيمية تحكم عمل المؤسسات الاقتصادية، فظهرت مجموعة من المبادئ والقواعد والآليات التي تضمن إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية، باعتبارها كأداة مهمة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

وعلى ضوء ما سبق سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية هي:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومات المحاسبية.**
- ✓ **المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.**
- ✓ **المبحث الثالث: مداخل ومعايير قياس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها.**

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومات المحاسبية.

زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية، وهذا نظرا لتأثيرها مباشرة على قرارات مستخدميها، كلما كانت المعلومات المحاسبية عالية الجودة كلما كان لها منافع عديدة سواء لدى المؤسسة الاقتصادية أو مستخدميها، كما أن المعلومات المحاسبية تعد في ظل معايير قانونية ومهنية وفنية وموحدة في مختلف دول العالم، وقبل عرض مفهوم جودة المعلومات المحاسبية لا بد من تعريف المعلومة والمعلومة المحاسبية.

### المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية.

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية عند الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، وأي تضليل فيها يفقدها أهميتها، لهذا عملت عدة دول على توحيد لغة المحاسبة من خلال المعلومات المحاسبية بسبب الحاجة إليها، بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وأيضا اتخاذ القرار المناسب، لهذا تم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المعلومات المحاسبية وعلاقاتها بالبيانات المالية.

**أولا–تعريف المعلومات وعلاقتها بالبيانات.**

للمعلومات دور كبير في حركة الإنسان والمجتمع وتعايشهما وتطورهما وتقدمها نحو الأمام، فالمعلومات التي تولد المعارف المختلفة عند الإنسان، دور مميز وفعال في إنجاح خطط التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية على المستويات المحلية والوطنية والقومية، ولقد تعددت المعاني المفسرة للمعلومات فمنها من ترى أن المعلومات هي جزء من الوجود الكوني ومنها من تراها نتيجة حتمية لظهور التكنولوجيا وأدوات الاتصال، ولا زال يكتنفها الغموض والخلط لأن علم المعلومات (Science Information) والذي يختص بدراسة المعلومات لم يتفق على حدوده ومفاهيمه لحد الآن[1].

ولكن ابتداء علينا أن نحدد مفهوم المعلومات وعلاقة مفهوم البيانات بها، فإن المعلومات هي الشيء الذي يغير الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما أو مجال ما[2]، أما بيانات (DATA) فهي مجموعة من المفاهيم والأرقام التي تحتاج إلى معالجة وتنظيم، أو إعادة تنظيم لكي تتحول إلى معلومات، فهي إذن مواد أولية تحتاج إلى تحويلها إلى مواد مصنعة، والبيانات من جهة أخرى، قد تأخذ شكل نص، أو أرقام، أو أشكال أو رسومات أو صورة أو تسجيل أي مزيج من هذه العناصر[3].

وعرفت أيضا بأنها المادة الأساس لأي نظام مهما كان نوعه ومجال استخدامه ودرجة آليته والمتمثلة بالأرقام والرموز المعبرة عن الأحداث والمعاملات والأشياء والمفاهيم التي يتطلب حصرها وتجميعها وتبويبها وتصنيفها

[1] طلال محمد علي الحجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2017، ص13.

[2] عامر ابراهيم قنديلجي وايمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2002، ص27.

[3] **نفس المرجع**، ص27.

وتسجيلها وعرضها واستخلاص نتائجها[1]، وعليه **فالبيانات هي عبارة عن المادة الأولية أي المدخلات التي يتم معالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة من أجل اتخاذ القرار قد تكون مثلا حقائق، أرقام، رموز، قوائم المالية.....الخ .**

أما المعلومات اشتقت من كلمة بالأجنبية (Information)، من الأصل اللاتيني الذي كان يعني (تعليم المعرفة ونقلها)، ومنه تعرف المعلومات على أنها البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلا والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي تم اتخاذها[2]، فالمعلومات إنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف[3]، وبالتالي تصبح المعلومة ذات منفعة لطرف يحتاج إليها[4]، والشكل رقم (1) يظهر العلاقة بين البيانات والمعلومات.

**الشكل رقم (2-1): العلاقة بين البيانات والمعلومات.**

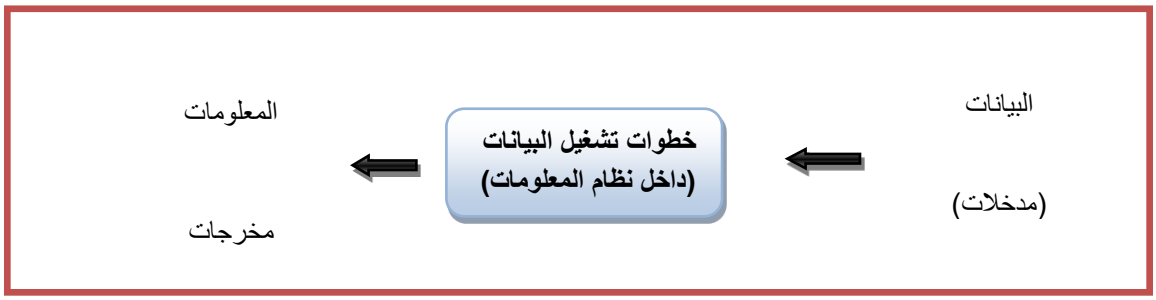


**المصدر**: كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في مظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص15.

وتصنف البيانات المحاسبية إلى الصنفين الرئيسيين الآتيين:[5]

**1- بيانات مالية:** وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتبعها أثرا ماليا بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الأتية:[6]

- ✓ الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الاقتصادي (الجاري وغير الجاري) سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الاقتراض (قصير الأجل أو طويل الأجل) ؛
- ✓ الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة ومجالات التصرف فيها(البيع أو الاستبدال)؛

[1] طلال محمد علي الحجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2] **نفس المرجع**،ص16.

3 كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص15.

4 محمد سمير الصبان، **دراسات في المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002 ،ص11.

5 سميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[6] **نفس المرجع**، ص114.

- ✓ الأحداث الإرادية، المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية (أرباح النشاط الجاري).

**2- بيانات غير مالية:** وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها أثرا ماليا، وهي على نوعين:

- ✓ **بيانات كمية:** وهي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل عدد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة.....الخ ؛
- ✓ **بيانات غير كمية:** وهي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية، أصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية، ومن أمثلتها مدى الاستفادة من البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين.....الخ ؛

من المعروف أن **المعلومات الجيدة** (High Quality Information) هي عصب الوصول إلى القرار الرشيد، فلا يتنظر من القرار أن يكون ملائما طالما تأسس على معلومات غير مناسبة، وعلى ذلك يجب أن تتوفر بعض الصفات في هذه المعلومات حتى تكون جيدة، ومنها أن تتوفر في الوقت المناسب وبالجودة والدقة المطلوبين وأن تتطابق واحتياجات متخذي القرارات.[1]

إن أهم الشروط التي يجب توفرها في المعلومات هي:[2]

- ✓ إن المعلومات يجب أن تخفض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.
- ✓ إن المعلومات يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار أي بمعنى آخر إذا كانت المعلومة لم تخفض حالة عدم التأكد للاختيار بين البدائل المتاحة لدى متخذ القرار قد يستفاد مستقبلا منها لعملية اتخاذ القرار.

وعليه لا تصبح البيانات معلومات إذا لم تتوفر فيها أحد الشرطين أعلاه، وفي هذه الحالة تكون عبارة عن بيانات مرتبة تصلح لأن تكون مدخلات لنظام جديد.

**ثانيا- تعريف المعلومات المحاسبية:** تعد المعلومات المحاسبية أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق الأوراق المالية للحكم على الأوضاع المالية للمؤسسات، إذ أكدت الكثير من نتائج البحوث بهذا الخصوص على أن المعلومات المحاسبية هي العنصر الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون والمقرضون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية مما يؤكد الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في تطوير الاستثمار في الأوراق المالية وتحقيق الأمان للمستثمرين عند تعاملهم في هذه الأوراق المالية.[3]

كما تعددت مجالات صياغة تعريف واضح ودقيق للمعلومة لتعدد المعاني، إلا أن هذا الغموض والخلط لم يكن بهذا المستوى في مجال صياغة وتعريف المعلومة المحاسبية، لكونها تعكس أحداث مالية فعلية مثبتة في القوائم المالية

[1] أحمد حلمي جمعة، **المحاسبة الادارية التخطيط والرقابة وصنع القرار**، دار الصفاء، الأردن ، الطبعة 1، 2011، ص339.

[2] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[3] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية**، دار الأيام، الأردن، 2017، ص50.

فالمعلومات المحاسبية قادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، تمثل بيانات تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى وتضيف معرفة وتصبح كأساس لعملية اتخاذ القرار.[1]

إن المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[2]

وعليه فإن المعلومات المحاسبية هي نتاج لمعاجات تمت على مجموعة من البيانات حتى أصبحت لها القدرة على فهم وتغيير معرفة متخذ القرار.[3]

كما يتمثل مفهوم المعلومة المحاسبية على إنها مخرجات النظام المحاسبي، الناتجة عن معالجة البيانات المحاسبية-من خلال مدخلات البيانات، التشغيل، أو المعاجة، ثم المخرجات في شكل معلومات محاسبية-فالغرض الرئيسي للمحاسبة يتمثل في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، والمنتج النهائي للمعلومات المحاسبية يتجسد في القرار الذي يتوصل إليه باستخدام المعلومات المحاسبية، فالمعلومات المحاسبية تمثل ببساطة الوسائل التي تستخدم لقياس والتوصيل الأحداث الإقتصادية، المعتبرة كمصدر أو سبب لتغيرات عناصر الميزانية لدى المؤسسة.[4]

وتعرف المعلومات المحاسبية أيضا على أنها ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغطيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.[5]

ومنه إن المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا وصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل معطيات في اتخاذ القرار.[6]

إن تقديم المعلومات المحاسبية يكون مجسدا في الكشوف المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة أو التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق)، وإذا أضيفت إليها تقارير أخرى-مثل تقرير محافظ الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف الخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم المالية أو

[1] إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] زغدار أحمد ومخلوفي نعيمة، **أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الافصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، العدد4، الجزائر، 2014، ص108.

[3] طلال محمد الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدميها**، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[4] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[5] عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي-الجزء الأول إطار التاريخي للمحاسبة-**، دار اليازوري، الأردن، الطبعة1، 2002،ص01.

[6] المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، المطابع المركزة، الأردن، 2003، ص135.

الاقتصادية، وتصبح المعلومات المالية أو الاقتصادية، وناتجة عن التقارير المالية وليس الكشوف المالية فحسب التي تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية هي التي يتم فيها تحليل البيانات المالية، ومعالجتها وإخراجها في شكل معلومات مالية، من أجل إستخدامها في عملية إتخاذ القرار.

**جدول رقم(2–1): أوجه الإختلاف بين البيانات والمعلومات المحاسبية.**

| الرقم | أوجه الإختلاف | البيانات | المعلومات |
|---|---|---|---|
| 1 | **طبيعتها** | مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية. | قيم وحقائق نهائية. |
| 2 | **موقعها في النظام المحاسبي.** | تمثل مدخلات النظام. | تمثل مخرجات النظام. |
| 3 | **مصدرها.** | يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجه. | يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام. |
| 4 | **دلالتها.** | ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة. | ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة. |
| 5 | **قيمتها الاقتصادية.** | ذات دلالة اقتصادية بسيطة. | ذات دلالة اقتصادية عالية. |
| 6 | **أثرها على القرارات.** | ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية. | ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية. |
| 7 | **العلاقة بين مفرداتها.** | مفردات مستقلة مع بعضها البعض ولا يوجد ترابط بينهما. | الترابط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة. |

**المصدر**:حسين جميل غافل البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص367.

**ثالثا–أنواع المعلومات المحاسبية:** تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع، وذلك تبعا لعدة لمعايير، كما ما يلي:

**1–أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح:**حسب هذا المعيار تصنف إلى نوعين هما: [2]

**1–1 معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية، وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.

**1–2 معلومات محاسبية اختيارية:** هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية ( تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

**2–أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام:** حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

---

[1] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص35.

[2] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الانتاجية التجارية–آريس–**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010–2011، ص86.

[3] **نفس المرجع**، ص ص86–87.

**2-1 معلومات مالية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة ) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها، ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه معلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة، فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات (التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

**2-2 معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية ..الخ، كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

أ. **نظام محاسبة التكاليف** عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية؛

ب. **نظام المحاسبة الإدارية** من خلال نظام الموازنات التخطيطية؛

ج. **نظام الرقابة الداخلية.**

**2-3 معلومات لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد

منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

**3- أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها:** وتنقسم المعلومات المحاسبية إلى ما يلي:[1]

**3-1 معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ )، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى ( أغراض ضريبية وغيرها).

**3-2 معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- ✓ تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- ✓ يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة ؛
- ✓ يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ✓ ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

**3-3 معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل، ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

**4-أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها:** حسب هذا المعيار تقسم المعلومات المحاسبية إلى ما يلي:[2]

**4-1معلومات داخلية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

**4-2معلومات خارجية:** هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

**5-أنواع المعلومات حسب قابليتها للقياس:** وتنقسم إلى ما يلي:[3]

**5-1المعلومات المحاسبية الكمية:** هي الحقائق التي يمكن ملاحظتها أو التحقق منها أو عدها مثل كمية الإنتاج، عدد الآلات الإنتاجية .....الخ، يتم التعبير عن معلومات بالوحدة النقدية، بينما عند القول بأن مشروع ما يحقق عائد على الإستثمار قدره 25 % فهي تعتبر معلومة كمية،كما أن المعلومات الكمية سواء المعبر عنها بالوحدات

[1] أحمد عبد الهادي شبير، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] حامدي علي، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

[3] **نفس المرجع**، ص88.

النقدية أو بوحدات القياس الأخرى، كعدد الوحدات المنتجة، المواد المركبة للمنتوج أو الخدمة المعبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل.[1]

**2-5 المعلومات المحاسبية الوصفية:** فهي تتكون من إنطباعات وإحتمالات لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، عند القول بأن هذا المشروع إستراتيجي، أو هام فإنها تعبر عن المعلومات الوصفية، والمعلومات الوصفية أيضا مثل العلامة التجارية، نوع المنتوج، رد فعل الزبائن ..... إلخ، وهي تعتبر مكملة لسابقاتها، وهي تساعد في الإجراءات الممهدة لإتخاذ القرارات[2].

**6- أنواع المعلومات المحاسبية حسب متطلباتها العملية:** تنقسم إلى ما يلي:[3]

**6-1معلومات إجرائية:** وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

**6-2معلومات غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي:[4]

**7-أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار درجة التفصيل:** تقسم إلى معلومات إجمالية ومعلومات تفصيلية.

**8-أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار التقسيم الوظيفي:** تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج، ومعلومات الأفراد.

**9- أنواع المعلومات المحاسبية حسب الفترة الزمنية:** تنقسم إلى معلومات تاريخية، معلومات اتخاذ القرار تقديرية.

**10- المعلومات المحاسبية الإلكترونية:** يعد العصر الحالي هو عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعد المعلومات المحاسبية هي السمة الأهم للعقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث أدى تطور تكنولوجيا المعلومات إلى ازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن وتقدم للنظام بشكل كبير مما عقد عملية التحكم بها والسيطرة عليها، وقد انتشرت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في شتى المجالات وعلى جميع المستويات، وأصبح استخدام الحاسوب في معالجة المعلومات المحاسبية يعد خطوة ضرورية وهامة جدا لإنتاج واستهلاك المعلومات في المؤسسة.[5]

وتعتبر نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المحاسبين الإلمام بها والتعرف عليها نظرا لاعتماد المحاسبين على كم كبير من المعلومات في عملهم والتي يمكن الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر كأداة فعالة لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة أو المؤسسة. [6]

---

[1] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص ص170-171.

[2] **نفس المرجع**، ص ص170-171.

[3] أحمد عبد الهادي شبير، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[4] حسين بلعجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

[5] أحمد سامي حسب الله، **النظام الالكتروني وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد7، العدد14، العراق، 2015، ص251.

[6] **نفس المرجع** ، ص251.

ونظرا للحاجة إلى المعلومات المحاسبية للمؤسسة من طرف عدة جهات مستخدمة للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب توفر في هذه المعلومات المحاسبية خاصية الجودة، وهذا بهدف توصيل المعلومات المحاسبية بمصداقية وملاءمة حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية قيمتها.

## المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

أصبحت المعلومات موردا جوهريا في العصر الحالي، فإذا أرادت المؤسسة أن تبقى فعليها أن تجمع وتخزن وتعالج كما هائلا من المعلومات، أما إذا أرادت التفوق فعليها أن تكون السباقة في الحصول على المعلومات، ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها يجب أن تتوفر على بعض الخصائص والمميزات[1]، ويمكن القول بأنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، إذ يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهة نظر منتجي ومستخدمي المعلومات، في حين يركز منتج المعلومات على الدقة بوصفها مقياس للجودة، ويركز مستخدمي المعلومات على المنفعة والفاعلية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الجودة.[2]

وبما أن المحاسبة هي نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومة في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين، أي المعلومات الجيدة هي تلك المعلومة الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص ذات فائدة كبيرة لكل المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبة البديلة.[3]

حيث تعبر **الجودة** بشكل عام، صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن **جودة الخدمة** تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله، وقد أشار آخرون بأن **مفهوم الجودة** قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة، وقد نظر البعض الآخر على أنها شيء غير ملموس ومعنوية، ولكن يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام.[4]

---

[1] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ،دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة جامعة بسكرة، 2012/2011 ص23.

[2] مومني يوسف، **مساهمة التدفيق المالي والمحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية–في ظل إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أدرار، 2018 -2019، ص129.

3 مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

4 صبايحي نوال، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) وأثره على جودة المعلومة**، "مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، لسنة2010-2011، ص ص73-74.

مفاهيم الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية ويقصد بذلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة في مجال ترشيد القرارات، وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي(FASB)بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات بخاصيتين رئيسيتين تشمل ملاءمة المعلومات ودرجة الثقة بالمعلومات، كما أن هذه الخصائص تتأثر بخصائص متخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات، هذا بالإضافة إلى الخصائص النوعية الفرعية المتمثلة بالتزامن والقدرة التنبؤية والتقييم الارتدادي. [1]

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية[2]، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تحدد الخصائص المفيدة للمعلومات المحاسبية وتحديد هذا الخصائص يساعد المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، وتساعد كذلك المسؤولين عن القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق أساليب محاسبية بديلة[3].

وتم تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها مدى إمكانية الالتزام بالقواعد والإجراءات بهدف تطبيقها بصدق وهذا يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة فيها[4]، كما أنه هي التي تعبر عن "المدى الذي تكون فيه المؤشرات أو المقاييس المحاسبية تمثل مقاييس موثوقة لأداء المؤسسة، وتعبر عن حقيقة أدائها وواقعها الاقتصادي، ونتائج أعمالها[5]."

**تعرف جودة المعلومات المحاسبية** أيضا على أنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية.[6]

وعليه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها تلك المعلومات المحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير معينة، في ظل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والمعايير المحاسبية الدولية، بهدف تحقيق منفعة لمستخدميها من أجل اتخاذ القرار الرشيد في الوقت المناسب.

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه وتشمل هذه المقومات ما يلي:[7]

---

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية –القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المالية**، دار الثقافة، الجزء الثاني، الأردن، الطبعة1، 2009، ص30.

[2] سليمان عتير، **مرجع سبق ذكره**، ص23

[3] *Sayed A. Bala* ،**Role of Corporate Governance Application in Practice of Creative Accounting Methods-Applied Study on Listed Companies in Khartoum Exchange**،ARAB ECONOMIC AND BUSINESS JOURNAL، University of Kaslik، Lebanon، (2013) ،p67

[4] Celine Michailiesco,**Qualité de l'information comptable**, Manuscrit auteur, " Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit, France, 2009,PP 1023-1033.

[5] عصام الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص217.

[6] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص57

[7] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سعر السهم–دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الاسلامية، فلسطين، 2012،ص54.

- ✓ **المقومات المادية:** تتمثل في جميع التجهيزات المادية المستخدمة في إصدار المعلومة المحاسبية؛
- ✓ **المقومات البشرية:** تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛
- ✓ **المقومات المالية:** تتمثل في كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه.
- ✓ **قاعدة البيانات:** تشمل مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

**المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية.**

إن المحاسبة عموما تمارس وظيفة القياس للأحداث التي تمارسها المؤسسة وتكملها بممارسة وظيفة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومات إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة ،ويمكن تصوير العلاقة بالشكل التالي:

**الشكل رقم(2-2): العلاقة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية والمحاسبة.**

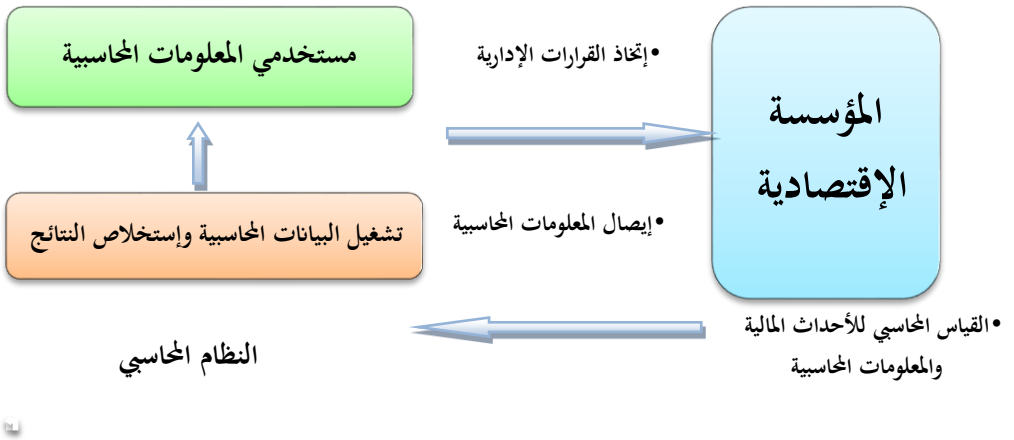


**المصدر:** حسين جميل غافل البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص368.

ويستخدم المعلومات المحاسبية العديد من الأطراف، وتختلف المنفعة التي تعود عليهم من المعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات تكون الفائدة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك والعمال والدائنين، بينما هناك مجموعات أخرى مثل المحللين الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الفائدة بالنسبة لهم غير مباشرة لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون هؤلاء الذين يأملون في أن تكون لهم فوائد مباشرة[1].

ومن أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ما يلي:[2]

**1- المستثمرون الحاليون والمتوقعون:** وهم مقدمي رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون جدياً في الأمر، ولديهم القدرة على ذلك وهذه الفئة تشمل غالبا رجال الأعمال أو المؤسسات الأخرى أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره في المؤسسة، وهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات وهذا من لاتخاذ القرارات بشأن الإبقاء أو بيع استماراتهم في المؤسسة أو عدم الاستثمار.

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

[2] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية-دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**-، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2005، ص ص32-36.

**2-المقرضون الحاليون والمرتقبون:** وتشمل دائني المؤسسة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير.

**3- إدارة المؤسسة:** على الرغم من أن إدارة المؤسسة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداماً لها باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل.

**4-الموردون والدائنون التجاريون:** وتعتبر هذه الفئات مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاط المؤسسة والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها، إضافة إلى ربحية المؤسسة.[1]

**5-العملاء:** ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.[2]

**6-الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم، بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية صاحب العمل كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.[3]

**7-الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة:** تتنوع هذه الدوائر والمؤسسات وبالتالي تتنوع استخداماتها للتقارير المالية:[4]

- ✓ وزارة المالية ودوائر الضرائب والضريبة المضافة والجمارك، فيها يكون الاهتمام بالمعلومات التي تمكنه من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون ضريبة الدخل.
- ✓ سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها ؛
- ✓ دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة....الخ وغيرها من الاحتياجات.
- ✓ وزارة التخطيط تحتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستديمة؛
- ✓ أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير المالية بعناية، لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للمؤسسات فيها، بناء على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية؛
- ✓ غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لاستخدامه في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات؛
- ✓ مكاتب ومراكز الأبحاث والباحثين لاستخدامها في أغراض البحث العلمي.

---

1 خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IAS /IFRS 2007**، دار إثراء، الأردن، الطبعة1، 2008، ص43.

2 **نفس المرجع**، ص43.

3 أمين السيد أحمد، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص44.

4 فايز زهدي الشلتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

وعند النظر في فئات المستخدمين على تنوعها وتنوع أغراضهم، وتنوع إمكانياتهم نستنتج أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل فرضية أساسية، وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية كما يجب عرضها بطرق منظمة ومنطقية بحيث يمكن للمستخدم المتوسط الكفاءة قراءتها وفهمها بيسر وسهولة.

إن التحديد السابق للمستخدمين وأغراضهم المختلفة لا يلغي الجدل القائم حول موضوع الإفصاح والعرض بشكل كامل فالصراع ما زال كثيراً ومحتدماً بين الإدارة من جهة ومدقق حساباتها الخارجي من جهة أخرى أو بين الإدارة من جهة ومأمور الضرائب من جهة أخرى.

## المبحث الثاني: المفاهيم العامة لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وأثر معايير المحاسبة الدولية عليها.

يعد الهدف الأهم بالنسبة للعمل المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، وهو مدى وجودة وسلامة معلوماتها المحاسبية، وإمكانية التعبير عنها بكل بمصداقية، بهدف تبيين حقيقة الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية، مما يجعلها محل للثقة وهذا يحقق بدوره الجودة في المعلومات المحاسبية، والذي يتطلب من معديها الالتزام بالخصائص النوعية الأساسية والثانوية التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية.

### المطلب الأول: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سواء كانت الخصائص الأساسية والتي تجعل بدورها المعلومات المحاسبية مفيدة، أو الخصائص الثانوية لها دور مهم في جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، وهذا لتعزيز الخصائص الأساسية ومساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على الاستفادة منها في الوقت المناسب.

تعد الخصائص النوعية عبارة عن صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية المستثمرون الحاليون والمحتملين والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق، والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية، وتشمل القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب والقابلية للفهم، وفيما يلي بيان لتلك الخصائص:[1]

**أولا–الخصائص النوعية الأساسية:** وتشمل الخاصيتان التاليتان:

**1–الملاءمة:** يقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرار أو أكثر من القرارات التي

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص07.

يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، حيث أن المعلومات الملاءمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار[1]، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملاءمة على الوجه الآتي:

تعتبر المعلومات ملاءمة – أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين – إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة .[2]

حيث أن الملاءمة تعني أن المعلومات لها **قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما**[3]، ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة وبقدرة المؤسسة في مواجهة الاحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة[4]، أما القيمة التأكيدية (القيمة الاسترجاعية للمعلومات) هي أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة (من خلال التغذية العكسية)، مما يوفر إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة، مما يوفر للمستخدم إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة[5].

من المعلوم أن هناك تداخل بين دورين التنبؤي والتأكيدي، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل، فمثلا المعلومات حول قيمة الإيرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة، كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة مما يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح أو تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة، ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وقدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية وغيرها، وترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناء على طبيعة المعلومات مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع الجغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.[6]

تعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها، يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها مستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم المؤسسة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والافصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، مرجع سبق ذكره**، ص14.

[2] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية** ،دار الراية، الأردن ،الطبعة1، 2009، ص ص104-115.

[3] Nasrin Azar and others, **The Quality of Accounting Information :Relevance or Value- Relevance?,**Asian Journal of Accounting Perspectives ,Vol12,No1 ,Universty of Malaya , Malizia, 2019, P07.

[4] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص07.

5 أحمد سامي حسب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص246.

[6] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 8.

**2- التمثيل الصادق (الموثوقية):** ويقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها[1]، وحتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها، أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة وخالية من الأخطاء ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تحقق لأقصى قدر ممكن.[2]

**ويقتضي التمثيل الصادق** أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

**خاصية الحياد أي أن تكون المعلومات المحايدة** يعني **ذلك المعلومات خالية من التحيز[3]، والذي قد يهدف من خلال هذا التحيز إلى التأثير على مستخدم هذه المعلومات وعلى القرار الذي ينوي اتخاذه[4]**، وحتى تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المؤسسة وتحيزا لهم، وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.[5]

أما **خاصية الخلو من الأخطاء** يقصد بها عدم وجود أخطاء أو حذف في الظواهر وهذا لا يعني الدقة الكاملة، وإنما يعني أن اختيار وتطبيق عملية إنتاج المعلومات دون خطأ، فعدم وجود أي خطأ في عملية إنتاج المعلومة وتقديمها للمستعملين يعني أنها تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية الموصوفة[6]، وبالتالي فإن خاصية الخلو من الخطأ هي أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.[7]

**التمثيل الصادق** تمثل التقارير المالية للظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام ولكي تكون مفيدة، يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب، بل يجب أن تمثل أيضا بصدق الظواهر التي تمثلها التي تقصد تمثيلها[8] ولأن خاصية التمثيل الصادق بذاتها، ليس بالضرورة أن تنتج معلومات ملائمة، فمثلا قد تستلم المؤسسة أصل غير متداول(معدات مثلا) من خلال منحة حكومية، فاذا تم إثبات ذلك الأصل المستلم بدون قيمة أو قيمة رمزية دينار

---

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة2، 2009، ص19.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[3] Fred de Koning, **The Quality of Accounting Information**, Nyenrode Business University, Netherlands, Hollande, 2013, P07.

[4] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره**، ص20 .

[5] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص ص8-9.

[6] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[7] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص9.

[8] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

واحد مثلا فإن تلك القيمة تعبر بصدق عن التكلفة لكنها غير ملائمة للتعبير عن قيمة الأصل المستلم، ونجد أن هناك أصول موجودة لدى المؤسسة ولكن غير ظاهرة في القوائم المالية للمؤسسة لأنه لا يمكن تحديد مبلغ يعبر بصدق عن قيمتها، مثل الشهرة المولدة داخليا والتي لا يتم الاعتراف بها لعدم حدوث عملية مالية تمثل بصدق المبلغ المحدد لها، وبالتالي للحصول على معلومات مفيدة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معا.[1]

كما تعد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي المحدد الأساسي لجودة المعلومات المحاسبية، كون أن كل من خاصية الملاءمة والموثوقية، تساهم بدورها في جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة وفائدة عالية لعملية اتخاذ القرارات.[2]

**ثانيا–الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات المالية:** تعد قابلية المقارنة وقابلية التحقق والتقديم في الوقت المناسب وقابلية الفهم هي خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات الملائمة والممثلة بصدق، كما يمكن أن تساعد الخصائص النوعية المعززة أيضا على تحديد الطريقة التي ينبغي استخدامها من بين طريقتين لوصف الظاهرة إذا كان يعتبر أن كلاهما ملائمان وممثلان بصدق على نحو متكافئ[3]، ومن بين الخصائص الثانوية للمعلومات المالية ما يلي:

**1–القابلية للمقارنة:** يهتم متخذو القرارات بالاختيار بين بدائل فالمعلومات المحاسبية تكون مفيدة أكثر إذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابهة للمؤسسات أخرى أو لنفس المؤسسة بين فترة وأخرى[4]، حيث يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل تتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة[5]، وبالتالي فإن المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة عن مؤسسات أخرى أو لنفس المؤسسة على مدى الزمن[6] .

وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[2] Donald Kieso and others, **Intermediate Accounting- Inernationale Student Version**, 13TH Edition, Johnwily & Sons, Britain, 2010, P36.

[3] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

[4] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[5] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[6] طلال محمد الجحاوي وأخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص64.

للمؤسسة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي كما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي(IAS8).[1]

ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة، ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملاءمة المعلومات وأمانتها، ولهذه الخاصية جانبان لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة، وهما: [2]

- إمكان مقارنة نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك الثبات أو الاستمرارية ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا ما توفرت الشروط الأتية:
  - إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد من فترة لأخرى.
  - إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة.
  - إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.
  - إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.
  - إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.
  - الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المؤسسة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.
- إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلقة، وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة، ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط التالية:[3]
  - الشروط الستة السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.
  - إلغاء الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.
  - الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

**2-القابلية للتحقق:** تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا مثلت بصدق ظاهرة اقتصادية معينة، وأن نتائج قياس هذه الظاهرة يمكن إثباتها وتأكيدها بشكل جوهري من أطراف عدة، فقابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تعزز من فائدتها[4]، ومنه قابلية التحقق تعبر عن درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] سيد عطا الله السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص111-112

[3] سيد عطا الله السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[4] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 35.

القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية، بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا.[1]

وقد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة، فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية. أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج قياس المحاسبين، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب، ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة، وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة المخزون آخر المدة باستخدام نفس طريقة التكلفة، الوارد أولا الصادر أولا مثلا.

**3-التوقيت المناسب:** تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات[2]، وبالتالي تكون المعلومات متاحة لمتخذ القرار في الوقت المناسب، وقبل أن تفقد أهميتها وقيمتها كمدخلات للقرار[3].

**4-القابلية للفهم:** تعني قابلية الفهم المعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة في أعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن[4]، ويمكن تلخيص الخصائص النوعية الأساسية والداعمة في الشكل الموالي:

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] **نفس المرجع** ، ص10.

[3] محمد سامي راضي، **أساسيات المحاسبة-المعادلة المحاسبية-النظام المحاسبي-الدورة المحاسبية-التسويات- المحاسبة عن العمليات النقدية-المدينون-المخزون-الأصول الثابتة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص56.

[4] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص 11.

**الشكل (02-03): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

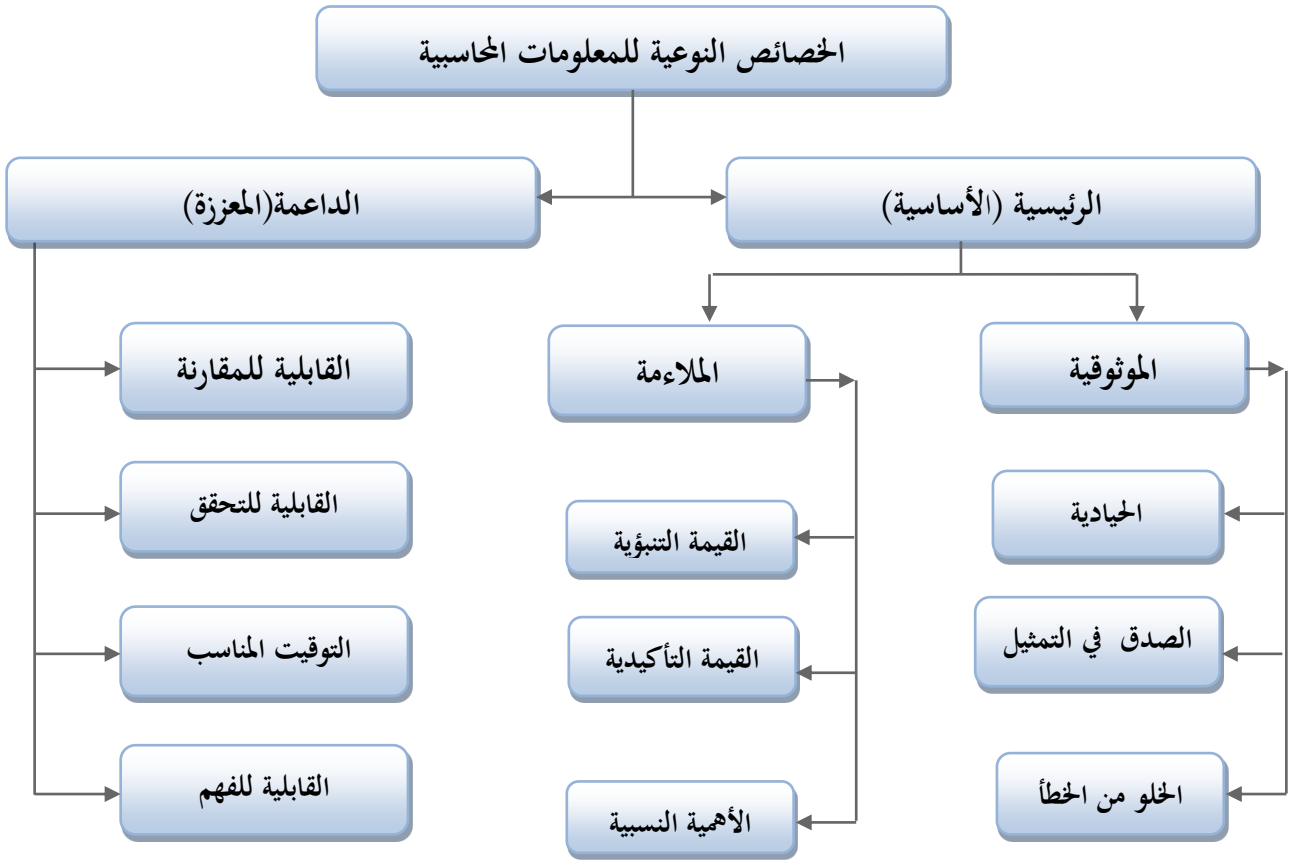


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مرجع محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية**، ص ص 7-11.

ويتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة والداعمة للخصاص النوعية إلى أكبر حد ممكن، ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي أو جميعها لا تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق وهي الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر.

## المطلب الثاني: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية.

إن كل من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والخصائص الثانوية هي المحدد الأساسي لجودة المعلومات المحاسبية إلا أنها قد تتعارض، وهذا لعدة أسباب، التي يتم عرضها على النحو التالي:

**1-احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية)**: إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومة ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا –أو تمثيلا-

للواقع الفعلي[1]، حيث أن هناك تعارض بين خاصية الملاءمة والموثوقية، والذي يمكن وتوضيحه في الشكل الموالي:

**الشكل رقم(2-4): تعارض خاصية الملاءمة والموثوقية.**

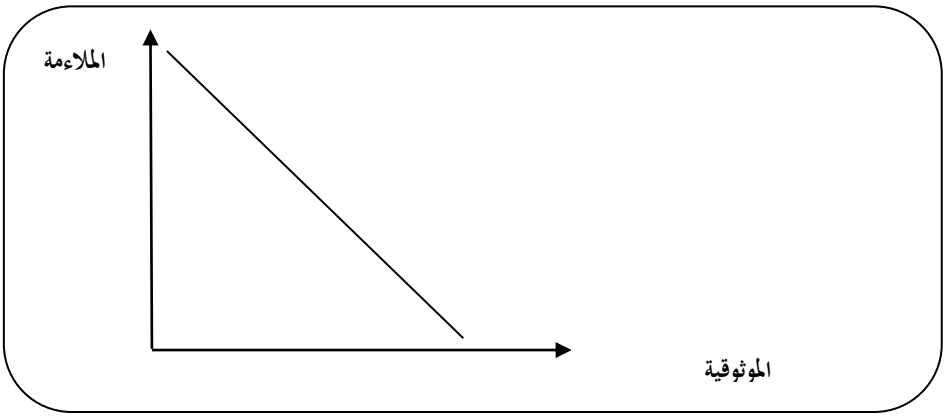


**المصدر**: قسوم حنان، **أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة سطيف، الجزائر، لسنة2015-2016، ص34.

نلاحظ من الشكل أنه كلما زادت الملاءمة انخفضت الموثوقية وبالتالي توجد علاقة عكسية بينهما، والعكس صحيح، وبالتالي يستوجب هذا محاولة التوفيق بينهما، فلا يمكن الاعتماد على خاصية دون الأخرى.

إن المحددات الأساسية لملاءمة المعلومات المحاسبية يقترن أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يطلبها مستعملوها، والشكل الموالي يوضح ذلك[2].

**الشكل رقم(2-5):المحددات الأساسية لملاءمة المعلومات المحاسبية.**

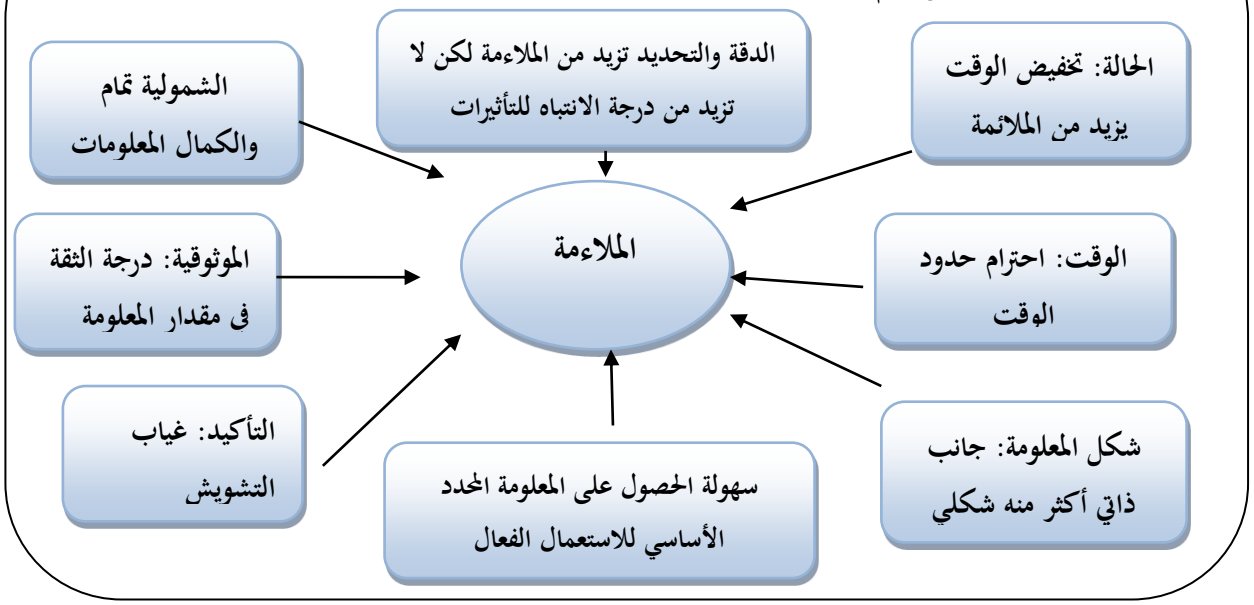


**المصدر**: زاوي أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

[1] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

[2] زاوي أمال، **أثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبي والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) قائمة التدفقات النقدية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص84.

2-**احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية:** كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك إن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.[1]

3-**ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة:** لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر(اختبار مستوى الأهمية)[2]، بالتالي قد يتم الافصاح عن المعلومات بالرغم من عدم أهميتها النسبية، حيث أن اختبار هذه الأخيرة يتم عن طريق حذف بند أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة وملاحظة أثر ذلك على متخذ القرار ومسار قراره[3].

4-**كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/العائد):** فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الافصاح عنها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا المؤسسة تتكبد خسارة عن الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن المعلومات كلفتها تفوق منفعتها[4]، ومنه طبقا لاختبار التكلفة والعائد، فإنه على المؤسسة عدم إنتاج ونشر معلومات محاسبية إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، إذ أن الإفصاح عن المعلومات التي لا تحقق أهداف مستخدميها لا تعتبر مهمة الإفصاح عنها يشكل خسارة للمؤسسة[5].

5-**قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي توجهه:** على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، لكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة، مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة المسؤولة عن إعداد التقارير المالية، مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير[6].

6-**بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار:** فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع مؤسسات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المؤسسات (أو المؤسسة)

---

[1] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

[2] **نفس المرجع**، ص52.

[3] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص 40.

[4] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص52-53.

[5] بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[6] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير، وعند التغيير فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة عن هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمؤسسة ذات العلاقة[1].

## المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

إن جودة المعلومات المحاسبية تزداد فائدتها في ظل معايير المحاسبة الدولية، وحتى لا تفقد المعلومات فائدتها للمستفيدين منها لابد من توفر مجموعة من المعايير تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويتعين علينا في هذا المطلب عرض القيود المحاسبية التي تؤثر في المعلومات المحاسبية، وكذا تقييم جودة المعلومات المحاسبية في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتبيين أيضا أثر معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية.

**أولا–المحددات المحاسبية (القيود المحاسبية):** تفسر الأحوال التي يمكن فيها الخروج على تطبيق تلك المبادئ الأساسية السابق مناقشتها أو بعضها، أو القيود المفروضة على تطبيق تلك المبادئ في ظروف معينة، وهناك عدد من القيود المحاسبية نوجزها في الآتي:[2]

1–**التكلفة/المنفعة:** بما أن للمعلومات المحاسبية، فوائد ينعكس أثرها على مستخدمي القوائم المالية، فإن لها كذلك تكلفة في إعدادها، وتقديمها، معالجتها، وتفسيرها وتحليلها والإفصاح عنها واستخدامها، ولابد من الموازنة بين المنافع التي نحصل عليها من هذه المعلومات وبين تكلفة الحصول على هذه المعلومات، وإذا كانت التكلفة تفوق المنافع المتوقعة فلا نحتاج لمثل هذه البيانات.

2– **التحفظ:** إن هذا المبدأ يعتبر حجر الزاوية في التطبيق العملي، وهو يقتضي تحميل السنة المالية بكافة التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها، والأخذ بالإيرادات الفعلية وعدم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة إلا عند تحقيقها بشكل فعلي، وتطبيقا لذلك يتم اتباع قاعدة التكلفة أو السوق أقل في تقييم الأصول المتداولة، تشكيل مخصص الديون المشكوك فيها عند وجود احتمال عدم تحصيل بعض الديون بسبب الإعسار أو الإفلاس وغير ذلك ويتم إثبات الإيرادات الفعلية التي حصلت أو استحقت، أما الايرادات المحتملة فإنه لا يعترف بها لأنها لم تتحقق بشكل فعلي.

كما أن الاعتراف بالإيرادات التي تتحقق بإنتاج أو حيازة في نفس الفترة المالية التي تولدت فيها وإدراجها ضمن حسابات النتيجة لن يقلل من اعتبارات الحيطة والحذر وإنما يعبر عن تقييم موضوعي لغرض المقابلة بين الايرادات والمصروفات.

3– **الأهمية النسبية:** تدعو الأهمية النسبية المحاسب ومدقق الحسابات إلى توجيه اهتمامهم وعنايتهم بشكل رئيس نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية، وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود، وتحدد الأهمية النسبية عن طريق أن عدم إظهار المعلومة أو البند سيؤثر على قرار الشخص ذو الذكاء المعقول (الشخص الحصيف) ويمكن

[1] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[2] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص43-45.

الاستفادة من الأهمية النسبية عند اختيار مدقق حسابات الخارجي عينة التدقيق وكذلك عند الحاجة الى اتخاذ القرار المتعلق بالإفصاح الملائم تحتاجه عند إعداد التقارير المالية السنوية للمؤسسة.

**ثانيا– تقييم جودة المعلومات المحاسبية في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن أن تحدد فيما إذا كانت المعلومات ناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات، الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وأن هذا المستوى لا يعتمد على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) وأهم هذه الخصائص هي خاصية القابلية للفهم، بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل: [1]

- ✓ طبيعة القرارات التي تواجهها؛
- ✓ نموذج القرار المستخدم؛
- ✓ طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها؛
- ✓ مقدار ونوعية المعلومات التراكمية؛
- ✓ قدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات؛
- ✓ مستوى الفهم والإدراك المتوافر لدى متخذ القرار.

وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى امكانية استخدامها في الوقت الحالي أو توقع استخدامها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل متخذ قرار وانعكاسها على مختلف نشاطات المؤسسة وأن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها.

وفي دراسات أشارت إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تجمع على أن جودة المعلومات المحاسبية تعنى توافر مجموعة من الخصائص المختلفة في هذه المعلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

وبالتمعن في خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تضمنتها الدراسات ما يلي:

1–هناك بعض الخصائص تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية مثل قابلية التحقق، القابلية للقياس، والموضوعية؛

2–هناك خصائص أخرى تعكس مرحلة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية مثل :التوقيت المناسب، الأهمية النسبية، القابلية للمقارنة.

3–هناك مجموعة ثالثة من الخصائص تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية وقدراتها على المنفعة لمستخدميها مثل الملاءمة وقابلية الفهم، والقيمة التنبؤية.

[1] طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، مرجع سبق ذكره**، ص ص79–81.

لذا فإن هذه الخصائص تمثل المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية لأنها تمثل المراحل المختلفة التي تمر بها هذه المعلومات من قياس وإفصاح واستخدام.

**الشكل رقم(2-6): المراحل التي تمر بها المعلومات.**

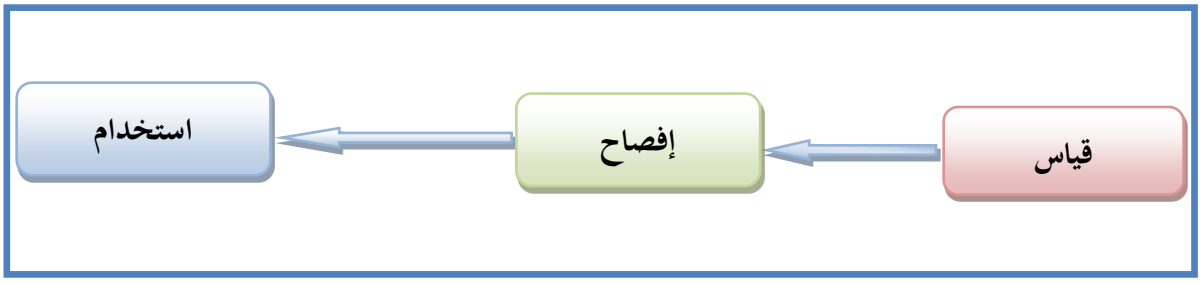


**المصدر:** طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، مرجع سبق ذكره**، ص 81.

**ثالثا-تقييم المستثمر لجودة المعلومات المحاسبية.**

يعد توفر معلومات تتصف بالقابلية للفهم والملاءمة والتمثيل الصادق وإمكانية المقارنة، أساسيات مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة، وعلى المستثمرين دراسة وتحليل المعلومات لزيادة قيمتها، فضلا عن التشريعات والقوانين التي تسهل عملية التداول وتحمي المستثمرين في السوق المالية، كما أن الهدف الأساسي للتقارير المالية السنوية والمرحلية الصادرة عن المؤسسات هو مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، وإن المستثمرين في الأسهم يعتمدون بشكل كبير على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إلى جانب ذلك تلك المعلومات فإن المستثمرين يحصلون على مصادر أخرى للمعلومات المحاسبية، حيث تعتبر مصادر خارجية مثل نصائح الوسطاء والأصدقاء والإشاعات...الخ، والتي تؤثر بشكل كبير على قراراتهم الاستثمارية.[1]

**رابعا- أثر المعايير المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية.**

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارستها ويوحد معالجاتها للأمور المتماثلة كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة كغيرها من المهن العلمية تكتسب أهميتها من الدور الفعال للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص القائمين عليه على إظهار الأرقام التي تعبر عن الكم الهائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ومن أقدم الدول التي اهتمت بالمحاسبة هي الولايات المتحدة الأمريكية وتوجد فيها العديد من المنظمات الفاعلة في عملية وضع المعايير ومن أبرزها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) [2]، حيث أن تطوير (IFRS) من طرف (IASB) لم يكن إلا بهدف إيجاد لغة مشتركة، يتم من خلالها تحسين جودة المعلومة وإعداد التقارير المالية، وأيضا توحيد نشاط أسواق رأس المال

[1] عمار عبد القادر صالح، **دور المستثمرين في تقييم جودة الابلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري – دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة بغداد، العراق،2010، ص86.

[2] مومني يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

والرفع من أدائها، وقد بينت نتائج الدراسات في هذا السياق الإيجابية التي انعكست بشكل واضح على أسواق رأس المال، وخاصة في البلدان التي تتميز بحماية قانونية مرتفعة نسبيا مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما بينت العديد من الدراسات أن تبني المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية، تؤدي بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة المعلومة المحاسبية، حيث يرى بعض الباحثين أن (IFRS) يحسن من موثوقية التقارير المالية، ويحد في نفس الوقت من حرية التصرف والانتهازية التي تمارس من طرف البعض من الإداريين في مجال إدارة الأرباح فالشفافية، كفيلة بالتضييق على كل المناورات غير المرغوبة وخالفا لهذا الرأي، تشير بعض الدراسات الأخرى أن المرونة التي يتميز بها (IFRS) قد يمنح فرصة أكبر للمحاسبين والإداريين للتلاعب بالأرباح، وإدارتها بطريقة غير سليمة، بينما يرى رأي آخر، أن تطبيق (IFRS) في مقابل النظام المحاسبي المحلي (GAAP) في بلد كألمانيا، مثال لم يفرز أي اختلافات ذات دلالة واضحة بخصوص إدارة الأرباح من جهة أخرى، فقد أثبتت بعض الدراسات التجريبية الحديثة، ومن خلال ربط (IFRS) بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح في إطار المواءمة (relevance) المعبرة عن حقيقة الأرقام المحاسبية للقوائم المالية، أن أهمية تطبيق (IFRS) قبل وبعد إلزامية تطبيقه خاصة على المستوى الأوروبي، وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومة، لم تكن لها أي دلالة إحصائية معبرة عن تغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح ما بين الفترتين للسنتين الماليتين، لكن تبقى العوامل المرتبطة بالقوانين الخاصة بالبلد، وطريقة الاعتناء بالمراجعين المحاسبيين، وأيضا الأسلوب المتبع في تطبيق IFRS ما بين الطوعية والإلزامية كلها قضايا قد تؤثر بشكل أو آخر على جودة المعلومة المحاسبية، فالدول التي تطبق الطوعية في الانتقال إلى IFRS قد عرفت تحسنا في المعلومة المحاسبية.[2]

إن مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية، هي وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقرير الماليين كما أشرنا إليه سابقا في الفصل أول، وهذا لإرشاد وتعليم الجمهور، بمن في ذلك معدو المعلومات المالية والمراجعين والمستخدمين لها، وفي محاولة للقيام بهذه المهمة يهدف المجلس إلى ما يلي[3]:

- ✓ تحسين فائدة التقرير المالي بالتركيز على الخصائص الأساسية مثل الملاءمة والموثوقية، جودة القابلية للمقارنة والثبات؛
- ✓ الاستمرار على تحديث المعايير وبما يعكس التغيرات في طرق القيام بالأعمال والتغيرات في البيئة الاقتصادية؛
- ✓ الدراسة السريعة لمجالات القصور في التقرير المالي والتي يمكن تحسينها من خلال عملية وضع المعايير؛
- ✓ تعزيز قابلية المقارنة دوليا بين المعايير المحاسبية إلى جانب تعزيز جودة عملية التقرير المالي؛
- ✓ تعزيز الفهم العام لطبيعة وأغراض المعلومات الواردة في التقارير المالية.

[1] بوداح عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص43.
[2] **نفس المرجع**، ص44.
[3] ريتشارد شرويدروأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

كما يقوم المجلس بتطوير مفاهيم المحاسبة العامة إلى جانب وضع معايير إعداد التقرير المالي وتوفير الإرشادات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير.

**دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية** يكمن في أن القوائم المالية مهمة لمستخدميها وهذا يتطلب بدوره تحسين القوائم المالية وتطويرها لترقى لمستوى عالي من الجودة، بإتباع مجموعة من المعايير نذكر أهمها، ودورها في تحسين جودة القوائم المالية.

حيث نشر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1996 نتائج مشروع كان يهدف إلى تحليل الأثر المترتب على الفروق والتشابهات بين معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية، وقد تم الحديث عن هذه الدراسة لاحقا سنة 1999، لتشمل معايير إضافية لم تشملها الدراسة السابقة، وقد تم تحليل كل معيار من معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية في محاولة تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية، ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية؛
- ✓ تقييم أثر أوجه الشبه والاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية، ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية وأهميتها النسبية.
- ✓ إعطاء أمثلة ما أمكن ذلك.

لم يعلق مجلس معايير المحاسبة المالية، على التغيرات التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية المعدلة، كما يتم توضيح أهم المعايير فيما يلي:

**1-عرض البيانات المالية وجودة القوائم المالية:** إن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) عرض القوائم المالية يهدف إلى تقديم تقارير مالية ذات الغرض العام، أي تقديم معلومات مالية حول المؤسسة المعدة للتقارير وتكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمستقبلين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات الرشيدة[2]، وتتمثل القوائم المالية ذات الغرض العام في الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، الإيضاحات وإفصاحات أخرى والملاحق تمثل جزءا مكمل من القوائم المالية[3]، تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية، وتضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية[4]، وضمان أيضا قابلية

[1] ريتشارد شرويدر وأخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **مرجع سبق ذكره**، ص136

[2] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[3] حسين يوسف القاضي وسمير معدى الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص70-71.

[4] قسوم حنان، **أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS) في تحسين جودة القوائم المالية – دراسة تحليلية لبعض المعايير**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مجلد3، عدد 1، الجزائر، 2019، ص55.

للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، ولأن هذه القوائم المالية ذات الغرض العام سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات[1] ويحقق المعيار المحاسبي العناصر الآتية: [2]

- ✓ تحديد الأسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ؛
- ✓ تحديد الاطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية ؛
- ✓ تأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات متتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال؛
- ✓ حيث أن النظام المحاسبي المالي أوجد إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها، بالإضافة إلى أنه حدد القواعد التنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية.[3]
- ✓ ينص المعيار المحاسبي على أن المؤسسة توضح جميع السياسات الهامة التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية مما يجعلها مفهومة وواضحة لمختلف المستخدمين، أي أنها تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتطبق السياسة المحاسبية* الملائمة والوثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار، وأن تتصف بالملاءمة والموثوقية؛[4]
- ✓ ينص توضيح المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية*؛
- ✓ بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء* التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية.

بالنسبة **للنظام المحاسبي المالي** يجدر التنبيه إلى أنه من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق بـ "تغير التقديرات، أو الطرق الحسابية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان[5]"

---

[1] هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية–الجوانب النظرية والعملية**، ص21.

[3] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

* **السياسة المحاسبية** هي المبادئ والاسس المحددة وأحكام الممارسة المحاسبية وقواعدها والأعراف المتبعة التي تطبقها المؤسسة عند وخلال إعداد قوائمها المالية وعرضها.

[4] Veronique COLLARD et Florence BERNAL, **Code IFRS norme et interprétation**, groupe revue fiduciaire, 3eme édition, Paris, 2007, p66.

***التغيير في التقديرات المحاسبية**: أي تعديل القيمة سواء كان الأصل أو التزام، وهذا التغيير ناتج عن الوضع الحالي المرتبط بالأصل أو الالتزام من خلال معلومات جديدة ولم تكن موجودة في وسابق وهو يختلف عن التصحيح.

***الخطأ**: عبارة عن حذف أو خطأ حدث في بند من بنود القوائم المالية في فترة معينة، أي مثلا خطأ حسابي كخطأ في حساب قسط الإهتلاك أو سوء تفسير بعض الحقائق، والاحتيال.

[5] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

**2- الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية وجودة القوائم المالية:** إن الهدف من المعيار المحاسبي (IAS10) الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية " وصف متى يجب على المؤسسة أن تعدل قوائمها المالية بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية وقبل إصدار تلك القوائم، وأيضا الإفصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية وحول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، كما يتطلب المعيار عدم إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية اذا كانت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير إلى أن افتراض استمرارية المؤسسة لم يعد قائما.[1]

إن تقديم قوائم مالية حسب المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) يعكس الصورة الصحيحة والصادقة للأحداث والعمليات لمختلف المستخدمين، فالأرقام التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر مبدئية نظرا لحالة عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل، إذ أنه مع الوقت تتاح معلومات إضافية تؤثر على القوائم المالية، وقد عالج المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) طبيعة هذه الأحداث وذلك لضمان صحة وموثوقية القوائم المالية المقدمة لمختلف المستخدمين بالإضافة إلى أنه قدم حلولا للعديد من المشاكل المرتبطة بتلك الأحداث، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من الأحداث[2] :

- ✓ **-الأحداث المعدلة:** ينبغي على المؤسسة تعديل المبالغ الظاهرة في القوائم المالية في نهاية السنة المالية لتعكس أي أحداث معدلة، كما توفر هذه الأحداث إثباتات إضافية حول أحداث كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية؛
- ✓ **الأحداث غير المعدلة:** هناك بعض الأحداث التي تقع خلال الفترة اللاحقة، ولكنها لا تتطلب إدخال تعديلات على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، وهذه الأحداث تتطلب فقط تقديم إفصاحات عنها لأنها تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

وبالتالي فإن القوائم المالية المعدلة بأثر الأحداث اللاحقة، تقدم معلومات تمتاز بدرجة عالية من الموثوقية والملاءمة، ولها القدرة على إحداث تغيير في نتائج المركز المالي للمؤسسة، إضافة إلى أنها تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات مهمة ورشيدة كالتصفية أو الاستمرار بمزاولة النشاط، تحديد نسب توزيع الأرباح بشكل سليم، حماية موارد المؤسسة...الخ، تحصل الإدارة المؤسسة على فرصة لكسب رضا المساهمين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية ومنحهم فرصة اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.[3]

هذا ويجدر التنبيه **إلى أن النظام المحاسبي المالي** من خلال ما ورد في المادة 07 والمادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08 -156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي العاشر وحدد أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ غلق السنة المالية لنشر القوائم المالية.[4]

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص162.

[2] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[3] عباس حميدي، **الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية – دراسة تحليلية في الشركات العامة للتجهيزات الزراعية –**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77، 2009، ص ص 6-7.

[4] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

**3-الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة وجودة القوائم المالية:** إن الهدف من المعيار هو ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود أطراف ذات العلاقة والمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات[1]، ومنه تتمثل الفكرة الرئيسية من المعيار (IAS24) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة "في التركيز على موثوقية وشفافية القوائم المالية من خلال تغليب مبدأ الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، بمعنى أنه كل معاملة مع طرف ذي علاقة يكون النظر إلى جوهر العلاقة وليس فقط إلى الشكل القانوني، وعلى هذا الأساس فالمعيار يتطلب الإفصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين المؤسسة وتلك الأطراف، حتى يتم التأكد من نزاهة وشفافية المعاملات، وبهذه الطريقة فإن مستخدمي القوائم المالية يمكنهم اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات موثوقة[2]، ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون لعلاقات الأطراف ذات العلاقة تأثير على نتائج عمليات المؤسسة، لذلك فإن الأمر يستوجب الإفصاح عن صفقات الأطراف ذوي العلاقة من جانب المؤسسة التي تصدر التقارير، بهدف ضمان مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها[3].

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي من خلال ما ورد في القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، تضمن ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والمؤسسة الأم، وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها (طبيعة العلاقة، نمط العلاقة، حجم ومبلغ المعاملات وسياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات).[4]

**4- الأدوات المالية – العرض والإفصاح وجودة القوائم المالية:** تعد الأداة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية هي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما، أو التزام مالي، أو حق ملكية لمؤسسة أخرى[5]، وتكمن أهمية المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) الأدوات المالية – العرض والإفصاح" في تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة أو أدائها، وكذلك تدفقاتها النقدية[6]، والأخطار المرتبطة عليها وتقدير مبالغها وتوقيتها[7].

تجدر الإشارة إلى أن **النظام المحاسبي المالي** التزم بمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) في قواعد عرضه للأدوات المالية من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26جويلية 2008، حول سير الحسابات للمجموعة الخامسة "الحسابات المالية "، وما نص عليه النظام رقم 09 -08 المؤرخ في 29 ديسمبر2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره**، ص387.

[2] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 58-59.

[3] Benoit PIGE et Xavier PAPER, **Normes comptables internationales et gouvernance des entreprises: le sens des normes IFRS** , French édition, 2édition EMS, France,2009, p 93.

[4] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[5] بوسبعين تسعديت وحسياني عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[6] **المرجع السابق**، ص74.

[7] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

للأدوات المالية من طرف البنوك، بالإضافة إلى ما ورد في النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.[1]

**5- التقارير المالية المرحلية وجودة القوائم المالية:** يهدف هذا المعيار إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير، أو الفترة التي يجب فيها نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية[2]*، وتتمحور الفكرة الأساسية للمعيار المحاسبي رقم(34) **التقارير المالية المرحلية**" في تعزيز وقتية المعلومات المحاسبية، فالتقرير المالي المرحلي يعرف على أنه: " تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية، أو على مجموعة من القوائم المالية المختصرة"، ويعرف كذلك على أنه: "مجموعة من التقارير المالية التي تشمل فترة زمنية أقل من سنة، قد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية، تحتوي على إرشادات لعرض وقياس العمليات التي تحصل في المؤسسة خلال الفترة، كما تحدد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي وبعض مبادئ القياس والاعتراف المحاسبي التي يجب إتباعها عند إعداد البيانات المالية المرحلية[3].

بناء على ذلك، يمكن القول أن التقرير المالي لفترة مرحلية، يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية، يهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوياتها، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.[4]

وبالنسبة **للنظام المحاسبي المالي** أشار للقوائم المالية المرحلية في القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26جويلية 2008 إلى أنه " يتعين على المؤسسة الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، نفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية"، إلا أنه لم يشر إلى كيفية إعدادها والمعلومات التي يجب أن تشملها وتفصح عنها هذه التقارير[5].

**6-الأدوات المالية- الاعتراف والقياس وجودة القوائم المالية:** هدف هذا المعيار تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية للمؤسسة وقياسها والافصاح عنها[6]، حيث تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) " الأدوات المالية- الاعتراف والقياس" في التركيز على أهمية استخدام

---

[1] **المرجع السابق**، ص61.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، **مرجع سبق ذكره**، ص488.

* **الفترة المرحلية**: مدتها تكون أقل من السنة المالية.

[3] عبد الرحمن مرعي، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد22، العدد 2، سوريا، 2006، ص183.

[4] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[5] **المرجع السابق**، ص64.

[6] مجدي سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

القيمة العادلة كأساس للإثبات والقياس المحاسبي، بالإضافة إلى توضيح توقيت إثبات الأدوات المالية في الدفاتر ومحاسبة التحوط[1].

تعد القيمة العادلة أساس القياس والإثبات المحاسبي، ويساهم هذا في تعزيز جودة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة، بحيث يمكن من إجراء المقارنات بين الأدوات المالية التي لها نفس الخصائص بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك، وتوفر أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال.

ومن جهة أخرى، فإنه إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة، يعد أمرا جوهريا، حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر تدخل في تقييم الأداء[2] ومن بين المتطلبات الحالية التي تفرض قواعد ومعايير تقرير موحدة على الأدوات المالية، وتقلل من عملية استخدام الحكم الشخصي عند إعداد القوائم.[3]

تجدر الإشارة إلى أن **النظام المحاسبي المالي** التزم بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في الاعتراف وقواعد تقييم الأدوات المالية، من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول قواعد تقييم المشتقات المالية، وما نص عليه النظام رقم 09 -08 المؤرخ في 29ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية [4].

**7 -الأدوات المالية- الإفصاح وجودة القوائم المالية:** يهدف المعيار إلى بيان متطلبات الافصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من التقييم:[5]

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (حساب النتائج) للمؤسسة؛
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.

تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (32) و(39) ومعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9)، ويلاحظ من الأهداف السابقة أن هناك تركيز على بيان عنصر الأهمية لمبلغ الأدوات المالية في الميزانية وحساب النتائج، وكذلك فقد تم شمول الفترة التي يتم فيها الإفصاح خلالها عن طبيعة ومدى مخاطر الأدوات المالية لتشمل المخاطر كما في تاريخ المركز المالي (الميزانية) وخلال الفترة المالية أي الفترة الزمنية لتقييم المخاطر أصبحت أكثر شمولا.

---

[1] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[2] سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية، وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد 2، مصر، 2009، ص 516.

[3] قسوم حنان، **مرجع سبق ذكره** ، ص67.

[4] **نفس المرجع**، ص67.

[5] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، **مرجع سبق ذكره**، ص716.

تكمن الفكرة الرئيسية من معيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS7) الأدوات المالية- الإفصاح" في تقديم الإفصاح اللازم والمتعلق بالأدوات المالية، وذلك حتى يتمكن مستخدمو المعلومات المالية من تقييم أهميتها وتأثيرها على أداء المؤسسة ومركزها المالي، ومعرفة طبيعة ونطاق المخاطر الناتجة عنها وكيفية إدارتها، ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية، من حيث بيان الأهمية الجوهرية لمبلغ الأدوات المالية في الميزانية وحساب النتائج، أيضا مدى المخاطر الناتجة عنها وكيفية إدارتها، والتركيز أيضا على مخاطر الائتمان والسيولة سواء كانت كمية أو نوعية المتعلقة بالأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها والتي تمكن المستخدمين وأصحاب العلاقة الآخرين من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة في ظل عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة[1].

تجدر الإشارة إلى أن **النظام المحاسبي المالي** التزم بمعيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS7) من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بعرض الكشوف المالية، وما نص عليه النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، إلا أن بيئة الأعمال الجزائرية لا تشجع على تطبيق المعيار بقواعده ونصوصه[2].

**8 – القطاعات التشغيلية وجودة القوائم المالية: تتمثل الفكرة الرئيسية من معيار التقرير المالي الدولي الثامن (IFRS8) القطاعات التشغيلية:** يتطلب هذا المعيار من المؤسسات الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية القطاعية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها[3]، حيث تعرف القوائم المالية القطاعية على أنها: "تقسيم المؤسسة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية، وعرض البيانات المالية المجزأة المتعلقة بها جنبا إلى جنب مع معلومات المؤسسة الإجمالية". أما المؤسسة القابضة فيكون مطلوبا منها تقديم المعلومات القطاعية على أساس قوائمها المجمعة فقط، وفي حالة ما إذا كان الفرع هو نفسه المؤسسة التي تتعامل في أوراقها المالية في البورصة فإنها يجب أن تقدم قوائم قطاعية عن كل تقرير مالي[4]، وبالتالي تقديم القوائم المالية القطاعية يوفر فهم أفضل لأداء وأهداف المؤسسة، ويمكن تقييم من مخاطر وعوائد نشاطاتها، خاصة مع تزايد حاجة المستثمرين والمحللين للبيانات المالية عن العمليات والنتائج المالية لقطاعات المؤسسة الصناعية والجغرافية، لإمكانية الفهم الجيد لأدائها، بالإضافة إلى تقييم الأداء السابق والتنبؤ بالأحداث المستقبلية الخاصة بها[5].

إن معيار التقرير المالي الدولي رقم(8) يحسن جودة القوائم المالية من حيث ما يلي:

[1] قوسم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

[2] قوسم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

[3] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، **مرجع سبق ذكره**، ص728.

[4] هيني قان جريوننج، ترجمة عن عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 379.

[5] قوسم حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص68-69.

- ✓ اهتم المعيار بتحديد القطاعات التشغيلية بإتباع نفس الأسس والممارسات الإدارية الداخلية للمؤسسة، بما يساعد في تبسيط إعداد البيانات والإفصاح عنها عند تلك المستويات، كما أن المعلومات في هذه الحالة تعكس السياسات الداخلية للمؤسسة وهو ما يعطي مزيدا من الشفافية لمستخدمي المعلومات المحاسبية.
- ✓ إمكانية توفير المعلومات في التوقيت المناسب.
- ✓ تتسم المعلومات الواردة في القوائم القطاعية بأنها أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية كما يمكن أن تفي بما هو أبعد من المتطلبات الحالية.

أما بالنسبة **للنظام المحاسبي المالي** من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بمكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، التزم إلى حد ما بقواعد المعالجة المنصوص عليها في معيار التقرير المالي الدولي الثامن، من خلال تقسيم رقم الأعمال حسب فئات الأنشطة وحسب الأسواق الجغرافية، مع الإشارة إلى ضرورة تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا أنه لم يحدد كيفية القيام بذلك، كما أن النظام المحاسبي المالي لا يسجل جميع أنشطة المؤسسة والتي يمكن أن تكون أحد عوامل نجاح المؤسسة، فالقوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لهذا ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة، وعليه تبذل المنظمات المهنية جهودا حثيثة بغية تحسين جودتها والتقليل من آثارها السلبية.

بعد عرض أهمية معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القوائم المالية، تبين أيضا دور النظام المحاسبي المالي أيضا تطلب هذا تحليل جودة المعلومات المحاسبية وتبين المداخل والمعايير التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، وهذا ما سوف يتم توضيحه في المبحث الموالي.

## المبحث الثالث: مداخل ومعايير قياس جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها.

يعد قياس جودة المعلومات المحاسبية صعب نسبيا، وهذا نظرا لاختلاف نماذج القياس وتعدد المعايير المتعلقة بتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي سيتم عرضها في هذا المبحث، إضافة إلى تبيين مختلف العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

### المطلب الأول: مداخل قياس جودة المعلومات المحاسبية.

تتعدد النماذج والمداخل المستخدمة في قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية، حيث جاء في مختلف الدراسات المحاسبية مداخل مختلفة تسمح بقياس جودتها، واستوجب هذا عرض هذه المداخل كما يلي:[1]

**أولا–مدخل منفعة المعلومات المالية.**

يرتكز هذا المدخل على مستخدم المعلومة، وكلما كانت المعلومة المحاسبية مستجيبة لحاجة المستخدم في اتخاذ قراراته الاقتصادية، اعتبرت القوائم المالية ذات جودة عالية.

**ثانيا–مدخل الحوكمة.**

بشكل عام يشير تعريف حوكمة المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي من شأنها إدارة ورقابة المؤسسات من الناحية المالية وغير المالية للحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين وتنميتها من خلال زيادة العائد هذا من جهة، كما تهتم بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة[2]، وبالتالي يمكن القول الحوكمة هي التسيير الحسن لشؤون المؤسسة.

**1–أهمية الحوكمة:**تتزايد أهمية التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في البيئة الاقتصادية المعاصرة، ويعتبر إدراك المؤسسات لأهمية تحسين نظم الحوكمة لديها عنصرا أساسيا، واعتمادها للحوكمة ذاتياً يعد أكثر فعالية ونجاعة من فرضها بقوانين أو تعليمات، حيث أصبح من الصعب على المؤسسة اجتذاب التمويل اللازم من المستثمرين دون إيجاد نظم حوكمة جيدة وفقا للمعايير الدولية، كما أن اجتذاب رأس المال" الصبور "أو "طويل الأجل " يتطلب ترتيبات حوكمة تتصف بالمصداقية ويسهل فهمها على المستثمرين من خارج الدولة، وبالنسبة للدول النامية وذات الموارد المالية وغير المالية المحدودة فإن الحوكمة تعتبر أكثر أهمية لسببين أساسيين[3]:

- ✓ أن هذه الدول لا تستطيع تحمل الهدر في الموارد المحدودة أصلا الذي ينتج عن الفساد وسوء الحوكمة.
- ✓ أن التنمية تعتمد بشكل كبير على القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] نوي الحاج، **أثر الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره** ، ص149.

[2] زلاسي رياض ودادن عبد الغني، **أثر الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مجلة المعارف، العدد21، 2016، ص197.

[3] محمد نواف وجبر إبراهيم الداعور، **مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد15 ، العدد1،فلسطين، 2013 ،ص ص255–256.

ومن ناحية أخرى فإن الالتزام بأساليب الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين، مما يؤدى إلى تحقيق مزيدا من الاستقرار في مصادر التمويل، وبالتالي إكساب المؤسسة التي حققت نظم متقدمة للحوكمة ميزات تنافسية على المؤسسة التي لم تلتزم بذلك، وتضيف مؤسسة (Truth) للاستشارات الاقتصادية أن الحوكمة الجيدة تستدعي توافر الخصائص التالية[1]:

- ✓ **الانضباط**: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- ✓ **الشفافية**: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- ✓ **الاستقلالية**:لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛
- ✓ **المساءلة**: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- ✓ **المسؤولية**: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- ✓ **العدالة**: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية**: النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

1- **مبادئ حوكمة المؤسسات**: لذا ظهرت العديد من المبادرات الهادفة لوضع مبادئ لحوكمة المؤسسات، تهدف إلى تعزيز الإصلاحات أو التطبيق السليم لها، ولعل أهم هذه المبادئ ما يلي:[2]

- ✓ **حقوق المساهمين**: تشمل حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت في الجمعية، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد من الأرباح وتدقيق القوائم المالية.
- ✓ **المعاملة المتساوية للمساهمين**: يقصد بها المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، و أيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، وحمايتهم من عمليات الاستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- ✓ **دور أصحاب المصالح**: ويتضمن احترام حقوقهم القانونية، والتعويض على انتهاك لتلك الحقوق، كذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- ✓ **الإفصاح والشفافية**: ويشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية، مثل الأداء المالي والتشغيلي للشركة وأهدافها والأحداث الهامة وعوامل المخاطر، بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في الوقت المناسب بدون تأخير وبالدقة الكافية.

[1] عائشة سلمى كيحلي وراضية كروش، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية**، بحث مقدم لملتقى دولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي25و26نوفمبر2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013،ص ص732-733.

[2] فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة المؤسسات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، 2011 ، ص12.

- ✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** تتضمن هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه، ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
- ✓ **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، ويبين بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلف.

2- **محددات حوكمة المؤسسات:** هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على مدى توفر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات ( محددات خارجية وأخرى داخلية )، والتي نعرضها فيما يلي:

✓ **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال:
القوانين المنظمة للنشاط وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن العمل بكفاءة، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية، وترجع أهمية المحددات الخارجية إذ أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[1].

✓ **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

3- **مقومات حوكمة المؤسسات:** يجب توفر مجموعة من المقومات لتدعيم وتعزيز نظام الحوكمة في المؤسسة نذكر منها:[2]

- ✓ وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت، حق انتخاب مجلس الإدارة كحق تعيين وعزل مراقب الحسابات، كما توضح في المقابل حقوق المجتمع على المؤسسة وواجباتهم اتجاهاتها.
- ✓ وجود رؤية واضحة تحدد المعالم الاستراتيجية للمؤسسة مع الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية، كذلك من خلال ترجمتها إلى خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى.
- ✓ وجود هيكل تنظيمي واضح تحدده السلطات والمسؤوليات، تفرزه مجموعة من الأنظمة مثل النظام الداخلي للمؤسسة، نظام الرقابة الداخلية، ثم بعد ذلك والأهم نظام لمحاسبة المسؤولية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية والغير المالية اللازمة لمساءلة وتقيم الأداء.

[1] عائشة سلمى كيحلي،**مرجع سبيق ذكره** ،ص734

[2] الشويات محمود،"**الحاكمية والفساد الإداري والمالي**"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص320.

- ✓ وجود كيفية مراجعة لها الصلاحيات ما يكفل لها الحق في ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي، كحق متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة المؤسسة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقتَرحات وتوصيات.
- ✓ وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات الأخرى لمن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للمؤسسة في اتخاذ القرارات، وذلك مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين، المقترضين، العملاء في نظام التقارير من دورا حيويا في تحقيق الهدف الرئيسي لحوكمة المؤسسات وهو تقليل المخاطر وأضرار تضارب المصالح المحتمل بين المؤسسة وأطراف أخرى ذات علاقة.

يرتكز هذا **المدخل الحوكمة** على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة، حيث يكون تركيز الطلب على جودة المعلومات من قبل المستثمرين في الأسهم والسندات، أما بقية مستخدمي القوائم المالية كأصحاب الديون الخاصة والحكومة، يمكنهم عن طريق قنوات خاصة الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها لتلبية أغراض الرقابة واتخاذ القرارات، الأمر الذي لا يتاح للآخرين.

**ثالثا– مدخل جودة التقارير المالية في إطار الخصائص النوعية للمعلومات:** تم اعتماد هذا المدخل من قبل الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث يتم التركيز على جعل المعلومات المحاسبية متصفة بخصائص نوعية حتى تصبح ذات جودة عالية.

**رابعا– مدخل جودة المحاسبة:** أخذت الجودة بمفهوم جودة المحاسبة، وهو مفهوم واسع يرتبط أساسا بمهنة المحاسبة بدءا من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة (التدقيق)، مرورا بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاءا بمنتج هذه العملية وهو القوائم المالية.

**خامسا–مدخل جودة الربح:** يستند المؤيدون لهذا المدخل، إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، ومن أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح الذي وضعه (Kormendi and lipel1987) لقياس استمرارية الأرباح ، ونموذج (Françis et al 2003) لقياس القدرة التنبئية للأرباح[1].

**سادسا–مدخل جودة المعايير:** تتمثل جودة المعايير في قدرتها على إنتاج معلومات محاسبية موثوق فيها، ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتسمح بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التي تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة الى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، وجودة المعايير تنعكس على جودة القوائم المالية.[2]

[1] – مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **أثر التحول إلى معايير التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المؤسسات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بن سويف، مصر، 2014، ص10.

[2] – نوي الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

**سابعا– مدخل جودة الاستحقاقات:** يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تعتبر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي، ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (McNicholam2002) باعتباره أكثر النماذج دقة.[1]

**ثامنا– مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر:** يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن عدم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (الأرباح والخسائر) في التوقيت المناسب يضعف من جودة الربح، ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائية، ونموذج خاصية وقتية الربح.[2]

## المطلب الثاني: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية.

لتحقيق جودة في المعلومات المحاسبية، يتطلب هذا قياس جودتها ونظرا لصعوبة قياسها كما تم الإشارة له في العديد من الدراسات، لابد من الاعتماد على عدة مقاييس ومعايير عامة مختلفة، وهي على النحو التالي:

**أولا–قياس جودة المعلومة المحاسبية:** تقاس جودة المعلومات المحاسبية بشكل نسبي حيث أشارت بعض الدارسات إلى صعوبة قياس الجودة باعتبارها مفاهيم نظرية ومن الصعب قياسها مباشرة، حيث لا يمكن ملاحظتها مباشرة[3]، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:[4]

**1–المنفعة:** بمعنى استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها[5]، وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها[6]، ونميز بين عدة أنواع للمنفعة[7]:

- ✓ **منفعة شكلية:** تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم ؛
- ✓ **منفعة زمنية:** الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- ✓ **منفعة مكانية:** سهولة الحصول عليها؛
- ✓ **منفعة التقييم (تصحيحية):**أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

**2–الدقة:** يتم تعريف دقة المعلومات بشكل عام على أنها درجة التي يتم بها تمثيل الواقع بالمعلومات[8]، ويمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات المحاسبية، أي درجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، حيث أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير

---

[1]– مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2]– **نفس المرجع**، ص10.

[3]منى جباى يوسف شعراني، **مرجع سبق ذكره**،ص26

[4]عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص57-58.

[5]**نفس المرجع**، ص57.

[6]مومني يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

[7]زغدار أحمد ومخلوفي نعيمة، **أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الافصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**، مجلة المؤسسة، العدد4، 2014، ص112.

[8] Frederik De Koning, **The Quality of Accounting Information**, SSRN Journals , Nyenrode Business University, Netherlands, Hollande, 2013,P05.

عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية[1]، وبالتالي إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي[2]، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية، فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات المحاسبية التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات[3].

**3-التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** إن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها بالتنبؤ، وتخفيض عدم التأكد وذلك عند استخدامها، بوصفها مدخلات لنماذج التنبؤ مثل التنبؤ بالمركز المالي أو المدخلات لنماذج الاختيار من البدائل المتاحة لمتخذ القرار .[4]

**4- الفعالية:** بمعنى مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة، وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.[5]

**5-الكفاءة:** إن استخدام اقتصاديات المعلومة يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.[6]

**ثانيا-معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:** إن معايير جودة المعلومات المحاسبية كالآتي:

1. **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية والمعلومات التي تتضمنها، من خلال التنسيق وايجاد قاعدة مشتركة للانطلاق منها لوضع المعايير المحاسبية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.[7]
2. **معايير رقابية:** ينظر إلى الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة، تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة*بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز

[1] أحمد سامي حسب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

[2] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[3] أحمد سامي حسب الله، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

[4] طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الأيام، الطبعة1، الأردن، 2017، 2017، ص78.

[5] زغدار أحمد ومخلوفي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

[6] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام، الأردن، الطبعة01، 2017، ص96.

[7] طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

* **الحوكمة** هي تهدف إلى حسن التسيير في المؤسسة لضمان مصالح المساهمين.

بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري، ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطبقة [1].

3. **معايير مهنية:** لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها وتتأثر بها فإن هناك اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات المحاسبية والتدقيقية التي تضمن حقوق جميع الأطراف ذات المصالح المتعارضة مما يؤدي بالإدارة إلى إصدار تقارير مالية ذات جودة.[2]
4. **معايير فنية:** إن توافر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار، لهذا قد توجهت مجالس معايير المحاسبة الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات[3] .

**الشكل رقم (2-7): معايير جودة المعلومات المحاسبية**

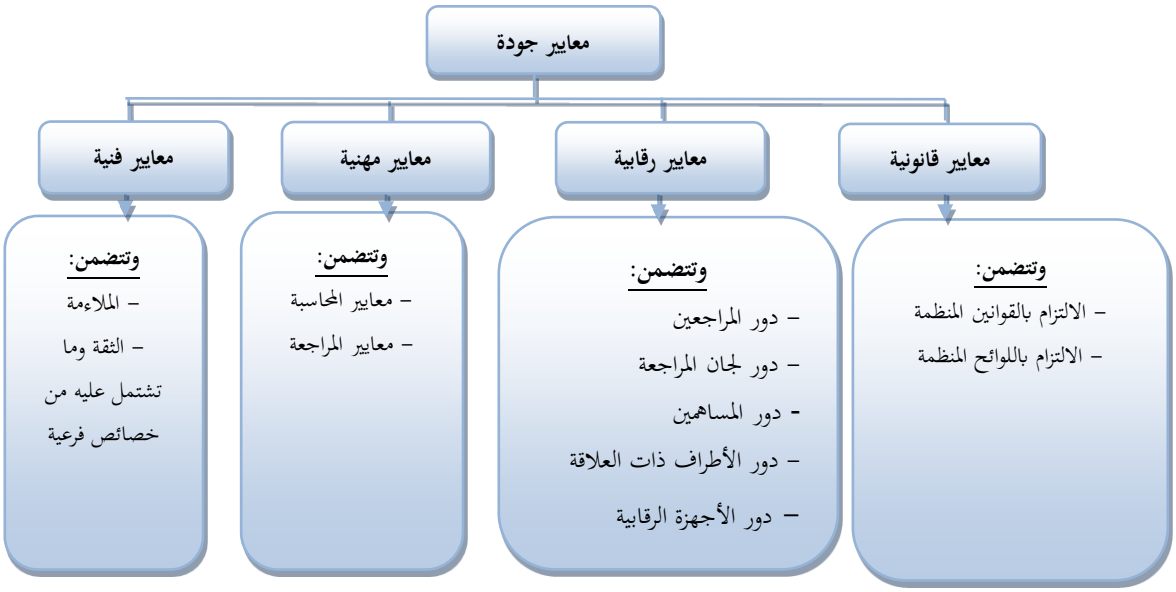


**المصدر**: محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية– دراسة تطبيقية نظرية–** مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد الأول، مصر، 2006، ص23.

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات، وسوف نركز على المعايير الفنية، والمعايير المهنية التي تتضمن معايير المحاسبة ومنها معايير الإفصاح.

[1] هوام جمعة ولعشوري نوال، **مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع، رهانات وأفاق)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7و8ديسمبر2010،ص18.

[2] طلال محمد علي الجحاوي و رافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، مرجع سبق ذكره**، ص75.

[3] هوام جمعة ولعشوري نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

## المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

يتم في هذا المطلب عرض أهم العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية، والتي تكون راجعة إلى عدة ظروف تحيط بالعمل المحاسبي، أو بجودة تقرير محافظ الحسابات، أو المعلومات المحاسبية في حد ذاتها.

**أولا–العوامل المؤثرة والمحددة لجودة المعلومات المحاسبية:** من أهم العوامل التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

**1–جودة المعايير المحاسبية الدولية المطبقة:** أشارت دراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، فالمعايير(IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل اكبر من المعايير المحلية، وقد حددت البورصة الأمريكية (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية أو دولية)، منها وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى، والرقابة الفعالة على مدى التزام المؤسسات بالمعايير[1].

**2–اعتماد كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.**

يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن كلا من مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له ايجابياته وسلبياته على تلك الخصائص، وقد أورد بعدة دراسات أوضحت أنه بالرغم من تأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمؤسسة.[2]

**3–دوافع الإدارة:** المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.[3]

**4–حوكمة المؤسسات كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية.**

بالنظر إلى جملة الإجراءات المحاسبية المعتمدة في إطار الأساليب الإدارية، واستغلال الفرص لتحقيق التميز في الأداء، هي أحد الأساليب الإدارية المطالب العمل بها حتى تضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، خاصة بالنسبة للمؤسسات المسجلة بالأسواق المالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم للحوكمة والالتزام بالمبادئ والمقومات، من شأنه أن يضمن تحقق جودة المعلومات المحاسبية، وهذا بالنظر إلى مجموعة من الإجراءات المحاسبية المعتمدة في إطار الاساليب الإدارية

---

[1] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية–آريس–**،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، لسنة 2010-2011، ص106.

[3] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

المعمول بها، حيث أن النجاح الفعلي لحوكمة المؤسسات يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية وعلى نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة.

ففي إطار حوكمة المؤسسات تتم عملية الرقابة على الممارسات المحاسبية، وذلك من عدة أطراف وهذا على المستويين الداخلي ضمن عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية للحسابات، والخارجي من خلال التدقيق والمراجعة الخارجية، هذا إلى جانب العمل الرقابي للمساهمين، والذي يضمنه القانون من أجل حماية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم.

إن ما يتحقق من التطبيق الفعلي والفعال لحوكمة المؤسسات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، تعتمد من قبل أطراف متعددة ومختلفة، تربطها مصالح بالمؤسسة، فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها، والتي تتميز بالملاءمة والمصداقية، يمكن للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع، كما تضمن المعلومات المحاسبية ذات جودة الثقة في كل من الإدارة وفي الممارسات الإدارية بالمؤسسة، وهذا ما يدعم المركز التنافسي بها، كما ينشط أيضا حركة الأسواق المالية ويدعم كفاءتها. [1]

بالتالي اشارت العديد من الدراسات المحاسبية تأثيرا إيجابيا لأليات الحوكمة (جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية ، ومجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسبية.[2]

ما تجدر الاشارة له في الأخير هو الانعكاس الايجابي لتطبيق حوكمة المؤسسات على جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن له أن يتجسد في أرض الواقع إلا إذا تم تطبيق جملة من الإجراءات الإضافية، والتي تكون بمثابة تدعيم لإنجاح ممارسة حوكمة المؤسسات وتحقق جودة المعلومات المحاسبية من هذه الإجراءات نذكر:[3]

- ✓ العمل بكل الإجراءات، القانونية والتنظيمية وخاصة المحاسبية، على إعداد وتقديم تقارير وقوائم مالية تتسم بالدقة، الوضوح، المصداقية وسهولة الفهم، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة؛
- ✓ تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية، وبالتالي على إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التأهيل المناسب للمدققين على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة مع ضرورة التزام هؤلاء بالقيم الأخلاقية؛
- ✓ التعريف والشرح لمبادئ ومقومات حوكمة المؤسسات لأعضاء مجلس الإدارة، المساهمين وكذلك المدققين لأن نجاح تطبيق الحوكمة يعتمد بدرجة كبيرة على هؤلاء؛
- ✓ ضرورة تفعيل اللجان المختصة العاملة بالأسواق المالية* في مراجعة التقارير والقوائم المالية المقدمة من قبل المؤسسات المسجلة بالبورصة*.

---

[1] سميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص ص172-173.

[2] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[3] سميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

*__الأسواق المالية__: هو السوق الذي يتم فيه شراء وبيع الأدوات المالية(الأسهم والسندات) سواء كان منظم كالبورصة أو غير منظم.

*__البورصة__: هو السوق المنظم الذي يتم فيه شراء وبيع الأدوات المالية(الأسهم والسندات) للمؤسسات المدرجة فيه، وفق شروط معينة.

**5-جودة عملية المراجعة.**

يعد تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمد وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.[1]

وعند النظر إلى مضمون معايير التدقيق الدولية تتفق مع المعايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.[2]

وبالتالي جودة إجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.[3]

**6-العوامل البيئية(بيئة المحاسبة):** تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد اثبت معظم الباحثين أن سبب تباين في محتوى التقارير المالية هو تنوع واختلاف الظروف البيئية من بلد إلى أخر.

وكما أن البيئة المحاسبية تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبية كما تؤثر على عملية الاتفاق المنطقي للمبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدد جودة المعلومات المحاسبية ومقدارها وأثرها على المؤسسة ومقدار الاستفادة منها من إجراء مقابلة مع غيرها من المؤسسات الأخرى.[4]

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية هي كما يلي:

**6-1-العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير باختلاف النظام السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.[5]

ويعتبر **التضخم*** من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص72.

[2] مصطفى محمد نداء الدين، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها-دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص39.

[3] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص64-65.

[5] **نفس المرجع**،ص65.

*__التضخم__: هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار.

الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.[1]

6-2-**العوامل السياسية:** إن لاختيار السياسة المحاسبية أثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقيا والأخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي كلا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوء نتيجة للسياسة المحاسبية المعينة، وكنتيجة لذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعينة لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي يغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات مع ما هو ممكن التحقيق.

إن تأثر الأطراف المتعددة بناتج العمل المحاسبي قد دفعها إلى التأثير في عملية إعداد ووضع وتبني المعايير المحاسبية كونها تحكم إعداد التقارير المالية في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي.[2]

6-3-**العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت الخ...، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عمليتي تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة لدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.[3]

[1] صبايحي نوال، **مرجع سبق ذكره**،ص79.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[3] صبايحي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

**6-4-العوامل القانونية.**

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك إن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية المقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية.

لا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه، ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة من الدول المختلفة والتشريعات القانونية بها.

وكما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات المساهمة، التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى تشريعات القانونية والضريبية منذ بداء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات المحاسبية وكيفية عرضها في التقارير المالية، وذلك بهدف إضفاء نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.[1]

وبالتالي يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية[2] .

**6-5-العوامل الثقافية**: الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا الهيكل والنظم العمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، على العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية، ففي الدول التي سبق فيها إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، ونجد أن هذه المنظمات لها دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية.[3]

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[2] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

**7-العوامل المتعلقة بالمعلومات.**

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات، للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (2) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.[1]

**ثانيا- أهمية المعلومات المالية الأولية والمشاكل التطبيقية:** كان الإفصاح وليد انفصال الملكية والادارة، هذا الانفصال الذي أوجد بعدا بين المساهمين الذين يملكون المشروع، وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينة، وما لبثت أزمة الكساد التي حلت بالنظام الاقتصادي في الثلاثينات من القرن الماضي وما رافقها من حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح أن نشأت المطالبة بعرض حركة أموال المشروع ونشاطه خلال العام عن طريق عرض مشترياته ومبيعاته ومصروفاته المختلفة، مما يظهر المقدرة الكسبية للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح، مما يمكنه من توزيع الأرباح على المساهمين وتأمين التدفقات النقدية لازمة لتسديد الديون للمقرضين والبنوك وغيرهم من الدائنين.[2]

يرسخ الهدف الرئيسي للتقارير المالية الأولية مفهوم "الوقتية" المحاسبي المختص بتزويد المساهمين والمقرضين أو أية أطراف أخرى ذات معاملات أو ارتباطات مالية جوهرية مع المؤسسة، بمعلومات ملائمة لاتخاذ قرارات مالية.

ونظرا للأهمية النسبية العملية لوقتية المعلومات وضرورة إصدار هذه التقارير لفترات قصيرة، فقد تحتم الظروف على تقدير بعض مصروفات الفترة أو اللجوء إلى تخصيص بعضها على فترات من السنة المالية، بإتباع إجراءات محاسبية وأساليب تقديرية متعددة يصعب معها عمل مقارنة بين فترات متعددة أو مقارنة أداء مؤسسة ما مع أخرى، هذا إلى جانب مشكلة المقارنات الموسمية خلال السنة التي تمكن المستثمرين من استخدام المعلومات الفترة الأولية لعمل تنبؤات وإنجازات المؤسسة في نهاية السنة المالية، فقد تعلن المؤسسة على سبيل المثال على أرباح هائلة في إحدى التقارير الأولية، بينما تمنى نفس المؤسسة بخسائر سنوية، إلى جانب هذه المنفعة التي تقدمها التقارير الأولية إلى المستثمرين في عمل التنبؤات، فإن لهذه التقارير دور فعال في عمل المقارنات بين إنجازات فترات العام الجاري مع فترات المقابلة للعام السابق لقياس درجات النمو والانتعاش في أداء المؤسسة من عام إلى آخر، وما لذلك من آثار مهمة على سعر تداول الأسهم في السوق المالية.[3]

ومادامت استخدامات التقارير الأولية بهدف المقارنة وعمل التنبؤات بإنجازات العام المالي فيلزم الأمر إتباع نفس المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير السنوية للمحاسبة والإفصاح في التقارير الأولية، حتى لو احتاج الأمر إلى بعض التقديرات لبعض عناصر الإيرادات والمصروفات اللازمة لإعداد هذه التقارير، وعلى نفس

[1] صبايحي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[2] حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة1، 2007، ص 239.

[3] **مرجع السابق**، ص ص264-267.

المنوال وللحصول على منفعة كاملة للتقارير الأولية، يجب أن تتضمن هذه التقارير، علاوة على قائمة الدخل، كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، خصوصا وأن المعلومات، هاتين القائمتين متوافرة لدى المؤسسة ومتاحة لمقرضيها، فلماذا لا تزود حملة الأسهم بهذه المعلومات؟ هذا جانب وجوب أن تحتوي هذه القوائم على قدر معقول من التفاصيل حتى تكون المعلومات الاولية المنفعة المنشودة منها.

وهنا نتساءل عما كان في الاستطاعة تطبيق نفس المبادئ والمعايير المحاسبية على كل التقارير المالية السنوية والأولية، ومن هذا المنطلق يلزم دراسة مفهوم الفترة المحاسبية المتعارف عليه، حيث تجزأ دورات النشاط الاقتصادي إلى فترات متساوية تنتهي كل منها في نهاية كل سنة المالية، ثم تواصل من جديد بالسنة الموالية، وعلى أساس هذا فإن المفهوم كافة المبادئ والمعايير والاجراءات المحاسبية، أظهرت مشكلة الفترة المحاسبية مرة أخرى، عند تقسيم السنة المالية إلى فترات متقطعة غير كاملة تقل مدتها عن سنة كاملة.

وهنا نشأت مواقف أخرى تختلف عن الأوضاع السابق معالجتها في إعداد التقارير السنوية وإدارة هذه المشاكل حول طريقة تطبيق مفاهيم الاعتراف بالإيرادات ومبدأ الاستحقاق ومقابلة مصروفات الفترة الأولية بالإيرادات المعترف بها خلال نفس الفترة.

أما بخصوص تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لإثبات إيرادات الفترات الأولية فلا مانع من اتباع هذه المبادئ حتى ولو اتصف نشاط المؤسسة بموسمية المبيعات والإيرادات وتقلباتها من فترة إلى أخرى، وذلك لأن اتباع هذه المبادئ سينعكس على طبيعة نشاط المؤسسة، لكن قد تفقد التقارير الأولية خاصيتها كأداة للتنبؤ بالمركز المالي للفترات الأخرى من العام الجاري، وأرباحها وكذلك بالأرباح والمركز المالي في نهاية العام ولذلك ألزمت المبادئ المحاسبية الخاصة بالتقارير الأولية بضرورة الإفصاح عن التقلبات الموسمية في الايرادات في هذه التقارير.

أما استخدام نفس المبادئ المحاسبية للتقارير السنوية للمحاسبة عن مصروفات الفترات الأولية، فهذا يمثل قضية أخرى نظرا لعدم قابلية بعض المصروفات للتخصيص على الفترات الأولية للسنة المالية، لذلك يلزم الأمر في بعض المواقف تجاهل مبدأ الاستحقاق ومقابلة الإيرادات بالمصروفات المتعارف عليها، بشرط أن لا يؤثر ذلك سلبا على موضوعية التقارير أو يقلل من منفعتها كوسيلة عمل مقارنات بين إنجاز فترات مختلفة أو التستر على العلاقات أو المواقف مالية مهمة لابد من إبرازها حتى يمكن التعرف علي المركز المالي الحقيقي للمؤسسة. [1]

وللتغلب على هذه القضية يلجأ المحاسب إلى إتباع إجراء منظم لتحميل هذه المصروفات على الفترات الأولية من السنة المالية، مثل استخدام الموازنات التقديرية وتحميل التكاليف ورقابة الأداء والتي تصدرها من إدارات المؤسسات.

وعلى الرغم من عدم إمكانية تطبيق مبدأ الاستحقاق ومقابلة الإيرادات التي يتوقع حدوثها مستقبلا بحد معقول من الدقة، إلا أنه يجب اللجوء إلى سبيل آخر لتحميل الفترة بهذه المصروفات المتوقعة، بهدف توضيح العلاقة

[1] **مرجع السابق**، ص ص264-267

بين المنافع ومصروفات النشاط التجاري للمؤسسة على المدى الطويل، وذلك لسبب تتبع المؤسسات طرقا مختلفة لتحميل الفترات الأولية بنصيب عادل من هذه المصروفات بغض النظر عن وقت حدوثها.

وقد يؤدي هذا الأسلوب الى تحميل الفترة بمصروفات لم تحدث بعد، مما قد يساعد مديري المؤسسة على تفادي الإفصاح عن تقلبات دخل في الفترات المالية، بذلك تكون المعلومات الأولية مخالفة للواقع ومضللة للمستثمر في التنبؤات بأرباح العام.

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية للمؤسسة وهذا من أجل تعظيم فائدتها لدى مستخدميها، يتطلب هذا الإفصاح عنها في الوقت المناسب، ومنه سوف يتم التطرق للإفصاح المحاسبي بالتفصيل في الفصل الموالي.

## خلاصة الفصل الثاني.

خلال هذا الفصل تم تحليل جودة المعلومات المحاسبية في ظل الخصائص النوعية لها، حيث تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية حول المعلومات المحاسبية ثم انتقلنا إلى جودة المعلومات المحاسبية، وأخيرا عالجنا مشاكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وطرق قياس جودة المعلومات المحاسبية، والعوامل المؤثرة على المعلومات المحاسبية، وبذلك تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ المعلومة المحاسبية هي بيانات التي تمت معالجتها بطريقة معينة، والتي هي عبارة عن كمخرجات في شكل قوائم مالية أو تقارير مالية ؛
- ✓ تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، عندما تعبر بصدق وتكون خالية من التحيز والتظليل، وتعكس بدورها الواقع الاقتصادي، أي هي عبارة عن توفر سمات معينة في المعلومات المحاسبية التي تجعلها ذات جودة وتلبي حاجة مستخدميها؛
- ✓ قد تتعارض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي لا يمكن أن يتم التنازل عن إحدى الخصائص النوعية، ولهذا يجب على المؤسسة محاولة الموازنة والتوفيق بينها نظرا للأهمية البالغة لكل منها.
- ✓ كما تتعدد نماذج قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية، وتتعدد أيضا المدخل لقياس جودة المعلومات المحاسبية كجودة المحاسبة وجودة الربح وجودة المعايير والحوكمة...الخ، وهذا من أجل خدمة أطراف مستخدمة للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

# الفصل الثالث:

# دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسن الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

## تمهيد

يعد التضليل في المعلومات المحاسبية أحد الأسباب لتفقد المعلومات أهميتها، ومنه التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم معلومات المحاسبية المنشورة بقدر معقول من المصداقية وأن تكون قابلة للمقارنة من أجل الاعتماد عليها، ومع تزايد الأزمات المالية التي سببت انهيار أكبر الشركات والمؤسسات المالية، ظهور الشركات متعددة الجنسيات وفقدان الثقة في مهنة المحاسبية والتدقيق.....الخ، بسب نشر معلومات مغلوطة واستوجب هذا معلومات محاسبية ذات جودة تكون صادقة وشفافة لتنشيط السوق المالي، وتطلب هذا تبني معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق جودة في الافصاح المحاسبي، من أجل التغلب على المشاكل السابقة الذكر.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى عرض المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أساسيات حول الافصاح المحاسبي.**
- **المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية.**
- **المبحث الثالث: دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي.**

## المبحث الأول :أساسيات حول الإفصاح المحاسبي

إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية جعلها متاحة لمستعمليها، وهذا يحقق من خلال الإفصاح المحاسبي عن الأحداث المالية والاقتصادية بجودة ومصداقية من أجل تعزيز الثقة بين المتعاملين، وهذا من أجل مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

### المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

اختلفت الدراسات ووجهات النظر حول تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي، والمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، فمنهم من يعتبره أداة لعرض المعلومات المحاسبية لفائدة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالتالي فهو يختلف بإختلاف مستخدم المعلومات المحاسبية وأيضا معديها.

**أولا– تعريف الإفصاح المحاسبي**

**1–التعريف اللغوي للإفصاح:** تعني كلمة الإفصاح لغة بيان الشيء، وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الأخرين وفي المنجد في اللغة والإعلام كلمة فصح الأمر: أي وضح ظهوره وبيانه، وفصح الرجل أي جادت لغة وحسن منطقه فهو فصيح، وأفصح تكلم بفصاحة، أي بين مراده، والمفصح يعني الواضح ويتضح مما سبق أن الإفصاح يعني الوضوح وإنهاء اللبس في الأمور فيما يخص الكلام وأن يكون واضح وسهل للمتلقي لفهمه وإدراكه وفي لحظة معينة بالذات.[1]

**2– الإفصاح المحاسبي:** يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة.[2]

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.[3]

حيث **يعد الإفصاح المحاسبي** من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة حيث له دور هام في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية الشركة [4].

---

[1] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17–18.

[2] زغدار أحمد سفير محمد،"**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** "، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 7، الجزائر، 2009–2010، ص84.

[3] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص309.

[4] بن عيشي عمار وعمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية**، مداخلة للملتقى وطني حول **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة بسكرة، الجزائر، ماي 2012، ص5.

وأيضا يتحدد مفهوم الإفصاح المحاسبي بتزويد (توفير) معلومات بشكل مفيد وكافي تؤثر في الأحكام والقرارات التي يتخذها المستفيدين من هذه المعلومات والتي تمكن من إحداث اختلاف في قرارتهم، بحيث تعرض أية حقائق مالية ذات أهمية تؤثر في هذه القرارات، فالإفصاح إذن هو التصريح عن جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة قد تؤثر في قرارات المستفيدين، وينبغي أن تلبي كافة المتطلبات التشريعية والقانونية في إعدادها[1].

وبالتالي يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو توصيل المعلومات المحاسبية عن وضعية المؤسسة، بشكل كافي وملائم لمستخدمي المعلومات المحاسبية وفي الوقت المناسب.

**ثانيا–أهمية الإفصاح لمحاسبي:** لقد تزايدت أهمية الإفصاح في السنوات الأخيرة ويعود ذلك للأسباب الآتية:[2]

- ✓ صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة بسبب التعقيد في أنشطة الأعمال ونتيجة لذلك تستعمل الملاحظات بصورة مكثفة في شرح الأحداث وآثارها المستقبلية؛
- ✓ الحاجة للمعلومات المالية والتنبؤية الفورية؛
- ✓ تجنب حدوث أزمات مالية والحاجة لضبط حركة النشاط؛
- ✓ التوسع في مفهومه التقليدي وجعله إفصاحا تثقيفيا لتقليل المشاكل التي تخلقها نظرية العدالة.

**ثالثا–أهداف الإفصاح المحاسبي.**

إن دليل الاهتمام الكبير بالإفصاح المحاسبي هي الأهداف المتوخاة منه وهي عموما:[3]

- ✓ مساعدة متخذي القرار بصنع قرارات ذات موثوقية عالية وذلك بالاستناد على معلومات دقيقة خاصة المستثمرين من متخذي القرار والمقرضين، فإنه يجب الإفصاح بشكل تام عن جميع المعلومات المالية الهامة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛[4]
- ✓ مساعدة المستثمرين في تقدير العائد عن الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم؛[5]
- ✓ إشباع متطلبات مستخدمي التقارير المالية بكل أشكالهم من بيانات ومعلومات بما يرضي كل الأطراف كحد مقبول ؛[6]
- ✓ توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛[7]

---

[1] طلال محمد الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مرجع سبق ذكره**، ص430.

[2] بن فرج زوينة، **متطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية –دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية**–، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص54.

[3] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، مرجع سبق ذكره**، ص22.

[4] **المرجع السابق**، ص ص 22–23 .

[5] سليم بن رحمون وسميحة بوحفص، **الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد9، الجزائر، 2018، ص370.

[6] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية ،مرجع سبق ذكره**، ص23.

[7] سليم بن رحمون وسميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص370.

- ✓ المساهمة في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ومساعدة المستثمر في التنبؤ بالأرباح المستقبلية وهو ما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية والحد من تقلبات أسعارها؛[1]
- ✓ توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بمقارنتها مع معلوماتها التي نشرت عبر سنوات مختلفة أو معلومات مؤسسات أخرى تنشط في نفس المجال؛[2]
- ✓ الهدف من الإفصاح المحاسبي أولا وقبل كل شيء هو جانب مهني أخلاقي يترتب على إدارة المؤسسة لإيضاح الصورة الإجمالية عما قامت به من نشاط خلال فترة زمنية محددة، ومن نتائج ذلك حماية أصحاب رؤوس الأموال واستقرار السوق المالي وتوفير المعلومة المفيدة لكل من يهمه أمر المؤسسة؛[3]
- ✓ عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في القوائم المالية[4].

**رابعا–طبيعة وخواص الإفصاح في المحاسبة.**

يشير مصطلح الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن يؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات، ويشير الإفصاح في التقارير المالية إلى عديد من القضايا: [5]

–تحديد أهداف الإفصاح وطبيعة مستخدمي المعلومات المالية ومدى قدرتهم على استخدامها وتفسيرها.

–كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية.

وبصفة عامة توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات المالية : الأولى وهي تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهي ما يشار إليها بالإفصاح الوقائي، والأخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو ما يشار إليها بالإفصاح التثقيفي أو المعرفي.

**3– مراحل الافصاح المحاسبي**: يمر الافصاح المحاسبي بالمراحل الآتية وهي كما يلي:[6]

- ✓ المرحلة الأولى عندما تكون المؤسسة فردية ومؤسسة أشخاص، وقتها كانت المعلومة المحاسبية من الأسرار الشخصية التي لا يجوز الافصاح عنها؛
- ✓ المرحلة الثانية عندما تزايدت مؤسسات الأشخاص وتزايد حجمها وتباينت العلاقات بين الشركاء وحينئذ أصبح الإفصاح المحاسبي اختياريا يستهدف العلاقة بين المدير والمالك من ناحية وبين الملاك من ناحية أخرى؛
- ✓ المرحلة الثالثة ظهرت مؤسسات الأموال وانفصلت الملكية عن التسيير وتزايد اعتماد المؤسسات على أموال جمهور المستثمرين، وأصبح الإفصاح المحاسبي إجباريا لحماية المستثمرين.

---

[1] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية ،مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] سليم بن رحمون وسميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص370.

[3] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية ،مرجع سبق ذكره**، ص23.

[4] زلاسي رياض ودادن عبد الغني، **مرجع سبق ذكره**، ص200.

[5] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، مرجع سبق ذكره**، ص33.

[6] خليفة إبراهيم ميلاد، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة–دراسة تطبيقية–**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث للبحوث العلمية، جامعة الزاوية ليبيا، المجلد1، العدد5، ليبيا، 2020،ص10.

## المطلب الثاني: أنواع الافصاح المحاسبي وأساليبه.

يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة مهمة لإيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، بهدف إظهار الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية، لاتخاذ القرار المناسب، وهذا من خلال أساليب وطرق عديدة للإفصاح المحاسبي.

**أولا– أنواع الإفصاح المحاسبي**: حددت أنواع الإفصاح المحاسبي كما يلي:

**1 –من حيث تغطية الإفصاح لحاجات مستخدمي التقارير المالية**: وينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

**1–1–الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويختلف هذا الحد حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد؛[1].

**1–2–الإفصاح العادل**: يركز على تقديم المعلومات التي تفي بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدم المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الافصاح على الجانب الأخلاقي.[2]

**1–3–الإفصاح الشامل**: هو يعني أن يكون عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة. [3]

**2– من حيث الهدف من الإفصاح**: يمكن تحديد نوعين من الإفصاح وهما:

**2–1–الإفصاح الوقائي**: يعبر هذا النوع عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة، ويعتمد على تبسيط المعلومات المالية لدرجة جعلها مستدركة من قبل المستثمر محدود المعرفة، والابتعاد عن تقديم المعلومات التي تثير حالة عدم التأكد مع مراعاة القدرة الذاتية للمستثمر، إذ أنه يهدف إلى حماية بصفة خاصة المستثمر العادي الذي له القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، وتتطلب المعلومات المفصح عنها ضمن هذا النوع درجة ممكنة من الموضوعية لكي لا يساء استخدامها، حتى ولو ترتب على ذلك استبعاد الكثير المعلومات التي تكون غير ملائمة، ومن أمثلة هذا النوع من الإفصاح الكشف عن السياسات المحاسبية والتغير فيها، وكذلك التغير في التطبيقات المحاسبية.[4]

ويهدف هذا النوع إلى حماية المستثمر الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل معها غير عادل.[5]

---

[1] بوخروبة الغالي ودواج بلقاسم، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي –حالة شركات التأمين –**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد6، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2018، ص336

[2] طلال محمود علي الججاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الايام، الطبعة1، الأردن، 2017 ، ص145.

[3] زلاسي رياض ودادن عبد الغني، **مرجع سبق ذكره**، ص201.

[4] طلال محمد الججاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانكاسه على مستخدمي القوائم المالية**، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[5] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

**2-2-الإفصاح التثقيفي:** هو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية، لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية[1]، ويهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية[2]، على الرغم من أن هناك تداخل مفهومي الإفصاح الوقائي والإفصاح التثقيفي، إلا أن هناك فارقا ملموسا بين اتباع أيهما عند تحديد السياسات المحاسبية الواجبة التطبيق[3]، حيث يقوم الإفصاح التثقيفي على العديد من الاعتبارات هي:[4]

- ✓ عدم اقتصار هدف المعلومات على مفهوم الرقابة التقليدية؛
- ✓ إخلاء مسؤولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات مثل الاستثمار والتمويل؛
- ✓ إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذو القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات واستخدامها، وأهمية توجيه المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية، وفي ضوء علاقة العائد من الاستثمار مقارنة بالعائد على الاستثمار في السوق المالية ككل.

**3 – من حيث درجة الالتزام في عرض المعلومات المحاسبية:** وينقسم إلى ما يلي:

**3-1-إفصاح إجباري:** يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المؤسسة للمستثمرين. [5]

**3-2-إفصاح إختياري:** يتوافر الى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة[6].

وهناك أنواع أخرى أيضا للإفصاح المحاسبي وهي كما يلي:

**4-الإفصاح المناسب:** يعني أن التقارير المحاسبية تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.[7]

---

[1] سليم بن رحمون وسميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص370

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[3] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[5] مروة بوقدوم وجمال عمورة، **الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الافصاح بالبنوك التجارية**، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، العدد18، الجزائر، 2018، ص78

[6] نادية محمد حمد محمد، **أثر الافصاح المحاسبي قي القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية (دراسةحالة الصندوق القومي للمعاشات )**، رسالة ماجستير في الدراسات التجارية، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، السودان، 2016، ص ص28-30

[7] نادية محمد حمد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص28-30.

**5-الإفصاح التام:** يتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس وبدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة المالية، وأن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة.[1]

**6-الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.[2]

كما يتم أيضا الاعتماد على الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، الذي يرتكز على أساس المحاسبة الإلكترونية،* وتكنولوجيا الاتصالات التي سهلت بدورها من سرعة انتشار المعلومات.

بالرغم من تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي، الا أنها تتفق جميعها حول هدف توفير معلومات موضوعية وملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

**ثانيا- أساليب الإفصاح عن المعلومات المالية.**

هناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية، وأثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية، ويتوقف إتباع وسيلة الإفصاح الملائمة عموما على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية، والقاعدة العامة في ذلك هي أهم المعلومات وأكثرها ملاءمة يجب دائما أن تظهر في القوائم المالية.

وتخضع تلك المعلومات الواردة في القوائم المالية لمعايير الاعتراف بالإضافة إلى خضوعها إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في كيفية إظهار أثارها في القوائم المالية، والحد الأدنى من المعلومات الكمية والوصفية التي يجب أن تتضمنها تلك القوائم، وبعض المعلومات التي تتطلب الإفصاح في التقارير المالية، قد لا تنطبق عليها معايير الاعتراف بآثار الوحدات الاقتصادية في القوائم المالية، لذلك يمكن إدراجها في أجزاء أخرى من التقرير المالي بواحد أو أكثر من الأساليب التالية :[3]

**1-الإفصاح من خلال القوائم المالية.**

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث الشكل وترتيب هذه القوائم، وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم

---

[1] معمري خيرة وقورين حاج قويدر، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد21، جامعة الشلف، الجزائر، 2019، ص252.

[2] عبد الرحمن محمد رشوان ومحمد غانم أبو مصطفى، **أثر إستخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية(IFRS)**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، العدد07، جوان 2017، ص13.

*المحاسبة الالكترونية هي التي يتم فيها استخدام البرامج المحاسبية من خلال الكمبيوتر بهدف تسجيل العمليات المحاسبية، ثم تشغيلها وأخيرا المخرجات المتمثلة في القوائم والتقارير المالية.

[3] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص192.

غير جارية وجارية أو أصول نقدية وغير النقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب[1]، وبالتالي يتطلب إصدار القوائم المالية الأساسية ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية، حيث تركز على الأمور الجوهرية التي تمكن المستخدمين من قراءتها بسهولة .[2]

**2-إستخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها.**

مما لاشك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التمثيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.[3]

**3-المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية.**

تهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية، ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية، ومن أمثلة استخدام الملاحظات الهامشية في الإفصاح هو باستخدام الطرائق المحاسبية المستخدمة في قياس الأصول والخصوم وبنود قائمة الربح، وتشمل المزايا الرئيسية التي يحققها استخدام الملاحظات الهامشية ما يلي:[4]

- ✓ عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية؛
- ✓ الإفصاح عن تحفظات وقيود على عناصر القائمة؛
- ✓ الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر مما يعرض في القوائم؛
- ✓ عرض مادة إعلامية كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.
- ✓ أما العيوب الرئيسية للملاحظات الهامشية فتتضمن ما يلي:[5]
- ✓ تميل إلى صعوبة قراءتها وفهمها دون دراسة معقولة مما يؤدي إلى احتمال التغاضي عنها؛
- ✓ تعتبر الأوصاف النصية (الحرفية) أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات، عند مقارنتها بصعوبة ملخصات البيانات الكمية في القوائم المالية.

[1] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 315.

[2] خضير مجيد علاوي، **القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة–بالتطبيق على شركة بغداد لانتاج المواد الانشائية – مساهمة مختلطة**، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 22، العدد6، العراق، 2014، ص1656.

[3] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 315.

[4] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص193.

[5] **نفس المرجع**، ص194.

**4-القوائم الإضافية والكشوف الملحقة.**

تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك[1]، حيث يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات (كمية عادة) عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية، وقد يمكن استخدام الملاحظات الهامشية كذلك إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدودا ،ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي في بعض الأحيان ومن أمثلتها كشوف تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ، أما القوائم الإضافية فقد يفصح عنها في التقارير المالية، فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا لأسس أخرى، ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي والعمليات المالية للمؤسسة[2].

ومنه التقارير الإضافية الملحقة التي قد لا يتطلب إعدادها الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ويتضمن هذا الأسلوب فضلاً عن الجداول الملحقة كشوفات ملحقة تفصح عن معلومات إضافية وليس مجرد معلومات تفصيلية[3].

**5-المعلومات بين الأقواس.**

يتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين/الأصول المقيدة برهن أو إجراء مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.[4]

**6- تقرير مدقق الحسابات.**

يعد تقرير المدقق من مصادر المعلومات المهمة أخرى، حيث أن المدقق هو شخص مهني يقوم بفحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة، وإذا وصل مدقق الحسابات القانوني لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة، بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يبدى رئيا غير متحفظ[5]، أي أن تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق ملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المدقق في تقريره[6].

---

[1] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 316.

[2] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص194-195.

[3] خضير مجيد علاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص1656

[4] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 316.

[5] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[6] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 316.

ويهدف هنا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي مدقق الحسابات القانوني (المدقق الخارجي أو مراقب الحسابات) بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المؤسسة.[1]

إن تقرير مدقق الحسابات القانوني الخارجي ليس مكانا للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن المعلومات، وعند إعداد مدقق الحسابات للتقرير فإنه يتبع معايير التقرير التالية:[2]

- ✓ يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية المعدة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا؛
- ✓ يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت عدم الثبات على استخدام معايير محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها؛
- ✓ ينظر إلى جوانب الافصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير مدقق الحسابات لخلاف ذلك؛
- ✓ يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي مدقق الحسابات في القوائم المالية ككل أو بيان عدم إمكانية التعبير عنه.

وفي أغلب الحالات، فإن تقرير المدقق يجب أن يحتوي على تعبير مكتوب بوضوح للرأي في القوائم المالية ككل[3]، لذلك نجد تقرير مدقق الحسابات القانوني يقوم بإبداء رأي مهني محايد متحفظ أو غير متحفظ، بمعنى يعبر عن رأيه بان القوائم المالية تعرض بصورة عادلة في كل الجوانب المهمة نسبيا المركز المالي، نتائج العمليات، والتدفقات النقدية للمؤسسة طبقا للمبادئ المتعارف عليها، وهناك حالات معينة قد تتطلب مدقق حسابات إضافة إلى فقرة إيضاحية في تقريره رغم أنها لا تؤثر على الرأي غير المتحفظ للمدقق ، ومن أهم هذه الحالات ما يلي:[4]

- جوانب عدم التأكد؛
- عدم الثبات؛
- التركز على أمر معين.

ويكون مدقق الحسابات الامتناع عن إبداء الرأي عندما تكون المعلومات التي جمعها عن القوائم المالية ضئيلة بصورة لا تمكنه من إبداء رأي موضوعي.

[1] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[2] **نفس المرجع**، ص196.

[3] طلال الجحاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي محدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، دار اليازوري، الاردن، 2012، ص76.

4 سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص196-197.

### 7-المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة.

ترد تلك المعلومات في تقرير مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المؤسسة والتوقعات المستقبلية، والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها المؤسسة مستقبلا، ويمكن القول بأن القوائم المالية الرسمية المزودة بالملاحظات الهامشية، والجداول والقوائم الملحقة، ورأي مدقق الحسابات، تكمل التقرير المالي للمحاسب.

وبصفة عامة تغطي مناقشات الإدارة ثلاث جوانب مالية لنشاط المؤسسة وهي: [1]

- السيولة؛
- مصادر رأس المال؛
- نتائج العمليات.

### 7-1تقرير الإدارة .

عند قيام الإدارة بإعداد القوائم المالية وغيرها من المعلومات الظاهرة بالتقرير السنوي تعد مسؤولة عنه، وتعتقد الإدارة أن القوائم المالية الموحدة تعرض بصورة عادلة المركز المالي للمؤسسة، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

حيث يتضمن تقرير مجلس الإدارة التوقعات المستقبلية، الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة في المستقبل، الأحداث غير المالية، التغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عمليات المؤسسة كالتغيرات في السياسات الإدارية، بالإضافة إلى أنه يتضمن معلومات حول الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح.[2]

وتحتفظ الإدارة بهيكل الرقابة الداخلية خاص بها يضمن بصورة معقولة حماية أصول المؤسسة من الاستخدامات غير المصرح بها، وبأن كل الصفقات تنفذ وتسجل بصورة سليمة ويدعم هيكل الرقابة الداخلية سياسات وتعليمات مكتوبة يقوم بمتابعة تنفيذها مجموعة من الدقيقين الداخليين[3]، وبالتالي تقرير رئيس مجلس الإدارة يعتبرا تقريرا مكملا للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من المعلومات من القوائم المالية[4].

ويهدف التقرير بصفة أساسية إلى:[5]

- زيادة تفهم المستثمر لدور كل من الإدارة والمدقق في إعداد القوائم المالية؛
- تنبيه الإدارة إلى مسؤولياتها عن نظم المراقبة المالية والداخلية بالمؤسسة.

---

[1] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 197-200.

[2] قوسم حنان، **أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة سطيف، الجزائر، 2015-2016، ص71.

[3] سامي محمد الوقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 197-200.

[4] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 316.

[5] سامي محمد الوقاد**مرجع سبق ذكره**، ص201.

## المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي.

يتأثر الافصاح المحاسبي بعدة عوامل مؤثرة فيه، حيث تؤثر على نوعية وحجم الافصاح المحاسبي، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي[1]:

- ✓ **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.
- ✓ **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.
- ✓ **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المؤسسات وقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

**هناك عوامل تؤثر في الافصاح:** وهي كما يلي: [2]

**1-عوامل بيئية:** إذ تختلف التقارير من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات عن التغيرات البيئية وأثرها على الوحدة.

**2-العوامل تتعلق بالمعلومات:** إذ تتأثر درجة الافصاح بالمعلومات الخاصة من ناجية مدى توفر الملاءمة والموثوقية بهذه المعلومات فضلا عن قابلية التحقق والمقارنة، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق كلفة الحصول عليها وإعدادها وعرضها في القوائم المالية.

**3-عوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية:** وهي كما يلي:

- ✓ حجم المؤسسة وذلك لوجود علاقة بين حجم المؤسسة ودرجة الافصاح في القوائم المالية، ويعود ذلك إلى كلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة قياسا بالمشروعات الصغيرة؛
- ✓ عدد المساهمين وذلك لوجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح المحاسبي؛
- ✓ تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية، ولهذا أثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق؛

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص ص586– 592.

[2] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-40.

- ✓ المدقق الخارجي الذي يقوم بتقويم درجة الافصاح عند تدقيقه لحسابات المؤسسة؛

وهناك عوامل أخرى تؤثر في الإفصاح منها:

- التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية؛
- الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واحتياجاتهم ومستوياتهم التعليمية؛
- اللجان والمجالس المهنية والمحاسبية والتدقيقية المسؤولة عن وضع وصياغة المعايير؛
- المحاسبون والمدققون وقدراتهم المهنية؛
- كلف الإفصاح؛
- طرائق الإفصاح المحاسبي؛
- الدوائر والهيئات الضريبية؛
- طبيعة المؤسسات.

بعد التطرق لماهية الافصاح المحاسبي، وتقسيماته والعوامل المؤثرة فيه، استوجب هذا تبيين الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومتطلباته ومقوماته في المبحث الموالي.

## المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية

إن معايير المحاسبة الدولية لها دور كبير في تحسين الإفصاح المحاسبي، حيث تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية، وتتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وأهم مقومات التي يعتمد عليها، هذا ما سوف نعالجه في المطالب التالية.

### المطلب الأول: دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي.

يعد الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، أداة أساسية لتوصيل المعلومات لمستخدميها بجودة عالية وهذا يتم من خلال المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي منها ما يلي:

**أولا–الإفصاح على وفق المعيار المحاسبي الدولي (24) (الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة).**

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.[1]

يحدد المعيار المحاسبي الدولي(24) الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة كيفية الإفصاح عن المعلومات في المشاريع المشتركة[2]، ويتطلب الافصاح عن الآتي:[3]

1–**العلاقة بين المؤسسة الأم والمؤسسة التابعة .**

- ✓ العلاقات بين المؤسسة الأم والشركات التابعة بغض النظر عما إذا كان يوجد أي معاملات بينهما إضافة للإفصاحات المطلوبة في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) .
- ✓ اسم المؤسسة الأم للمؤسسة التابعة وإذا كان مختلفا، الطرف النهائي المسيطر، وإذا لم تكن المؤسسة الأم للمؤسسة التابعة ولا الطرف المسيطر النهائي يعد بيانات مالية متوفرة للاستخدام العام، يجب الإفصاح أيضا عن اسم ثاني مؤسسة (أم ) تقوم بذلك؛

2– يجب على المؤسسة الإفصاح عن إجمالي التعويضات " **موظفي الإدارة الرئيسيين**" لكل من الفئات التالية:

- ✓ منافع الموظفين قصيرة الأجل؛
- ✓ منافع ما بعد الخدمة ؛

[1] عمامرة ياسمينة وزرفاوي عبد الكريم، **أثر الافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد4، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص319.

[2] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص437.

[3] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره**، ص ص391–392.

- ✓ المنافع طويلة الأجل الأخرى؛
- ✓ منافع إنهاء الخدمة؛
- ✓ الدفعات على أساس الأسهم .

3- **في حال وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة،** يجب على المؤسسة، الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع الطرف ذو العلاقة إلى جانب المعلومات حول المعاملات، والأرصدة الضرورية لفهم التأثير المحتمل للعلاقة بين تلك الأطراف على القوائم المالية، وكحد أدنى، يجب أن يشمل الإفصاح ما يلي:

- ✓ مبلغ تلك العمليات ؛
- ✓ مبلغ الأرصدة القائمة (المعلقة )، يجب أن يشمل الإفصاح ما يلي:
  - ماهية بنودها وشروطها؛
  - معلومات فيما إذا كانت مضمونة أو غير مضمونة؛
  - طبيعة عوض التسوية؛
  - معلومات حول تفاصيل الضمانات المقدمة أو المستلمة؛
  - مخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بالأرصدة القائمة بين الأطراف ذات العلاقة؛
  - الديون المعدومة ومخصصات الديون المشكوك فيها المعترف بها على أنها مصاريف.
- ✓ ويعفي هذا المعيار المؤسسة معدة التقرير من الإفصاحات الواردة في الفقرة (3)، والمتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة والتعهدات القائمة إذا كانت تتم مع كل من:
- ✓ الجهات الحكومية التي لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام على المؤسسة.

4-**يتطلب المعيار تقديم الإفصاحات الواردة في الفقرة (3) السابقة بشكل منفصل لكل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة التالية :**

- ✓ المؤسسة القابضة (الأم)؛
- ✓ المؤسسات التي تسيطر سيطرة مشتركة أو لها تأثير هام على المؤسسة؛
- ✓ الشركات التابعة؛
- ✓ الشركات الزميلة؛
- ✓ المشاريع الزميلة؛
- ✓ المشاريع المشتركة التي تكون المؤسسة طرف مشارك فيها؛
- ✓ موظفو الإدارة الرئيسيون في المؤسسة أو شركتها الأم؛
- ✓ الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

5- يسمح معيار بالإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل إجمالي، إلا عندما يكون الإفصاح المنفصل ضروريا لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للمؤسسة.

**ثانيا-الإفصاح على وفق المعيار المحاسبي الدولي(27) (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة):** يتطلب هذا المعيار المحاسبي مجموعة من النقاط كجزء من متطلبات عملية المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة، عندما تعد الشركة قوائم مالية منفصلة، إذ ينبغي على الشركة أن تفصح عن: [1]

- ✓ طبيعة العلاقة بينهما إذا كانت الشركة قابضة وبين الشركة التابعة إذا كانت الشركة القابضة لا تمتلك أكثر من نصف حق التصويت؛
- ✓ مبررات عدم السيطرة الشركة القابضة على الشركة /الشركات التابعة على الرغم من امتلاكها تأثير هام على الشركة/الشركات التابعة؛
- ✓ تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة؛
- ✓ طبيعة القيود على قدرة الشركة التابعة على تحويل أموال للشركة القابضة.

**1-متطلبات الإفصاح على وفق المعيار المحاسبي الدولي(27) (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة):** يتم الافصاح المحاسبي وفق هذا المعيار كما يلي: [2]

- ✓ يجب على المؤسسة الالتزام بجميع متطلبات الإفصاح الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية ذات العلاقة بإعداد البيانات المالية عند إعداد القوائم المالية المنفصلة؛
- ✓ عندما تختار المؤسسة عدم إعداد قوائم مالية موحدة بموجب الإعفاء الوارد بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) "القوائم المالية الموحدة "، وإعداد قوائم مالية منفصلة، فإنه يتوجب عليها الإفصاح في قوائمها المالية المنفصلة كما يلي:

- إن **البيانات المالية** هي بيانات مالية منفصلة وأنه تم استخدام الإعفاء من عملية التوحيد، كما يتوجب الإفصاح عن اسم وبلد التأسيس ومقر الإقامة للمؤسسة (الأم أو أي مؤسسة وسيطة) والتي أعدت بيانتها المالية الموحدة الممتثلة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية المعدة للاستخدام العام، والعنوان الذي يمكن منه الحصول على تلك البيانات المالية الموحدة ؛
- قائمة بالاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والمؤسسات الخاضعة للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة، بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس والمقر ونسبة حصة الملكية، وإذا كان هناك اختلاف في نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها؛
- وصف الأسلوب المستخدم لحساب الاستثمارات في الفقرة (2) .

[1] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص438.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره**، ص ص391-392.

✓ **الافصاحات المطلوبة في القوائم المالية المنفصلة للمؤسسة القابضة، أي التي لم تعفى من إعداد قوائم مالية موحدة أو المستثمر في المؤسسة الخاضعة للسيطرة المشتركة أو المستثمر في المؤسسة الزميلة:**

- حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مالية مفصلة وأسباب تلك القوائم إن لم يطلبها القانون؛
- قائمة الاستثمارات الهامة في المؤسسات التابعة والمؤسسات الخاضعة للسيطرة المشتركة والمؤسسات الزميلة، بما في ذلك اسم وبلد التأسيس، الموقع ونسبة حصة الملكية، حقوق التصويت إذا كانت مختلفة عن حصة الملكية، وبيان الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات.

**ثالثا–الإفصاح وفق المعيار المحاسبة الدولي(34)(التقارير المالية المرحلية):** يشير المعيار أنه إذا أصدرت المؤسسة تقارير مالية مرحلية، ينبغي أن تمتثل لمعيار المحاسبة الدولي (1) (عرض القوائم المالية)[1]، حيث إذا امتثل التقرير المالي المرحلي لمعيار المحاسبة الدولي لرقم (34)، فإنه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة، يجب أن لا يعتبر التقرير المالي المرحلي أنه ممتثلا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، مالم يمتثل لكافة متطلبات هذه المعايير والتفسيرات المتعلقة بها، وفيما يتعلق بالفترات المالية التي يتطلب تغطيتها بموجب القوائم المالية المرحلية (المؤقتة)، سواء كانت مختصرة أم كاملة فهي كما يلي [2]:

✓ **الميزانية** كما هي في نهاية الفترة المالية المرحلية الحالية وقائمة المركز المالي المقارنة، كما هي في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة ؛

✓ **حساب النتائج** الآخر للفترة المالية المرحلية الحالية، والتراكمية للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر مقارنة للفترات المرحلية نفسها (الفترة المرحلية والسنة حتى تاريخه) للسنة المالية السابقة ؛

✓ **قائمة تبين التغيرات في حقوق المساهمين** تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لنفس الفترة للسنة المالية السابقة ؛

✓ **قائمة التدفقات النقدية** تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لنفس الفترة للسنة المالية السابقة ؛

✓ إذا كانت أعمال المؤسسة موسمية ولم يظهر أثرها في القوائم المرحلية، يشجع المعيار الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بتلك الأعمال لفترة 12 شهر سابقة والبيانات المالية المقارنة لها، بالإضافة إلى القوائم المالية للفترة المرحلية.

[1] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص438.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره**، ص ص492 -493.

**رابعا–الافصاح على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي(1)(التبني الأول لمعايير المحاسبة الدولية(IFRS1).**

يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تتبنى تطبيق معايير المحاسبية الدولية، والالتزام بها لأول مرة أي أنها كانت تطبق معايير محلية سابقا أو معايير ليست دولية، وتحولت إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كما حصل مع شركات دول الاتحاد الاوربي التي التزمت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 1/ 1/ 2005، وكذلك مع مؤسسات الولايات المتحدة عندما طبقت المعايير المحاسبية الدولية عام 2015. [1]

**1–متطلبات الاعتراف والقياس:** ويتضمن المعيار ما يلي:[2]

✓ يجب على المؤسسة إعداد ميزانية افتتاحية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تعتبر نقطة البداية للمحاسبة بمقتضى معايير الإبلاغ المالي الدولية، وهي الميزانية العمومية للمؤسسة (منشورة أو غير منشورة ) في تاريخ الانتقال إلى المعايير المحاسبة الدولية.

✓ يجب على المؤسسة استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية، وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية الأولى التي تطبق IFRS، أي أنه يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير المؤسسة، مع بعض الاستثناءات المحدودة المتعلقة بالأدوات المالية وعقود التأمين.

2–**أسس إعداد الميزانية الافتتاحية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:** يتطلب المعيار بعض المتطلبات الرئيسية الواجب إتباعها عند التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتشمل ما يلي:

✓ يجب الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولية الاعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية للمؤسسات قبل تبني المعايير لأول مرة؛

✓ ومن الأمثلة على ذلك إذا كانت القوائم المالية للمؤسسة لا تعترف وفق المعايير المحاسبية المتبعة سابقا بالمشتقات المالية، سواء أكانت أصول أو التزامات في صلب الميزانية " On_ Balance Sheet" ولم تكن تعترف بها خارج الميزانية" Off_ Balance Sheet"، والتزامات التعاقد أو وجوب إعداد مخصصات للالتزامات المقدرة عند بيع السلع المكفولة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم "37".

✓ ويجب أن يتم الاعتراف بهذه الأصول والالتزامات، من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي لحساب الأرباح المحتجزة (أو بند محدد ضمن حقوق الملكية ).

**خامسا–الإفصاح على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (7)(الأدوات المالية–الإفصاحات ).**

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك

[1] طلال محمد علي الجحاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص439.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره**، ص635.

بهدف تعزيز خاصية الملاءمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار (IFRS 7)، لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار (IAS32)، أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار (IAS30) المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد وتعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (″IFRS7 الأدوات المالية – الإفصاح")، مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدوليين (IAS39 وIAS 32).[1]

يشير المعيار **الإبلاغ المالي الدولي (7)** إلى أنه ينبغي على المؤسسة الإفصاح عن:[2]

1 . **مدى أهمية بند الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل:** على المؤسسة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل.

2 . **الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية:** يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية ( Carrying Amount) لكل فئة من الفئات الأصول والمطلوبات المالية التالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات التفسيرية (الملحق):

- ✓ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وفق المعيار رقم (IFRS9) ؛
- ✓ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفق المعيار رقم (9)؛
- ✓ الأصول المالية بالتكلفة المطفأة بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (9)؛
- ✓ المطلوبات المالية بالقيمة العادلة و2/ الجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة؛
- ✓ المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة .

[1] عمامرة ياسمينة وزرفاوي عبد الكريم ،**مرجع سبق ذكره**،ص319.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية**، **مرجع سبق ذكره**،ص717.

## المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي ومقوماته في ظل معايير المحاسبة الدولية.

تعتبر متطلبات الإفصاح المحاسبي مهمة وأساسية في عملية الافصاح المحاسبي، كما أن مقوماته عديدة، ويمكن اختصارها فيما يلي:

**أولا– متطلبات الإفصاح المحاسبي:** تتمثل متطلباته فيما يلي: [1]

- ✓ **السياسات المحاسبية:** تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة وقد بينت المعايير المحاسبية الدولية ذلك.
- ✓ **الأطراف والصفات الهامة:** يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية وصف الصفات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة وأطراف خارجية أخرى.
- ✓ **الأحداث اللاحقة:** تغطي القوائم المالية فترة محدودة من الوقت ولكنها تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم بالفترة اللاحقة، وأثناء هذه الفترة قد تحدث بعض الأحداث الهامة أو تتاح معلومات جديدة متعلقة بالقوائم المالية التي يتم إعدادها، فإن لم تكن منعكسة في القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم المالية أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.
- ✓ **الشكوك حول استمرار المؤسسة:** يتم إعداد القوائم المالية الى أساس افتراض استمرار المؤسسة أو في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المؤسسة أو عدم استمراريته، فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى مالا نهاية وفي الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية المعلومات، أن افتراض استمرار المؤسسة غير قائم وأن هناك شكوك حول استمرار المؤسسة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

**ثانيا– متطلبات الإفصاح في سوق الأوراق المالية:** ومن تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ يجب أن يتضمن الإفصاح معلومات جوهرية دقيقة، وذات جودة يتم الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ يجب على المحللين والوسطاء وغيرهم ممن يقدمون النصح للمستثمرين، الإفصاح عن أية أمور جوهرية قد ينشأ عنها تضارب في المصالح، قد يمس أمانتهم تجاه نصحهم، كما يجب عليهم أيضا الإفصاح عن الإجراءات المتبعة في إدارة هذا النزاع؛
- ✓ تكفل قنوات توزيع المعلومات بحصول مستخدمي هذه المعلومات في الوقت المناسب؛

---

[1] عمامرة ياسمينة وخديجة بلحياني، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير– وحدة المدية–** ،مجلة الدراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد1،جامعة تبسة، الجزائر، 2018، ص ص9-10.

[2] سليمة نشنش، **الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، مدرسة العليا للتجارة ، المجلد10، العدد20،الجزائر، 2015، ص ص9-10.

✓ القيام بعملية التدقيق السنوية عن طريق مدقق مستقل مؤهل بهدف تقديم تأكيد خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين حول كيفية إعداد وعرض القوائم المالية.

**ثالثا- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات:** يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية[1]:

✓ **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها؛

✓ **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى؛

✓ **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

✓ **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية[2]، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

[1] وليد الحيالي، **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، تاريخ الاطلاع: 12-05-2019 متاح على موقع: www.ao-academy.org.

[2] السيد عطا الله السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

**المطلب الثالث: مستويات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية.**

الإفصاح المحاسبي هو إظهار كل ما يتعلق بالقوائم المالية من فقرات ومعلومات كمية أو نوعية، وطريقة عرض هذه الفقرات وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، مع بيان نوع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في القياس لكل قيمة ظاهرة في هذه القوائم لمساعدة مستخدميها باتخاذ قراراتهم السليمة، ولتقليل حالة عدم التأكد لديهم وتقليل مخاطر المصاحبة لاستثماراتهم، ويعتبر التقرير المالي أشمل من القوائم المالية ولتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها هناك مستويين من مستويات الإفصاح وهما: [1]

**1-المستوى المثالي للإفصاح المحاسبي:** يمكن نظريا تحديد العوامل والاعتبارات للمستوى المثالي للإفصاح المحاسبي، إلا أنه لا يمكن توفيره واقعيا، لأسباب أهمها عدم الإلمام الكامل بطبيعة ونماذج القرارات المختلفة والمتعددة التي تعتمد مباشرة على التقارير المالية كمدخلات لها، ولحساسية القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، وللاستجابة المختلفة لمتخذي القرارات لنوع المعلومات المطلوبة، وللطرق المختلفة في القياس المحاسبي تكون التقارير بعيدة عن التكامل والمثالية وتثير حالة من الشك الدائم بمصداقية هذه التقارير، بسبب خضوع الأنظمة المحاسبية لقيود ومحددات يجب التقيد بها من خلال فروض وأعراف محاسبية التي تحكم أساليب جمع وقياس مخرجات النظم المحاسبية [2].

ويرتكز الإفصاح المثالي على ثلاث ركائز أساسية هي:[3]

- ✓ أن المستوى المثالي من الإفصاح وإن كان بالإمكان تحديد شروط متطلباته من الناحية النظرية، إلا أن تحويل هاته المتطلبات إلى ممارسة عملية من الصعب تحقيقها.
- ✓ إن تحقيق المستوى المثالي من الإفصاح يعظم التكلفة الاقتصادية للمعلومات، وبشكل يجعلها تتجاوز قيمة الفائدة المحققة منها.

إلا ان المبالغة في تعظيم مستوى الافصاح يغرق مستخدمي البيانات المحاسبية بكم من المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى عجزهم عن فهمها، خصوصا بالنسبة لفئة المستخدمين العاديين من غير الخبراء،[4] ويشار إليه بالمستوى الواقعي، ويركز على الموازاة بين العائد الذي سيتحقق من المعلومات وكلفة نشر تلك المعلومات (أي الحدود الاقتصادية)، بحيث يكون معيار الإفصاح مرنا في إطار العناصر الرئيسية، التي تشمل طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات وتوقيت الإفصاح عنها، وتعتبر المبادئ والأصول والسياسات المحاسبية، وكذا التوجهات ولوائح جهات الإشراف والرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي تستخدم تلك البيانات من جهة أخرى، من الركائز الأساسية لهذا المستوى من الإفصاح.

---

[1] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[2] **مرجع السابق**، ص 32.

[3] عبد النبي أحمد فرج، **تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المحاسبي المحلية والدولية**، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005، ص 14.

[4] الحسين بسام عبد الكريم، **قدرة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم اعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سوريا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص ص 55-57.

**2-المستوى الممكن من الإفصاح المحاسبي:** حددت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عند مناقشة المعيار الثالث من معيار التدقيق (التقرير)، عن ماهية الإفصاح الممكن أو المناسب بالآتي:

أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح الممكن في هذه القوائم بحصر كافة الأمور الجوهرية ذات التأثير المباشر في قرارات المستفيد من هذا النوع من الإفصاح تجعل من القوائم ذات قيمة إعلامية.[1]

## المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي

تعد المعلومات المحاسبية أداة مهمة وفعالة في تحسين الإفصاح المحاسبي، حيث أن إهمال الإفصاح المحاسبي بنشر معلومات مغلوطة وغير صادقة لا تعبر عن الوضعية الحقيقية، يؤدي بدوره إلى حدوث انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لجودتها.

### المطلب الأول: مدخل للشفافية في الإفصاح المحاسبي

ازداد الاهتمام بالشفافية وهذا نظرا لأن العديد من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية تعتمد بشكل كبير عند اتخاذ قراراتها على ما يتم نشره من قبل المؤسسات الاقتصادية، وتأكيدا على أهمية الإفصاح المحاسبي الذي تم تعزيزه من خلال إصدار معايير محاسبية، التي تحكم قواعد العرض في التقارير المالية.

#### أولا-صعوبات التي تواجهه الإفصاح المحاسبي.

يكتسي الإفصاح المحاسبي أهمية متزايدة في كل وقت، وبالتالي يتطلب الأمر الحاجة إلى الإفصاح الشامل، وعلى الرغم من ذلك الاهتمام، لم تكن مهمة الإفصاح بسيطة وتخلو من الصعوبات للأسباب التالية:[2]

- ✓ السرية المهنية وتشمل رغبة ملاك ومدراء المؤسسات في الاحتفاظ ببعض خصوصيات عمل المؤسسة؛
- ✓ إن تم ما وضعه من معايير وأسس وقواعد بما فيها النصوص القانونية ذات العلاقة بالإفصاح تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب؛
- ✓ الأهداف ورغبات وثقافات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

[1] طلال محمد الجحاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره**، ص24.

ويمكن توضيح طرق الاخفاء المعلومات المحاسبية في الشكل الموالي:

**الشكل(3-1): أدوات إخفاء الحقائق.**

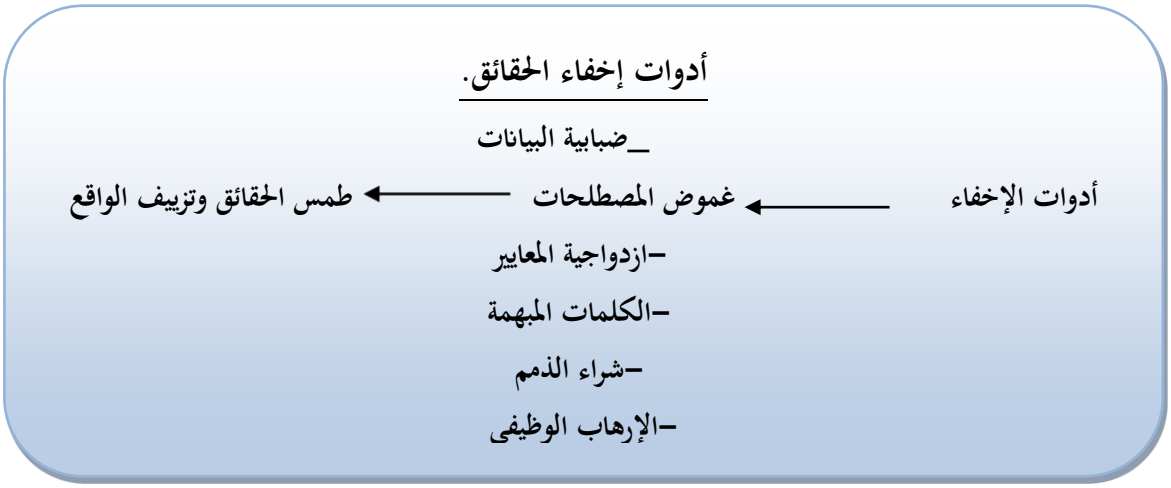


**المصدر:** ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية –دراسة ميدانية**، مذكرة ماجستير محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، 2009، ص 52.

حيث يمكن قد يتعمد مجلس إدارة المؤسسات إخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة سهم المؤسسة على مستوى السوق، وكذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيين من وضع المؤسسة، وتمكينهم من تحقيق صفقات رابحة وبيع حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، إن وجود نظام جيد لحوكمة المؤسسة يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات والحد من محاولات التضليل، هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات وكذلك مصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية[1].

**ثانيا-مفهوم الشفافية.**

تعني الشفافية قيام المؤسسة أو الجهة المسؤولة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها، ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا التي يكون بشأنها الإضرار بمصالح المؤسسة[2].

الشفافية في الافصاح هي إتسام المخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية، بأعلى مستوى الجودة للمعلومات المحاسبية واكتمال خصائصها النوعية، وأن لا تترك أي غموض أو ريبة لدى مستخدميها، وتمكنهم من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل المؤسسة.[3]

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **مرجع سبق ذكره**، ص53

[2] جمال الدين سحنون، **الإفصاح المحاسبي والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد32، العدد1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018، ص529.

[3] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

**ثالثا–العلاقة بين الإفصاح والشفافية.**

يطالب المستثمرون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة بما يمكنهم من تقدير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا في الشفافية ينعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية للمؤسسة، وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية التي تسببت في ضياع المليارات من القيمة الرأسمالية السوقية، مما أدى إلى فقدان كثير من المستثمرين معظم مدخراتهم.

والجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات شفافية عالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين، الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، لذا يتوجب تقديم نماذج للإفصاح المحاسبي لقياس مدى التزام المؤسسات المقيدة بمجموعة من المطالب الأساسية الواجب الإفصاح عنها، للإسهام الفعال في تنشيط التداول في السوق المالي، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث الاقتصادية للمؤسسة.[1]

**رابعا–أهم الأحداث والأسباب الرئيسية التي أدت إلى الضغط باتجاه الشفافية.**

هناك عدة أسباب وأحداث أدت إلى الاهتمام بالشفافية وهي كما ما يلي:[2]

- ✓ **تنوع إخفاء الحقائق والمعلومات والتلاعب في القوائم المالية:** لقد تنوعت أدوات إخفاء الحقائق المعلومات المتعمدة، غموض المصطلحات المبهمة التي تستخدم لطمس الحقائق وتزييف الواقع، لعدة أسباب منها التقديرات المتفائلة جدا للأرباح، الفشل الوشيك للمؤسسة، الخسائر الكبيرة وعدم تنويع المخاطر والمنافسة الحادة ؛
- ✓ **عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني:** مما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري الذي بات ظاهرة خطيرة يبدد الموارد الاقتصادية، بحيث صار الفساد هو القاعدة والنزاهة هي الاستثناء، ويرى بعض الباحثين إن أي أزمة مالية تبدأ مسؤولياتها من خلال ضعف كبير في الشفافية؛
- ✓ **الأزمات المالية العالمية:** لقد توالت الأزمات المالية منها( الأزمة المالية الآسيوية1997، الأزمة المالية الروسية1998، الأزمة المالية العالمية2008)؛
- ✓ **انهيار كبرى المؤسسات والبنوك:** كما حدث في المؤسسات مثل(Enron)، ورلدكوم (Worldcom)، تايكو(Tyco)، أديليفيا (Adelphia) ....الخ، حيث قام مديرو المؤسسات بإعداد قوائم مالية مضللة ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

[1] جمال الدين سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص530-531.

[2] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص32-33.

**الشكل رقم(3-2): أهم الأحداث والأسباب الضاغطة باتجاه الشفافية.**

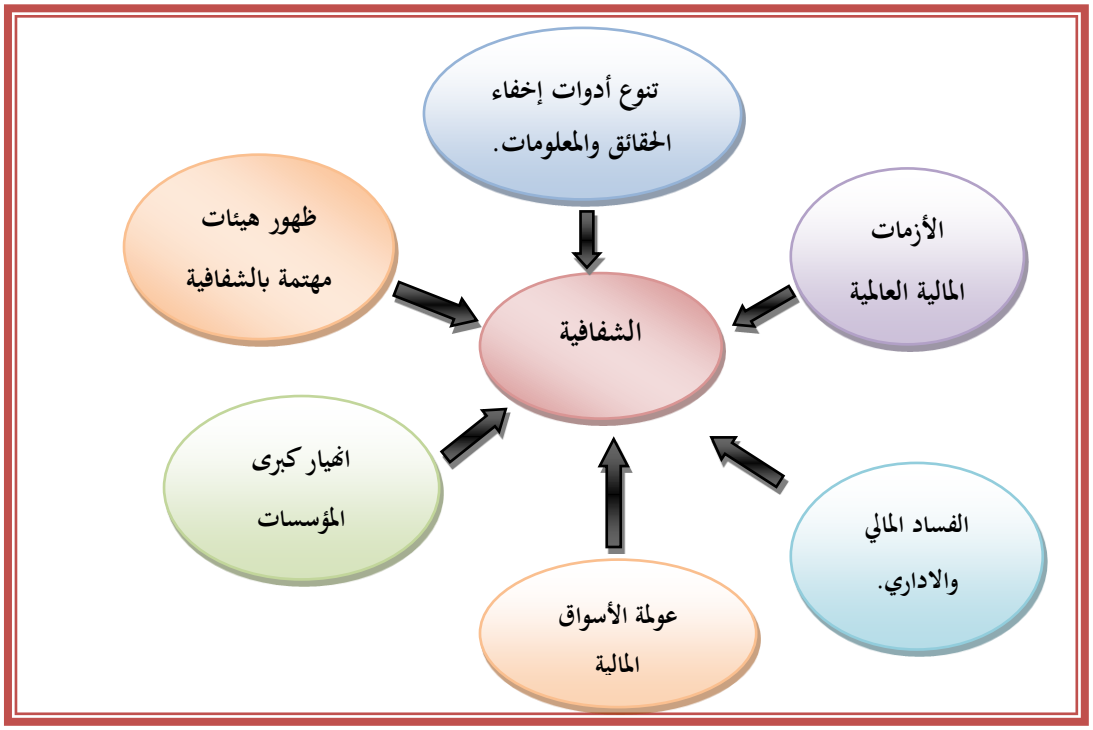


**المصدر**: طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص32-33.

**خامسا- مستلزمات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**: يمكن إيجازها في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كالآتي:[1]

- ✓ **تحسين جودة المعلومات كما ونوعا**: الزيادة في المعلومات والتركيز على جودتها؛
- ✓ **الالتزام بالبعد الأخلاقي وقواعد السلوك المهني**: وهي كما يلي:

- **الالتزام الأخلاقي**: النزاهة والأخلاق الضرورية جدا للاطمئنان بمخرجات النظام، على أن تعد ليس فقط لمستخدمي القوائم المالية من متخذي القرارات بل لكافة الراغبين بالاطلاع عليها؛
- **قواعد السلوك المهني**: سن القوانين والتشريعات والأنظمة بما يتلاءم والمعايير الدولية للممارسات المحاسبية وضبط الأداء في المؤسسة ضمن الغطاء التشريعي، يكون متوفقا معها؛
- **إنشاء بيئة ملائمة تمتاز بالفضلية (الخلق الرفيع)**: إن المحاسبة علم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة، البيئة المناسبة والصالحة تمنح الاستمرارية للأصلح، فلا يكفي أن يكون المحاسب صالحا ونزيها في بيئة متخمة بالفساد، سرعان ما تجعله عاجزا عن الأداء الجيد أو يجاريها إن لم يسقط فيها، أما البيئة المناسبة تقويه وتحسن من أدائه.

[1] دواق سميرة وفرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد03، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص 21.

## المطلب الثاني: أسس جودة الإفصاح المحاسبي

نتيجة لاختلاف الطرق المستخدمة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، نتيجة لصعوبة قياس جودة الإفصاح المحاسبي، ظهر أكثر من تعريف لجودة الإفصاح المحاسبي، فقد عرف بأنه المعلومات المقدمة بالتقرير المالي والمعبرة عن أداء المؤسسة والتي تعتبر مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال في الوقت الحاضر أو المستقبل، أما دراسة أخرى فقد أشارت إلى أن قياس جودة الإفصاح أمر صعب المنال، مما يصعب معه تعريف لتلك الجودة، ومع ذلك اجتهدت الدراسة وعرفتها بأنها مفهوم شخصي متعدد الأبعاد وتعتمد على متخذ القرار، أيضا عرفت جودة الافصاح المحاسبي بأنها قدرة المؤسسة على توفير أكبر كمية من المعلومات لتساعد في التوصل إلى استنتاجات أفضل من قبل المحللين، وبالتالي تدعيم التوصل لتنبؤات أفضل للعوائد المستقبلية، كما تخضع الأهمية النسبية للأبعاد التي يتم أخذها في الحسبان عند قياس جودة الإفصاح للحكم الشخصي، ويمكن تعريف أيضا جودة الافصاح على أنها تعبر عن مدى تلبية الاحتياجات المعلوماتية المتعددة للمستخدمين بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية قائمة على معرفة ودراية.[1]

كما يتحدد مفهوم **جودة الافصاح المحاسبي** بقدرة الرسالة الاعلامية التي يتحملها على إشباع احتياجات متلقي المعلومات المحاسبية، ويتحدد في الواقع التطبيقي بمطابقة محتويات الرسالة الإعلامية للمتطلبات المحددة مسبقا، سواء في صورة متطلبات إجبارية أو متطلبات اختيارية، بالشكل الذي يفي بمتطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.[2]

وأما من وجهة نظر دراسات أخرى فقد عرفت جودة الافصاح المحاسبي بأنها قدرة المؤسسة على الإفصاح عن أدائها المحاسبي بشكل تتوافر فيه خصائص المعلومات الأساسية (بمعنى أن تكون المعلومات ملائمة)، وتمثل العمليات الاقتصادية للمؤسسة تمثيلا صادقا والخصائص الثانوية للمعلومات بها(بمعنى أن تكون المعلومات قابلة للفهم وقابلة للمقارنة مع أداء السنوات السابقة ومع المنافسين)، وتم توفيرها في الوقت المناسب بالشكل الذي يساعد على تحقيق جودة التقارير المالية.[3]

**وبالتالي يمكن القول عندما تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تجعل الإفصاح المحاسبي ذو جودة.**

---

[1] ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، **قياس جودة صياغة الافصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والافصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة في البورصة المصرية وأثرها على قيمة المؤسسة**، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر، 2019، ص44.

[2] طارق إبراهيم سعادة، **إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير دراسة تحليلية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة المنوفية، المجلد23،العدد2، مصر،2019،ص13.

[3] ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، **قياس جودة صياغة الافصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والافصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة في البورصة المصرية وأثرها على قيمة المؤسسة**، **مرجع سبق ذكره**، ص44

**أولا–آليات تحسين جودة الإفصاح المحاسبي:** لتقييم جودة الافصاح المحاسبي، يتم من خلال تحديد ما يجب أن يكون عليه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث تم صياغة مبادئ عامة تحكم تقييم جودة الإفصاح، وتحدد الآليات التي تعمل تحسينه فيما يلي:[1]

- ✓ قيام الجهات التنظيمية لسوق الأوراق المالية بإصدار نشرات توجه معدي التقارير المالية نحو البنود الجوهرية المؤثرة في رؤية المستثمر، والبنود غير الجوهرية والتي يمكن عدم الافصاح عنها، وبالشكل الذي يخفض من عناصر التشويش، مع تصنيف تلك النشرات بحسب القطاعات الصناعية، والمخاطر المرتبطة بها بحسب الأنشطة، والسياسات المحاسبية المتبعة، والمتطلبات القانونية للنشاط؛
- ✓ قيام منتجي المعلومات المحاسبية بتلخيص السياسات المحاسبية التي اعتادت المؤسسة على اتباعها، والسياسات المحاسبية المتبعة حديثا، والسياسات المحاسبية المزمع اتباعها مستقبلا، مع التركيز على السياسات المحاسبية ذات التأثير الجوهري على رؤية المستثمرين، والالتزام بالدليل الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية في هذا الشأن؛
- ✓ قيام منتجي المعلومات المحاسبية بمزيد من الاعتماد على العرض الجدولي والأشكال التوضيحية، ومع تخفيض النصوص الشرحية إلى المستويات الدنيا، ويؤدي ذلك إلى توفير رؤية أكثر وضوحا لمتلقي المعلومات المحاسبية؛
- ✓ قيام الجهات التنظيمية لسوق الأوراق المالية بمزيد من الاعتماد على تكنولوجيا الإفصاح الرقمية، وبالشكل الذي يسمح بتعديل أسلوب عرض التقارير المالية بين الفترات المحاسبية، وبصورة لا تتعارض مع مستوى الاتساق الواجب توفيره للوفاء بمتطلبات المقارنة، بما لا يؤثر على جوهرية المادة المعلوماتية السابق الإفصاح عنها؛
- ✓ قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بوضع إطار تنظيمي دقيق يتضمن الاعتبارات الموحدة الواجب مراعاتها عند الافصاح عن طريق التقارير المالية، وبالشكل الذي يضمن تحقيق الاتساق بين مختلف المؤسسات ويكفل عقد مقارنات؛
- ✓ التزام منتجي المعلومات المحاسبية بالمعايير المهنية عند الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمؤسسة، وبحيث يكتفي بالمخاطر الأكثر إرتباطا بالمؤسسة، والتي تميز المؤسسة عن غيرها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي بالإضافة إلى المخاطر العامة والتي قد يتأثر بها نشاط المؤسسة، مثل تغيرات السياسية، حيث يضيف ذلك المزيد من الوضوح لرؤية متلقي المعلومات؛
- ✓ تغيير المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ربع السنوية، والتي يتم نشرها على نحو موجز يتعارض مع صدق التمثيل، بحيث لا يشترط نشر التقارير المالية كاملة، ولكن تنشر التقارير أو البنود المالية التي حدث بها تغيير جوهري وذلك على نحو تفصيلي، أي الانتقال بالإفصاح المحاسبي البيني من الافصاح الشامل على النحو الموجز، إلى الافصاح المحدد على نحو تفصيلي، وبالشكل الذي يمكن للمتلقي من التعمق في التحليل خلال الفترة المالية الواحد؛

[1] طارق إبراهيم سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص15-17.

✓ قيام الجهات المهنية والتنظيمية بمراعاة البعد الاقتصادي، سواء عند اصدار المعايير المحاسبية أو المتطلبات التنظيمية، وذلك وفق منظور الاقتصاد الكلي والعلاقات التشابكية التي تربط مختلف المؤسسات، وبحيث يتم الانتقال من فلسفة متطلبات الافصاح التي تغطي مجموعة من الإنشطة المتشابكة.

كما يمكن إضافة آلية الإفصاح الإلكتروني، حيث أنه يسهم في تدعيم الإفصاح الإلكتروني* (الرقمي) ونشر المعلومات في الوقت المناسب وسهولة الوصول إليها.

**ثانيا –علاقة حوكمة المؤسسات بجودة الإفصاح المحاسبي.**

من خلال معظم الدراسات بينت أن عمل حوكمة المؤسسات يستند على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وأخيرا إدارة الخطر، حيث تعمل هذه الركائز مجتمعة على تفعيل دور أصحاب المصالح في نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها وتفعيل رقابة هيئات أسواق المال والأطراف الرقابية الأخرى، وذلك من خلال الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات، وعلى هذا الأساس أصبح الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الرئيسية لحوكمة المؤسسات، وبلا شك يتطلب الالتزام بهذا المبدأ وجود آليات عرفت الأدبيات بالآليات الداخلية، وبات الحكم على فاعلية هذه الآليات من منظور الأرقام المحاسبية ومدى قدرتها في تقليص فجوة عدم التماثل، وهو ما يعني أن جودة الإفصاح المحاسبي هي نتيجة حتمية لكفاءة وفعالية آليات حوكمة المؤسسات. [1]

**ثالثا– المبادئ العامة لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي.**

ومن خلال الآليات التي تم عرضها يمكن تحديد المبادئ العامة التي يمكن الاحتكام إليها عند قياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي، وتتحدد تلك المبادئ في:[2]

✓ **مبدأ مستوى الالتزام:** يتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الالتزام بالنماذج المعيارية الصادرة عن الجهات التنظيمية، وخاصة الجهة المنظمة للسوق المالية؛

✓ **مبدأ مستوى الاستقرار(الاتساق):** ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الاستقرار في الإفصاح عن السياسات المحاسبية وكذلك الإفصاح عن تأثير تغيير السياسات المحاسبية؛

✓ **مبدأ الشروح والتحليلات:** ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة عرض الشروح التنظيمية والتحليلات الاضافية الملحقة بالتقارير المالية المفصح عنها مثلا عرض تطور الإيرادات والربحية في إطار نفس السلسة الزمنية المناسبة؛

✓ **مبدأ الإفصاح الرقمي:** ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الاعتماد على الأساليب الرقمية، وهذا يمنح متلقي التقارير المالية المرونة المناسبة في اختيار أساليب التحليل الملائمة؛

---

*__الإفصاح الالكتروني__: هو نفسه الإفصاح الرقمي حيث أنه يعتمد على المحاسبة الالكترونية ويعتمد بالضرورة على برامج الاعلام الإلي.

[1] مؤيد محمد علي الفضل، **العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة –دراسة إختبارية لحالة العراق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة القادسية، العراق، 2015، ص09.

[2] طارق إبراهيم سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17-19.

- ✓ **مبدأ الشفافية:** ويتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة، وخاصة المخاطر غير المنتظمة الأكثر تمييزا للمؤسسة عن غيرها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع؛
- ✓ **مبدأ جودة التقارير البينية:** يتضمن هذا المبدأ تقييم مستوى جودة التقارير المالية، ويتحقق ذلك من خلال تبني إحدى منهجيتين، المنهجية الأولى النشر الكامل والتفصيلي، وقد يصعب في الواقع اتباع أيا منهما.

**رابعا–الطرق المختلفة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي.**

لتبيين كيفية قياس وتفعيل جودة الإفصاح المحاسبي، يتم توضيح ذلك من خلال عدة دراسات عالجت موضوع قياس جودة الإفصاح المحاسبي، ومنها ما يلي:[1]

**1–الاعتماد على احتياجات المستخدمين:** اعتمدت هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على قدرة التقارير على تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المالية، إلا أن هذا يعني صعوبة قياس جودة الافصاح وذلك نتيجة لتعدد المستخدمين حيث أن لكل مستخدم احتياجاته من المعلومة، وبالتالي فالحكم على جودة الإفصاح المحاسبي يختلف من مستخدم لآخر، فالمستخدمين لا يتشابهون في تفضيلاتهم.

**2–الاعتماد على نوع المعايير المحاسبية المستخدمة:** اعتمدت هذه الطريقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على نوع المعايير المحاسبية المطبقة في المؤسسة، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بفعالية المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، إلا أن الدراسات التطبيقية أظهرت نتائج متناقضة، حيث أن المعايير المحاسبية لا يعني بمفرده إعداد تقارير مالية بجودة عالية.

3- **الاعتماد على عدم وجود إدارة الأرباح(جودة الأرباح):** تقوم على أساس وجود إدارة الأرباح بتلك التقارير من عدمه، على أساس أن جودة الأرباح هي الدرجة التي يعبر بها عن الأرباح بشكل يوضح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة بشكل مناسب من أجل تقييم الأداء المالي لها، وذلك اعتمادا على نماذج الاستحقاقات الاختياري والتقديرية وغير التقديرية، التي تأخذ في اعتبارها المعلومات المالية فقط وبالتالي فإن هذا المقياس لجودة الإفصاح لا يأخذ في الاعتبار المعلومات غير المالية وتأثيرها على اتخاذ القرارات، كما تعتمد أيضا على نماذج القيمة الملائمة والتي تقيس جودة التقارير من خلال الجمع بين نتائج القوائم المالية ورد فعل سعر السهم بالسوق، كما أن جودة التقارير المالية لا تشير فقط إلى التعبير عن المعلومات المالية المتعلقة بسعر السهم، ولكن أيضا تشمل الإفصاح عن المعلومات غير المالية من أجل اتخاذ القرارات بناء على مقياس شامل يعتمد على كلا من المعلومات المالية وغير المالية.[2]

[1] ولاء ربيع عبد العظيم، **قياس جودة صياغة الافصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والافصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة في البورصة المصرية وأثرها على قيمة المؤسسة، مرجع سبق ذكره**، ص ص46-48.

[2] ولاء ربيع عبد العظيم، **قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية فى ضوء معايير المحاسبة المصرية 5102: نموذج مقترح، مرجع سبق ذكره**، ص15.

4-**الإعتماد على كمية المعلومات التي تم الإفصاح عنها:** أوضحت هذه الطريقة عند قياس جودة الإفصاح المحاسبي أن كمية الإفصاح تعبر عن جودته، حيث أنه كلما زادت كميته كلما دل ذلك على زيادة جودته، إلا أن كمية الإفصاح لا تعبر في جميع الحالات بالضرورة عن جودة الإفصاح، فبعض التقارير تكون مختصرة ولكن واضحة، والبعض الآخر يكون مفصلا ولكن غير مفهوم، وعلى الرغم من أن كبر حجم التقرير لا يعد مؤشرا على قابلية الفهم، إلا أنه إذا زادت كمية الإفصاح بدرجة كبيرة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة حجم التقارير المالية، الأمر الذي أدى إلى ظهور شكاوى من جانب مستخدمي التقارير المالية بسبب زيادة عبء الإفصاح وعدم الاستفادة من كل هذه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

5-**الإفصاح عن عناصر محددة بالتقرير المالي:** اعتمدت هذه الطريقة على قياس جودة التقارير المالية من خلال التركيز على التعمق في نوعية عناصر محددة في التقرير السنوي وتأثيرها على قرارات المستثمرين، مثلا التركيز على محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية، أو دراسة العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، أو وجود لجنة المراجعة من عدمه باعتبارها وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة، من خلال تقديم تأكيد أن هذه النظرة الجزئية لقياس جودة التقارير المالية لا تمثل نظرة شاملة لقياس جودة التقارير المالية.

6- **الاعتماد على الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية:** اعتمدت هذه الطريقة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للوصول لجودة التقارير لتدعيم اتخاذ القرارات، فمن خلال القيام ببعض الدراسات لتقييم جودة التقارير المالية اعتمادا على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وفقا للإطار المعد من قبل مجلس معايير المحاسبة الماليةFASBعام 1980، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASCعام1989، حيث تم التركيز على خاصيتين فقط من خصائص المعلومات هما الملاءمة والتمثيل الصادق، إلا أن خصائص القابلية للفهم والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب لا يتم قياسهم لضعف أهميتهم بالنسبة لباقي الخصائص من عدمه، حيث أن الدراسات حاولت القيام بذلك وقدمت مقاييس لقياس الخصائص الأساسية دون الثانوية على أساس أن الخصائص الثانوية صعبة القياس كما أنها لا تتسم بالأهمية كالخصائص الأساسية، وحتى الدراسات التي قدمت بعض المقاييس لقياس الخصائص الأساسية اتضح أنها لا تشمل كافة العناصر المعبرة عن قياس كل خاصية أساسية، مما أدى إلى عدم تماثل الشكل والمحتوى للتقرير الصادر عن المؤسسات، وعدم توفر الجودة المناسبة بها، وبالنسبة لدراسة أخرى قدمت نموذجا لقياس جودة التقارير المالية يعتمد على الخصائص النوعية الاساسية والثانوية صادرا عن مجلس معايير المحاسبة الماليةIASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وأن الاعتماد عليه يؤدي إلى تحسين عملية قياس الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية.[1]

[1] ولاء ربيع عبد العظيم، **قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية فى ضوء معايير المحاسبة المصرية 5102: نموذج مقترح**، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017، ص15.

وما يمكن قوله إن أهم طريقة يمكن الاعتماد عليها هي طريقة قياس جودة الإفصاح بالاعتماد على الخصائص النوعية وهي الأحسن بالمقارنة مع الطرق الأخرى نظرا لجانبها السلبي أكثر من الايجابي.

## المطلب الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي

تشير أدبيات الجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام، ويؤكد هذا المفهوم على أهمية أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات في معنى جودتها باعتبار أن المستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودتها ومواءمته، وعرفت جودة البيانات بأنها البيانات المواءمة التي تناسب حاجات المستخدم النهائي، وبالتالي يمكن للمعلومات المحاسبية أن تحسن من الإفصاح المحاسبي وترقيته في ظل الشفافية.

كما أن درجة الملاءمة ترتبط بدرجة الإفصاح في القوائم المالية، وموضوع الإفصاح لا زال موضوع جدلي فالإفصاح الكامل مسألة يصعب إدراكها لأنها تتقاطع مع المنفعة التي يجب أن تزيد على الكلفة، وهي إحدى محددات الموضوعية على المعلومات المحاسبية كما تم تبينه سابقا، أما الإفصاح الكافي فهو مصطلح نسبي وغير عملي كما هو الحال في خاصية الملائمة، وذلك بسبب عدم وجود مقياس لمقدار المعلومات الكافية المطلوب الإفصاح عنها، فضلا عن أنه لم يحدد أن المعلومات المحاسبية الكافية تكون من وجهة نظر من؟ هل من معد القوائم المالية الذي يفصح عنها أم مستخدم المعلومات المحاسبية الذي يقرر مدى كفايتها، وحتى لو أن معيار الكفاية هو للمستخدم فكيف يمكن لمعد القوائم المالية معرفة مقدار المعلومات الكافية التي يحتاجها المستخدم، والتي يجب عليه الإفصاح عنها حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم.[1]

ويمكن للشفافية في الإفصاح الارتقاء بالإفصاح المحاسبي، الذي هو بالحد الأدنى من المستوى المتاح أو الممكن، ليكون قريبا من المستوى المثالي للإفصاح، بحيث يكون الإفصاح على درجة عالية من التفاصيل والأرقام تتمتع بمصداقية عالية في القوائم المالية، وبما يتوافق مع رغبات الأطراف ذات العلاقة، من خلال ثلاث محاور رئيسية هي تحسين جودة المعلومات المحاسبية كما ونوعا، والالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني، وخلق بيئة ملائمة تمتاز بالفضيلة (الخلق الرفيع) كي يتحقق مبدأ الإفصاح الكامل.[2]

**أولا–تحسين جودة المعلومات المحاسبية كما ونوعا:** حيث كثيرا ما تتردد المؤسسة في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وتلتزم بالحد الأدنى، ذلك لأن زيادة الإفصاح قد يلحق أحيانا بها أضرار خاصة من قبل المنافسين، لكن الشفافية والحاجة العامة لكونها مؤشر للكفاءة والنزاهة، حيث أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية خاصة مع توفر التقنيات الحديثة أصبحت تعد المعلومات فيه ذات قيمة أكثر الموارد المستثمرة وذات أهمية استراتيجية، وصار نشرها والوصول إليها أسهل ومطلوبة أكثر من المطلعين ومتخذي القرارات وغيرهم إن زيادة المعلومات المحاسبية تخفض حالة عدم التأكد وتعطي وضوحا وفهما أكثر وإدراكا أحسن وقدرة أفضل في التخطيط واتخاذ القرارات، مما يحسن جودتها

[1] إسماعيل خليل إسماعيل ونعوم ريان، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء، العدد30، العراق، 2012، ص291.

[2] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

"تكمن المنافع الرئيسة للمعلومات في تخفيض حالة عدم تأكد، تحسين القرارات وتحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة أما تكاليفها فتتضمن: الوقت الموارد في جمع ومعالجة وخزن البيانات وكذلك توصيل المعلومات[1].

إن الإفصاح هو العصب الرئيس في التقارير المالية (المنتوج الأساسي والنهائي للمعلومات المحاسبية) للعديد من المستخدمين، فلا بد أن تكون مخرجات نظامه المحاسبي موضوعية ومفيدة ذات مضمون شفاف تحظى بثقتهم وتلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى درجة عالية من التفاصيل في المعلومات المالية وغير المالية والأرقام، يجب إن تكون على درجة عالية من المصداقية متاحة لكافة الأطراف فضلا عن عامة الجمهور وفي نفس الوقت، إذا تحقق ذلك يمكن القول بأن المؤسسة أرتقت بمستوى الإفصاح من الحد الأدنى المتاح أو الممكن ليكون قريبا من الطموح وهو المستوى المثالي للإفصاح.

فالبيانات عالية الجودة تتناسب وحاجات مستخدميها، ويتم إعدادها للوصول إلى معلومات مواتية في ضوء مجموعة من المعايير المرجعية، وأن مصطلح جودة البيانات يشير إلى مرونة وذكاء استخدامها[2]، وعليه يمكن الاتفاق على مفهوم محدد لجودة المعلومة المحاسبية، وتنمية الوعي نحو إدراك ضرورة توافر معلومات محاسبية ذات جودة مهنية، ومن الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح عن جودة المعلومات المحاسبية يضمن توفير مستوى عالي من الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال، وعلى هذا الأساس لابد من وضع مشكلة، ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرها، وبشكل يوفر الاتفاق على حد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف، وهناك مستويين من مستويات الإفصاح كما تم الإشارة إليهم في المبحث السابق هما:[3]

- ✓ المستوى المثالي للإفصاح؛
- ✓ المستوى المتاح أو الممكن من الافصاح .

أما من الناحية النظرية البحتة يمكن تحديد العوامل أو الاعتبارات، التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح، إلا أن ما يجب فهمه هو أن مستوى الافصاح لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية (في وقتنا الحاضر على الأقل)، وذلك لعدة أسباب من أهمها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات، التي تعتبر البيانات المحاسبية بمثابة مدخلات لها، وعدم الالمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التفاوت الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة.[4]

إن الوظيفة الرئيسية لمهنة المحاسبة هي إنتاج معلومات المالية وتقديمها إلى فئات مختلفة، من يعتمدون عليها لاتخاذ قرارات اقتصادية هامة، ولكي تكتسب هذه المعلومات درجة عالية من الثقة فأنه يوجد اتفاق عام نحو:

---

[1] **المرجع السابق**، ص154.

[2] عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم والتقانة، مجلد 12، جامعة السودان، السودان، 2012، ص113.

[3] **المرجع السابق**، ص ص113-114.

[4] معمري خيرة وقورين حاج قويدر، **مرجع سبق ذكره**، ص252.

- ✓ ضرورة إتباع وتطبيق مبادئ وأسس محاسبية مقبولة.
- ✓ ضرورة خضوع التقارير المحاسبية والتي تحتوي على البيانات المالية المراجعة والفحص من جانب فئة المحاسبين المتخصصين في المراجعة الذين يعبرون عن رأيهم في تلك التقارير المحاسبية.

حيث تعتبر المعلومات الأكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات، هي المحور الأساسي لاختيار الأسلوب المحاسبي، واختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، واختيار طريقة العرض والإفصاح عن هذه المعلومات، ويعني ذلك ضمنا أن إعداد القوائم المالية يكون دائما على علاقة وثيقة باتخاذ القرارات، ومن ثم فإن المعيار الذي على ضوئه يتم اختيار وتقييم الأساليب المحاسبية هو منفعة القرار.[1]

وبذلت محاولات إلى وضع إطار المدخل يتم من خلاله تطوير دور المعلومات المحاسبية في اطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة، وبذلك فيما يتعلق بقياس التقارير عن تكلفة الجودة بشقيها (جودة تصميم وجودة التوافق ) وذلك لتقويمها وتطوير دور المعلومات المحاسبية.

إن الشفافية تعني درجة أكبر من الإفصاح من حيث كمية المعلومات المعروضة من ناحية، وإتاحة المعلومات عبر الحدود في زمن قصير إلى أكبر عدد من المستخدمين من ناحية أخرى، فتوفير معلومات أكثر يعني زيادة عدد المستثمرين، لأن المستثمرين بطبيعتهم يجتنبون المخاطرة الناتجة عن عدم وضوح أو نقص المعلومات، **فكلما زادت المعلومات يزداد الوضوح**، وينسجم ذلك مع رغبات مستخدمي القوائم المالية الذين يرغبون في الحصول على المعلومات التفصيلية، لتساعدهم في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية والتركيز على النوعية، حيث أن الإفصاح المتكرر يسهم في زيادة الشفافية، سواء كان لعدة مراحل أو فصول أو سنوات، حيث يتراكم كم من المعلومات بحيث يكون بعدها نشاط المؤسسة واضحا، ومن هنا تبرز أهمية أخرى للشفافية في الإفصاح كونها أداة وقائية من الوقوع في الأخطاء، لأن الجميع يمكنه المساهمة بمراقبتها لوضوحها وعرضها بالتفاصيل المطلوبة.

إن المزيد من المعلومات في الإفصاح أفضل من أن تكون قليلة، والإسهاب بالمعلومات المحاسبية نافع مهنيا للتحليل وأكاديميا لأغراض البحوث، ولكن ليست بالمطلق، بحيث تكون مملة ومتكررة بل نستمر بإثرائها مادامت منفعتها أكبر أو مساوية، لكلفتها ونتوقف عند الحد الذي تكون فيه منفعتها أقل من تكلفة إعدادها وانتاجها.

مع زيادة المعلومات المالية وغير المالية كما ونوعا، وزيادة إدراك مستخدميها على ما يتوقعوه منها، تتوفر شفافية أكثر وتحصل جودة عالية في المعلومات، وبالتالي الجودة هي درجة الانسجام بين ما يتوقعه الزبون من منتجات أو خدمات وإدراكهم لتلك التوقعات، فكلما كان الإدراك أكبر من التوقع نحصل على معلومات ذات جودة أعلى.[2]

[1] وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 154-155.

**ثانيا–الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك يحسن جودة معلومات المحاسبة ويزيد من شفافيتها.**

إن لأخلاقيات المحاسبين الأثر على سلوكياتهم، ومن ثم سينعكس ذلك على نتاج أعمالهم، فالمعلومات المحاسبية تتأثر مباشرة بهذه السلوكيات، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فمختلف القرارات الداخلية والخارجية تبنى على أساس المعلومات، باعتبارها المادة الأولية لها، لذلك فالسلوك الأخلاقي للمحاسبين الأثر المباشر في سلوك الأفراد والجماعات في داخل المؤسسة وخارجها، ولغرض الالتزام بهذا السلوك وتفعيله بغية الوصول بأعمال المحاسب إلى أعلى مستوى من الأداء يتوجب تحقيق أربع متطلبات أساسية:[1]

- ✓ **المصداقية لدى المحاسب**: فالمجتمع بفئاته بحاجة لمصداقية المعلومات التي يقدمها؛
- ✓ **المهنية في عمل المحاسب**: فهناك حاجة إلى كفاءة مهنية وإتقان العمل ترفع من شأن المهنة، وتدفع باتجاه تحقيق أهداف الأطراف ذات العلاقة بها وبمخرجاتها؛
- ✓ **جودة الخدمات التي يقدمها المحاسب**: فهناك حاجة لأن تقدم الخدمات من قبله بأعلى مستوى من الأداء؛
- ✓ **الثقة في الخدمات التي يقدمها المحاسب**: فيتوجب أن يشعر مستخدمو هذه الخدمة بالثقة كونها معدة ضمن إطار الأخلاق المهنية، التي تحكم شروط هذا العمل.

لو تفحصنا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لوجدنا أن قسما منها يتضمن المصداقية، الموثوقية، الحيادية وقابلية الفهم، وأثرها كبير في الإفصاح وكلها معنوية ونسبية متعلقة بالقيم الأخلاقية، التي يتحلى بها الأفراد (المحاسبون والمدراء الإداريون) إلا إنها لم تعطى حقها في الإفصاح عند العرض والتطبيق، لإبتعاد الإدارة والمحاسب عن النزاهة والشفافية سواء البيانات كمدخلات (تنبوئية، وقتية وموثوقية) أو في المعالجات (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق) أو بالإفصاح كمخرجات (خلوها من الأخطاء، الحيادية، الاكتمال والقابلية للفهم)، فالمهارة الفنية لا تكفي وحدها حينما ندرج الجانب الأخلاقي، بالرجوع إلى تقرير الشفافية الدولية، يتبين إن ظاهرة الفساد المالي والإداري صارت واسعة الانتشار، لذا يجب أن يكون المحاسب يتحلى بالأخلاق، مهنيا، صادقا، أمينا، وغير منحازا، ونزيها على المحاسب أن يقدر أهمية الاعتراف بالجانب الأخلاقي، ويحلل العناصر الأساسية التي تتضمنها، ويقوم بختيار بين الحلول البديلة بصورة رشيدة.[2]

وبالتالي يمكن ملاحظة أهم العوامل المؤثرة في أخلاقيات هذه المهنة المحاسبة تكمن بما يأتي: [3]

- ✓ عدم قدرة المحاسبة في تمثيل أو ترجمة نشاط المنشآت بصورة دقيقة خاصة فيما يتعلق بالتحولات المالية الكبيرة التي نتج عنها صعوبات في معالجة بعض الوسائل المالية كالمشتقات المالية؛

[1] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة1، 2009، ص5.

[2] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 155-156.

[3] صبايحي نوال، **الأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد2، العدد 22، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015، ص15.

- ✓ نتيجة لعدم تطابق المعايير المحاسبية مع متطلبات الأسواق المالية منها على وجه الخصوص، ظهرت نزعة جديدة نحو التلاعب في المعلومات المحاسبية؛
- ✓ ضعف الأداء في مهنة التدقيق أثر تأثيرا مباشرا على المهنة المحاسبية، انطلاقا من أن مخرجات الثانية هي المادة الأولية أو مدخلات المهنة الأولى، ومن أهم صور ضعف الأداء هو الغياب المتزايد لمعيار الاستقلالية؛
- ✓ وعليه فان أغلب المنظمات والجمعيات والمعاهد المهنية، تسعى جاهدة إلى وضع نموذج معياري لما يجب أن تكون عليه الأخلاقيات المهنية وذلك للأسباب الآتية:

- ✓ تعارض المصالح المادية؛
- ✓ تعارض الواجبات والإجراءات الفنية ؛
- ✓ تعارض المفاهيم المحاسبية؛
- ✓ تعارض خصائص المعلومات المحاسبية؛
- ✓ ضعف قدرات التحقق لمستخدمي المعلومات المحاسبية (فجوة التوقعات) ؛
- ✓ التغير والتطور المستمر في معايير المحاسبة لمواكبة متطلبات العولمة والبيئة التنافسية؛
- ✓ التغير والتطور المستمر في معايير التدقيق ؛
- ✓ التغير والتطور المستمر في القوانين المنظمة للمهنة؛
- ✓ التغير والتطور المستمر في دستور أخلاقيات المهنة.

**ثالثا– إنشاء بيئة محاسبية ملائمة تمتاز بالخلق الرفيع.**

إن الأخلاقيات الشخصية أو ضمير لأفراد، هي ملكات مكتسبة يمكن تنميتها في مهنة المحاسبة، وهي تؤثر وتتأثر في بيئة الأعمال بدرجة كبيرة، لذا يجب أن تتواجد ثقافة مؤسسية مثالية، كأن يشاع عن الإدارة إن تقارير المالية الصادقة بمضمنها أكثر أهمية من التقارير المفضلة بالشكل، إذ إن جوهر أي عمل هو أفراده والبيئة التي يعملون فيها .

ومن الجدير بالذكر أول عنصر لنموذج (coso*) للرقابة الداخلية، كان البيئة الداخلية، ومن غير المتوقع أن يحدث الفساد المالي في بيئة يؤمن ويفخر العاملون بالمؤسسة، فلا يكفي أن يكون المحاسب نزيها في بيئة يسودها الفساد المالي والإداري سرعان ما تجعله عاجزا عن الأداء الجيد أو يجاريه إن لم يسقط فيه، أما البيئة المناسبة تقويه وتحسن من أدائه وتنميه، وأن تشاع ثقافة تلعب دورا هاما في الحد من التلاعب والغش والفساد، لبناء بيئة مناسبة تمكن العاملين في مجال المحاسبة من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بشكل طوعي بدل السكوت عنها، يؤمنون بأنهم يتحملون مسؤولية الإبلاغ عن الفساد حتى يغلب عليهم الخلق المحاسبي الرفيع، ويصبح الالتزام بالقيم الأخلاقية والسلوك المهني تقليدا يتحلى بها المحاسب والإدارة بل كل العاملين في مجال المحاسبة كي تصبح النزاهة هي القاعدة

*coso: هي عبارة عن هيئة تصدر إطار للرقابة الداخلية وهي مكونة من جمعية المحاسبين الأمريكيين والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين ومعهد المحاسبين الاداريين ومعهد المدراء.

وليس الاستثناء، لكون المحاسبة تشكل العمود الفقري لأية مؤسسة تعمل بها، إذ يرتكز دورها الأساسي بتحويل واقع الأمور وتسجيلها بشكل رقمي ضمن نظام تستخدم مخرجاته بشكل أساسي من قبل أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات المختلفة وفقا لوجهة نظر كل منهم، فإذا كانت مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بالشفافية فستكون تقاريرهم المالية على درجة عالية من التفاصيل وكذلك الأرقام على درجة عالية من الدقة، التي ينبغي أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية فستكون القرارات التي تبنى على أساسها قرارات رشيدة، وإلا فإن العكس صحيح وقد تتسبب في مشاكل في غاية الخطورة.

إن المعايير والقواعد الأدلة المحاسبية والقيم الأخلاقية والسلوكية غير كافية ما لم يتم تطبيقها والالتزام بها، مثلا عند انهيار شركة (Enron) كانت بيئتها الداخلية غير فعالة أدت إلى الإخفاق المالي" بأن قوانينها الخاصة بالسلوك الأخلاقي غير كافية، لذا أوصت مؤسسة بأنه على مجلس إدارة الشركة مناقشة المواضيع الأخلاقية ويجب على المؤسسة تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية وتطبقها. [1]

وبعدما تطرقنا إلى الجانب النظري لدور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، وتحليل بعض ما توصلت إليه بعض الدراسات، يتطلب إسقاط هذا على الجانب التطبيقي محل الدراسة، وهذا سيتم إدراجه في الفصل الموالي.

[1] طلال محمود علي الجحاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 158-159.

## خلاصة الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل بالدراسة والتحليل، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، حيث تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية حول الإفصاح المحاسبي، ثم انتقلنا إلى الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، وأخيرا عالجنا تأثير جودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي، وبذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ عدم توفر المقومات الكافية لتحقيق الإفصاح المحاسبي بشكل مقبول من شأنه أن يضعف من الثقة في المعلومات المحاسبية؛
- ✓ إن مختلف القوانين والتشريعات تتماشى والتطورات في مختلف الدول، وهي تحقق بدورها تدعيم متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- ✓ يعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل ضمان الحصول على معلومات ذات جودة يؤثر بدوره في جودة الافصاح المحاسبي؛
- ✓ تسهم جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق الإفصاح المحاسبي بصورة صادقة وشفافة، من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

# الفصل الرابع:

# دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

**تمهيد**

اعتمادا على ما تم التطرق له في الفصول النظرية لكل من معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المحاسبية الإفصاح المحاسبي، وعليه يتم إسقاط ما تم تناوله سابقا من مفاهيم نظرية على الواقع التطبيقي في الجزائر خلال هذا الفصل.

ولتحقيق هذا، ستنطرق إلى المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة بهدف تحديد البيئة التي ستتم فيها الدراسة التطبيقية، ومنه نتطرق إلى المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، إضافة إلى إعطاء نظرة عامة حول هذه المؤسسات الاقتصادية وواقع جودة المعلومات المحاسبية فيها، وهذا نظرا لالتزامها بالإفصاح المحاسبي بصفة دورية، وتم التطرق أيضا إلى المنهجية المتبعة من خلال توضيح كيفية توزيع الإستبانة وتحديد الطرق الإحصائية المتبعة لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة، وأخيرا سنقوم بعرض نتائج الدراسة التطبيقية وتحليلها.

ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**
- **المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية.**
- **المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.**

## المبحث الأول: واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

لمعرفة مدى دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي، وأيضا معرفة مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي تنتجها لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، تم تطبيق الموضوع محل الدراسة على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة* الجزائر، لأنها تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وكذا الإفصاح بصفة دورية لقوائمها المالية.

### المطلب الأول: تقديم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

سنتعرف خلال هذا المطلب على عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، حيث تضم 06 مؤسسات مدرجة هي مؤسسة صيدال، ومؤسسة بيوفارم، ومؤسسة آن سي أ رويبة، ومؤسسة أليانس للتأمينات، ومؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، ومؤسسة أوم أنفست التي انضممت حديثا للبورصة، وسوف نعطي نظرة عامة حول هذه المؤسسات من خلال التطرق إلى نشأتها، ماعدا مؤسسة أوم أنفست التي تم إلغاءها من هذه الدراسة لأنه تعذر التعامل معها بسبب عدم الإستقبال من طرفها.

**أولا–مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي.**

**1–تقديم مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي:** هي مؤسسة اقتصادية عمومية، تتبع مؤسسة تسيير مساهمات الدولة السياحة والفندقة، وتتكون من أربع وحدات فندقية[1]، تم إفتتاحها في 02 ماي1975، وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والفندقة، حتى عام 1979، حيث أنشئت مؤسسة التسيير الفندقي وفق المرسوم رقم 83–226المؤرخ في 02أفريل1983.[2]

وفي 12 فيفري 1991 أصبحت مؤسسة اقتصادية عامة، في شكل مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره40 مليون دينار، وفي عام 1995وضع تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات بموجب قانون95- 25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، وأصبح المساهم الوحيد فيها، لكن تماشيا مع مختلف القوانين التشريعية المتعلقة بالخوصصة الكلية أو الجزئية، وبقرار من المجلس الوطني للمساهمات الدولة في فيفري 1998تم إدراجها في البورصة، وطرح ما لا يتجاوز(20 %) من رأسمالها للاكتتاب العام .[3]

---

*البورصة: هي سوق منظم للأدوات المالية(أسهم –السندات)، يتم فيها تداول الأدوات المالية من أجل بيعها وشراءها.

[1] Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, **Rapport du conseil d'administration portant sur l'exercice clos au31-12-2013**, Alger, 2013, PP7-9

[2] مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، موقع بورصة الجزائر، على موقع:http: //www.sgbv.dz/ar/ ?page=details societe&id soc=26أطلع عليه بتاريخ07-03-2020.

[3] مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، موقع بورصة الجزائر، على موقع:http: //www.sgbv.dz/ar/ ?page=details societe&id soc=26أطلع عليه بتاريخ17-03-2020.

وفي 14 فيفري 2000 وبعد توفر فيه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأسمال وقدر مبلغ الإدراج بـ480 دج لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في جدول التسعيرة .[1]

تتكون مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي من أربع وحدات فندقية، حيث يقع ثلاث منها في الجنوب الشرقي والغربي، وتشمل سلسلة الأوراسي فندق الريم بني عباس، فندق المهري في ورقلة، فندق البستان في المنيعة وكذا فندق الأوراسي في العاصمة، حيث تعود ملكية 80% من أسهم مؤسسة التسير الفندقي الأوراسي إلى الدولة، أما 20% فهي متداولة في بورصة الجزائر، ما يدل على نسبة تركز الملكية في المؤسسة كبير جدا.[2]

**2-التنظيم الإداري للمؤسسة:** يظهر لنا التنظيم الإداري للمؤسسة كما يلي:

**2-1مجلس الإدارة:** يتشكل من 09 أعضاء إضافة إلى المدير العام، يعد اجتماعاته بصفة مكثفة من أجل معالجة -عدة قضايا، إضافة إلى اقتراح الحلول ووضع توصيات، ويوضح الجدول الموالي أعضاء مجلس الإدارة:

**الجدول رقم(4-1): أعضاء مجلس الإدارة.**

| الرقم | الاسم واللقب | الصفة |
|---|---|---|
| 01 | لعمري عبد القادر | الرئيس المدير العام |
| 02 | مرزوق مصطفى | عضو |
| 03 | وردي عبد الناصر | عضو |
| 04 | بلعياط أحمد | عضو |
| 05 | هدام تاج الدين حسان | عضو |
| 06 | بن عدة عبد الحكيم | عضو |
| 07 | قرايرية حسن | عضو |
| 08 | مقراد محمد | عضو |
| 09 | بن عيسى حمود | عضو |
| 10 | عبي عمار | عضو |

**المصدر**: Hôtel EI Aurassi, **Rapport de gesion**, Alger,2018,P24.

ما يمكن ملاحظته من الجدول المدون أعلاه أن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام وبالتالي لا يتمتع بالاستقلالية.

[1] مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، موقع بورصة الجزائر، على موقع:http: //www.sgbv.dz/ar/ ?page=details societe&id soc=26 أطلع عليه بتاريخ10-04-2020.

[2] Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, **Rapport du gestion**, Alger, 2018, P24.

**2-1اللجان التابعة لمجلس الإدارة:** يجوز لمجلس الإدارة إنشاء أي لجنة للقيام بمهمة المراقبة؛

**2-2التدقيق الداخلي:** تأسست عام 2000 بالموازاة مع دخولها البورصة، ثم تم إعادة تشكيلها خلال سنة 2015 من خلال تعين مدقق رئيسي ومراجعين داخليين، وتعمل على ما يلي: [1]

- ✓ البعثات إلى وحدة الجنوب، وهذا من أجل القيام بالتدقيق وإنجاز التقارير وتقديم توصيات لتحسين الإدارة؛
- ✓ التحقق من الحركات النقدية، لمختلف أساليب التحصيل من العملاء؛

**2-3المديريات العامة:** مهمتها السهر على تسير أفضل للفندق من خلال:[2]

- ✓ تحديد الأهداف واتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بأداء الفندق؛
- ✓ السهر على ضمان التنسيق بين مختلف المديريات والمصالح؛
- ✓ الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث في التطورات الجارية، ومعالجة أنشطة المجمع في نهاية السنة.

وتشرف المديرية العامة مباشرة على المصالح التالية:

- ✓ **السكرتارية:** تتكفل بتنظيم وترتيب أعمال المديرية العامة؛
- ✓ **خلية المعلوماتية:** تقوم بمتابعة تجهيزات وبرامج المعلوماتية الخاصة بإدارة المؤسسة؛
- ✓ **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:** تهتم بالشؤون القانونية التي تسيير المؤسسة؛
- ✓ **مصلحة اليقظة والأمن الداخلي والنظافة:** تسهر على ضمان الأمن الداخلي والخارجي للفندق؛
- ✓ **مديرية الإيواء:** تشرف على استقبال الزبائن وتسجيل المعلومات اللازمة عنهم، وتسيير صندوق الاستقبال؛
- ✓ **مديرية المطاعم:** مهمتها تسيير مطاعم الفندق؛
- ✓ **مديرية المستخدمين والوسائل:** تتكون من مصلحة تسيير المستخدمين، مصلحة التكوين؛
- ✓ **المديريات التجارية:** تتكفل بمختلف المعاملات التجارية للفندق، والتنسيق مع مختلف المديريات؛
- ✓ **مديرية المالية والمحاسبة:** تتمثل مهامها في مراقبة تكاليف ومبيعات الفندق، وما يتعلق بالميزانية والخزينة ومتابعة الفواتير، وتضم مصلحة المحاسبة العامة، مكتب الفوترة، الصندوق الرئيسي، خلية المراقبة، خلية البورصة.
- ✓ **مديرية التجهيز والصيانة:** تعمل على توفير التجهيزات اللازمة لمختلف المصالح والمديريات؛
- ✓ **مديرية التموين:** تعمل على تزويد المطاعم والمقاهي بالمواد اللازمة؛

ويمكن توضيح ما سبق ذكره في الشكل الموالي:

[1] Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI**, Rapport de Gesion**, Alger,2016,PP26-27

[2] مؤسسة فندق التسيير الأوراسي، **وثائق داخلية للمؤسسة**، مقدمة من طرف مصلحة التكوين.

**الشكل رقم(4-1): *الهيكل التنظيمي لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي.***

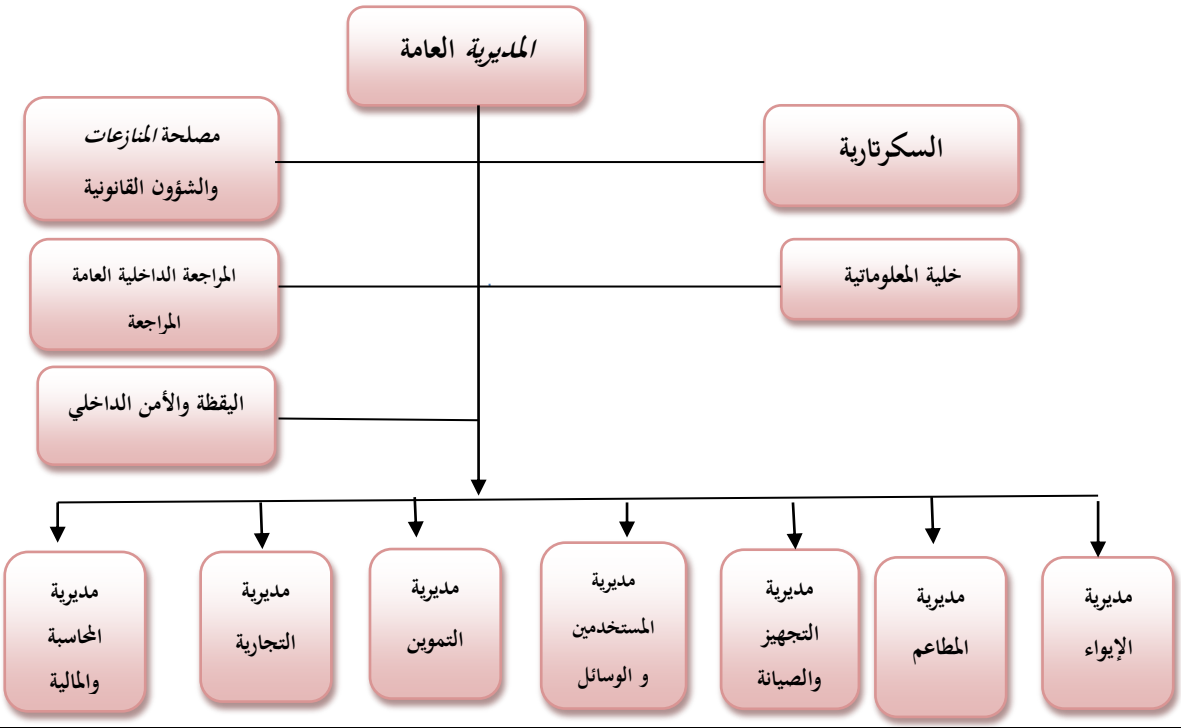


**المصدر**: مؤسسة فندق التسيير الأوراسي، **وثائق داخلية للمؤسسة– مصلحة التكوين.**

**3–التدقيق الخارجي**: تعاقدت خلال هذه الفترة (السنة 2019-2020)، مع مدقق واحد بهدف مراقبة وتدقيق القوائم والتقارير المالية وهذا ما يدعم الافصاح والشفافية.

**ثانيا– مؤسسة مجمع صيدال.**

**1–تقديم مؤسسة صيدال**: لقد مرت نشأة وتطور مجمع صيدال، بأربع مراحل يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

**1–1المرحلة أولى (1969–1981)**: تميزت هذه الفترة بـ: تم نشاء الصيدلية المركزية الجزائرية PCA في سنة 1969، تقوم باستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية ذات الاستخدام الإنساني حيث أنشئت وحدة تابعة لتصنيعها سنة1971 بالحراش، ثم أنشئت وحدتين بيوتيك (BOITIC) وفرمال(FARMAL)فيما بعد.

**1–2المرحلة الثانية(1982–1988)**: امتازت هذه المرحلة بما يلي:

✓ عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة، وتأسست على إثرها المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني(ENPP)وفقا للقرار 82-161 المؤرخ في 24-04-1982، مع منحها الاستقلالية، بهدف ضمان إنتاج وتوزيع الأدوية والمستحضرات الطبية؛

[1] الموقع الالكتروني لمجمع صيدال/http://www .Saidalgroupe.dz/ar/notre-groupe أطلع عليه بتاريخ:01-12-2019

- ✓ تم تغيير اسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني في سنة 1985 ليصبح اسمها صيدال (SAIDAL)، وكما حول إليها في سنة 1988 مركب "المضادات الحيوية" للمدية؛

**1-3المرحلة الثالثة (1989-1997)**: تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ في سنه 1989 أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير؛
- ✓ في سنة 1993 تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للمؤسسة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء فروع جديدة تابعة لها؛
- ✓ وفي سنة 1997 وضعت مخطط إعادة الهيكلة، أدى على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، انتيبيوتيكال وبيوتيك).[1]

**1-4المرحلة الرابعة(1998-2008)**: أهم ما حدث في هذه المرحلة ما يلي:

- ✓ في فيفري1998 أصبحت مجمع صناعي( مؤسسة ذات أسهمSPA )، وتم تسميته بمجمع صيدال( Group SAIDAL)، حيث يتكون هذا المجمع من ثلاث فروع هي فرمال(FARMAL)، فرع بيوتيك(BIOTIC)، فرع أنتبيوتيك (ANTIBIOTIQAL)، بهدف تلبية احتياجات السوق الوطنية؛
- ✓ في سبتمبر 1999 وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال مجمع صيدال جدول التسعيرة الرسمية[2]، والجدول الموالي يوضح الفئات المساهمة في مجمع صيدال كما يلي:

**الجدول رقم(4-2): الفئات المساهمة في مجمع صيدال.**

| فئات المساهمين | عدد الأسهم | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **الفئة(أ): المؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات التأمين)** | **190.066** | **09,50%** |
| **الفئة(ب): الأشخاص المعنويون(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)** | **133.411** | **06,67%** |
| **الفئة(ج): عمال مجمع صيدال** | **24.751** | **1,24%** |
| **الفئة(د): الأشخاص الطبيعيون** | **1.651.772** | **82,59%** |
| **المجموع** | **2.000.000** | **100%** |

**المصدر:** COSOB,**Rapport Annuel** , Alger, 2005,p14.

نلاحظ من هذا الجدول أن أكبر فئة من ملكية الأسهم من فئات المساهمين، وهي فئة الأشخاص الطبيعيين تمثل ما نسبته 82,59%، وهذا كون أن الدولة تمتلك ما نسبته 80 % وباعتبارها أيضا مؤسسة عمومية يبعث الثقة لدى المستثمرين لشراء الأسهم باعتبارها محل ثقة.

[1] الموقع الالكتروني لمجمع صيدال/http://www .Saidalgroupe.dz/ar/notre-groupe أطلع عليه بتاريخ:2019-12-09

[2] الموقع الالكتروني لمجمع صيدال:http://www .Saidalgroupe.dz أطلع عليه بتاريخ:2019-12-11

**1-5المرحلة الخامسة(2009_إلى يومنا هذا):**تميزت بما يلي: [1]

- ✓ وفي سنة 2009 رفعت صيدال من حصتها في رأس مال سوميدال إلى حدود 59% ؛
- ✓ وفي سنة 2010 قامت بشراء 20% من رأس مال مؤسسة إيبيرال، كما رفعت من حصتها في رأس مال مؤسسة تافكو من 38.75% الى 44.51% ؛
- ✓ أما في سنة2011 رفعت صيدال حصتها في رأس مال ايبيرال إلى حدود 60 %؛
- ✓ شرع مجمع صيدال في جانفي 2014 في إدماج فروعه، عن طريق الامتصاص: أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك.

2- **أهداف مؤسسة صيدال:** يتمثل هدفها في تعزيز مكانتها الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة، والمساهمة بشكل فعلي في تجسيد السياسة الوطنية للدواء، ومن أهم مهام الأساسية لمجمع صيدال:[2]

- ✓ ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي، وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية؛
- ✓ تحقيق الأهداف المنوطة من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي؛
- ✓ من هنا يظهر لنا المخطط الشامل والمتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع والذي يتمركز حول تثمين الموارد البشرية؛ وتحسين التنظيم والنظام المعلومات، وتعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال:
  - تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية؛
  - المساهمة في الحد من الواردات، الانفتاح على الأسواق الخارجية، الزيادة في مستوى رضا المستهلك.

**3-التنظيم الإداري للمؤسسة:** يظهر لنا التنظيم للإداري للمؤسسة كما يلي:

**3-1مجلس الإدارة:** يتشكل من 08 أعضاء إضافة إلى الرئيس المدير العام، يعقد المجلس اجتماعاته بصفة مكثفة، حيث أنه لا يضم من بين أعضاءه عضو مستقل ويوضح الجدول الموالي أعضاء مجلس الإدارة لمؤسسة صيدال[3].

[1] الموقع الالكتروني لمجمع صيدال:http://www .Saidalgroupe.dz أطلع عليه بتاريخ:14-12-2019

[2] الموقع الالكتروني لمجمع صيدال:http://www .Saidalgroupe.dz أطلع عليه بتاريخ:16-12-2019

[3] Rapport du conseil, Groupe Saidal, 2018, p5 ,Cite internet :https://fr.calameo.com/read/00, page visite le: 06-05-2020.

**الجدول رقم(4-3):أعضاء مجلس الإدارة.**

| اللقب والاسم | الصفة |
|---|---|
| نواس محمد | الرئيس المدير العام |
| عشاق يوسف أحمد شوقي | عضو |
| مصمودي أحمد الناصر | عضو |
| آيت عمر سعيد | عضو |
| كربوب الحسين | عضو |
| غربي عبد العزيز | عضو |
| بن جبلاح مُحَمَّد صالح | عضو |
| رحام عادل | عضو |
| حميرون السعيد | عضو |

المصدر: Group Saidal , **Rapport du conseil d'administration du Groupe Saidal**, alger, 2018, P05.

ما يمكن ملاحظته أن وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام كلف بها شخص واحد[1]، وبالتالي لا يتمتع بالاستقلالية.

- ✓ **اللجان التابعة لمجلس الإدارة:** نظرا لحجم المؤسسة الكبير، فهذا يتطلب وجود لجان تساعد مجلس الإدارة على الرقابة؛

**3-2التدقيق الداخلي:** خصص مجمع صيدال مديرية للتدقيق الداخلي، حيث تقوم بالتدقيق والرقابة الداخلية في المجمع صيدال، إضافة إلى التدقيق في العمليات التي تقوم بها الفروع ووحدات الإنتاج التابعة للمجمع؛

**3-3التدقيق الخارجي:** حسب تقرير مجلس الإدارة، فإن مجمع متعاقد مع محافظين للحسابات هما كل من السيد بالي عزوز والسيد بوكورت لعربي، وهما يقومان بمراقبة وتدقيق الحسابات الختامية بهدف زيادة المصداقية والشفافية في تقاريرها.

**ثالثا-مؤسسة أليانس للتأمينات.**

**1-تقديم مؤسسة أليانس للتأمينات:** هي مؤسسة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دج عند إنشاءها في ديسمبر2004 من طرف مجموعة من المستثمرين داخل الوطن، وتم اعتمادها كمؤسسة تأمين وإعادة التأمين من طرف وزارة المالية من خلال القرار الصادر في30 جويلية 2005، وتم رفع رأسمالها إلى 800 مليون دج خلال عام2009 .[2]

[1] Rapport du conseil, Group Saidal, 2018, p5, Cite internet :https://fr.calameo.com/read/0021858241d54e2 ,page visite le: 06-05-2020.
[2] ALLiance Assurances , Notice d'information, Alger, 2010, pp 6-8 .

وشهد عام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2,2مليار دج بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار، تحققت هذه الزيادة في رأسمال عن طريق للجوء العلني للادخار .[1]

وفي مارس 2011 بعدما استوفت شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، وتم إدراج سند رأسمال مؤسسة أليانس في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 07مارس2011،[2]وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة أليانس من أوائل المؤسسات التي تلتزم بميثاق الحكم الراشد في الجزائر، وتعمل على دعم المساءلة، الشفافية، الإنصاف والمسؤولية، وهذا لضمان وكسب ثقة كافة المتعاملين مع المؤسسة وخصوصا المساهمين كضمان المعاملة العادلة بينهم، كما أن المؤسسة تصرح عن الطريقة التي تدار بها، وكذا الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للجهات الرسمية.[3]

وتتواجد أليانس للتأمينات تقريبا في جميع مناطق الجزائر، ولقد عرفت شبكاتها التجارية تطورا ملحوظا نهاية سنة 2011، حيث كان تمثيلها من طرف 111 وكالة و102 فرع موزعة على 40 ولاية[4]، وبهدف تقريب المؤسسة من زبائنها عبر أنحاء الوطن فتحت أكثر من 200 وكالة عبر 42 ولاية سنة 2016.[5]

يظهر هيكل ملكية المؤسسة مؤسسة أليانس قبل دخول البورصة موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم(4-4): المساهمون في مؤسسة أليانس للتأمينات قبل الدخول للبورصة.**

| المساهمون | عدد الأسهم | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| حسان خليفاتي | 2000000 | %50 |
| رشيد خليفاتي | 600000 | %15 |
| رحمون محمد | 560000 | %14 |
| عيساتي محمد | 400000 | %10 |
| عربات المغرب ش.ذ.أ | 200000 | %5 |
| أورحمون عبد الحكيم | 160000 | %4 |
| إيترابيا مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة | 60000 | %1,5 |
| إيجيترابيا مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة | 20000 | %0,5 |
| المجموع | 4000000 | %100 |
| رأس المال الإجتماعي دج | 800000000 | |

**المصدر**: **Alliance Assurances,** **Notice d'information**, **Offre publique** de vente du 02/11/2010 au 01/12/2010 visa cosob n2010/02 du 08/08/2010, P22.

[1] بورصة الجزائر، أطلع عليه على موقع:http://www .sgbv.dz/ar/ ?page=details ، اطلع عليه بتاريخ :09 نوفمبر 2019.

[2] بورصة الجزائر، أطلع عليه على موقع:http://www .sgbv.dz/ar/ ?page=details ، اطلع عليه بتاريخ :23نوفمبر2019 .

[3] Alliance Assurances, **Revue de presse** ,Alger,2009,P21.

[4] Alliance Assurances, **Rapport Annuel** ,Alger ,2011,P09.

[5] Alliance Assurances, **Rapport Annuel**,Alger ,2016,P02.

وما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه في مؤسسة أليانس هو أن عائلة خليفاتي تمتلك ما نسبته 65% من إجمال الأسهم، في حين يمتلك رحمون ما نسبته15%، أما عيساني10%، وبالتالي هؤلاء المساهمين على الترتيب يشكلون ما نسبته90% من إجمالي الأسهم، ومن أجل رفع المؤسسة لرأسمالها دخلت للبورصة ورفعت رأسمالها من800مليون إلى2 ,2مليار، أي طرحت ما قيمته31% من أسهمها للتداول في البورصة، والجدول الموالي يوضح المساهمين بعد الدخول إلى بورصة الجزائر في المؤسسة.

**الجدول رقم(4-5): المساهمون في مؤسسة أليانس للتأمينات بعد الدخول إلى بورصة الجزائر.**

| المساهمون | عدد الأسهم | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الأشخاص الطبيعيون ذوي الجنسية الجزائرية | 1338346 | %74,17 |
| الاشخاص المعنويون ذوي الجنسية الجزائرية | 186002 | %10,31 |
| المستثمريون من المؤسسات | 181625 | %10,07 |
| مؤسسة المغرب للعربات ش ذ أ | 90226 | %5 |
| الوكلاء العاملون لمؤسسة أليانس للتامين | 3635 | %0,2 |
| العملاء الاجراء لمؤسسة أليانس للتأمين | 4653 | %0,26 |
| المجموع | 1804487 | %100 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالإعتماد على **تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (cosob)**، الجزائر 2010، ص30، على الموقع الإلكتروني https://www.cosob.org.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم شراء ما نسبته حوالي **74,17%** من أسهم المؤسسة المتداولة من طرف الأشخاص الطبيعيون، وهم يمثلون الفئة الأكبر، وهذا بسبب الثقة كبير في المؤسسة ونتائجها المرضية وإمكانياتها.

**2-التنظيم الإداري للمؤسسة:** يظهر لنا التنظيم الإداري للمؤسسة كما يلي:

**2-1مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة في مؤسسة أليانس هو من يمثل المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقع على عاتقه مهمة اختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، كما يقوم برسم السياسات العامة للمؤسسة، كطرق الحفاظ على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أداء هذه الأطراف.[1]

وتدار هذه المؤسسة وفقا للقانون الأساسي لمؤسسة أليانس للتأمينات من قبل مجلس الإدارة، المكون من ما لا يقل عن 3 أشخاص و12 شخصا كحد أقصى.

[1] Alliance Assurances, Notice d'information, Offre publique de vente du 02/11/2010 au 01/12/2010, visa cosob . 85n2010/02 du 08/08/2010 ,P2

في سنة2012 تم إنشاء **لجان** مساعدة **لمجلس الإدارة**، بهدف تقسيم المهام وضمان أكثر رقابة، وتضم كل لجنة من لجان مجلس الإدارة إضافة إلى الرئيس المدير العام، إثنين من أعضاء مجلس الإدارة وإطارات في المؤسسة، وتجتمع لجنة التدقيق والاستراتيجية أربع مرات في السنة، بينما لجنة المكافآت مرتين في السنة، وهذه اللجان هي[1]:

- **لجنة الأجور والمكافآت**: وتتمثل مهمتها في تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، فيما يتعلق بسياسة أجور بعض الإداريين وكبار العاملين في الإدارة، بما في ذلك علاوات الأداء والمكافآت الأخرى، اتخاذ القرارات بشأن المناصب الرئيسية في المؤسسة؛
- **لجنة الاستراتيجية**: وهي مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل حيث تجتمع هذه اللجنة أربع مرات في السنة، ومن صلاحيات هذه اللجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير المؤسسة؛
- **لجنة المراجعة**: من حرص المؤسسة واهتمامها بالمراجعة وتعزيز دورها من جهة، واحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر من جهة أخرى، تأسست لجنة التدقيق سنة 2012، وهي المسؤولة عن ضمان الامتثال للوائح والقوانين والتشريعات المعمول بها، وتهتم بما يلي: [2]

-تنظيم عمل المراقبين في المؤسسة؛

-تنظيم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؛

-دراسة الأخطار المؤمن ضدها.

تتألف لجنة المراجعة من الرئيس المدير العام ومدير المراجعة الداخلية، وعضويين من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى رئيس مكتب المدير العام ككاتب للجلسة، وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثي ولا يقرر المجلس إلا بحضور ثلاثة أعضاء إضافة للرئيس، كما أن قرار اللجنة يؤخذ بالأغلبية من طرف الأعضاء أو ممثليها، وفي حالة تعادل الأصوات للرئيس الحق في الفصل بصوته، وكل اجتماع يكتب تقرير من طرف الكاتب وتطبق القرارات المتخذة بعد شهر من صدورها.[3]

**2-2التدقيق الداخلي**: قامت المؤسسة بتحديد وظيفة المراجعة الداخلية ومسؤولياتها، وأساليب التدخل والمبادئ التي تحكم العلاقات بين مراجعي الحسابات والمؤسسة، وحددت أيضا الصفات المهنية والأخلاقية المطلوبة لمراجعي الحسابات، وتمارس المراجعة الداخلية على كل من المديريات والوكالات والفروع حسب ثلاثة مستويات هي:[4]

---

[1] مقدم عبيرات وسمية طعابة، **دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة المؤسسات-دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد10، العدد01، جانفي2019، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص285.

[2] Alliance Assurances, **Rapport Annuel,** Alger, 2011, P26.

[3] Alliance Assurances, **Charte d'audit**, Alger, 2012, pp 4-5.

[4] Alliance Assurances, **Charte d'audit**, Alger, 2012, pp 3-7.

- **تدقيق المطابقة القانونية:** وهو يسمح بالتأكد من أن كل الإجراءات محددة، من أجل ضمان التطبيق القوانين السارية، والهدف من ذلك تحديد نقاط عدم التطابق والخلل وتقليص المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى تقديم التوصيات اللازمة؛
- **تدقيق الأداء:** يسمح بفحص الأهداف المسطرة للوظيفة أو المهمة وفقا للموارد المتاحة، ويستطيع أيضا تقدير توافق الأهداف المحددة وفقا للإستراتيجية المسطرة، وذلك من أجل معاينة النتائج على أساس الأهداف الموضوعة وتقييم حصيلة هذه النتائج وتقديم التوصيات اللازمة؛
- **التدقيق الإداري:** ويسمح هذا التدقيق بتحديد التوجهات للوظيفة بالتوافق مع الأهداف، وإمكانية دخول هذه الأهداف ضمن إستراتيجية المؤسسة.

**2-3التدقيق الخارجي:** تعتمد المؤسسة في تدقيق حسابتها على محافظي حسابات، وهذا من أجل إثبات مصداقية قوائمها المالية ومدى إتباعها للمبادئ المحاسبية، إضافة إلى أن هناك آليات أخرى خارجية والتي تضمن وجود رقابة قانونية حكومية خارجية تخضع لها المؤسسة، وهي المؤسسات المراقبة لعمليات التأمين والمجلس الوطني للتأمين، الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى لجنة الإشراف على التأمينات.

**رابعا-مؤسسة آن سي أرويبة.**

**1-تقديم مؤسسة آن سي أ رويبة(NCA-Rouiba):** أنشئت مؤسسة" الجزائرية الجديدة للمصبرات- آن سي أ رويبة-"في ماي1966 من طرف عائلة عثماني، ويبلغ رأسمالها849195000 دينار جزائري، وهي مؤسسة مختصة في صناعة المصبرات والعصائر، وفي سنة 2003 غيرت المؤسسة شكلها القانوني وأصبحت مؤسسة ذات أسهم، وفي سنة 2008 تم تغيير الاسم السابق للمؤسسة من "**المؤسسة الجديدة للمصبرات الجزائرية**" إلى "**أن سي أ رويبة ش.ذ.أ.**" وتم رفع رأس المال المؤسسة من 792195000دج إلى849195000دج، وصدر قرار مجلس الإدارة في 27ماي2011 بإدراج المؤسسة في البورصة، وتم المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة للمساهمين في 31جانفي2012 واعتبرت أحسن مؤسسة للتصدير خارج المحروقات لسنة 2015، بتصدير منتوجاتها نحو عدة أسواق خارجية لا سيما السوق التونسية والليبية[1].

**2-سياسة مؤسسة آن سي أ رويبة:** وتتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ تقديم للزبون منتجات وخدمات تلبي احتياجاته، وتحترم القواعد القانونية والتنظيمية، وتلتزم بمعايير الجودة المنصوص عليها؛
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال تشجيع التكنولوجيات النظيفة والوقاية من مخاطر التلوث؛
- ✓ ضمان شروط السلامة والصحة للعمال، والحيلولة دون وقوع الحوادث العمل وحوادث العرضية وفقا لمعايير النظافة والسلامة؛

[1] بورصة الجزائر، موقع الانترنت http://www .sgbv.dz/ar/ ?page=details، اطلع عليه بتاريخ :09.جانفي2020.

[2] الموقع الالكتروني لمؤسسة أن سي أ رويبة، على موقع: الانترنت http://www .rouiba.com.dzأطلع عليه بتاريخ:09-01-2020

- ✓ تشجيع إقامة إدارة المؤسسة من خلال تطوير المسؤوليات الفردية، وتحفيز الابتكار؛
- ✓ تعزيز الحوار الاجتماعي ومكافحة كل أشكال التمييز والتهميش.

**3-تطلعات المؤسسة:** تطمح المؤسسة لأن تكون من بين أحسن عشرة مؤسسات في إفريقيا، والبحر الابيض المتوسط الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية، وكذا الالتزام بترقية التنمية المستدامة، إضافة إلى ما يلي:[1]

- ✓ المساهمة الفعالة في التنمية المحلية- الجوارية؛
- ✓ المراهنة على التكنولوجيات النظيفة؛
- ✓ تكوين وازدهار الموارد البشرية؛
- ✓ المساهمة في تحسين مناخ الأعمال؛
- ✓ الامتثال لأحسن المعايير.

تعد مؤسسة عائلية تعود ملكيتها لعائلة عثماني، حيث أن المؤسسة تهدف إلى التوسع عن طريق زيادة رأسمالها والنمو، حيث حظيت بثقة صندوق الاستثمار الخاص "إفريقيا أنفست"، وأصبح مساهما بـ:3.131.640دج، أي ما يعادل 36,9% من إجمالي أسهم المؤسسة، ومؤسسة المغرب أنفست بـ:10أسهم من إجمالي الأسهم، وباقي الأسهم هي ملك لعائلة عثماني والمقدرة بحوالي63%، والجدول الموالي يوضح المساهمين وعدد الأسهم التي يمتلكونها قبل دخول البورصة.

[1] نفس المرجع السابق.

**الجدول رقم(4-6): المساهمون في مؤسسة آن سي أ رويبة.**

| المساهم | عدد الأسهم | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| صلاح عثماني | 10 | %0,0 |
| صلاح عثماني(المنتفع) وسليم عثماني(المالك) | 263990 | %3,1 |
| سليم عثماني | 2660330 | %31,3 |
| ثريا عثماني | 399450 | %4,7 |
| محمد عثماني | 360160 | %4,2 |
| محمد سعيد أيمن عثماني | 300000 | %3,5 |
| سعيد عثماني | 154810 | %1,8 |
| سعيد عثماني (المنتفع) عدنان عثماني(المالك) | 100000 | %1,2 |
| سعيد عثماني (المنتفع) ودرة عثماني(المالكة) | 100000 | %1,2 |
| محمد صحبي عثماني | 72030 | %0,8 |
| محمد مختار عثماني | 70000 | %0,8 |
| خديجة عثماني | 55660 | %0,7 |
| زازية عثماني | 55660 | %0,7 |
| فوزية عثماني | 55660 | %0,7 |
| يمينة عثماني | 50000 | %0,6 |
| لامي محمد سكارة | 5660 | %0,1 |
| محمد مهدي عثماني | 2030 | %0,0 |
| عدنان عثماني | 10 | %0,0 |
| درة عثماني | 10 | %0,0 |
| صندوق أفريك انفست الـ.تي.دي | 3131640 | %36,9 |
| مغرب انفست اس.بي.أ | 10 | %0,0 |
| مجموع الأسهم | 8491950 | %100 |
| رأس مال المؤسسة | 849195000 | |

**المصدر**: **Notice D'information NCA Rouiba SPA,** Offre Publique de vente du 07et25Avril 2013visa COSOB N20B/01 du06-02-2013, P33.

نلاحظ أن أسهم المؤسسة مركزة الملكية لعائلة عثماني مقسمة بين 19 مساهم، ومع دخولها للبورصة تم فتح جزء من رأسمالها، حيث تم دخول مساهمين جدد في رأسمال المؤسسة، كما تم توضيحه في الجدول السابق.

**4-التنظيم الإداري للمؤسسة:** ويتمثل التنظيم الإداري للمؤسسة كما يلي: [1]

**4-1مجلس الإدارة:** منذ سنة 2003 تم الفصل بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، حيث أن رئيس مجلس الإدارة المؤسسة هو سليم عثماني، أما المدير العام هو صحبي عثماني.

[1] من الموقع الالكتروني للجنة (cosob) www.cosob.org/poste/nca-rouiba/ أطلع عليه بتاريخ10ماي2020

أما فيما يخص أعضاء مجلس الإدارة، فالمؤسسة يتكون مجلسها من ممثلين عن المساهمين والإدارة، إضافة إلى عضوين مستقلين، وتؤمن المؤسسة أيضا محامي مستقل، ويعين أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية العامة للمساهمين والجمعية التأسيسية قدر عددهم بـ11عضوا، ويجتمع مجلس إدارة مؤسسة "آن سي أي روبية" مرتين أو ثلاث مرات في السنة، له 5 لجان رئيسية إضافة إلى لجان فرعية أخرى، وتتكون كل لجنة من رئيس مجلس الإدارة، إضافة إلى عضوين من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى عضو آخر، وهذه اللجان هي:[1]

- **اللجنة الإستراتيجية:** تم إنشاؤها سنة 2005، حيث يجتمع الرئيس التنفيذي مرة كل شهر مع كبار المسؤولين التنفيذيين للمؤسسة، وكذلك خبراء مستقلين عن اللجنة الإستراتيجية، وتتم فيها المناقشات في محاضر الاجتماعات التي تشمل توصيات والسياسات والمسؤوليات الرئيسية للجنة وهي كالتالي:
  - تتبع الإرشادات التي نوقشت وسجلت في المحاضر الاجتماعات السابقة؛
  - إعداد القرارات الاستراتيجية التي يجب تقديمها لمجلس الإدارة؛
  - مراقبة الإنجازات الشهرية والميزانية ومقارنتها مع الفترات السابقة.
- **لجنة التدقيق:** تم تأسيسها في سنة 2010 بهدف السيطرة على وظيفة التدقيق الداخلي، وتنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي للمؤسسة، وأهم ما تقوم به لجنة التدقيق هو العمل على تدقيق الحسابات التشغيلية للتدفقات المادية والمالية، ثم اعتماد التوصيات من طرف إدارة المؤسسة، وتأخذ المؤسسة النصح من العديد من مكاتب التدقيق.
- **لجان المجلس الإدارة الأخرى:** تم إنشاء لجان أخرى لمجلس الإدارة وهي كما يلي:
  - **لجنة التعيينات:** مهمتها الأساسية تتمثل في تعيين المناصب الرئيسية في المؤسسة ؛
  - **لجنة التعويضات:** تنظر في أجور كبار المسؤولين التنفيذيين للمؤسسة، وتقترح على المجلس المكافآت السنوية للموظفين؛
  - **لجنة الأخلاق والبيئة والتنمية المستدامة:** تقوم لجنة الأخلاق والبيئة والتنمية المستدامة بمراقبة مدى احترام القواعد الأخلاقية في العمل وحماية البيئة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة وهذا موضح في الشكل الموالي:

**الشكل(4-2):المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.**

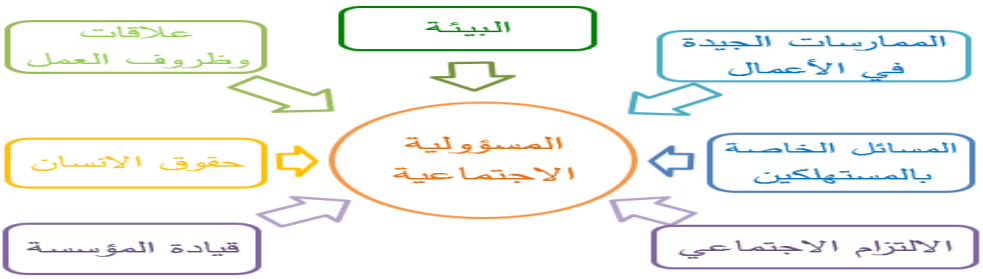


**المصدر**: الموقع الألكتروني لبورصة الجزائر:bourse@rouiba.com.dz أطلع عليه بتاريخ: 22-02-2020.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من ضمن القيم التي تتمسك بها المؤسسة، كما تعد هذه المسؤولية جزء منها حتى في التوظيف، لاحظت أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ويعملون بها أي أن المؤسسة تراعي الجانب الاجتماعي .

**4-2التدقيق الخارجي**: تعتمد المؤسسة على مدقق خارجي، معين لمدة 3سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفقا للقانون، حيث يقوم بتدقيق الحسابات وتقاريرها السنوية وبياناتها المالية لإثبات شفافيتها ومصداقيتها، كما تعتمد على العديد من مكاتب التدقيق الخارجية بغرض الاستشارة.

**خامسا-مؤسسة بيوفارم.**

**1- تقديم مؤسسة بيوفارم (BIOPHARM SPA)**: مؤسسة بيوفارم تقوم بتوزيع المنتجات الصيدلانية وتقديم الاستشارات الصيدلية وتقديم المعلومات الصحية، تحظى بمكانة كبيرة في المجال الصيدلي من عدة جوانب كالاستيراد والإنتاج، توزيع وترويج للمنتجات، لقد تم تأسيسها في 02 أكتوبر1991، وبدأت نشاطها ابتداء من 14أكتوبر1991، وتم تغيير الشكل القانوني للمؤسسة إلى مؤسسة المساهمة في 12 أوت1993، وذلك تحت تسمية BIOPHARM(SPA)، وكان الغرض من إنشاء هذه المؤسسة معالجة وتسويق المواد الكيميائية والأدوية ومستحضرات التجميل، وقد تم تحويل هذا الغرض فيما بعد، حيث ووفقا للسجل التجاري الخاص بالمؤسسة فإن غرض المؤسسة يتمثل في تصنيع وتعبئة المنتجات الصيدلانية.[1]

تعود ملكية أسهم مؤسسة بيوفارم بعد آخر تعديل في تكوين رأس المال إلى سبعة مساهمين يحرزون على إجمالي الأسهم المقدر عددها 25مليون و521ألف و875سهما وفما يلي تفاصيل رأس المال كما يلي:

**جدول رقم (4-7): تكوين رأس المال والمساهمين لمؤسسة بيوفارم.**

| الرقم | المساهم | عدد الأسهم | القيمة الإجمالية للسهم |
|---|---|---|---|
| 1 | **ADP Entreprize WLL** | 12.505.713 | 2.501.142.600دج |
| 2 | كرار مجيد | 10.540.486 | 2.108.097.200 |
| 3 | حمودي رشيد | 1.301.615 | 260.323.000دج |
| 4 | كرار عبد الواحد | 1.171.454 | 234.290.800دج |
| 5 | كرار هاشمي | 2.603 | 520.600دج |
| 6 | السينا ألبيرتو | 03 | 600دج |
| 7 | لحمر سفيان | 01 | 200دج |
| | المجموع | **25.521.875** | **5.104.375.000دج** |

**المصدر:** BOIPHARM(spa), **Notice d information,** Alger, 2018, p21 .

[1] الموقع الالكتروني لمؤسسة بيوفارم، أطلع عليه بتاريخ:09-10-2019 على موقع الانترنت: https://www.biopharmdz.com/index.php/

يمكن القول أن مؤسسة(ADP Entreprize WLL)تعتبر اكبر مساهم وهذا يخول لها حق في التصويت حيث تفوق نسبة 49%، ويمنحها أيضا حق الأولوية في شراء الأدوات المالية (أسهم أو سندات) المصدرة الجديدة أو زيادة القيمة الاسمية للأسهم الحالية.[1]

تسيطر مؤسسة بيوفارم على خمس مؤسسات تابعة وتتحكم فيها بنسبة 100%، بالإضافة إلى النشاط الصناعي الذي طورته المؤسسة الأم، وتقوم المجموعة بتطوير أنشطة، التوزيع والبيع بالجملة عن طريق مؤسسة(SPA) (Biopharm Distribution)، والتوزيع على الصيدليات (SPA)(BIOPURE)، والخدمات اللوجستية لصناعة الادوية(BIOPHARM LOGISTIC)، والترويج، والمعلومات الطبية (HHI:معلومات حول صحة الإنسان)، وتتحكم مجموعة بيوفارم أيضا في مؤسسة(PROFAM).[2]

**الشكل رقم(4-3): هيكل مجموعة بيوفارم.**

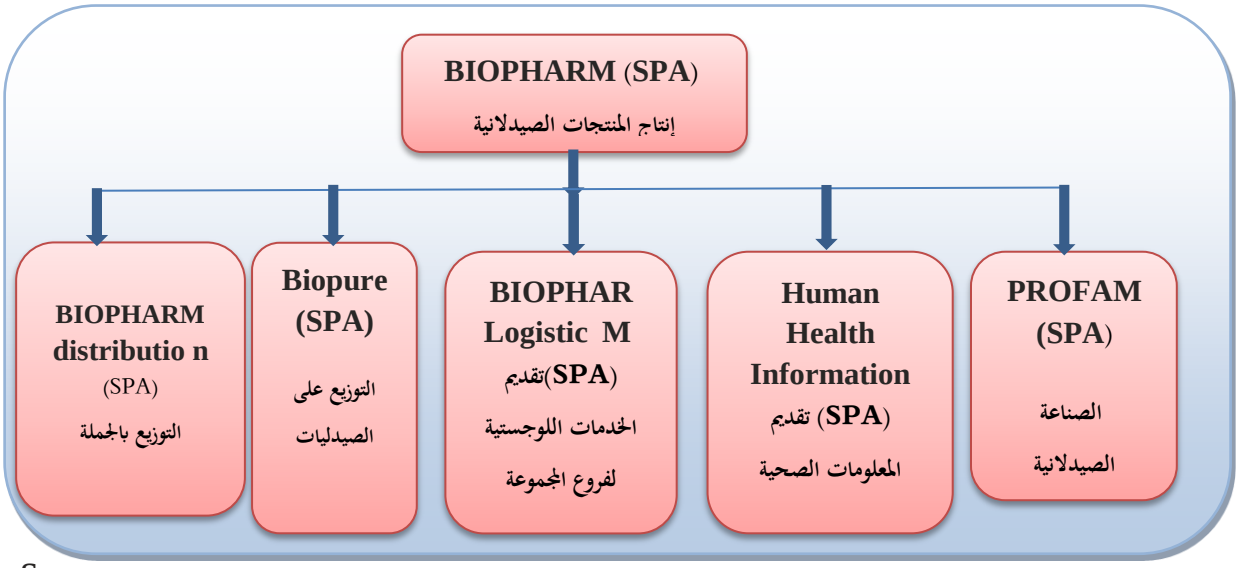


**Source** :

**المصدر**: BOIPHARM(spa), **Notice d information**, ,Alger ,2018, p24 .

ما تم ملاحظته أن مؤسسة بيوفارم والمؤسسات التابعة لها شملت كافة فروع النشاط في مجال الصيدلة كالإنتاج والتوزيع والاستيراد والتصدير وتقديم المعلومات الصحية، وهذا بدوره يحقق تكامل في النشاط ويضمن لها الاستمرار ويسهم في تطورها.

[1] من الموقع الالكتروني للجنة (cosob) :www.cosob.org/poste/biopharm(spa)/ ، اطلع عليه بتاريخ10فيفري2020.

[2] BOIPHARM(spa), **Notice d information**, Alger, 2018, p24 .

## 2-التنظيم الإداري للمؤسسة.

**الشكل رقم(4-4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة بيوفارم:**

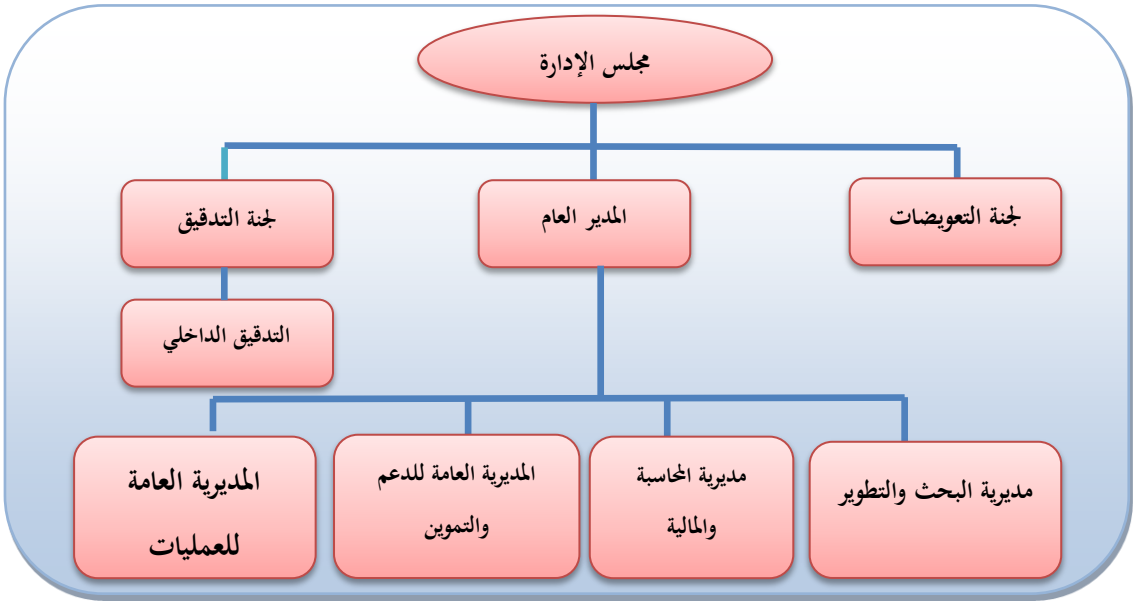


**المصدر**: BOIPHARM(spa), **Notice d information**, Alger, 2018, p25.

يمكن القول أنه يحتل مجلس الإدارة أعلى هيكل التنظيمي، نظرا لأهميته باعتباره مسؤول عن كل القرارات في المؤسسة، أما الركيزة الاساسية للعمل الإداري في المؤسسة فهي مختلف اللجان من لجنة التدقيق ولجنة التعويضات التي تليه مباشرة، ودور المدير العام الإشراف على عدة مديريات فرعية والتي تقوم بتنفيذ قرارات المؤسسة، وفيما يلي توضيح فئات الهيكل التنظيمي كل على حدى:[1]

**2-1مجلس الإدارة:** يتكون من مجموعة من الأعضاء ينتمون إلى لجنتي التدقيق والتعويضات، ويترأسهم رئيس المجلس، يعقد اجتماعاته بصفة دورية، هذا من أجل متابعة المستجدات ودراستها واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، واتخاذ القرار يكون بتصويت الأغلبية مع ترجيح صوت الرئيس في حالة التساوي، كما يتم مناقشة وتحليل الانحرافات عن الانجازات، وتصميم السياسات.

وتتألف لجان مجلس الإدارة من اللجان التالية:

- **لجنة التدقيق:** تتألف هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة، تجتمع على أساس مرتين في السنة، وتتمثل مهمتها في دراسة التقارير المقدمة إلى مجلس الإدارة، بشأن المعلومات المالية والتدقيق الخارجي وتحليل المخاطر والرقابة عليها، ومتابعة عملية إعداد المعلومات المالية للمساهمين والجهات الخارجية، متابعة التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك متابعة الاسئلة والتوصيات التي وضعها محافظو الحسابات(CAC) .

فيما يتعلق بإدارة المخاطر يتم مساعدة المؤسسة من قبل مكتب التدقيق KPMG الذي يقوم بشكل دوري بمهام التدقيق التشغيلي لتحديد المخاطر.

[1] BOIPHARM(spa), **Notice d information**, Alger, 2018, p2 .

- **لجنة التعويضات**: تتألف من أعضاء في مجلس الإدارة، وتتمثل مهمتها في دراسة وإقتراح التوصيات بشأن سياسة المكافآت على مجلس الإدارة، تجتمع مرتين في السنة في تواريخ قريبة من مواعيد اجتماع مجلس الإدارة.

**2-2التدقيق الداخلي**: إن الوظيفة التدقيق الداخلي تضمن احترام إجراءات الرقابة الداخلية، كما أنها المسؤولة عن ضمان الجودة، ويعمل مدير الرقابة الداخلية على تقديم تقاريره مباشرة إلى الإدارة العليا وعمليا في لجنة التدقيق.

**2-3المدير العام** :حيث يتولى مهمة الإشراف العام على عمليات التنفيذ ومتابعة سير الأنشطة، على مستوى المديريات العامة، وتوكل له مهمة التسيير وفقا للخطط والاستراتيجيات التي تم إقرارها من طرف مجلس الإدارة.

**2-4المديريات العامة**: تمثل كل المديريات العامة على المستوى التنفيذي للمؤسسة، وتخص كل مديرية بجانب إداري تنفيذي معين كما هو متعارف عليه في كل المؤسسات، حيث يتوافق تقسيم المديريات مع الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة، حيث تخص مديرية العمليات بإدارة وتنفيذ العمليات سواء الإنتاج أو التوزيع، في حين تهتم مديرية الدعم والتموين بتوفير كل المستلزمات والتموينات الضرورية، أما مديرية المحاسبة والمالية فتختص بأداء المهام المالية للمؤسسة من تمويل من خلال تحصيل الإيرادات، وتخصيص من خلال دفع المستحقات وتعمل مديرية البحث والتطوير على إدارة مشاريع البحث والتطوير للمؤسسة.

**المطلب الثاني :تحليل واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة .**

سنتعرف خلال هذا المطلب على واقع جودة المعلومات المحاسبية في عينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، حيث تم اختيارها بسبب أنها مطالبة بحد معين من الإفصاح سواء تعلق بقوائمها المالية أو كل ما يتعلق بالمؤسسة اتجاه أصحاب المصالح، لأنها تحقق الغرض من الدراسة، وسوف نقدم واقع جودة المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات من خلال التطرق إلى جميع الخصائص الأساسية منها والثانوية.

**أولا-مؤسسة التسيير الفندق الأوراسي.**

**1-واقع الخصائص الأساسية في مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي** :تعد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تشمل خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية من أهم الخصائص المهمة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تم التطرق إلى الخاصيتين إن كانتا محققتين في المؤسسة أم لا وتم توضيحها كما يلي:

**1-1 خاصية الملائمة** : تعد المعلومات المحاسبية في التاريخ المحدد لها، وهذا من أجل مساعدة مستخدميها على التنبؤ، مما يسمح لهم بتقييم الأداء السابق للمؤسسة بغية اتخاذ القرارات المناسبة، ويتحقق هذا من خلال الاجراءات التالية:

- ✓ حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تعد القوائم المالية خلال أجل أقصاه أربع أشهر من تاريخ الاغلاق 31ديسمبر وقد تم الالتزام به خلال فترة محل الدراسة؛
- ✓ يتم تقديم معلومات حول كل من الميزانية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة لتزويد مستخدميها بالمعلومات المحاسبية لمعرفة القدرة على مواجهة التزاماتها (السيولة) في آجال الاستحقاق، وأيضا معرفة قدرة المؤسسة على

الاستمرار، كما حساب النتائج يمكن مستخدمي المعلومة من معرفة أرباح المؤسسة، ويساعد أيضا مستعملي القوائم المالية على تقييم المؤسسة وملاحظة تطور رقم أعمالها، ويمكن تبيان بعض قوائمها المالية على النحو التالي:

**الجدول رقم(4-8): جانب الأصول لمؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة 2018** الوحدة: دج

| جانب الأصول | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عناصر الأصول | 2018 | | | 2017 |
| | الخام | اهتلاكات-أرصدة | الصافي | الصافي |
| **الأصول المثبتة(غير الجارية)** | | | | |
| فارق الشراء (GOOD WILL) | | | | |
| التثبيتات المعنوية | 67931704.47 | 57437657.13 | 10494047.34 | 14288300.73 |
| التثبيتات العينية | 13330233808.05 | 6583169714.45 | 6747064093.60 | 7282885653.03 |
| الأراضي | 543853597.50 | | 543853597.50 | 543853597.50 |
| البناءات | 7081341652.85 | 2885714055.17 | 4195627597.68 | 4353729124.32 |
| التثبيتات العينية الأخرى | 5705038557.70 | 3697455659.28 | 200582898.42 | 2385302931.21 |
| إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى | 984059.95 | | 984059.95 | 984059.95 |
| التثبيتات الجاري إنجازها | 1528922952.32 | | 1528922952.32 | 798937225.10 |
| التثبيتات المالية | 173657305.01 | 161198208.91 | 12459096.10 | 14022090.97 |
| السندات الموضوعية موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة | | - | - | - |
| المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة | 22625000.00 | 15276300.00 | 7348700.00 | 8105800.00 |
| السندات الأخرى المثبتة | | | | |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | 151032305.01 | 145921908.91 | 5110396.10 | 5916290.97 |
| الضرائب المؤجلة على الأصول | 110157269.81 | | 110157269.81 | 104367180.78 |
| حسابات الإرتباط | | | | |
| مجموع الأصول غير الجارية | 15211887099.61 | 6801805580.49 | 8410081519.12 | 8215484510.56 |
| **الأصول الجارية** | | | | |
| المخزونات والمنتجات قيد الصنع | 876582144.86 | 11816739.18 | 864765405.68 | 855804667.85 |
| حسابات الدائنة-الإستخدمات المماثلة | 1437583547.54 | 121945407.40 | 1315638140.14 | 1291432041.56 |
| الزبائن | 587904484.87 | 121945407.40 | 46595077.47 | 492726838.08 |
| المدينون الأخرون | 636538006.06 | | 636538006.06 | 603319193.89 |
| الضرائب | 213141056.61 | | 213141056.61 | 195386009.59 |
| الأصول الأخرى الجارية | | | | |
| الموجودات وما يماثلها | 777746363.37 | 5561967.99 | 772184395.38 | 1218869349.27 |
| توظيفات وأصول مالية جارية | | | | |
| أموال الخزينة | 777746363.37 | 5561967.99 | 772184395.38 | 1218869349.27 |
| مجموع الأصول الجارية | 3091912055.77 | 139324114.57 | 2952587941.20 | 3366106058.68 |
| المجموع العام للأصول | 18303799155.38 | 6941129695.06 | 11362669460.32 | 11581590569.24 |

**المصدر**:من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير المالي لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، الجزائر، 31-12-2018، ص 02، **أنظر للملحق رقم(4-1)**.

**الجدول رقم(4–9): جانب الخصوم لمؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة 2018** الوحدة: دج

| جانب الخصوم | | |
|---|---|---|
| **عناصر الخصوم** | 2018 | **2017** |
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل) | **1500000000.00** | **1500000000.00** |
| رأس المال غير المطلوب | | |
| العلاوات والإحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة) | **2688602621.01** | **2488602621.01** |
| فارق إعادة التقييم | | |
| فارق المعادلة | | |
| النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) | **439611183.43** | **549187994.87** |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد | **331811207.86** | **348292732.12** |
| **حصة المؤسسة المدمجة** | **4960025012.30** | **4886083348.00** |
| **حصة ذوي الأقلية** | | |
| **المجموعI** | **4960025012.30** | **4886083348.00** |
| **الخصوم غير الجارية** | | |
| القروض والديون المالية | **4267510756.91** | **4657002156.11** |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | **21905526.55** | **21905526.55** |
| الديون الأخرى غير الجارية | **984059.95** | **984059.95** |
| المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | **633008427.25** | **625640482.83** |
| **مجموع الخصوم غير الجاريةII** | **4923408770.66** | **5305532225.44** |
| **الخصوم الجارية** | | |
| الموردون والحسابات الملحقة | **350697260.64** | **338675106.43** |
| الضرائب | **166861697.92** | **169656956.50** |
| الديون الأخرى | **959303694.39** | **881305079.19** |
| خزينة الخصوم | **2373024.41** | **337853.68** |
| **مجموع الخصوم الجاريةIII** | **1479235677.36** | **1389974995.80** |
| **المجموع العام للخصوم** | **11362669460.32** | **11581590569.24** |

**المصدر**:من إعداد الطالبة بالإعتماد على **التقرير المالي لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي**، الجزائر،31 -12-2018، ص03، **أنظر للملحق رقم(4–2)**.

**الجدول رقم(4–10): حساب النتائج لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي لسنة 2018. الوحدة: دج**

| حساب النتائج | | |
|---|---|---|
| **البيان** | **2018** | **2017** |
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | **2721919757.17** | **2828910650.57** |
| تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع | | |
| الإنتاج المثبت | | |
| إعانات الإستغلال | | |
| **1–إنتاج السنة المالية** | **2721919757.17** | **2828910650.57** |
| المشتريات المستهلكة | **493518944.17–** | **483867675.25–** |
| الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى | **137564665.95–** | **132279797.59–** |
| **2–استهلاك السنة المالية** | **631083610.12–** | **616147472.84–** |
| **3–القيمة المضافة للإستغلال(1–2)** | **2090836147.05** | **2212763177.73** |
| أعباء المستخدمين | **634300590.67–** | **643042803.13–** |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | **78843729.47–** | **75478892.64–** |
| **4–إجمالي فائض الإستغلال** | **1377691826.91** | **1494241481.96** |
| المنتجات العملياتية الأخرى | **37059631.13** | **63473323.43** |
| الأعباء العملياتية الأخرى | **88608168.11–** | **78986357.89–** |
| مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | **688249122.51–** | **785685915.77–** |
| استرجاع خسائر القيمة والمؤونات | **60893984.18** | **51313616.24** |
| **5–النتيجة العملياتية** | **698788151.60** | **744356147.97** |
| المنتوجات المالية | **15711741.42** | **10723210.66** |
| الأعباء المالية | **169212870.06–** | **88448046.22–** |
| **6–النتيجة المالية** | **153501128.64–** | **77724835.56–2** |
| **7–النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)** | **545287022.96** | **666631312.41** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | **105420502.05–** | **122556283.76–** |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية | **255337.48** | **5112966.22** |
| **مجموع منتجات الأنشطة العادية** | **2835585113.90** | **2954420800.90** |
| **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | **2395973930.47–** | **2405232806.03–** |
| **8–النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **439611183.43** | **549187994.87** |
| عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها) | | |
| عناصر غير عادية (أعباء يجب تبيانها) | | |
| **9–النتيجة غير العادية** | | |
| **10–صافي نتيجة السنة المالية** | **439611183.43** | **549187994.87** |
| حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة النتيجة الصافية(1) | | |
| **11–صافي نتيجة المجموع المدمج(1)** | | |
| **ومنها حصة ذوي الأقلية(1)** | | |
| **حصة المجمع(1)** | | |

**المصدر**:من إعداد الطالبة بالإعتماد على **التقرير المالي لمؤسسة التسيير الفندقي الاوراسي**، الجزائر،31 -12-2018، ص 04، **الملحق رقم(4–3)**.

ما يمكن ملاحظته أن مؤسسة الأوراسي قامت بإعداد القوائم المالية الأساسية حسب معايير الإبلاغ المالي من حيث الشكل والإطار الفكري كما يلي:

**من حيث الشكل:** تتوافق القوائم المالية مع معيار إعداد وعرض القوائم المالية، حيث إن الميزانية تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي في عرضها من خلال الشكل جدول الذي يضم كل من دورتين(2017-2018)، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر، كما أن الأصول مرتبة على حسب درجة سيولتها والخصوم مرتبة على حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى إستعمال مبدأ السنوية للتفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، أما بالنسبة لحساب النتائج فالمؤسسة أعدته حسب الطبيعة، ويضم أيضا دورتين(2017-2018) بنتيجة صافية 549187994.87 دج لسنة 2017 و439611183.43دج بالنسبة لسنة 2018، وهي منخفضة بالمقارنة مع السنة السابقة، وهذا بسبب الاعمال التي تقوم بها من أجل التجديد باعتبارها أكثر الوحدات نشاطا.

**من حيث الإطار الفكري:** طبقت المؤسسة النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010، والمبادئ التي نص عليها، حيث قامت بتسجيل الأصول وفق القيمة التاريخية، والإهتلاك حسب الطريقة الخطية، وتقييم المخزونات حسب التكلفة الوسطية المرجحة، وبالتالي فإن المؤسسة أعدت كل قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي فهي تتوافق مع الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أن المؤسسة لا تقييم أصولها بالقيمة العادلة وذلك بسبب عدم وجود سوق نشطة، وهذا لا يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية.

**1-2خاصية الموثوقية:** من أهم ما تم التصريح به من طرف موظفي المؤسسة ما يلي:

- ✓ كل العمليات المسجلة بدقة لها المستندات المثبتة لها.
- ✓ القيام بالمراقبة الدورية لما تم تسجيله مع ما هو موجود فعلا.
- ✓ التدقيق الداخلي في المؤسسة: قامت بإرسال البعثات إلى وحدات التابعة لها، والقيام بالتدقيق وإنجاز التقارير وتقديم توصيات واقتراحات لتحسين الإدارة، كذلك تقوم طريق التحقق من الحركات النقدية وإبلاغ الإدارة العامة.
- ✓ التدقيق الخارجي في مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، تعاقدت خلال هذه الفترة مع مدقق واحد من أجل مراقبة وتدقيق الحسابات الختامية وبعث الثقة في القوائم والتقارير المالية.

**2-الخصائص الثانوية:** وهي كل من خاصية القابلية للمقارنة، قابلية التحقق، التوقيت الملائم وقابلية الفهم.

- ✓ **خاصية القابلية للمقارنة:** يمكن القول أن هذه الخاصية محققة لأن الطرق المحاسبية ثابتة من فترة لأخرى كما أن المعلومات المقارنة تقدم في على شكل عددي ووصفي في التقرير بهدف تتبع نشاط المؤسسة وتحليله، وهذا لمساعدة مستخدمي القوائم المالية.
- ✓ **خاصية قابلية الفهم:** تبين لنا مايلي:

-يتم الافصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.

-كل القوائم المالية يتم إعداد لها ملخص لشرحها باختصار، وأيضا شرح المصطلحات التي تخص نشاط المؤسسة الواردة في القوائم المالية.

- ✓ **التوقيت المناسب:** يتم تقديم المعلومات المتاحة عند الحاجة إليها من إتخاذ القرار المناسب.

-**خاصية القابلية للتحقق:** وهنا يمكن القول مايلي:

-في عملية القياس يتم إستخدام نفس الأساليب والخروج بنتائج متشابهة، مثلا طريقة احتساب قيمة المخزون يتم الاعتماد على نفس الطريقة لحساب تكلفة المخزون بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة، (fifo) الداخل أولا خارج أولا مثلا.

**يمكن القول أن الملاحظات الخاصة بالخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية، متماثلة في كافة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**

**ثانيا- مؤسسة مجمع صيدال.**

**1-واقع الخصائص الأساسية في مؤسسة صيدال:** تعتبر الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية من أهم الخصائص لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تم التطرق إلى الخاصيتين إن كانتا محققتين في المؤسسة الأم لا وتم توضيحها كما يلي:

**1-1 خاصية الملائمة:** حيث تعد المعلومات المحاسبية في التاريخ المحدد، وتساعد على التنبؤ(كل من الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية)، وتقييم أيضا أدائها السابق بغية اتخاذ القرار، وتعتمد مؤسسة صيدال على الاجراءات التالية:

- ✓ يتم إعداد القوائم المالية من كل سنة في التاريخ المحدد، كما أن من خلال المقابلة الشخصية مع معدي القوائم المالية في المؤسسة، وحسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تعد القوائم المالية خلال كل 06 أشهر من تاريخ الاغلاق 31ديسمبر، وقد تم الالتزام به خلال الفترة محل الدراسة.
- ✓ يتم تقديم معلومات حول القوائم المالية الحالية، كما أن جدول التدفقات النقدية الذي يساعد مستعملي القوائم المالية على تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ،كما أن المؤسسة تعد قوائم مالية تنبؤية، عرضنا هذا في حساب النتائج التقديري لسنة2019، حيث يظهر على النحو التالي:

**الجدول رقم(4–11): جانب الأصول لمؤسسة مجمع صيدال لسنة 2018.**

| جانب الأصول | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عناصر الأصول | 2018 | | | 2017 |
| | الخام | اهتلاكات–أرصدة | الصافي | الصافي |
| **الأصول المثبتة(غير الجارية)** | | | | |
| فارق الشراء (GOOD WILL) | 115414200.00 | 0.00 | 115414200.00 | 115414200.00 |
| **التثبيتات المعنوية** | 375991692.60 | 237242456.77 | 138749235.83 | 12120176.05 |
| **التثبيتات العينية** | | | | |
| الأراضي | 1130848191.42 | 0.00 | 1130848191.42 | 9122499237.77 |
| البناءات | 6325637912.96 | 4649825764.79 | 1675812148.17 | 1080477718.20 |
| التثبيتات العينية الأخرى | 17138456154.21 | 13585264692.41 | 3553191461.80 | 1041699916.09 |
| إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 276361487.38 |
| التثبيتات الجاري إنجازها | 10555198258.95 | 0.00 | 10555198258.95 | 13302394720.76 |
| **التثبيتات المالية** | | - | | |
| السندات الموضوعية موضع المعادلة–المؤسسات المشاركة | | - | - | - |
| المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة | 2939700175.00 | 462033246.90 | 2477666928.10 | 2878719294.94 |
| السندات الأخرى المثبتة | 3000000000.00 | 0.00 | 3000000000.00 | 4000000000.00 |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | 151716852.87 | 0.00 | 151716852.87 | 156010062.87 |
| الضرائب المؤجلة على الاصول | 318510346.41 | 0.00 | 318510346.41 | 290053362.19 |
| حسابات الإرتباط | | | | |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | 42051473784.42 | 18934366160.87 | 23117107623.55 | 32275750176.25 |
| **الأصول الجارية** | | | | |
| **المخزونات والمنتجات قيد الصنع** | 6273308651.69 | 667793354.53 | 5605515297.16 | 4364975309.76 |
| **الحسابات الدائنة–الإستخدمات المماثلة** | | | | |
| الزبائن | 5290022773.75 | 1657277910.11 | 3632744863.64 | 3105203300.94 |
| المدينون الأخرون | 2017384318.21 | 7500.00 | 2017376818.21 | 1709278222.98 |
| الضرائب | 138792346.50 | 11998830.46 | 126793516.04 | 100851920.55 |
| الأصول الأخرى الجارية | | | | |
| الموجودات وما يماثلها | | - | | |
| توظيفات وأصول مالية جارية | 18559989.19 | 0.00 | 18559989.19 | 18559989.19 |
| أموال الخزينة | 3114228586.22 | 76896881.94 | 3037331704.28 | 4698936566.30 |
| **مجموع الأصول الجارية** | 16852296665.56 | 2413974477.04 | 14438322188.52 | 13997805309.72 |
| **المجموع العام للأصول** | 58903770449.98 | 21348340637.91 | 37555429812.07 | 46273555485.97 |

**المصدر** :من إعداد الطالبة اعتمادا على:.**Rapport du conseil d'administration Groupe Saidal**, alger, 2018,P37 ،**أنظر للملحق رقم(4–4)**.

**الجدول رقم(4–12): جانب الخصوم لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2018.**

| جانب الخصوم | | |
|---|---|---|
| عناصر الخصوم | 2018 | 2017 |
| رؤوس الأموال الخاصة | | |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل) | 2500000000.00 | 2500000000.00 |
| مخصصات الدولة | 0.00 | 0.00 |
| رأس المال غير المطلوب | 0.00 | 0.00 |
| أموال خاصة أخرى | 411677000.00 | 8721856492.20 |
| العلاوات والإحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة) | 13263207027.34 | 12792833494.93 |
| فارق إعادة التقييم | 1265034701.67 | 1578555153.30 |
| فارق المعادلة | 0.00 | 0.00 |
| النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) | 1292124259.29 | 1433341329.05 |
| رؤوس الاموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد | 225264110.76 | (157297796.64) |
| حصة المؤسسة المدمجة | 0.00 | 0.00 |
| حصة ذوي الأقلية | 0.00 | 0.00 |
| المجموعI | 18957307099.06 | 26869288672.84 |
| الخصوم غير الجارية | | |
| القروض والديون المالية | 10617741786.58 | 10489615502.36 |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | 2377222.01 | 0.00 |
| الديون الأخرى غير الجارية | 593645268.24 | 1059992788.80 |
| المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | 1407039675.99 | 1321044280.68 |
| مجموع الخصوم غير الجاريةII | 12620803952.82 | 12870652571.84 |
| الخصوم الجارية | | |
| الموردون و الحسابات الملحقة | 2000103976.88 | 1324510088.67 |
| الضرائب | 179607313.70 | 709248220.05 |
| الديون الأخرى | 3682456439.87 | 4054421969.79 |
| خزينة الخصوم | 115151029.74 | 445433962.78 |
| مجموع الخصوم الجاريةIII | 5977318760.19 | 6533614241.29 |
| المجموع العام للخصوم | 37555429812.07 | 46273555485.97 |

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على:

**Rapport du conseil d'administration Group Saidal, alger, 2018, P38** - انظر للملحق رقم(4–5).

**الجدول رقم(4-13): حساب النتائج لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2018.**

| حساب النتائج | | |
|---|---|---|
| البيان | 2018 | 2017 |
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | 9627669617.30 | 9610663720.30 |
| تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و م ق الصنع | 206569542.16 | (445404405.32) |
| الإنتاج المثبت | 0.00 | 0.00 |
| إعانات الإستغلال | 0.00 | 0.00 |
| 1-إنتاج السنة المالية | 9834239159.46 | 9165259314.98 |
| المشتريات المستهلكة | ( 4143149298.10 ) | (3382283278.19 ) |
| الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى | (1012879210.65 ) | ( 952170610.90 ) |
| 2-استهلاك السنة المالية | ( 5156028508.75 ) | ( 4334453889.09) |
| 3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2) | 4678210650.71 | 4830805425.89 |
| أعباء المستخدمين | (3186097946.17 ) | (2709238895.90) |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | (160057490.45) | (158926511.12 ) |
| 4-إجمالي فائض الإستغلال | 1332055214.09 | 1962640018.87 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 1142352643.62 | 114704843.76 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | (142890390.41) | ( 51702530.63) |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | (1287214651.31) | (735099379.24) |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | 321577514.29 | 362742047.22 |
| 5-النتيجة العملياتية | 1365880330.28 | 1653284999.98 |
| المنتوجات المالية | 191627016.37 | 162892992.61 |
| الأعباء المالية | (159258487.69) | (101670170.27) |
| 6-النتيجة المالية | 32368528.68 | 61222822.34 |
| 7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6) | 1398248858.96 | 1714507822.32 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | (127206062.00) | (277572318.00) |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية | (21081462.33) | 3594175.27 |
| مجموع منتجات الانشطة العادية | 11489796333.74 | 9805599198.57 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | (10197672074.45) | (9372257869.52) |
| 8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية | 1292124259.29 | 1433341329.05 |
| عناصرغيرعادية (منتجات)(يجب تبيانها) | / | / |
| عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها) | / | / |
| 9-النتيجة غير العادية | / | / |
| 10-صافي نتيجة السنة المالية | 1292124259.29 | 1433341329.05 |
| حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة النتيجة الصافية(1) | / | / |
| 11-صافي نتيجة المجموع المدمج(1) | / | / |
| ومنها حصة ذوي الأقلية(1) | / | / |
| حصة المجمع(1) | / | / |

**المصدر** :من إعداد الطالبة اعتمادا على:.**Rapport du conseil d'administration Group Saidal**, alger,2018, P39. أنظر الملحق رقم(4-6)

**جدول رقم(4-14): حساب النتائج المتوقع لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2019.**

| حساب النتائج المتوقع لسنة 2019 | |
|---|---|
| **البيان** | **2019** |
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | **12 560 388,80** |
| تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع | **(156 601,48)** |
| الإنتاج المثبت | **0,00** |
| إعانات الإستغلال | **0,00** |
| **1-إنتاج السنة المالية** | **12 403 787,32** |
| المشتريات المستهلكة | **(4 571 572,78)** |
| الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى | **(1 009 408,54)** |
| **2-استهلاك السنة المالية** | **(5 580 981,32)** |
| **3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)** | **6 822 806,00** |
| أعباء المستخدمين | **(3 402 877,89)** |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | **(169 357,69)** |
| **4-إجمالي فائض الإستغلال** | **3 250 570,42** |
| المنتجات العملياتية الأخرى | **11 719,77** |
| الأعباء العملياتية الأخرى | **(65 257,95)** |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | **(995 084,57)** |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | **62 649,19** |
| **5-النتيجة العملياتية** | **2 264 596,86** |
| المنتوجات المالية | **129 176,03** |
| الأعباء المالية | **(505 029,76)** |
| **6-النتيجة المالية** | **(375 853,73)** |
| **7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)** | **1 888 743,13** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | **(285 952,95)** |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية | **(12 010,25)** |
| **مجموع منتجات الانشطة العادية** | **12 607 332,31** |
| **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | **(10 992 531,88)** |
| **8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **1 614 800,43** |
| عناصرغيرعادية (منتجات)(يجب تبيانها) | **0,00** |
| عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها) | **0,00** |
| **9-النتيجة غير العادية** | **0,00** |
| **10-صافي نتيجة السنة المالية** | **1 614 800,43** |
| حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة النتيجة الصافية(1) | **/** |
| **11-صافي نتيجة المجموع المدمج(1)** | **/** |
| **ومنها حصة ذوي الأقلية(1)** | **/** |
| **حصة المجمع(1)** | **/** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات من مؤسسة مجمع صيدال من مصلحة مراقبة التسيير.

ما يمكن ملاحظته أن مؤسسة مجمع صيدال قامت بإعداد القوائم المالية الأساسية حسب معايير الإبلاغ المالي من حيث الشكل والإطار الفكري كما يلي:

- ✓ **من حيث الشكل** :تتوافق الميزانية مع المعيار المحاسبي الدولي في عرضها من خلال الشكل جدول الذي يضم كل من دورتين (2017-2018)، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر، كما أن الأصول مرتبة على حسب درجة سيولتها والخصوم مرتبة على حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى إستعمال مبدأ السنوية للتفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، أما بالنسبة لحساب النتائج فالمؤسسة أعدته حسب الطبيعة ويضم أيضا دورتين (2017-2018) بنتيجة صافية **1433341329.05** دج لسنة 2017 و**1292124259.29**دج بالنسبة لسنة 2018 وهي منخفضة بالمقارنة مع السنة السابقة، أما ما هو متوقع إرتفاع في النتيجة في حساب النتائج بنتيجة قدرها **1 614 800,43** دج لسنة**2019** .

- توافق القوائم المالية مع معايير المحاسبة الدولية : تم تطبيقه عند تبني معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت مؤسسة مجمع صيدال بتسجيل الأصول والخصوم طبقا لما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية، أي أن القوائم المالية للمؤسسة مجمع صيدال تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

- ✓ **من حيث الإطار الفكري**: طبقت المؤسسة النظام المحاسبي المالي منذ سنة2010 والمبادئ التي نص عليها، حيث قامت بتسجيل الأصول وفق القيمة التاريخية، والإهتلاك حسب الطريقة الخطية، وتقييم المخزونات حسب التكلفة الوسطية المرجحة؛

- وبالتالي فإن المؤسسة أعدت كل قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي وبالتالي فهي تتوافق مع الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أن المؤسسة لا تقييم أصولها بالقيمة العادلة وذلك بسبب عدم وجود سوق نشطة وهذا لا يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية.

**1-2خاصية الموثوقية**: من أهم ما تبين خلال الاتصال مع موظفي المؤسسة مايلي:

- ✓ دقة في التسجيل المحاسبي حيث يعتمد على مستندات المثبتة لكل عملية؛
- ✓ قيام بالمراقبة الدورية لكل ما تم تسجيله مع ما هو موجود فعلا خلال الدورة؛
- ✓ خصص مجمع صيدال مديرية خاصة بالتدقيق والرقابة الداخلية، إضافة إلى ما تقوم به فروع ووحدات الإنتاج من تدقيق في العمليات.
- ✓ تعتمد المؤسسة في عملية التدقيق الخارجي على محافظين للحسابات، حيث يتم إرفاق القوائم المالية برأي محافظ الحسابات، الذي يزيد من مصداقية وشفافية تقاريرها السنوية وقوائمها المالية؛
- ✓ استقلالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، حيث أنه يتم في مديرية خاصة به ؛
- ✓ الإفصاح عن كل الأحداث سواء كانت سلبية أو إيجابية والصعوبات التي تواجهه المؤسسة.

**ثالثا–مؤسسة أليانس للتأمينات.**

**1–واقع الخصائص الأساسية في مؤسسة أليانس للتأمينات**: تعد الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية من أهم الخصائص لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تم التطرق إلى الخاصيتين إن كانتا محققتين في المؤسسة الأم لا وتم توضيحها كما يلي:

1-1**خاصية الملاءمة:** إن المعلومات المحاسبية تعد في التاريخ المحدد، وهذا يساعد على التنبؤ من أجل تقييم أداء المؤسسة أليانس السابق بغية اتخاذ القرار، وتعتمد مؤسسة أليانس للتأمينات عل الاجراءات التالية:

-يتم إعداد القوائم المالية في التاريخ المحدد من كل سنة ؛

-يتم تقديم معلومات حول القوائم المالية الحالية والسابقة من خلال التقارير المالية السنوية المصدرة الذي يساعد مستعملي القوائم المالية على تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وكذا أوجه استعمالها، أيضا يمكن مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين والمقرضين من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وهذا من خلال حساب النتائج، وبالتالي هذه المعلومات تفيد في معرفة مدى قدرة المؤسسة على دفع قروضها وفوائدها المستحقة وأيضا قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح على المساهمين، وكما يتم إعداد القوائم المالية تقديرية، ويمكن تقديم بعض القوائم المالية لمؤسسة أليانس كما يلي:

**الجدول رقم(4-15): جانب الأصول لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018. الوحدة: دج**

| جانب الأصول | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عناصر الأصول | 2018 | | | 2017 |
| | الخام | اهتلاكات-أرصدة | الصافي | الصافي |
| الأصول المثبتة(غير الجارية) | | | | |
| فارق الشراء (GOOD WILL) | | | | |
| التثبيتات المعنوية | 212202852 | 152417853 | 59785000 | 58522612 |
| التثبيتات العينية | | | | |
| الأراضي | 595161100 | | 595161100 | 497943100 |
| البناءات | 695955709 | 116801532 | 579154177 | 593073292 |
| التثبيتات العينية الأخرى | 877295764 | 506511511 | 370784253 | 392299454 |
| إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى | 153993600 | 0 | 153993600 | 55958400 |
| التثبيتات الجاري إنجازها | 215167741 | 0 | 215167741 | 90479821 |
| التثبيتات المالية | | - | | |
| السندات الموضوعية موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة | | - | - | - |
| المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة | 420172423 | 0 | 420172423 | 394097583 |
| السندات الأخرى المثبتة | 1730000000 | 0 | 1730000000 | 1230000000 |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | 9660283 | 0 | 9660283 | 10827542 |
| الضرائب المؤجلة على الاصول | | | | |
| حسابات الإرتباط | | | | |
| مجموع الأصول غير الجارية | 4909609472 | 775730895 | 4133878576 | 3323201803 |
| الأصول الجارية | | | | |
| تقنية الوظيفية للتامين: | | | | |
| حصة التأمين المشترك المتنازل عنها | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حصة إعادة التأمين المتنازل عنها | 383921182 | | 383921182 | 441848625 |
| الحسابات الدائنة-الإستخدمات المماثلة | | | | |
| مكتسبون ومتنازلون مدينين | 11598860 | 0 | 11598860 | 16859992 |
| مؤمن له ووسطاء التأمين مدنين | 2642267237 | 98731643 | 2543535594 | 2483520828 |
| المدينون الأخرون | 196021019 | 0 | 196021019 | 188826918 |
| الضرائب | 9116328 | 0 | 9116328 | 250679117 |
| الأصول الأخرى الجارية | 5289978 | 0 | 5289978 | 734420 |
| الموجودات وما يماثلها | | | | |
| توظيفات وأصول مالية جارية | 350000000 | 0 | 350000000 | 850000000 |
| أموال الخزينة | 817055982 | 0 | 817055982 | 647622934 |
| مجموع الأصول الجارية | 4415270586 | 98731643 | 4316538943 | 4880092834 |
| المجموع العام للأصول | 9324880058 | 874462538 | 8450417520 | 8203294637 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على **التقرير المالي للمؤسسة أليانس للتأمينات**، الجزائر،31-12-2018،ص 01، **أنظر للملحق رقم(4-7)**.

**الجدول رقم(4-16): جانب الخصوم لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018.** الوحدة: دج

| جانب الخصوم | | |
|---|---|---|
| عناصر الخصوم | 2018 | 2017 |
| رؤوس الأموال الخاصة | | |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل) | 2205714180 | 2205714180 |
| رأس المال غير المطلوب | 0 | 0 |
| العلاوات والإحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة) | 262924304 | 219710205 |
| فارق إعادة التقييم | 0 | 0 |
| فارق المعادلة | 0 | 0 |
| النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع) | 462355811 | 432140992 |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد | 496576138 | 383852240 |
| حصة المؤسسة المدمجة | 0 | 0 |
| حصة ذوي الأقلية | 0 | 0 |
| المجموعI | 3427570433 | 3241417617 |
| الخصوم غير الجارية | | |
| القروض والديون المالية | 0 | 0 |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | 0 | 0 |
| الديون الأخرى غير الجارية | 0 | 0 |
| المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | 385075836 | 319860719 |
| مجموع الخصوم غير الجاريةI | 385075836 | 319860719 |
| الخصوم الجارية | | |
| الاموال أو القيمة المحصلة من المؤمن | 332017388 | 347443550 |
| مهمة التقنية للتأمينات:<br>-العملية المباشرة. | 2281985167 | 2341004462 |
| الديون والحسابات الملحقة | | |
| المكتسبون ومتنازلون الدائنيين | 375662276 | 417398226 |
| مؤمن له ووسطاء التأمين الدائن | 468919449 | 354459332 |
| الضرائب | 621032552 | 811244300 |
| الديون الأخرى | 558154418 | 370466431 |
| خزينة الخصوم | 0 | 0 |
| مجموع الخصوم الجاريةIII | 4637771252 | 4642016301 |
| المجموع العام للخصوم | 8450417520 | 8203294637 |

**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتمادا على **التقرير المالي للمؤسسة أليانس للتأمينات**، الجزائر،31 -12-2018، ص 02، **أنظر للملحق رقم(4-8)**.

**الجدول رقم(4-17): حساب النتائج لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018**. الوحدة: دج

| حسابات النتائج | | |
|---|---|---|
| البيان | 2018 | 2017 |
| الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة | 4018923338 | 3866601363 |
| الاقساط المقبولة | 0 | 0 |
| الأقساط الصادرة المؤجلة | 16656713 | -107308227 |
| الاقساط المقبولة المؤجلة | 0 | 0 |
| 1-الاقساط المحصلة خلال السنة | 4035580052 | 3759293136 |
| الخدمات على العمليات المباشرة | -1924668122 | -1935283933 |
| الخدمات المقدمة المقبولة | 0 | 0 |
| 2-الخدمات خلال السنة | -1924668122 | -1935283933 |
| العمولة المستلمة في إعادة التأمين | 240678884 | 240678884 |
| العمولة المسددة في إعادة التأمين | 0 | 0 |
| 3-عمولات إعادة التأمين | 240678884 | 240678884 |
| 4-إعانة تشغيل التأمين | 0 | 0 |
| 5-هامش التأمين الصافي | 2351590814 | 2038725424 |
| خدمات وإستهلاكات أخرى | -1098053370 | -803074475 |
| أعباء المستخدمين | -677864260 | -659591922 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | -118554658 | -105298637 |
| الانتاج المثبت | 0 | 0 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 8682716 | 33643410 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | -25770015 | -108006520 |
| مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | -229863052 | -210271911 |
| تموين التأمينات والكوارث الطبيعية | -73759874 | -96390815 |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | 186544928 | 212557260 |
| 6-النتيجة العملياتية | 322953228 | 302291814 |
| المنتوجات المالية | 234986745 | 225693009 |
| الأعباء المالية | -4185158 | -5915079 |
| 7-النتيجة المالية | 230801587 | 219777929 |
| 8-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6) | 553754815 | 522069743 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | -91516760 | -90072813 |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية | 0 | 0 |
| مجموع منتجات الأنشطة العادية | 4706473325 | 4445903036 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | -4244235270 | -4013906106 |
| 9-النتيجة الصافية للأنشطة العادية | 462238055 | 431996930 |
| عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها) | 142781 | 273892 |
| عناصر غير عادية (أعباء يجب تبيانها) | -25026 | -129831 |
| 10-النتيجة غير العادية | 117756 | 144061 |
| 11-صافي نتيجة السنة المالية | 462355811 | 432140992 |
| حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة النتيجة الصافية(1) | / | / |
| 11-صافي نتيجة المجموع المدمج(1) | / | / |
| ومنها حصة ذوي الأقلية(1) | / | / |
| حصة المجمع(1) | / | / |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على **تقرير المالي للمؤسسة أليانس للتأمينات**، الجزائر،31-12-2018، ص 02 **أنظر للملحق رقم(4-9)**

ما يمكن ملاحظته أن مؤسسة أليانس للتأمينات قامت بإعداد القوائم المالية الأساسية حسب معايير الإبلاغ المالي من حيث الشكل والإطار الفكري كما يلي:

- ✓ **من حيث الشكل:** تتوافق الميزانية مع المعيار المحاسبي الدولي في عرضها من خلال الشكل جدول الذي يضم كل من دورتين(2017-2018)، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر، كما أن الأصول مرتبة على حسب درجة سيولتها والخصوم مرتبة على حسب درجة الاستحقاق، بالإضافة إلى استعمال مبدأ السنوية للتفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، أما بالنسبة لحساب النتائج فالمؤسسة أعدته حسب الطبيعة ويضم أيضا دورتين(2017-2018) بنتيجة صافية432140992 دج لسنة 2017 و462355811دج بالنسبة لسنة 2018، وهي مرتفعة بالمقارنة مع السنة السابقة، وهذا بسبب ارتفاع المستمر لهامش التأمين نتيجة لجذب عدد كبير من الزبائن لنظرا لجودة الخدمة المقدمة، والتزامها بالتأمين على الضرر الذي يلحق بالممتلكات ،كما أنها توسعت جغرافيا عبر التراب الوطني وهي أكثر المؤسسات نشاطا.
- ✓ **من حيث الإطار الفكري:** طبقت المؤسسة النظام المحاسبي المالي منذ سنة2010، والمبادئ التي نص عليها، حيث قامت بتسجيل الأصول وفق القيمة التاريخية، والإهتلاك حسب الطريقة الخطية، وتقييم المخزونات حسب التكلفة الوسطية المرجحة، وبالتالي فإن المؤسسة أعدت كل قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي فهي تتوافق مع الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، كما أن المؤسسة لا تقيم أصولها بالقيمة العادلة وذلك بسبب عدم وجود سوق نشطة وهذا لا يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية.

**1-2خاصية الموثوقية:** من أهم ما تبين خلال الاتصال مع موظفي المؤسسة مايلي:

- ✓ كل العمليات المسجلة بدقة لها مستندات المثبتة لها، والالتزام بالإفصاح المحاسبي عن كل الأحداث؛
- ✓ تقوم لجنة التدقيق بضمان الإمتثال للوائح والقوانين والتشريعات المعمول بها، وتهتم بتنظيم عمل المراقبين في المؤسسة وتنظيم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ؛
- ✓ **التدقيق الداخلي** في المؤسسة يقوم بتحديد وظيفة المراجعة الداخلية ومسؤولياتها، تنظيم العلاقة بين المؤسسة والمراجعي الحسابات؛.
- ✓ تعتمد المؤسسة على التدقيق الخارجي، بهدف تدقيق حسابتها من خلال إرفاق قوائمها المالية بتقريره، وهذا من أجل إثبات صحة ومصداقية قوائمها المالية وإتباعها للمبادئ المحاسبية؛

**رابعا-مؤسسة آن سي أرويبة.**

**1-واقع الخصائص الأساسية في مؤسسة آن سي أ رويبة :**تعتبر الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في:

1-1: **خاصية الملاءمة:** يتم إعداد المعلومات المحاسبية في التاريخ المحدد من كل سنة بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي، لخدمة مستخدميها وتسهيل عملية التنبؤ، وتحرص مؤسسة آن سي أ رويبة على الاجراءات التالية:

- يتم تقديم معلومات حول الميزانية الحالية، وباعتبار أنها أصبحت تحقق نتيجة الخسارة منذ سنة 2017، لم تقم

بإعداد قوائم مالية تقديرية، ويمكن عرض بعض قوائمها المالية كما يلي التالي:

**الجدول رقم(4-18): جانب الأصول لمؤسسة آن سي أروبية(NCA) لسنة 2018 . الوحدة :دج**

| جانب الأصول | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عناصر الأصول | 2018 | | | 2017 |
| | الخام | اهتلاكات-أرصدة | الصافي | الصافي |
| **الأصول المثبتة(غير الجارية)** | | | | |
| فارق الشراء (GOOD WILL) | | | | |
| **التثبيتات المعنوية** | **93165682** | **(69594483)** | **2357199** | **33826148** |
| **التثبيتات العينية** | **10160529386** | **(3789187371)** | **6371342015** | **5327292929** |
| الأراضي | **2625000000** | **-** | **2625000000** | **1183751184** |
| البناءات | **922838083** | **(309167507)** | **613670576** | **659660811** |
| التثبيتات العينية الأخرى | **6583409194** | **(3480019864)** | **3103389330** | **3471144052** |
| إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى | **-** | **-** | **-** | **-** |
| التثبيتات الجاري إنجازها | **29282109** | **-** | **2 9282109** | **12736882** |
| **التثبيتات المالية** | **175511506** | **-** | **175511506** | **113301317** |
| السندات الموضوعية موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة | | **-** | **-** | - |
| المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة | **-** | **-** | **-** | - |
| السندات الأخرى المثبتة | **-** | **-** | **-** | - |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | **3700000** | **-** | **3700000** | **775000** |
| الضرائب المؤجلة على الأصول | **171811506** | **-** | **171811506** | **112526317** |
| حسابات الإرتباط | | | | |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **10429206574** | **(3858781854)** | **6570424720** | **5474420394** |
| **الأصول الجارية** | | | | |
| **المخزونات والمنتجات قيد الصنع** | **823488969** | **(112891183)** | **710597785** | **1179330172** |
| **الحسابات الدائنة-الإستخدمات المماثلة** | **2719914436** | **(182450329)** | **2537464108** | **1908496267** |
| الزبائن | **2561782326** | **(182450329)** | **2379331998** | **1774476285** |
| المدينون الأخرون | **118627669** | **-** | **118627669** | **52269968** |
| الضرائب | **30720191** | **-** | **30720191** | **68623477** |
| الأصول الأخرى الجارية | **8784250** | **-** | **8784250** | **13126537** |
| الموجودات وما يماثلها | **250744601** | **-** | **250744601** | **132516862** |
| توظيفات وأصول مالية جارية | **5649308** | **-** | **5649308** | **6371400** |
| أموال الخزينة | **245095293** | **-** | **245095293** | **126145462** |
| **مجموع الأصول الجارية** | **3794148006** | **(295341512)** | **3498806494** | **3220343300** |
| **المجموع العام للأصول** | **14223354580** | **(4154123366)** | **10069231214** | **8694763694** |

**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتماد على **التقرير المالي لمؤسسة آن سي أروبية**، الجزائر،31-12-2018، ص 06، **أنظر للملحق رقم(4-10)**.

**الجدول رقم(4-19): جانب الخصوم لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA) لسنة 2018 . الوحدة : دج**

| جانب الخصوم | | |
|---|---|---|
| عناصر الخصوم | 2018 | 2017 |
| رؤوس الأموال الخاصة | | |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل) | 849195000 | 849195000 |
| رأس المال غير المطلوب | - | - |
| العلاوات والإحتياطيات(الاحتياطيات المدمجة) | 520261097 | 1222871347 |
| فارق إعادة التقييم | 1441248816 | - |
| فارق المعادلة | - | - |
| النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع) | (275035966) | (702610250) |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد | - | - |
| حصة المؤسسة المدمجة | - | - |
| حصة ذوي الأقلية | - | - |
| المجموعI | 2535668947 | 1369456097 |
| الخصوم غير الجارية | | |
| القروض والديون المالية | 1585339950 | 2486785886 |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | 17041707 | 10955189 |
| الديون الأخرى غير الجارية | - | - |
| المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | 18676283 | 15746232 |
| مجموع الخصوم غير الجاريةII | 1621057940 | 2513527307 |
| الخصوم الجارية | | |
| المؤونات والحسابات الملحقة | 2311196012 | 1970597393 |
| الضرائب | 5316881 | 3194534 |
| الديون الأخرى | 281221204 | 135485524 |
| خزينة الخصوم | 3314770229 | 2702502840 |
| مجموع الخصوم الجاريةIII | 5912504327 | 4811780290 |
| المجموع العام للخصوم | 10069231214 | 8694763694 |

**المصدر**:من إعداد الطالبة بالإعتماد على **تقرير المالي لمؤسسة آن سي أرويبة**،الجزائر،31-12-2018،ص 07،**أنظر للملحق رقم(4-11)**.

**الجدول رقم(4-20): حساب النتائج لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA)لسنة 2018 . الوحدة : دج**

| حساب النتائج | | |
|---|---|---|
| البيان | 2018 | 2017 |
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | 5 936 615 369 | 5 659 391 237 |
| تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع | ( 164 687 788) | 260 096 158 |
| الإنتاج المثبت | - | - |
| إعانات الإستغلال | - | - |
| 1-إنتاج السنة المالية | 5 771 927581 | 5 919 487 396 |
| المشتريات المستهلكة | ( 3 618 612603) | ( 3 607 011 260) |
| الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى | (926 986 537) | ( 1 129 603 933) |
| 2-استهلاك السنة المالية | ( 4 545 599 140) | ( 4 736 615 193) |
| 3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2) | 1 226 328 441 | 1 182 872 203 |
| أعباء المستخدمين | ( 711 630 826) | ( 722 931 844) |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | ( 50 733 316) | ( 54 753 822) |
| 4-إجمالي فائض الإستغلال | 463 964 299 | 405 186 536 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 89 892 128 | 47 099 948 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | ( 127 735 114) | ( 138 477 963) |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | 534 682 928) | ( 744 037 721) |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | 49 028 820 | 3 247 456 |
| 5-النتيجة العملياتية | ( 59 532 796) | ( 426 981 745) |
| المنتوجات المالية | 21 728 182 | 15 082 804 |
| الأعباء المالية | ( 290 470 023) | ( 375 831 347) |
| 6-النتيجة المالية | ( 268 741 841) | ( 360 748 543) |
| 7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6) | ( 328 274 637) | ( 787 730 288) |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | - | - |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية | 53 238 671 | 85 120 037 |
| مجموع منتجات الانشطة العادية | 5 985 815 381 | 6 070 037 641 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | ( 6 260 851 347) | ( 6 772 647 891) |
| 8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية | ( 275 035 966) | ( 702 610 250) |
| عناصرغيرعادية (منتجات)(يجب تبيانها) | - | - |
| عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها) | - | - |
| 9-النتيجة غير العادية | - | - |
| 10-صافي نتيجة السنة المالية | ( 275 035 966) | ( 702 610 250) |
| حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة النتيجة الصافية(1) | | |
| 11-صافي نتيجة المجموع المدمج(1) | | |
| ومنها حصة ذوي الأقلية(1) | | |
| حصة المجمع(1) | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على **تقرير المالي لمؤسسة آن سي أرويبة**، الجزائر،31-12-2018، ص08، **انظر للملحق رقم(4-12)**.

ما يمكن ملاحظته أن مؤسسة آن سي أ رويبة قامت بإعداد القوائم المالية الأساسية حسب معايير الإبلاغ المالي من حيث الشكل والإطار الفكري كما يلي:

- ✓ **من حيث الشكل :**

تتوافق القوائم المالية مع معايير المحاسبة الدولية، حيث أن الميزانية تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي في عرضها من خلال الشكل جدول الذي يضم كل من دورتين(2017-2018)، وتضمنت أيضا عمودا خاصا بالإهتلاكات والمؤونات، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر مثل الأصول المعنوية، الاصول المادية كالأراضي، المباني والأصول المادية الأخرى وخصوم الضرائب المؤجلة، المدينون، المتاحات، القروض والاحتياطيات، كما أن الأصول مرتبة على حسب درجة سيولتها والخصوم مرتبة على حسب درجة الاستحقاق، بالإضافة إلى استعمال مبدأ السنوية للتفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، أما بالنسبة لحساب النتائج فالمؤسسة أعدته حسب الطبيعة ويضم أيضا دورتين(2017-2018) بنتيجة صافية (**966 035 275**) دج لسنة2018 و **702 610 250**)دج بالنسبة لسنة 2017، وتعتبر النتيجة المحققة خسارة وهي منخفضة بالمقارنة مع السنة السابقة، وهذا بسبب المنافسة الشديدة للمؤسسة وتعاني أيضا من سوء التسيير.

- **توافق القوائم المالية مع المعايير الدولية:** من خلال التقرير المالي للمؤسسة نلاحظ ما يلي:
- اعترفت وسجلت كل من الأصول والخصوم حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المال، مثلا تخلت المؤسسة على المصاريف الإعدادية حسب ما تنص عليه المعايير الدولية؛
- إعادة تصنيف الأصول وخصوم طبقا لمعايير الإبلاغ الدولية كعقد الإيجار التمويلي الذي أصبح يندرج ضمن أصول المؤسسة؛
- التعديلات تكون من خلال الأموال الخاصة في حساب المرحل من جديد؛
- وبالتالي إن القوائم المالية للمؤسسة آن سي أ رويبة تتوافق مع(IFRS1).

**من حيث الإطار الفكري:** تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة منذ سنة2010 والمبادئ التي نص عليها، حيث قامت بتسجيل الأصول وفق القيمة التاريخية كقاعدة للتقييم، سجلت الأصول المادية والمعنوية بتكلفة الإقتناء مضافا إليها المصاريف المباشرة وتكلفة القروض متعلقة بها، برامج الإعلام الآلي متطورة داخليا عندما تستوفي المعايير يمكن إدراجها كأصول تدرج ضمن الحسابات بالتكلفة المباشرة لتطويرها، والتي تتضمن النفقات الخارجية ومصاريف المستخدمين المساعدة للمشروع، والأصول تقيم بتكلفتها منقوصا منها الإهتلاك المجمع وخسائر القيمة، وإهتلاك الأصول حسب الطريقة الخطية حسب العمر الإنتاجي لأصول المؤسسة ؛

- وتقييم المخزونات حسب التكلفة الوسطية المرجحة؛

. وبالتالي فإن المؤسسة أعدت كل قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي فهي تتوافق مع الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أن المؤسسة لا تقيم أصولها بالقيمة العادلة.

**2-1خاصية الموثوقية:** من أهم ما تبين خلال الاتصال مع موظفي المؤسسة ما يلي:

- ✓ كل العمليات المسجلة بدقة لها المستندات المثبتة لها.
- ✓ قيام بالمراقبة الدورية ما تم تسجيله مع ما هو موجود فعلا.
- ✓ توفير بعض إجراءات الحوكمة في التوظيف، وكل تخصص يعمل وفق المصلحة الخاصة به.
- ✓ اللجنة التدقيق تعمل على تدقيق الحسابات التشغيلية للتدفقات المادية والمالية، وتسيطر على التدقيق الداخلي للمؤسسة؛
- ✓ عدم استقلالية التدقيق الداخلي في المؤسسة، حيث أن الذي يقوم بعملية التدقيق، له مهام أخرى غير التدقيق موكلة له ؛
- ✓ الافصاح عن كل الاحداث سواء كانت سلبية أو إيجابية، وإرفاق القوائم المالية برأي محافظ الحسابات لإثبات شفافيتها ومصداقيتها؛
- ✓ تتميز المؤسسة بسوء التسيير خلال هذه السنوات الأخيرة وانعكس هذا بالسلب على جميع نشاطاتها.

**خامسا-مؤسسة بيوفارم.**

**1-واقع الخصائص الأساسية في مؤسسة بيوفارم:** تعد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية مهمة وأساسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي يمكن إدراجهما فيما يلي:

1-**1 خاصية الملاءمة:** تعد المعلومات المحاسبية في التاريخ المحدد من كل سنة وتساهم في التنبؤ والتخطيط (كل من الاداء والمركز المالي والتدفقات النقدية) وتقييم أيضا أدائها السابق بغية اتخاذ القرار، وتحرص مؤسسة بيوفارم تطبيق على الاجراءات التالية:

-يتم إعداد القوائم المالية في التاريخ المحدد وفق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة محل الدراسة.

-يتم تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة من خلال القوائم المالية الحالية لتمكن المستثمرين من معرفة مقدرة المؤسسة على الاستمرارية وأيضا قدرتها على مواجهة التزاماتها، كما أن حساب النتائج الذي يساعد مستعملي القوائم المالية على معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأرباح مثلا، وبالتالي تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح، لم يتم إعداد القوائم المالية التقديرية لسنة 2019 خلال فترة الدراسة.

- إن القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2018 يتم إدراجها على النحو التالي:

**الجدول رقم(4–21): جانب الأصول لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 .** الوحدة: دج

| جانب الأصول | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عناصر الأصول | 2018 | | | 2017 |
| | الخام | اهتلاكات–أرصدة | الصافي | الصافي |
| الأصول المثبتة(غير الجارية) | | | | |
| فارق الشراء (GOOD WILL) | | | | |
| التثبيتات المعنوية | 419386858 | 272206858 | 147179565 | 63314235 |
| التثبيتات العينية | | | | |
| الأراضي | 713621761 | | 713621761 | 738063549 |
| البناءات | 729219946 | 687373892 | 41846053 | 47420950 |
| التثبيتات العينية الأخرى | 2840564742 | 1399011539 | 1441553202 | 1033240126 |
| إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى | - | - | - | - |
| التثبيتات الجاري إنجازها | 475548964 | - | 475548964 | 120548378 |
| التثبيتات المالية | | - | | |
| السندات الموضوعية موضع المعادلة–المؤسسات المشاركة | | - | - | - |
| المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة | 5400876547 | - | 5400876547 | 7085876547 |
| السندات الأخرى المثبتة | 50000000 | - | 50000000 | 50000000 |
| القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية | 323226628 | - | 323226628 | 169129388 |
| الضرائب المؤجلة على الاصول | 34634531 | - | 34634531 | 35362409 |
| حسابات الإرتباط | | | | |
| مجموع الأصول غير الجارية | 10987079545 | 2358592291 | 8628487254 | 9342955585 |
| الأصول الجارية | | | | |
| المخزونات والمنتجات قيد الصنع | 3478680420 | 304283741 | 3174396679 | 1749091118 |
| الحسابات الدائنة–الإستخدامات المماثلة | | | | |
| الزبائن | 1152339297 | 38102535 | 1114236762 | 399721392 |
| المدينون الأخرون | 1230747110 | - | 1230747110 | 623111737 |
| الضرائب | 340024054 | - | 340024054 | 82480637 |
| الأصول الأخرى الجارية | | - | | |
| الموجودات وما يماثلها | | - | | |
| توظيفات وأصول مالية جارية | 47587000 | - | 47587000 | 147146963 |
| أموال الخزينة | 461514723 | - | 461514723 | 76116305 |
| مجموع الأصول الجارية | 6710892606 | 342386276 | 6368506329 | 3077668154 |
| المجموع العام للأصول | 17697972152 | 2700978567 | 14996993584 | 12420623739 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على **التقرير المالي لمؤسسة بيوفارم**، الجزائر، 31 -12-2018، ص49، **أنظر للملحق رقم(4–13)**.

**الجدول رقم(4-22): جانب الخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018.** الوحدة: دج

| جانب الخصوم | | |
|---|---|---|
| عناصر الخصوم | 2018 | 2017 |
| رؤوس الأموال الخاصة | | |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستغل) | 5104375000 | 5104375000 |
| رأس المال غير المطلوب | - | - |
| العلاوات والإحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة) | 2471361015 | 2671570621 |
| فارق إعادة التقييم | | - |
| فارق المعادلة | - | - |
| النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) | 4568105169 | 2351977893 |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد | - | - |
| حصة المؤسسة المدمجة | - | - |
| حصة ذوي الأقلية | - | - |
| المجموعI | 12143841184 | 10127923515 |
| الخصوم غير الجارية | | |
| القروض والديون المالية | 205875241 | 318430096 |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | 13776897 | 14307165 |
| الديون الأخرى غير الجارية | - | - |
| المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | 18244342 | 15844342 |
| مجموع الخصوم غير الجاريةII | 237896481 | 348581603 |
| الخصوم الجارية | | |
| الموردون والحسابات الملحقة | 1850556750 | 1061610195 |
| الضرائب | 6995829 | 61544434 |
| الديون الأخرى | 562017098 | 646050319 |
| خزينة الخصوم | 195686240 | 174913671 |
| مجموع الخصوم الجاريةIII | 2615255918 | 1944118620 |
| المجموع العام للخصوم | 14996993584 | 12420623739 |

**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتمادا على **التقرير المالي للمؤسسة بيوفارم**، الجزائر،31-12-2018، ص 50، **أنظر الملحق رقم(4-14)**.

**الجدول رقم(4-23): حساب النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018.** **الوحدة: دج**

| حساب النتائج | | |
|---|---|---|
| البيان | 2018 | 2017 |
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | 9699247438 | 6658223176 |
| تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع | 477346622 | 153644771 |
| الإنتاج المثبت | - | |
| إعانات الإستغلال | - | - |
| 1-إنتاج السنة المالية | 10176594061 | 6811867948 |
| المشتريات المستهلكة | ( 3469278021 ) | (2138329231 ) |
| الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى | ( 1779687352) | (1356392239 ) |
| 2-استهلاك السنة المالية | ( 5248965373) | (3494721470 ) |
| 3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2) | 4927628687 | 3317146477 |
| أعباء المستخدمين | ( 1225960992) | ( 848731151 ) |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | ( 34760535) | (22324174 ) |
| 4-إجمالي فائض الإستغلال | 3666907161 | 2446091151 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 677360305 | 215071768 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | ( 76495771 ) | (52060115 ) |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | ( 579229357 ) | ( 431833683 ) |
| استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات | 249946626 | 48958822 |
| 5-النتيجة العملياتية | 3938488965 | 2226227942 |
| المنتوجات المالية | 832458784 | 472541464 |
| الأعباء المالية | ( 39638532 ) | ( 106343460 ) |
| 6-النتيجة المالية | 792820251 | 366198004 |
| 7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6) | 4731309216 | 2592425946 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | ( 163006436 ) | ( 249964451 ) |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية | ( 197611 ) | (9516397 ) |
| مجموع منتجات الانشطة العادية | 11936359776 | 7548440003 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | ( 7368254607 ) | ( 5196462110 ) |
| 8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية | 4568105169 | 2351977893 |
| عناصرغيرعادية (منتجات)(يجب تبيانها) | / | / |
| عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها) | / | / |
| 9-النتيجة غير العادية | / | / |
| 10-صافي نتيجة السنة المالية | 4568105169 | 2351977893 |
| حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة النتيجة الصافية(1) | / | / |
| 11-صافي نتيجة المجموع المدمج(1) | / | / |
| ومنها حصة ذوي الأقلية(1) | / | / |
| حصة المجمع(1) | / | / |

**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير المالي لمؤسسة بيوفارم، الجزائر،31-12-2018، ص48، **أنظر للملحق رقم(4-15)**.

ما يمكن ملاحظته أن مؤسسة بيوفارم قامت بإعداد القوائم المالية الأساسية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

✓ **من حيث الشكل:** تتوافق القوائم المالية مع معايير المحاسبة الدولية في عرضها، من خلال الشكل الجدول الذي يضم كل من دورتين(2017-2018)، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر، كما أن الأصول مرتبة على حسب درجة سيولتها والخصوم مرتبة على حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى إستعمال مبدأ السنوية للتفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، أما بالنسبة لحساب النتائج فالمؤسسة أعدته حسب الطبيعة ويضم أيضا دورتين(2017-2018)بنتيجة صافية 2351977893دج لسنة 2017 و4568105169دج بالنسبة لسنة2018، وهي مرتفعة بالمقارنة مع السنة السابقة، وهذا بسبب نشاط المؤسسة في مجال المواد الصيدلانية، باعتبارها أكثر نشاطا في الوطن وتوسع مجالاتها.

**من حيث الإطار الفكري:** تم تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ سنة2010، حيث قامت مؤسسة بيوفارم بتسجيل الأصول وفق القيمة التاريخية، والإهتلاك حسب الطريقة الخطية، وتقييم المخزونات حسب التكلفة الوسطية المرجحة، كما أن المؤسسة لا تقييم أصولها بالقيمة العادلة وهذا لا يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

**1-2خاصية الموثوقية:** من أهم ما تبين خلال الاتصال مع موظفي المؤسسة ما يلي:

✓ كل العمليات المسجلة بدقة وقيام بالمراقبة الدورية على ما تم تسجيله.

✓ تقوم لجنة التدقيق بالسيطرة على وظيفة التدقيق الداخلي، والتنسيق مع مدققي الحسابات الخارجيين للمؤسسة، وأهم ما تقوم به لجنة التدقيق هو العمل على تدقيق الحسابات التشغيلية للتدفقات المادية والمالية، ثم اعتماد التوصيات من طرف إدارة المؤسسة؛

✓ استقلالية التدقيق الداخلي عن المؤسسة، حيث أنه الذي يقوم بعملية التدقيق بعيدا عن الإدارة المؤسسة وله فرع خارج المؤسسة ومستقل عنها.

✓ الافصاح عن كل الاحداث، وإرفاق القوائم المالية برأي محافظ الحسابات لإضفاء المصداقية فيها

## المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية

تماشيا مع طبيعة الموضوع والمتعلقة بدور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: إطار الدراسة الميدانية

نتعرف في هذا المطلب على مجتمع الدراسة المتعلق بتقنية الاستبيان، عينتها وحدودها، إضافة إلى أداة القياس ومدى صدقها، وبعده الطرق الإحصائية المتبعة في الدراسة التطبيقية.

**أولا– نموذج الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن تصميم نموذج الدراسة الميدانية انطلاقا من الجانب النظري والموضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم ( 4 ـ 5) نموذج الدراسة، المقترح لدور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي.**

من خلال الجانب النظري، يتضح لنا أن جودة المعلومات المحاسبية تتحقق بالاعتماد على الخصائص النوعية

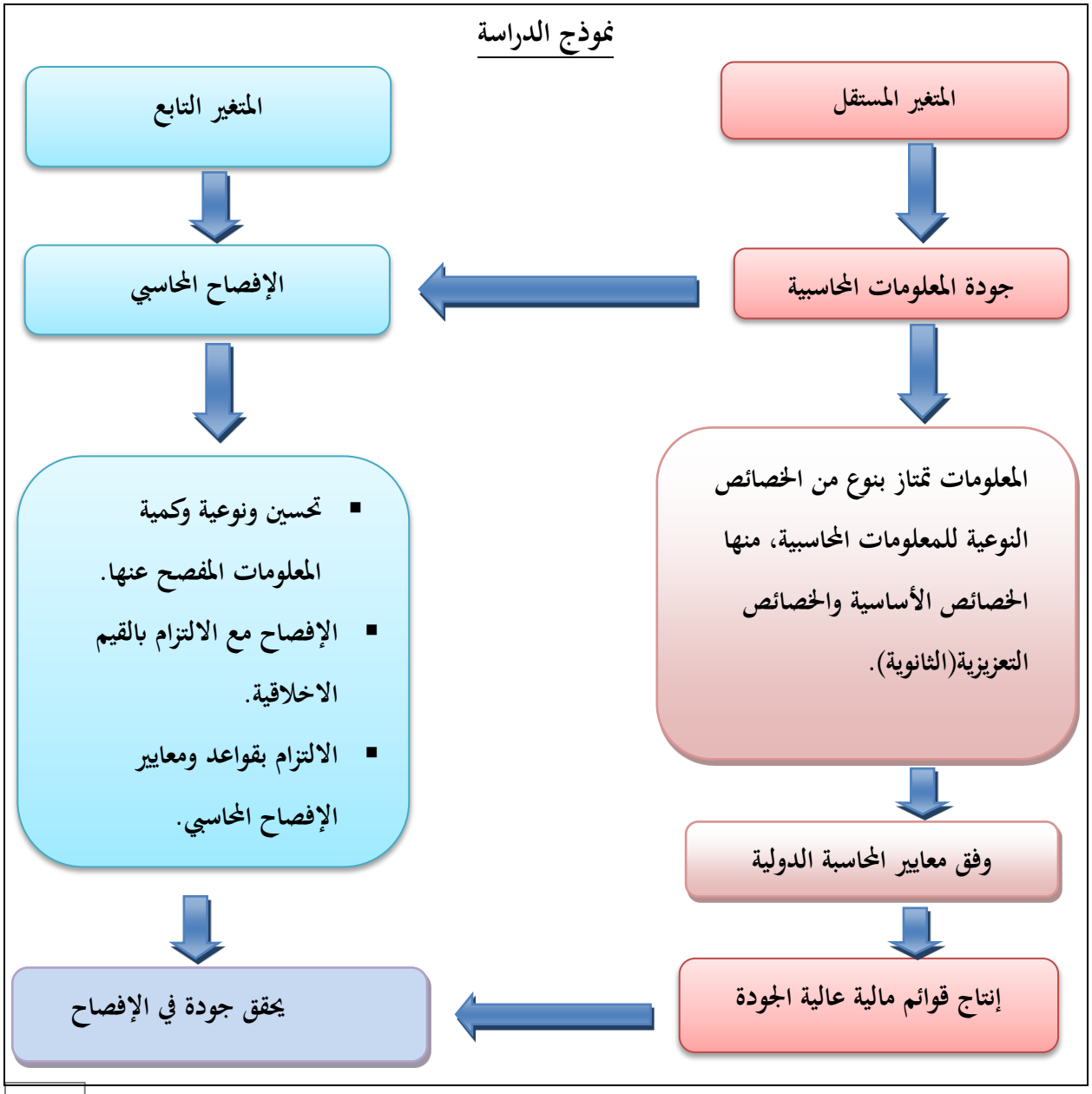

للمعلومات المحاسبية الأساسية والثانوية، والتي تستند على معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي فإن المعايير تضم كل خاصية من الخصائص المعلومات المحاسبية، أما بالنسبة للجانب الإحصائي، لا يمكن اعتبار معايير المحاسبة الدولية كمتغير وسيطي، بسبب أن الشرط الأول غير محقق ألا وهو أن يكون متغير وسيطي متغير تابع بالنسبة للمتغير، ومنه معايير المحاسبة الدولية هي متغير مستقل عن جودة المعلومات المحاسبية التي تمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة، وكما أن قوة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية.

**ثانيا ـ مجتمع الدراسة وعينته.**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وتتكون عينة الدراسة من مجموعة من إطارات في قسم المحاسبة، وقسم مراقبة التسيير، وقسم التدقيق الداخلي، ولجنة التدقيق، محافظي الحسابات، مسيري مؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر محل الدراسة والبالغ عددها 06 مؤسسات، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، بحيث يتم إجراء الدراسة على جميع أفراد العينة، وقد تم توزيع (125) استبانة، وتم استرداد (100) منها بنسبة(80%)وهي نسبة جيدة، تم تحديد مجتمع الدراسة بناء على ما يلي:

**الجدول رقم ((4–24): توزيع الإستبانات على أفراد العينة:**

| الرقم | إسم المؤسسة | عدد الإستبانات الموزعة | عدد الإستبانات المسترجعة |
|---|---|---|---|
| 1 | مؤسسة بيوفارم | 25 | 18 |
| 2 | مؤسسة آن سي أ رويبة | 25 | 18 |
| 3 | مؤسسة صيدال | 25 | 20 |
| 4 | مؤسسة فندق التسيير الأوراسي | 25 | 24 |
| 5 | مؤسسة أليانس للتأمينات | 25 | 20 |
| 6 | مؤسسة أوم أنفست | - تعذر التعامل معها– | |
| | المجموع | 125 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة.

بعد الاتصال بمختلف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر (06مؤسسات)، تعذر علينا التواصل مع مؤسسة أوم أنفنست، وهذا لكثرة النشاطات التي تقوم بها المؤسسة باعتبارها مؤسسة سياحية، حديثة الإدراج ببورصة الجزائر.

تم الحصول على90 إستبانة صالحة من مجموع100 المسترجعة، أي 10 إستبانات غير صالحة، وهذا بسبب إعطاء إجابتين في عبارة واحدة، أو تجنب محور كامل بسبب أنه غير تابع للقسم التابع له، وبحجة الإجابة على المحور الذي ينتمي إليه، وهذا بالنسبة للاستبانات القابلة للتحليل موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (4-25): محصلة توزيع الإستبانات على أفراد العينة**

| الرقم | البيان | العدد |
|---|---|---|
| 1 | عدد الإستبانات الموزعة | 125 |
| 2 | عدد الإستبانات المسترجعة | 100 |
| 3 | عدد الإستبانات غير مسترجعة | 15 |
| 4 | عدد الإستبانات غير المقبولة للتحليل | 10 |
| 5 | عدد الإستبانات القابلة للتحليل | 90 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة

## المطلب الثاني: تصميم استمارة الاستبيان

استكمالا لمنهجية البحث وتحقيقا لأغراضه، ولمعرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تم تصميم استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية وأداة جمع البيانات المرتبطة بتقنية الاستبيان، بشكل مخطط ومهيكل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الاستمارة.

من جهة أخرى راعينا في إعداد استمارة الاستبيان تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل ومعالجة البيانات في وقت لاحق، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية وفي نفس الوقت تمكن المستجوب من الإجابة بسهولة.

وجاءت أسئلة هذا الاستبيان بصفة بسيطة وواضحة، حيث تم الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين وهي مبينة في الملحق رقم (4-16).

ويتكون إستبيان الدراسة من قسمين رئيسيين:

- ✓ **السمات الشخصية**: وهو عبارة عن السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- ✓ **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ويتكون من 32 فقرة موزعة على محورين.

## المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان

**أولا–صدق المحكمين:** عرضت الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، وقد تم الإستجابة لآراء السادة المحكمين وذلك بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية– ملحق رقم (4–17) الإستبانة النهائية.

**ثانيا –ثبات الإستبيان:** يقصد بثبات الإستبيان أن يعطي هذا الإستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه لأكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أين تم التحقق من ثبات إستبيان الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ .

**1–حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient):** تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

**الجدول رقم(4–26): معامل ألفا كرونباخ.**

| المتغير | الأبعاد | عدد العبارات | ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: | | |
| | الملاءمة. | 6 | |
| | التمثيل الصادق. | 6 | |
| | الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية. | 10 | 0.885 |
| الإفصاح المحاسبي في المؤسسة ومتطلباته في ظل معايير المحاسبة الدولية | | 10 | 0.751 |
| ألفا كرونباخ الإجمالي | | 32 | 0.892 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (**Spss V22**) .

من خلال الجدول رقم(**4–26**)، نلاحظ أن معامل الثبات لأفراد العينة كوحدة واحدة للإستبيان بلغ **0.892**، أي ما نسبته**89.2%**، وهي تدل على مستوى عال من الثبات لأداة القياس لتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية.

**2–المقياس المستخدم**: تم إستخدام **مقياس ليكارت (Likert) الخماسي** من أجل قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارات الإستبانة الموزعة، ولتوضيح ترتيب حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (4–27): مقياس ليكارت(Likert) الخماسي.**

| ترتيب | المستوى |
|---|---|
| 1 | غير موافق بشدة (معارض تماما) |
| 2 | غير موافق (معارض) |
| 3 | محايد |
| 4 | موافق |
| 5 | موافق بشدة (موافق تماما) |

**المصدر**: نافذ محمد بركات ،**تحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss V22)**، دائرة التعليم المستمر، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2012-2013، ص8.

## المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**Spss V22**)، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

### المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة وتحليل المحور التمهيدي للإستبيان، والذي يرتبط بمجموعة الأسئلة الممتدة من السؤال الأول إلى غاية السؤال الرابع، وهي أسئلة متعلقة بالخصائص والسمات الشخصية للعينة (المؤهل العلمي والخبرة المهنية، الجهة الموزع إليها، التخصص).

**أولا–الجهة الموزعة إليها.**

يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجهة الموزعة إليها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (4–28): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجهة الموزعة إليها الوحدة%**

| البيان | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| قسم المالية والمحاسبة | 42 | 46,7 |
| قسم مراقبة التسيير | 21 | 23,3 |
| قسم التدقيق الداخلي | 14 | 15,6 |
| لجنة التدقيق | 6 | 6,7 |
| محافظ الحسابات | 7 | 7,8 |
| المجموع | 90 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

**الشكل رقم(4–6):الدائرة النسبية للنسب المئوية لمتغير الجهة الموجه إليها**

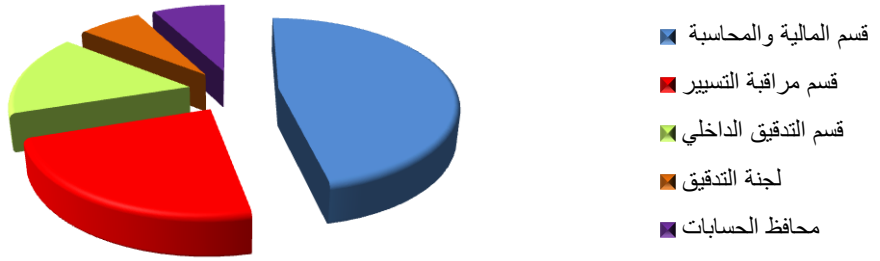


**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(4–28)

يبين الجدول رقم (4-28) أن ما نسبته (**46,7%**) من أفراد العينة كانت من قسم المالية والمحاسبة وهي النسبة الأكبر مقارنة بالأقسام وجهات الأخرى، يليها مباشرة قسم مراقبة التسيير بنسبة مقدرة بـ (**23.3%**) ،ثم قسم التدقيق الداخلي بنسبة بلغت حوالي (**15.6%**)، ثم في المرتبة الرابعة محافظ الحسابات بنسبة حوالي 7.8%، لأنه تم التواصل مع مدققين خارجيين بسبب إنشغالهم في أعمال نهاية الدورة **31-12-2019**، أما بالنسبة للجنة التدقيق لجنة بنسبة(**6.7%**) وهي نسبة قليلية وتعود لسبب صعوبة التواصل معها، نظرا لإنشغالها بالإجتماعات والخرجات الميدانية نظرا لكبر حجم المؤسسات محل الدراسة.

**ثانيا-الخبرة المهنية.**

يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-29): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية الوحدة%**

| البيان | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 12 | 13,3 |
| من 5سنوات إلى أقل من 10سنوات | 32 | 35,6 |
| من سنوات 10 إلى أقل من 15سنة | 22 | 24,4 |
| من15سنة وما فوق | 24 | 26,7 |
| المجموع | 90 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

**الشكل رقم(4-7): أعمدة بيانية للنسب المئوية لمتغير الخبرة المهنية**

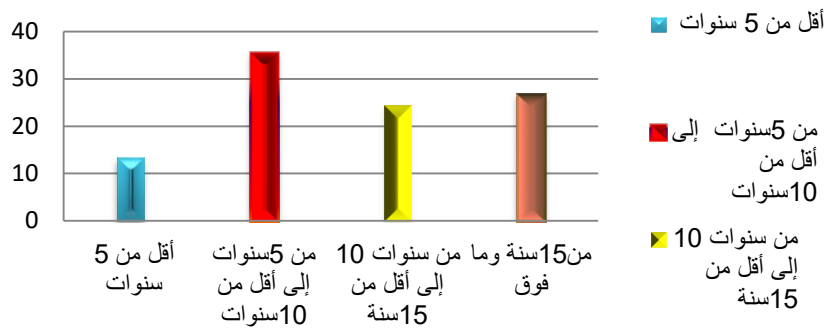


**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(4-29).

يبين الجدول رقم (4-29) أن(**35,6%**) من أفراد العينة تراوحت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل من **5**سنوات إلى أقل من **10**سنوات وهي أكبر نسبة، ويليها في الرتبة الثانية من**15**سنة فما فوق خبرة بلغت ما نسبته(**26,7%**)، وهذا يعكس أن أفراد عينة معظمهم لديهم خبرة وكفاءة مهنية وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على المؤسسة الاقتصادية، أما في المرتبة الثالثة ما نسبته (**24,4%**) من أفراد العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل من **10**سنوات إلى أقل من **15**سنة، وهي نسبة معقولة، أما ما نسبته (**13,3%**) من أفراد العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل أقل من **5** سنوات وهي أقل خبرة ونسبة.

**ثالثا– المؤهل العلمي.**

الجدول أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

**الجدول رقم (4–30): توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى التعليمي الوحدة: %**

| البيان | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| شهادة مهنية | 14 | 15,6 |
| ليسانس | 43 | 47,8 |
| ماستر | 21 | 23,3 |
| ماجستير | 7 | 7,8 |
| دكتوراه | 5 | 5,5 |
| المجموع | 90 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

**الشكل رقم(4–7): الدائرة النسبية للمؤهل العلمي**

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(4_30).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-30) أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي نسبة (47.8%) للأفراد الحائزين على شهادة ليسانس، تليها في المرتبة الثانية نسبة (23.3%) للأفراد الحائزين على شهادة ماستر، ثم نسبة (15.6%) للأفراد الذين لديهم شهادة مهنية والماجستير ما نسبة (7.8%) ،أما دكتوراه ما نسبة (5.6%)، وهذا مؤشر جيد يسمح بتحسين وتنمية المؤسسة من خلال عمل على تقديم للمؤسسة الأفضل ومواكبة التطور الحاصل في مختلف المؤسسات سواء كانت محلية أو عالمية، كما يسمح هذا لأفراد العينة مؤهلين للإجابة على أسئلة الإستبانة على أساس علمي.

**رابعا- التخصص العلمي.**

يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-31): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي الوحدة%**

| البيان | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| محاسبة | 26 | 28,9 |
| محاسبة وتدقيق | 7 | 7,8 |
| محاسبة وجباية | 9 | 10,0 |
| محاسبة ومالية | 12 | 13,3 |
| مالية | 16 | 17,8 |
| إدارة ومالية | 6 | 6,7 |
| إدارة أعمال | 4 | 4,4 |
| أخرى | 10 | 11,1 |
| المجموع | 90 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

**الشكل رقم( 4 ـ 8): الأعمدة البيانية للنسب المئوية لمتغير التخصص**

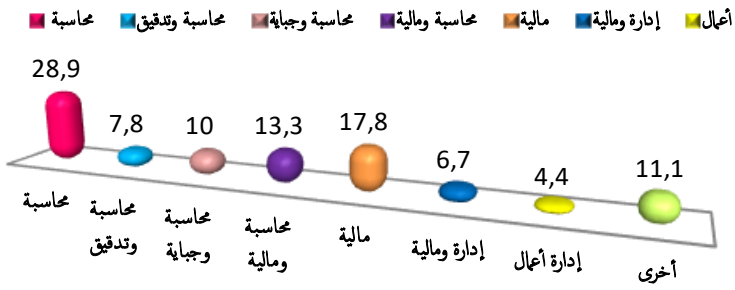


**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(4 ـ 31)

يبين الجدول رقم (**4-31**) أن أكبر نسبة هي(**28.9%**) تمثل تخصص **المحاسبة** وذلك نظرا لطبيعة النشاط العمل أفراد العينة، ثم يليها مباشرة تخصص **مالية** بنسبة بلغت (**17.8**%)، ثم يليه في المرتبة الثالثة تخصص **مالية ومحاسبة** بلغت نسبته (**13.3%**)، وبعدها في المرتبة الرابعة ما نسبته (**11.1%**) في تخصص لم يذكر في الجدول شامل عدة تخصصات بسبب تعذر ذكر كل التخصصات (مثلا في إحدى المؤسسات مدقق داخلي تخصص حقوق أو مثلا شهادات التكوين في منصب .....الخ)، الذي تم تسميته (**أخرى**)، وبعدها خامسا تخصص **محاسبة وجباية** بنسبة بلغت(**10%**) من أفراد العينة، وفي المرتبة السادسة تخصص **محاسبة وتدقيق** بحوالي (**10%**)، يليها مباشرة في المرتبة السابعة تخصص **إدارة مالية** بنسبة قدرها (**6.7%**) وأخيرا تخصص **إدارة أعمال بنسبة قدرها** (**4.4%**).

## المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية.

من أجل القيام بالتحليل والمعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب وتكمن فيما يلي:

**أولا-مقاييس النزعة المركزية:** تعرف بأنها الرقم الذي تتمركز حوله البيانات[1]، ومن بينها **المتوسط الحسابي**، ويمثل مركز الثقل في أي بيانات جغرافية، والغرض من استخدامه هو الاستغناء عن استقراء مفردات المجموعة كلها، ويحسب بإيجاد مجموع قيم المفردات أو الحالات وقسمته على عددها[2]، وهو ما تم استخدامه في الدراسة.

**1-درجة المتوسط الحسابي:** تم إستخدام في تحليل المعلومات المجمعة ميدانيا مقياس ليكارت الخماسي الذي يعمل على معايير المبينة في الجدول أدناه، ومنه تكون الفترة معبرة عن كل إجابة وفقا للعلاقة التالية: طول الفئة= المدى العام/ عدد الفئات، وبالتالي يصبح طول الفئة كالتالي(1-5)/5 =0.8،[3] لتحديد قيم المتوسط الحسابي والفئة التي تنتمي إليها، وبالتالي يتم توضيحها في الجدول الموالي:

**جدول رقم (4-32): تقسيم مستويات الموافقة على فقرات الإستبيان.**

| قيم المتوسط الحسابي | مقياس ليكارت الخماسي | الدرجة |
|---|---|---|
| [ 1.00 – 1.80] | غير موافق بشدة | منخفض جدا |
| [ 1.81 – 2.60] | غير موافق | منخفض |
| [ 2.61 – 3.40] | محايد | متوسط |
| [ 3.41 – 4.20] | موافق | مرتفع |
| [ 4.21 – 5.00] | موافق بشدة | مرتفع جدا |

**المصدر**: بن قطيب علي، **مرجع سبق ذكره**، ص269.

[1] طارق عطية عبد الرحمان، **دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الإجتماعية-منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث المملكة العربية السعودية، 2013، ص165.

[2] جمال شعوان، **مدخل لدراسة وتحليل البيانات الإحصائية تطبيقات على برنامج spss**، رخصة المشاع الأبداع، بدون بلد النشر،2014،ص1.

[3] بن قطيب علي، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-**،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2016-2017،ص269

**ثانيا–مقاييس التشتت:** تبحث مقاييس التشتت في كيفية التعرف على مقدار انتشار البيانات أو تبعثرها، فهي على عكس مقاييس النزعة المركزية التي تتمحور حول قيم المركزية بين مجموعة من المتغيرات، فمقاييس النزعة المركزية وحدها لا تكفي لتقديم فكرة دقيقة على توزيع البيانات بالمجتمع الإحصائي، ولهذا نلجأ إلى دراسة التوزيع باعتماد مقاييس التشتت والانتشار للتعرف على مدى تشتت مفردات المتسلسلة الإحصائية حول وسطها الحسابي في العينة، كلما اقتربت قيم المقاييس من الصفر كلما كان التشتت ضعيفا، والعكس صحيح، وأهم ما تم الاعتماد على الانحراف المعياري[1]، ويعرف الإنحراف المعياري على أنه الجذر التربيعي الموجب للتباين، ويقيس تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي.[2]

**ثالثا–الإرتباط والإنحدار.**

**1–الإرتباط(Correlation)**: يطلق الإرتباط على العلاقة بين المتغيرين[3]، وتقاس تلك العلاقة بمقياس يسمى معامل الإرتباط ويرمز له بالزمز (**R**) ويأخذ القيم من (−1)إلى (+1).

- ✓ يكون الإرتباط طردي تام إذا كانت قيمة معامل الإرتباط تساوي الواحد (1)؛
- ✓ يكون الإرتباط عكسي تام إذا كانت قيمة معامل الإرتباط تساوي ناقص الواحد (−1)؛
- ✓ لايوجد إرتباط إذا كانت قيمة معامل الإرتباط تساوي صفر (0)،
- ✓ كلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الإرتباط قريبة من الواحد كان الإرتباط قويا؛
- ✓ كلما كانت القيمة المطلقة لمعامل الإرتباط قريبة من صفر كان الإرتباط ضعيفا.

حيث تم استخدام معامل الإرتباط بيرسون (Pearson) لأن المتغيرين تم قياسهما بمقياس كمي، مقياس بيرسون هو مقياس للعلاقة الثنائية الخطية بين متغيرين[4].

**2–الإنحدار الخطي البسيط.**

يستخدم للتنبؤ بقيمة متغير، يسمى المتغير التابع، من خلال المتغير المستقل، وذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة[5]، أي يدرس العلاقة بين متغيرين فقط أحدهما مستقل والآخر تابع[6].

---

[1] جمال شعوان، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[2] طارق عطية عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص166.

[3] نافذ محمد بركات، **التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، دائرة التعليم المستمر الجامعة الإسلامية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2012-2013، ص ص95-96.

[4] حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام spss**، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2013، ص137.

[5] نافذ محمد بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص109.

[6] طارق عطية عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص211.

**رابعا–تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)**: يسمى تحليل التباين بتحليل الأحادي إذا كان لكل مفردة من مفردات العينة على المتغيرين، الأول يسمى المتغير العاملي (factor) أو المتغير المستقل وهو نوع من المتغير الإسمي أو الترتيبي له عدة من الفئات المحددة، وهو من المتغير الذي من خلاله يتم تقسيم العينة الكلية إلى عدة عينات التي يراد مقارنة متوسطاتها، أما المتغير من النوع الكمي المتصل وهو المتغير الذي سيتم فحص المساواة متوسطة لكل فئة من فئات المتغير العاملي، والهدف من تحليل التباين هو مقارنة المتوسطات متغير كمي يسمى المتغير التابع في كل فئة من فئات المتغير العاملي، وفحص ما إذا كانت هذه المتوسطات متساوية مقابل متوسطين غير متساويين على الأقل، فإذا رفضت يتم استخدام المقارنات البعدية لمقارنة متوسطات المتغير التابع لكل زوجين من الفئات على حدة، فإذا كان عدد الفئات ثلاثة فإن عدد المقارنات البعدية ثلاثة مثلا.[1]

## المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

تطرقنا إلى تحليل نتائج الاستبانة من خلال الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (spss v22)، وهذا بهدف معرفة اتجاه أراء أفراد عينة الدراسة ومدى استجابتهم، وأيضا اختبار صحة الفرضيات الدراسة أو عدمها وسوف نقوم بتحليل فقرات الدراسة، وتحليل بيانات كل من المتغير **المستقل** والمتغير **التابع**، من تحليل النتائج وترتيبها حسب اتجاه واستجابة أفراد العينة محل الدراسة.

**أولا– النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل(جودة المعلومات المحاسبية).**

إن النتائج المتعلقة **بمتغير المستقل(جودة المعلومات المحاسبية)**، تكمن في نتائج أبعاده وهي كما يلي:

**1– نتائج البعد الأول الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:** هذا البعد يحتوي على خاصيتين هما **خاصية الملاءمة وخاصية التمثيل الصادق(الموثوقية)**، ولتوضيح نتائج هذا البعد تم عرض الجدولين التاليين:

**1–1–خاصية الملاءمة:** لتوضيح نتائج الجزء الأول من البعد الأول للمتغير المستقل ندرج خاصية الملاءمة(هي من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية) لمعرفة مدى استجابة أفراد العينة لها في الجدول الموالي:

[1] نافذ محمد بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص154-155

**الجدول رقم(4-33):نتائج البعد الأول (خاصية الملاءمة):**

| الفقرات | | غير موافق بشدة | غيرموافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الإتجاه | الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يتم اعداد المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبة الدولية التي تتناسب والنظام المحاسبي المالي. | التكرار | 2 | 7 | 0 | 63 | 18 | 3.98 | 0.84 | مرتفع | 4 |
| | النسبة% | 2.2 | 7.8 | 0 | 70 | 20 | | | | |
| تمكن المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة مستخدميها من التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمؤسسة. | التكرار | 0 | 4 | 7 | 70 | 9 | 3.93 | 0.59 | مرتفع | 6 |
| | النسبة% | 0 | 4.4 | 7.8 | 77.8 | 10 | | | | |
| تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدميها من خلال تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية . | التكرار | 2 | 5 | 3 | 37 | 43 | 4.27 | 0.93 | مرتفع جدا | 2 |
| | النسبة% | 2.2 | 5.6 | 3.3 | 41.1 | 47.8 | | | | |
| تتيح المؤسسة المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة | التكرار | 0 | 5 | 12 | 26 | 47 | 4.28 | 0.90 | مرتفع جدا | 1 |
| | النسبة% | 0 | 5.6 | 13.3 | 28.9 | 52.2 | | | | |
| تساعد المعلومات المحاسبية المعدة في تحقيق الرقابة وتدارك الانحرافات في الوقت المناسب. | التكرار | 0 | 1 | 4 | 83 | 2 | 3.96 | 0.33 | مرتفع | 5 |
| | النسبة% | 0 | 1.1 | 4.4 | 92.2 | 2.2 | | | | |
| تصدر المعلومات المحاسبية في تواريخ محدد تناسب مستخدميها. | التكرار | 11 | 4 | 0 | 18 | 57 | 4.18 | 1.37 | | 3 |
| | النسبة% | 12.2 | 4.4 | 0 | 20 | 63.3 | | | | |
| مرتفع | | | | | | | 4.10 | 0.82 | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-33)، الذي تضمن ترتيب العبارات الجزء الأول **خاصية الملاءمة** للبعد الأول، **الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية** على أساس الأهمية النسبية لمتوسطاتها الحسابية من

الأكبر إلى الأصغر، يظهر لنا بأن العبارة الرابعة " **تتيح المؤسسة المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة**" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره (**4.28**) وانحراف معياري قدره (**0.90**)، ثم تليها مباشرة الثانية العبارة الثالثة " **تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدميها من خلال تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية** " بمتوسط حسابي قدره (**4.27**) وانحراف معياري قدره (**0.93**)، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة السادسة " **تصدر المعلومات المحاسبية في تواريخ محدد تناسب مستخدميها**" بمتوسط حسابي قدره (**4.18**) "وانحراف معياري قدره (**1.37**)، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الأولى "**يتم إعداد المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبة الدولية التي تتناسب والنظام المحاسبي المالي**" بمتوسط حسابي قدره (**3.98**) وانحراف معياري قدره (**0.84**)، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة " **تساعد المعلومات المحاسبية المعدة في تحقيق الرقابة وتدارك الانحرافات في الوقت المناسب**" بمتوسط حسابي قدره (**3.96**) "وانحراف معياري قدره (**0.33**)، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثانية " **تمكن المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة مستخدميها من التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمؤسسة** " بمتوسط حسابي قدره (**3.93**) "وانحراف معياري قدره (**0.59**).

إن الأهمية النسية لجميع العبارات كانت بين "**مرتفعة**" و"**مرتفعة جدا**"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "**مرتفعة**" بمتوسط حسابي يقدر بـ (**4.10**) "وانحراف معياري يقدر بـ (**0.82**)، وهذا يبرز **أهمية خاصية الملاءمة لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة** .

**1-2 خاصية التمثيل الصادق (الموثوقية)**: لتوضيح نتائج الجزء الثاني من البعد الأول للمتغير المستقل ندرج التمثيل الصادق (هي من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية) لمعرفة مدى استجابة أفراد العينة لها في الجدول الموالي:

**الجدول رقم(4-34):نتائج البعد الأول (التمثيل الصادق-الموثوقية-):**

| الفقرات | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق A | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الاتجاه | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعكس المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة. | التكرار | 0 | 4 | 3 | 37 | 46 | 4.39 | 0.76 | مرتفع جدا | 2 |
| | النسبة% | 0 | 4.4 | 3.3 | 41.1 | 51.1 | | | | |
| تعتمد المؤسسة في إعداد المعلومات المحاسبية على طرق محاسبية ثابتة من دورة محاسبية إلى أخرى وفق ما ينص عليه القانون. | التكرار | 2 | 5 | 2 | 62 | 19 | 4.01 | 0.81 | مرتفع | 3 |
| | النسبة% | 2.2 | 5.6 | 2.2 | 68.9 | 21.1 | | | | |
| المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة تمتاز بالشفافية والمصداقية مما يجعلها مصدر ثقة من طرف مستخدميها. | التكرار | 1 | 4 | 4 | 10 | 71 | 4.62 | 0.85 | مرتفع جدا | 1 |
| | %النسبة | 1.1 | 4.4 | 4.4 | 11.1 | 78.9 | | | | |
| تعد المعلومات المحاسبية عن طريق الالتزام بالقيم الأخلاقية، لخدمة جميع الأطراف دون تحيز. | التكرار | 2 | 5 | 14 | 52 | 17 | 3.86 | 0.86 | مرتفع | 5 |
| | %النسبة | 2.2 | 5.6 | 15.6 | 57.8 | 18.9 | | | | |
| يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية مما يزيد من صدق التمثيل للوضعية الحقيقية للمؤسسة. | التكرار | 2 | 20 | 6 | 30 | 32 | 3.78 | 1.21 | مرتفع | 6 |
| | %النسبة | 2.2 | 22.2 | 6.7 | 33.3 | 35.6 | | | | |
| يضفي المدقق الخارجي المصداقية والموثوقية على المعلومات المحاسبية، مما يسهم في زيادة الثقة من طرف مستخدميها. | التكرار | 1 | 8 | 9 | 47 | 25 | 3.97 | 0.91 | مرتفع | 4 |
| | %النسبة | 1.1 | 8.9 | 10 | 52.2 | 27.8 | | | | |
| المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام | | | | | | | 4.10 | 0.90 | مرتفع | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

من خلال نتائج الجدول رقم (4 ـ 34)، الذي تضمن ترتيب عبارات الجزء الثاني **خاصية التمثيل الصادق** للبعد الأول **الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية** على أساس الأهمية النسبية للمتوسطاتها الحسابية من الأكبر إلى الأصغر، يظهر لنا بأن العبارة الثالثة " **المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة تمتاز بالشفافية والمصداقية مما يجعلها مصدر ثقة من طرف مستخدميها**" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره (**4.62**) وإنحراف معياري قدره (**0.85**)، ثم تليها مباشرة في المرتبة الثانية العبارة الأولى " **تعكس المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة**" بمتوسط حسابي قدره (**4.39**) وإنحراف معياري قدره (**0.76**)، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الثانية" **تعتمد المؤسسة في اعداد المعلومات المحاسبية على طرق محاسبية ثابتة من دورة محاسبية إلى أخرى وفق ما ينص عليه القانون** " بمتوسط حسابي قدره (**4.01**) "وإنحراف معياري قدره (**0.81**)،ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السادسة " **يضفي المدقق الخارجي المصداقية والموثوقية على معلومات المحاسبية، مما يسهم في زيادة الثقة من طرف مستخدميها**" بمتوسط حسابي قدره (**3.97**) وانحراف معياري قدره (**0.91**)، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الرابعة " **تعد المعلومات المحاسبية عن طريق الالتزام بالقيم الاخلاقية، لخدمة جميع الأطراف دون تحيز**"بمتوسط حسابي قدره (**3.86**)" وانحراف معياري قدره (**0.86**)، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الخامسة " **تمكن المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة مستخدميها من التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمؤسسة** " بمتوسط حسابي قدره (**3.78**) "وانحراف معياري قدره(**1.21**).

إن الأهمية النسية لجميع العبارات كانت بين "**مرتفعة**" و"**مرتفعة جدا**"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "**مرتفعة**" بمتوسط حسابي يقدر بـ (**4.10**) "وانحراف معياري يقدر بـ (**0.90**)، وهذا يبرز **أهمية خاصية التمثيل الصادق لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**

**2- نتائج البعد الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية**: هذا البعد يحتوي على الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية، ولتوضيح نتائج هذا البعد تم عرضها في الجدول الموالي:

## الجدول رقم(4-35):الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية (الثانوية).

| الفقرات | | غير موافق بشدة | غيرموافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الاتجاه | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعتبر المعايير المحاسبية الدولية أساس مرجعي تعود إليه المؤسسة لتعزيز الفهم الجيد للمعلومات المحاسبية. | التكرار | 2 | 10 | 5 | 51 | 22 | 3.90 | 0.97 | مرتفع | 9 |
| | النسبة% | 2.2 | 11.1 | 5.6 | 56.7 | 24.4 | | | | |
| تعمل المؤسسة على تقديم دورات تدريبية وتكوينية تمكن العاملين في مجال المحاسبة من تطوير المعارف التي تمكنهم من الفهم الجيد للعمل المحاسبي. | التكرار | 0 | 6 | 4 | 63 | 17 | 4.01 | 0.71 | مرتفع | 8 |
| | %النسبة | 0 | 6.7 | 4.4 | 70 | 18.9 | | | | |
| تطلع المؤسسة على كل المستجدات في مجال المعايير المحاسبية الدولية. | التكرار | 0 | 3 | 7 | 54 | 26 | 4.14 | 0.69 | مرتفع | 6 |
| | %النسبة | 0 | 3.3 | 7.8 | 60 | 28.9 | | | | |
| تعمل المؤسسة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية مما يسهم في تعزيز جودة القوائم المالية . | التكرار | 1 | 6 | 2 | 13 | 68 | 4.57 | 0.91 | مرتفع | 2 |
| | %النسبة | 1.1 | 6.7 | 2.2 | 14.4 | 75.6 | | | | |
| تسهر المؤسسة على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي فيما يخص مسك الدفاتر المحاسبية مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية. | التكرار | 0 | 4 | 4 | 17 | 65 | 4.59 | 0.77 | مرتفع جدا | 1 |
| | %النسبة | 0 | 4.4 | 4.4 | 18.9 | 72.2 | | | | |
| تسهر المؤسسة على الإعداد الجيد للكشوف المالية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية المعمول بها. | التكرار | 2 | 5 | 3 | 35 | 45 | 4.29 | 0.93 | مرتفع جدا | 4 |
| | %النسبة | 2.2 | 5.6 | 3.3 | 38.9 | 50 | | | | |
| تعتمد المؤسسة سياسات محاسبية واضحة تساعد في تقييم بنود القوائم المالية. | التكرار | 1 | 4 | 6 | 29 | 50 | 4.37 | 0.88 | مرتفع جدا | 3 |
| | %النسبة | 1.1 | 4.4 | 6.7 | 32.2 | 55.6 | | | | |
| تعد المؤسسة القوائم المالية الملحقة (قائمة تغير رؤوس الأموال، قائمة تدفقات الخزينة،..) وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها مما يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. | التكرار | 10 | 12 | 4 | 22 | 42 | 3.82 | 1.42 | مرتفع | 10 |
| | %النسبة | 11.1 | 13.3 | 4.4 | 24.4 | 46.7 | | | | |
| تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على تقييم أداء المؤسسة مع نفسها خلال نفس الفترة المحاسبية أو عدة فترات. | التكرار | 0 | 4 | 6 | 61 | 19 | 4.06 | 0.67 | مرتفع | 7 |
| | %النسبة | 0 | 4.4 | 6.7 | 67.8 | 21.1 | | | | |
| تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على تقييم أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى خلال نفس الفترة أو عدة فترات. | التكرار | 1 | 4 | 2 | 56 | 27 | 4.16 | 0.76 | مرتفع | 5 |
| | %النسبة | 1.1 | 4.4 | 2.2 | 62.2 | 30 | | | | |
| المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام | | | | | | | 4.19 | 0.87 | مرتفع | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماد على مخرجات برنامج (**Spss V22**).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-35)، الذي تضمن ترتيب عبارات البعد الثاني **الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية** على أساس الأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية من الأكبر إلى الأصغر، يظهر لنا بأن العبارة الخامسة " **تسهر المؤسسة على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي فيما يخص مسك الدفاتر المحاسبية مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية**" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره (**4.59**) وانحراف معياري قدره (**0.77**)، ثم تليها مباشرة في المرتبة الثانية العبارة الرابعة " **تعمل المؤسسة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية مما يسهم في تعزيز جودة القوائم المالية** " بمتوسط حسابي قدره (**4.57**) وانحراف معياري قدره (**0.91**)،ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة السابعة " **تعتمد المؤسسة سياسات محاسبية واضحة تساعد في تقييم بنود القوائم المالية**" بمتوسط حسابي قدره (**4.37**) "وإنحراف معياري قدره (**0.88**)، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السادسة" **تسهر المؤسسة على الإعداد الجيد للكشوف المالية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية المعمول بها**" بمتوسط حسابي قدره (**4.29**) وإنحراف معياري قدره (**0.93**)، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة العاشرة" **تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على تقييم أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى خلال نفس الفترة أو عدة فترات** "بمتوسط حسابي قدره (**4.16**) "وانحراف معياري قدره (**0.76**)، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثالثة" **تطلع المؤسسة على كل المستجدات في مجال المعايير المحاسبية الدولية**" بمتوسط حسابي قدره (**4.14**) "وانحراف معياري قدره (**0.69**)، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة التاسعة" **تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على تقييم أداء المؤسسة مع نفسها خلال نفس الفترة المحاسبية أو عدة فترات**" بمتوسط حسابي قدره (**4.06**) "وانحراف معياري قدره (**0.67**)، ثم تليها في المرتبة الثامنة العبارة الثانية" **تعمل المؤسسة على تقديم دورات تدريبية وتكوينية تمكن العاملين في مجال المحاسبة من تطوير المعارف التي تمكنهم من الفهم الجيد للعمل المحاسبي**" بمتوسط حسابي قدره (**4.01**) "وانحراف معياري قدره (**0.71**)، ثم تليها في المرتبة التاسعة العبارة الأولى" **تعتبر المعايير المحاسبية الدولية أساس مرجعي تعود إليه المؤسسة لتعزيز الفهم الجيد للمعلومات المحاسبية** " بمتوسط حسابي قدره (**3.90**) "وانحراف معياري قدره (**0.97**)، ثم تليها في المرتبة العاشرة العبارة السابعة" **تعد المؤسسة القوائم المالية الملحقة (قائمة تغير رؤوس الاموال، قائمة تدفقات الخزينة،..) وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها مما يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية** " بمتوسط حسابي قدره (**3.82**) "وانحراف معياري قدره (**1.42**).

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت بين "**مرتفعة**" و"**مرتفعة جدا**"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "**مرتفعة**" بمتوسط حسابي يقدر بـ (**4.19**) "وانحراف معياري يقدر بـ (**0.87**)، وهذا يبرز **أهمية الخصائص التعزيزية لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**

**ثانيا– النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي):** إن النتائج المتعلقة **بالمتغير التابع(الإفصاح المحاسبي)**، تكمن في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (4–36): الإفصاح المحاسبي في المؤسسة ومتطلباته في ظل معايير المحاسبة الدولية.**

| الفقرات | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الاتجاه | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تتبع المؤسسات سياسة إفصاح تجعل المعلومات الأساسية متاحة لمستخدميها. | التكرار | 0 | 5 | 1 | 66 | 18 | 4.08 | 0.65 | مرتفع | 10 |
| | النسبة% | 0 | 5.6 | 1.1 | 73.3 | 20 | | | | |
| تمتاز المعلومات المفصح عنها للمستخدمين بالوضوح مما يزيد في درجة موثوقيتها. | التكرار | 0 | 1 | 2 | 47 | 40 | 4.40 | 0.59 | مرتفع | 7 |
| | النسبة% | 0 | 1.1 | 2.2 | 52.2 | 44.4 | | | | |
| تعكس القوائم المالية المفصح عنها صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة. | التكرار | 0 | 2 | 3 | 6 | 79 | 4.80 | 0.60 | مرتفع | 4 |
| | النسبة% | 0 | 2.2 | 3.3 | 6.7 | 87.8 | | | | |
| تلتزم المؤسسة بالإفصاح في الوقت المناسب وفق القوانين المعمول بها. | التكرار | 0 | 2 | 2 | 2 | 84 | 4.87 | 0.54 | مرتفع | 3 |
| | النسبة% | 0 | 2.2 | 2.2 | 2.2 | 93.3 | | | | |
| يتم الإفصاح بصورة فورية وصادقة عن أي تغيرات قد تطرأ في السياسة المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة. | التكرار | 0 | 0 | 1 | 9 | 80 | 4.88 | 0.36 | مرتفع جدا | 2 |
| | النسبة% | 0 | 0 | 1.1 | 10 | 88.9 | | | | |
| تسهم القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة في إبراز المخاطر لتي تواجه المؤسسة التي تزيد بدورها من ثقة المستخدم بالقوائم المالية المفصح عنها. | التكرار | 0 | 0 | 1 | 57 | 32 | 4.34 | 0.50 | مرتفع جدا | 9 |
| | النسبة% | 0 | 0 | 1.1 | 63.3 | 35.6 | | | | |
| يعتبر تقرير محافظ الحسابات وسيلة هامة لتعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسة. | التكرار | 0 | 0 | 2 | 6 | 82 | 4.89 | 0.38 | مرتفع | 1 |
| | النسبة% | 0 | 0 | 2.2 | 6.7 | 91.1 | | | | |
| تشمل القوائم المالية التي تم الإفصاح عنها على تفاصيل كافية لتلبية احتياجات مستخدميها. | التكرار | 7 | 7 | 0 | 0 | 76 | 4.46 | 1.29 | مرتفع جدا | 6 |
| | النسبة% | 7.8 | 7.8 | 0 | 0 | 84.4 | | | | |
| تعمل المؤسسة على تعزيز الاتصال الداخلي والخارجي مما يسهل عملية تنقل المعلومات المحاسبية بسهولة. | التكرار | 0 | 0 | 0 | 31 | 59 | 4.66 | 0.47 | مرتفع جدا | 5 |
| | النسبة% | 0 | 0 | 0 | 34.3 | 65.6 | | | | |
| يتمتع التدقيق الداخلي بنوع من الاستقلالية في المؤسسة مما يسهم في تعزيز الإفصاح والشفافية. | التكرار | 0 | 0 | 0 | 57 | 33 | 4.37 | 0.48 | مرتفع جدا | 8 |
| | النسبة% | 0 | 0 | 0 | 63.3 | 36.7 | | | | |
| المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام | | | | | | | 4.19 | 0.87 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج(**Spss V22**) .

من خلال نتائج الجدول رقم (4-36)، الذي تضمن ترتيب العبارات المتغير التابع **الإفصاح المحاسبي** على أساس الأهمية النسبية لمتوسطاتها الحسابية من الأكبر إلى الأصغر، يظهر لنا بأن العبارة السابعة" **يعتبر تقرير محافظ الحسابات وسيلة هامة لتعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسة**" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره (**4.89**) وانحراف معياري قدره (**0.38**)، ثم تليها مباشرة في المرتبة الثانية العبارة الخامسة " **يتم الإفصاح بصورة فورية وصادقة عن أي تغيرات قد تطرأ في السياسة المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة** " بمتوسط حسابي قدره (**4.88**) وانحراف معياري قدره (**0.36**)، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الرابعة " **تلتزم المؤسسة بالإفصاح في الوقت المناسب وفق القوانين المعمول بها**" بمتوسط حسابي قدره (**4.87**) "وإنحراف معياري قدره (**0.54**)،ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الثالثة" **تعكس القوائم المالية المفصح عنها صورة صادقة عن الوضيعة المالية للمؤسسة**" بمتوسط حسابي قدره (**4.80**) وإنحراف معياري قدره (**0.60**)، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة التاسعة" **تعمل المؤسسة على تعزيز الاتصال الداخلي والخارجي مما يسهل عملية تنقل المعلومات المحاسبية بسهولة** "بمتوسط حسابي قدره (**4.66**)" وإنحراف معياري قدره (**0.47**)، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثامنة " **تشمل القوائم المالية التي تم الإفصاح عنها على تفاصيل كافية لتلبية احتياجات مستخدميها** " بمتوسط حسابي قدره(**4.46**) "وانحراف معياري قدره(**1.29**)، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الثانية" **تمتاز المعلومات المفصح عنها للمستخدمين بالوضوح مما يزيد في درجة موثوقيتها** " بمتوسط حسابي قدره (**4.40**) "وانحراف معياري قدره(**0.59**)، ثم تليها في المرتبة الثامنة العبارة العاشرة" **يتمتع التدقيق الداخلي بنوع من الاستقلالية في المؤسسة مما يسهم في تعزيز الإفصاح والشفافية**" بمتوسط حسابي قدره (**4.37**) "وإنحراف معياري قدره (**0.48**)، ثم تليها في المرتبة التاسعة العبارة السادسة" **تسهم القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة في إبراز المخاطر لتي تواجهه المؤسسة التي تزيد بدورها من ثقة المستخدم بالقوائم المالية المفصح عنها** " بمتوسط حسابي قدره (**4.34**) "وانحراف معياري قدره (**0.50**)، ثم تليها في المرتبة العاشرة العبارة الأولى" **تتبع المؤسسات سياسة إفصاح تجعل المعلومات الأساسية متاحة لمستخدميها** " بمتوسط حسابي قدره (**4.08**) "وانحراف معياري قدره (**0.65**).

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت بين "**مرتفعة**" و"**مرتفعة جدا**"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "**مرتفعة**" بمتوسط حسابي يقدر بـ (**4.19**) "وانحراف معياري يقدر بـ (**0.87**)، وهذا يبرز **أهمية خاصية التمثيل الصادق لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**

## المطلب الثاني: إختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

من أجل إختبار هذه الفرضية الرئيسية والتي تنص على " **وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5%، لجودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي**"، يتطلب هذا إختبار الفرضيات الفرعية التالية وهي كما يلي:

**1-إختبار الفرضية الفرعية الأولى:** تنص هذه الفرضية على" **وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5%، لخاصية الملاءمة على الإفصاح المحاسبي**"، ونتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

**الجدول رقم(4-37): نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر خاصية الملاءمة على الإفصاح المحاسبي.**

| البيان | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | قيمة F المجدولة | مستوى الدلالة (α) | الخطأ المعياري | معامل التحديد المصحح ($R^2$) | معامل التحديد ($R^2$) | معامل الإرتباط (R) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنحدار | 0.556 | 1 | 0.556 | 4.568 | 4 | 0.035 | 0.349 | 0.039 | 0.049 | 0.222 |
| الخطأ | 10.72 | 88 | 0.122 | | | | | | | |
| المجموع | 11.276 | 89 | | | | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مخرجات (**Spss V22**).

تشير النتائج الموضحة في **الجدول رقم (4-37)** إلى **وجود أثر لخاصية الملاءمة على الإفصاح المحاسبي، لأن مستوى المعنوية للدلالة قدر بـ0.035 أقل من مستوى الدلالة الفرضية0.05**، ومنه يمكن القول **قيمة المجدولة Ft**(قيمة F المجدولة) أقل من **القيمة المحسوبة Fc** (قيمة Fالمحسوبة)، وأن **درجة الحرية** مقدرة بـ (**1**) والتي تمثل عدد المشاهدات المستقلة للانحدار وما قيمته (**88**) للبواقي وما قيمته (**89**) للمجموع، أما بالنسبة **لمعامل الإرتباط** قدر بـ(**R=0.222**) يعبر عن وجود **علاقة ضعيفة** بين خاصية الملاءمة وهي من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية ومتغير الإفصاح المحاسبي، كما أن **معامل التحديد** قدر بـ(**$R^2$=0.049** ) الذي يدل أن ما قيمته **4.9%**من التغيرات التي تطرأ على الإفصاح المحاسبي ناتجة عن خاصية الملاءمة، أما الباقي والذي بلغ**95.1**% يعود إلى متغيرات أخرى، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ (**0.039**)يعني أن المتغير المستقل متمثل في **خاصية الملاءمة** يفسر ما نسبته**3.9%** من التغيير الحقيقي الحاصل في المتغير التابع والمتمثل في **الإفصاح المحاسبي**، والخطأ المعياري قدر بـ 0.349، وعليه بالتالي من خلال نتائج الدراسة المحصل عليها **نقبل الفرضية التي تدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 لخاصية الملاءمة على الإفصاح المحاسبي.**

**2-إختبار الفرضية الفرعية الثانية:** تنص هذه الفرضية على" **وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي ≤5%، لخاصية التمثيل الصادق(الموثوقية) على الإفصاح المحاسبي** "، وظهرت نتائج الاختبار يوضحها في الجدول التالي:

**الجدول رقم(4-38): نتائج تحليل الإنحدار لاختبار أثر خاصية التمثيل الصادق على الإفصاح المحاسبي.**

| البيان | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة fالمحسوبة | قيمة F المجدولة | مستوى الدلالة (α) | الخطأ المعياري | معامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) | معامل التحديد ($R^2$) | معامل الإرتباط (R) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنحدار | 7.351 | 1 | 7.351 | 164.78 | 4 | 0.00 | 0.211 | 0.648 | 0.652 | 0.807 |
| الخطأ | 3.925 | 88 | 0.045 | | | | | | | |
| المجموع | 11.276 | 89 | | | | | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مخرجات (**Spss V22**).

تشير النتائج الموضحة في **الجدول رقم (4-38)** إلى **وجود أثر خاصية التمثيل الصادق (الموثوقية) على الإفصاح المحاسبي، لأن مستوى المعنوية للدلالة قدر بـ .0.000 أقل من مستوى الدلالة الفرضي0.05**، ومنه يمكن القول أن **قيمة المجدولة Ft** (قيمة F المجدولة) أقل من **القيمة المحسوبةFc** (قيمة Fالمحسوبة)، وأن **درجة الحرية** مقدرة بـ **(1)** والتي تمثل عدد المشاهدات المستقلة للانحدار وما قيمته (88) للبواقي وما قيمته (89) للمجموع، أما بالنسبة **لمعامل الإرتباط** قدر بـ(**R=0.807** ) يعبر عن وجود **علاقة قوية** بين خاصية الموثوقية وهي موجبة وبالتالي علاقة طردية بينهما، وهي من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية ومتغير الإفصاح المحاسبي، كما أن **معامل التحديد** قدر بـ(**$R^2$=0.652** ) الذي يدل أن ما قيمته **65.2%**من التغيرات التي تطرأ على الإفصاح المحاسبي ناتجة عن خاصية الموثوقية، أما الباقي والذي بلغ **34.8**% يعود إلى متغيرات أخرى، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ(**0.648**) يعني أن المتغير المستقل متمثل في **خاصية الموثوقية** يفسر ما نسبته64.8% من التغيير الحقيقي الحاصل في المتغير التابع والمتمثل في **الإفصاح المحاسبي**، والخطأ المعياري قدر بـ **0.211** فقط، وعليه بالتالي من خلال نتائج الدراسة المحصل عليها **نقبل الفرضية التي تدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 لخاصية الموثوقية على الإفصاح المحاسبي.**

**3-إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** تنص هذه الفرضية على" **وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل أو يساوي 5%، بين كل الخصائص التعزيزية لجودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي**"، وظهرت نتائج الاختبار يوضحها الجدول التالي:

**الجدول رقم(4–39): نتائج تحليل الإنحدار لاختبار أثر الخصائص التعزيزية لجودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي.**

| البيان | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | قيمة F المجدولة | مستوى الدلالة (α) | الخطأ المعياري | معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) | معامل التحديد ($R^2$) | معامل الإرتباط (R) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنحدار | 0.203 | 1 | 0.203 | 1.613 | 4 | 0.104 | 0.018 | 0.354 | 0.007 | 0.134 |
| الخطأ | 11.073 | 88 | 0.126 | | | | | | | |
| المجموع | 11.276 | 89 | | | | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مخرجات (**Spss V22**).

تشير النتائج الموضحة في **الجدول رقم (4–39)** إلى **وجود أثر الخصائص التعزيزية لجودة المعلومات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي، لأن مستوى المعنوية للدلالة قدر بـ0.104 أكبر من مستوى الدلالة الفرضي0.05**، ومنه يمكن القول أن **قيمة المجدولة Ft** (قيمة F المجدولة) **أكبر** من **القيمة المحسوبة Fc** (قيمة Fالمحسوبة)، وأن **درجة الحرية** مقدرة بـ (**1**) والتي تمثل عدد المشاهدات المستقلة للانحدار، وما قيمته (88) للبواقي وما قيمته(89) للمجموع، أما بالنسبة **لمعامل الإرتباط** قدر بـ (**R=0.134** ) يعبر عن أنه يوجد **علاقة ضعيفة** بين الخصائص التعزيزية وهي من الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية ومتغير الإفصاح المحاسبي، كما أن **معامل التحديد** قدر بـ(**$R^2$=0.018** )، الذي يدل أن ما قيمته **1.8%**من التغيرات التي تطرأ على الإفصاح المحاسبي ناتجة عن الخصائص التعزيزية، أما الباقي والذي بلغ **98.2**% يعود إلى متغيرات أخرى، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ (**0.354**) يعني أن المتغير المستقل متمثل في **الخصائص التعزيزية** يفسر ما نسبته**35.4%** من التغيير الحقيقي الحاصل في المتغير التابع و المتمثل في **الإفصاح المحاسبي** وهي نسبة ضعيفة، والخطأ المعياري قدر بـ **0.018** فقط، وبالتالي من خلال نتائج الدراسة المحصل عليها **نرفض الفرضية التي تدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أكبر من 0.05 بين كل من الخصائص التعزيزية والإفصاح المحاسبي.**

## المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

لاختبار الفرضية الثانية والتي تدل على "**وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (α≤0.05) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الأولية (الجهة الموزعة إليها، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي)**"، وبهدف اختبار هذه الفرضية الفرعية تم استخدام **تحليل التباين الأحادي( One Way Anova)**، وتم التحصل على النتائج التالية:

**-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** التي تنص على **"وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الجهة الموزعة إليها"**، تم إدراج نتائج الاختبار في كل من الجداول التالية:

**الجدول رقم(4-40):جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير الجهة الموزعة إليها.**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري | متوسطات الحسابات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | أقل قيمة | أعلى قيمة |
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | قسم المالية والمحاسبة | 4,083 | 0,604 | 0,093 | 2,33 | 4,83 |
| | | | قسم مراقبة التسيير | 4,174 | 0,731 | 0,159 | 1,83 | 4,83 |
| | | | قسم التدقيق الداخلي | 4,047 | 0,578 | 0,154 | 2,83 | 4,67 |
| | | | لجنة التدقيق | 4,111 | 0,534 | 0,218 | 3,50 | 4,83 |
| | | | محافظ الحسابات | 4,047 | 0,468 | 0,177 | 3,33 | 4,67 |
| | | | المجموع | 4,098 | 0,608 | 0,064 | 1,83 | 4,83 |
| | | خاصية الموثوقية | قسم المالية والمحاسبة | 4,277 | 0,509 | 0,078 | 2,83 | 4,67 |
| | | | قسم مراقبة التسيير | 4,388 | 0,429 | 0,093 | 3,17 | 4,67 |
| | | | قسم التدقيق الداخلي | 4,119 | 0,899 | 0,240 | 1,67 | 4,67 |
| | | | لجنة التدقيق | 4,083 | 0,779 | 0,318 | 3,00 | 4,67 |
| | | | المحافظ الحسابات | 4,071 | 0,658 | 0,248 | 3,00 | 4,67 |
| | | | المجموع | 4,250 | 0,595 | 0,062 | 1,67 | 4,67 |
| | | الخصائص التعزيزية | قسم المالية والمحاسبة | 4,075 | 0,644 | 0,099 | 2,33 | 5,00 |
| | | | قسم مراقبة التسيير | 4,285 | 0,738 | 0,161 | 2,00 | 5,00 |
| | | | قسم التدقيق الداخلي | 4,119 | 0,645 | 0,172 | 3,00 | 5,00 |
| | | | لجنة التدقيق | 4,055 | 0,455 | 0,185 | 3,50 | 4,83 |
| | | | المحافظ الحسابات | 3,738 | 0,651 | 0,246 | 2,33 | 4,17 |
| | | | المجموع | 4,103 | 0,658 | 0,069 | 2,00 | 5,00 |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | قسم المالية والمحاسبة | 4,578 | 0,325 | 0,050 | 3,60 | 4,90 |
| | | | قسم مراقبة التسيير | 4,600 | 0,304 | 0,066 | 3,50 | 4,90 |
| | | | قسم التدقيق الداخلي | 4,592 | 0,417 | 0,111 | 3,50 | 4,90 |
| | | | لجنة التدقيق | 4,466 | 0,602 | 0,245 | 3,60 | 4,90 |
| | | | المحافظ الحسابات | 4,514 | 0,380 | 0,143 | 3,80 | 4,90 |
| | | | المجموع | 4,573 | 0,355 | 0,037 | 3,50 | 4,90 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بينات مخرجات (**Spss V22**).

**الجدول رقم(4-41): نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير الجهة الموزعة إليها .**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | بين المجموعات | 0.187 | 4 | 0.047 | 0.121 | 0.975 |
| | | | داخل المجموعات | 32.752 | 85 | 0.385 | | |
| | | | المجموع | 32.939 | 89 | | | |
| | | خاصية الموثوقية | بين المجموعات | 1.067 | 4 | 0.267 | 0.744 | 0.565 |
| | | | داخل المجموعات | 30.502 | 85 | 0.359 | | |
| | | | المجموع | 31.569 | 89 | | | |
| | الخصائص التعزيزية | | بين المجموعات | 1.682 | 4 | 0.421 | 0.969 | 0.429 |
| | | | داخل المجموعات | 36.905 | 85 | 0.434 | | |
| | | | المجموع | 38.588 | 89 | | | |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | بين المجموعات | 0.114 | 4 | 0.029 | 0.217 | 0.928 |
| | | | داخل المجموعات | 11.162 | 85 | 0.131 | | |
| | | | المجموع | 11.276 | 89 | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بينات مخرجات (**Spss V22**).

يبين لنا الجدول رقم (4-40) والجدول رقم(4-41) المدونين أعلاه، أن كل قيم الدلالة الإحصائية للمعنوية أكبر من مستوى الدلالة المفترض للمعنوية(0.05)، كما أن المتوسطات الحسابية كبيرة ومتقاربة القيمة والإنحراف المعياري ذات تشتت ضعيف ومتقارب، وهذا يدل على عدم وجود فروق، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة.

**2-إختبار الفرضية الفرعية الثانية**: التي تنص على "**وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الخبرة المهنية**"، تم إدراج نتائج الإختبار في الجداول التالية:

**الجدول رقم(4-42):جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير الخبرة المهنية.**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري | المتوسطات الحسابية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | أقل قيمة | أعلى قيمة |
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | أقل من 5 سنوات | 4,055 | 0,743 | 0,214 | 2,50 | 4,83 |
| | | | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | 4,104 | 0,608 | 0,107 | 2,33 | 4,83 |
| | | | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة | 4,310 | 0,460 | 0,098 | 2,83 | 4,83 |
| | | | من 15 سنة وما فوق | 3,916 | 0,629 | 0,128 | 1,83 | 4,67 |
| | | | المجموع | 4,098 | 0,608 | 0,064 | 1,83 | 4,83 |
| | | خاصية الموثوقية | أقل من 5 سنوات | 4,263 | 0,499 | 0,144 | 3,17 | 4,67 |
| | | | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | 4,265 | 0,519 | 0,091 | 2,83 | 4,67 |
| | | | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة | 4,121 | 0,815 | 0,173 | 1,67 | 4,67 |
| | | | من 15 سنة وما فوق | 4,340 | 0,507 | 0,103 | 3,00 | 4,67 |
| | | | المجموع | 4,250 | 0,595 | 0,062 | 1,67 | 4,67 |
| | الخصائص التعزيزية | | أقل من 5 سنوات | 4,222 | 0,679 | 0,196 | 2,83 | 5,00 |
| | | | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | 4,078 | 0,691 | 0,122 | 2,33 | 5,00 |
| | | | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة | 4,159 | 0,596 | 0,127 | 2,83 | 5,00 |
| | | | من 15 سنة وما فوق | 4,027 | 0,685 | 0,139 | 2,00 | 5,00 |
| | | | المجموع | 4,103 | 0,658 | 0,069 | 2,00 | 5,00 |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | أقل من 5 سنوات | 4,475 | 0,369 | 0,106 | 3,50 | 4,70 |
| | | | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | 4,571 | 0,318 | 0,056 | 3,60 | 4,90 |
| | | | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة | 4,495 | 0,464 | 0,099 | 3,50 | 4,90 |
| | | | من 15 سنة وما فوق | 4,695 | 0,254 | 0,051 | 3,80 | 4,90 |
| | | | المجموع | 4,573 | 0,355 | 0,037 | 3,50 | 4,90 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بينات مخرجات (**Spss V22**).

**الجدول رقم(4-43): نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير الخبرة المهنية .**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | بين المجموعات | 1.806 | 3 | 0.602 | 1.663 | 0.181 |
| | | | داخل المجموعات | 31.132 | 86 | 0.362 | | |
| | | | المجموع | 32.939 | 89 | | | |
| | | خاصية الموثوقية | بين المجموعات | 0.571 | 3 | 0.190 | 0.528 | 0.664 |
| | | | داخل المجموعات | 30.999 | 86 | 0.360 | | |
| | | | المجموع | 31.569 | 89 | | | |
| | الخصائص التعزيزية | | بين المجموعات | 0.395 | 3 | 0.132 | 0.297 | 0.828 |
| | | | داخل المجموعات | 38.192 | 86 | 0.444 | | |
| | | | المجموع | 38.588 | 89 | | | |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | بين المجموعات | 0.610 | 3 | 0.203 | 1.639 | 0.186 |
| | | | داخل المجموعات | 10.666 | 86 | 0.124 | | |
| | | | المجموع | 11.276 | 89 | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بينات مخرجات (**Spss V22**)

.

يبين لنا الجدول رقم (4-42) والجدول رقم(4-43) المدونين أعلاه، أن كل قيم الدلالة الإحصائية للمعنوية أكبر من مستوى الدلالة المفترض للمعنوية(**0.05**)، وكما أن **المتوسطات الحسابية كبيرة** ومتقاربة **القيمة** والإنحراف المعياري ذات تشتت ضعيف ومتقارب، وهذا يدل على عدم وجود فروق، **وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية.**

**3-إختبار الفرضية الفرعية الأولى:** التي تنص على "**وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير التخصص العلمي**"، تم إدراج نتائج الإختبار في الجداول التالية:

**الجدول رقم(4-44):جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير المستوى العلمي.**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري | المتوسطات الحسابية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | أقل قيمة | أعلى قيمة |
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | شهادة مهنية | 3,9048 | 0,78641 | 0,21018 | 1,83 | 4,83 |
| | | | ليسانس | 4,1589 | 0,53693 | 0,08188 | 2,33 | 4,83 |
| | | | ماستر | 3,9921 | 0,65717 | 0,14341 | 2,50 | 4,83 |
| | | | ماجستير | 4,2381 | 0,62994 | 0,23810 | 2,83 | 4,67 |
| | | | دكتوراه | 4,3667 | 0,29814 | 0,13333 | 4,17 | 4,83 |
| | | | المجموع | 4,0981 | 0,60836 | 0,06413 | 1,83 | 4,83 |
| | | خاصية الموثوقية | شهادة مهنية | 4,0238 | 0,64337 | 0,17195 | 3,00 | 4,67 |
| | | | ليسانس | 4,2674 | 0,55651 | 0,08487 | 2,83 | 4,67 |
| | | | ماستر | 4,3651 | 0,41035 | 0,08955 | 3,17 | 4,67 |
| | | | ماجستير | 4,0238 | 1,14838 | 0,43405 | 1,67 | 4,67 |
| | | | دكتوراه | 4,5667 | 0,09129 | 0,04082 | 4,50 | 4,67 |
| | | | المجموع | 4,2500 | 0,59558 | 0,06278 | 1,67 | 4,67 |
| | الخصائص التعزيزية | | شهادة مهنية | 3,7619 | 0,73005 | 0,19511 | 2,00 | 4,50 |
| | | | ليسانس | 4,0969 | 0,62386 | 0,09514 | 2,33 | 5,00 |
| | | | ماستر | 4,1190 | 0,59894 | 0,13070 | 2,83 | 5,00 |
| | | | ماجستير | 4,3810 | 0,80917 | 0,30584 | 3,00 | 5,00 |
| | | | دكتوراه | 4,6667 | 0,33333 | 0,14907 | 4,17 | 5,00 |
| | | | المجموع | 4,1037 | 0,65846 | 0,06941 | 2,00 | 5,00 |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | شهادة مهنية | 4,5286 | 0,39111 | 0,10453 | 3,60 | 4,90 |
| | | | ليسانس | 4,5744 | 0,37167 | 0,05668 | 3,50 | 4,90 |
| | | | ماستر | 4,5762 | 0,30968 | 0,06758 | 3,50 | 4,90 |
| | | | ماجستير | 4,5143 | 0,45981 | 0,17379 | 4,60 | 4,90 |
| | | | دكتوراه | 4,7600 | 0,13416 | 0,06000 | 3,50 | 4,90 |
| | | | المجموع | 4,5733 | ,355940 | 0,037520 | 3,50 | 4,90 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بينات مخرجات **spss**.

**الجدول رقم(4-45): نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير التخصص العلمي**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | بين المجموعات | 1.416 | 4 | 0.354 | 0.955 | 0.437 |
| | | | داخل المجموعات | 31.522 | 85 | 0.371 | | |
| | | | المجموع | 32.939 | 89 | | | |
| | | خاصية الموثوقية | بين المجموعات | 1.867 | 4 | 0.467 | 1.336 | 0.263 |
| | | | داخل المجموعات | 29.702 | 85 | 0.349 | | |
| | | | المجموع | 31.569 | 89 | | | |
| | الخصائص التعزيزية | | بين المجموعات | 3.765 | 4 | 0.941 | 2.298 | 0.066 |
| | | | داخل المجموعات | 34.822 | 85 | 0.410 | | |
| | | | المجموع | 38.588 | 89 | | | |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | بين المجموعات | 0.227 | 4 | 0.057 | 0.436 | 0.782 |
| | | | داخل المجموعات | 11.049 | 85 | 0.130 | | |
| | | | المجموع | 11.276 | 89 | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بينات مخرجات (**Spss V22**).

يبين لنا الجدول رقم (4-44) والجدول رقم(4-45) المدونين أعلاه، أنه كل قيم الدلالة الإحصائية للمعنوية أكبر من مستوى الدلالة المفترض للمعنوية(**0.05**)، وكما أن **المتوسطات الحسابية كبيرة** ومتقاربة **القيمة** والإنحراف المعياري ذات تشتت ضعيف ومتقاربة، وهذا يدل على عدم وجود فروق، **وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى**.

**4-إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** التي تنص على "**وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير التخصص العلمي** تم إدراج نتائج الإختبار في الجداول التالية:

الجدول رقم(4-46):جدول تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير التخصص العلمي.

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري | المتوسطات الحسابية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | أقل قيمة | أعلى قيمة |
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | محاسبة | 4,096 | 0,437 | 0,085 | 3,33 | 4,83 |
| | | | محاسبة وتدقيق | 4,095 | 0,679 | 0,256 | 2,83 | 4,67 |
| | | | محاسبة وجباية | 4,074 | 0,697 | 0,232 | 2,50 | 4,83 |
| | | | محاسبة ومالية | 4,013 | 0,694 | 0,200 | 2,83 | 4,83 |
| | | | مالية | 4,458 | 0,206 | 0,051 | 4,17 | 4,83 |
| | | | إدارة مالية | 4,083 | 0,917 | 0,374 | 2,33 | 4,83 |
| | | | إدارة أعمال | 4,333 | 0,333 | 0,166 | 4,17 | 4,83 |
| | | | آخرى | 3,566 | 0,802 | 0,253 | 1,83 | 4,33 |
| | | | المجموع | 4,098 | 0,608 | 0,064 | 1,83 | 4,83 |
| | | خاصية الموثوقية | محاسبة | 4,141 | 0,737 | 0,144 | 1,67 | 4,67 |
| | | | محاسبة وتدقيق | 4,190 | 0,669 | 0,253 | 2,83 | 4,67 |
| | | | محاسبة وجباية | 4,407 | 0,354 | 0,118 | 3,50 | 4,67 |
| | | | محاسبة ومالية | 4,458 | 0,318 | 0,092 | 3,67 | 4,67 |
| | | | مالية | 4,166 | 0,683 | 0,170 | 2,83 | 4,67 |
| | | | إدارة مالية | 4,333 | 0,577 | 0,235 | 3,17 | 4,67 |
| | | | إدارة أعمال | 4,541 | 0,083 | 0,041 | 4,50 | 4,67 |
| | | | آخرى | 4,150 | 0,558 | 0,176 | 3,33 | 4,67 |
| | | | المجموع | 4,250 | 0,595 | 0,062 | 1,67 | 4,67 |
| | الخصائص التعزيزية | | محاسبة | 4,038 | 0,556 | 0,109 | 3,17 | 5,00 |
| | | | محاسبة وتدقيق | 4,309 | 0,754 | 0,285 | 3,00 | 5,00 |
| | | | محاسبة وجباية | 4,037 | 0,701 | 0,233 | 2,83 | 4,83 |
| | | | محاسبة ومالية | 4,111 | 0,725 | 0,209 | 2,67 | 5,00 |
| | | | مالية | 4,364 | 0,418 | 0,104 | 3,50 | 5,00 |
| | | | إدارة مالية | 4,055 | 0,867 | 0,353 | 2,33 | 4,67 |
| | | | إدارة أعمال | 4,250 | 0,166 | 0,083 | 4,17 | 4,50 |
| | | | آخرى | 3,733 | 0,956 | 0,302 | 2,00 | 4,83 |
| | | | المجموع | 4,103 | 0,658 | 0,069 | 2,00 | 5,00 |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | محاسبة | 4,515 | 0,466 | 0,091 | 3,50 | 4,90 |
| | | | محاسبة وتدقيق | 4,457 | 0,335 | 0,126 | 3,80 | 4,70 |
| | | | محاسبة وجباية | 4,722 | 0,120 | 0,040 | 4,50 | 4,90 |
| | | | محاسبة ومالية | 4,675 | 0,234 | 0,067 | 4,10 | 4,90 |
| | | | مالية | 4,456 | 0,366 | 0,091 | 3,70 | 4,90 |
| | | | إدارة مالية | 4,500 | 0,489 | 0,200 | 3,50 | 4,70 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إدارة أعمال | 4,700 | 0,000 | 0,000 | 4,70 | 4,70 |
| | آخرى | 4,730 | 0,133 | 0,042 | 4,90 | 4,50 |
| | المجموع | 4,573 | 0,355 | 0,037 | 4,90 | 3,50 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بينات مخرجات (**Spss V22**).

**الجدول رقم(4-47): نتائج التحليل الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغير التخصص العلمي .**

| المتغيرات | الأبعاد | | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل جودة المعلومات المحاسبية | الخصائص الأساسية | خاصية الملاءمة | بين المجموعات | 5.214 | 7 | 0.745 | 2.203 | 0.042 |
| | | | داخل المجموعات | 27.725 | 82 | 0.338 | | |
| | | | المجموع | 32.939 | 89 | | | |
| | | خاصية الموثوقية | بين المجموعات | 1.670 | 7 | 0.239 | 0.654 | 0.710 |
| | | | داخل المجموعات | 29.899 | 82 | 0.365 | | |
| | | | المجموع | 31.569 | 89 | | | |
| | الخصائص التعزيزية | | بين المجموعات | 3.008 | 7 | 0.430 | 0.990 | 0.444 |
| | | | داخل المجموعات | 35.580 | 82 | 0.434 | | |
| | | | المجموع | 38.588 | 89 | | | |
| المتغير التابع الإفصاح المحاسبي | | | بين المجموعات | 1.067 | 7 | 0.152 | 1.224 | 0.299 |
| | | | داخل المجموعات | 10.209 | 82 | 0.125 | | |
| | | | المجموع | 11.276 | 89 | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بينات مخرجات (**Spss V22**).

يبين لنا الجدول رقم (4-46) والجدول رقم (4-47) المدونين أعلاه، **أن كل قيم الدلالة الإحصائية للمعنوية أكبر من مستوى الدلالة المفترض للمعنوية(0.05)**، كما أن **المتوسطات الحسابية كبيرة** و**متقاربة** القيمة والإنحراف المعياري ذات تشتت ضعيف ومتقارب، وهذا يدل على **عدم وجود فروق، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة بالنسبة لجميع المتغيرات** (خاصية الموثوقية، الخصائص الثانوية ،والإفصاح المحاسبي)، ماعدا **المتغير الأول خاصية الملاءمة** نلاحظ أنه **قيمة المعنوية دالة إحصائيا0.042 أقل من مستوى الدلالة المفترض0.05**، وكما أن هناك **فروق في قيمة المتوسط الحسابي غير متقاربة**، ومنه هناك فروق بينها، **ومن هنا نقبل الفرضية التي تنص على وجود فروق ذو دلالة إحصائية لإدراك أفراد العينة بالنسبة لخاصية الملاءمة تعزى لمتغير التخصص العلمي ،وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة بصفة جزئية بالنسبة لجميع المتغيرات الأخرى (خاصية الموثوقية، الخصائص الثانوية، والإفصاح المحاسبي)**.

وعليه فإننا من خلال فرضية البحث التي تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، إستوجب هذا معرفة **سبب الفروق الدالة إحصائية** لإدراك أفراد العينة **لخاصية الملاءمة تبعا لمتغير التخصص العلمي**، الموضحة في كل من الجدول والشكل المواليين:

**الجدول رقم(4-48):نتائج إختبار المقاربات لمتغير التخصص العلمي.**

*: دال إحصائيا عند 5%.

| البيان | | الفرق في المتوسطات | القيمة الإحتمالية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| محاسبة | محاسبة وتدقيق | 0,00092 | 0,997 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | 0,02208 | 0,922 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | 0,08226 | 0,686 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,36218 | 0,053 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة مالية | 0,01282 | 0,961 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | -0,23718 | 0,450 | غير دال إحصائيا |
| | أخرى | 0,52949* | 0,017 | دال إحصائيا |
| محاسبة وتدقيق | محاسبة | -0,00092 | 0,997 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | 0,02116 | 0,943 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | 0,08135 | 0,769 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,36310 | 0,172 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة مالية | 0,01190 | 0,971 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | 0,23810 | 0,515 | غير دال إحصائيا |
| | آخرى | 0,52857 | 0,069 | غير دال إحصائيا |
| محاسبة وجباية | محاسبة | -0,00092 | 0,997 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وتدقيق | 0,02116 | 0,943 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | 0,08135 | 0,769 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,36310 | 0,172 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة مالية | 0,01190 | 0,971 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | -0,23810 | 0,515 | غير دال إحصائيا |
| | آخرى | 0,52857 | 0,069 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة | -0,08226 | 0,686 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وتدقيق | -0,08135 | 0,769 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | -0,06019 | 0,815 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,44444* | 0,049 | دال إحصائيا |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **محاسبة ومالية** | إدارة مالية | -0,06944 | 0,812 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | -0,31944 | 0,344 | غير دال إحصائيا |
| | آخرى | 0,44722 | 0,076 | غير دال إحصائيا |
| **مالية** | محاسبة | 0,36218 | 0,053 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وتدقيق | 0,36310 | 0,172 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | 0,38426 | 0,117 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | 0,44444* | 0,049 | دال إحصائيا |
| | إدارة مالية | 0,37500 | 0,182 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | 0,12500 | 0,702 | غير دال إحصائيا |
| | آخرى | 0,89167* | 0,000 | دال إحصائيا |
| **إدارة مالية** | محاسبة | -0,01282 | 0,961 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وتدقيق | -0,01190 | 0,971 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | 0,00926 | 0,976 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | 0,06944 | 0,812 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,37500 | 0,182 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | -0,25000 | 0,507 | غير دال إحصائيا |
| | آخرى | 0,51667 | 0,089 | غير دال إحصائيا |
| **إدارة أعمال** | محاسبة | 0,23718 | 0,450 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وتدقيق | 0,23810 | 0,515 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | 0,25926 | 0,460 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | 0,31944 | 0,344 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,12500 | 0,702 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة مالية | 0,25000 | 0,507 | غير دال إحصائيا |
| | آخرى | 0, 76667* | 0,029 | دال إحصائيا |
| **آخرى** | محاسبة | -0,52949* | 0,017 | دال إحصائيا |
| | محاسبة وتدقيق | -0,52857 | 0,069 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة وجباية | -0,50741 | 0,061 | غير دال إحصائيا |
| | محاسبة ومالية | -0,44722 | 0,076 | غير دال إحصائيا |
| | مالية | -0,89167* | 0,000 | دال إحصائيا |
| | إدارة مالية | -0,51667 | 0,089 | غير دال إحصائيا |
| | إدارة أعمال | -0,76667* | 0,029 | دال إحصائيا |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات (**Spss V22**).

**الشكل رقم(10-4):المتوسط الحسابي تبعا لتخصص العلمي لخاصية الملائمة**

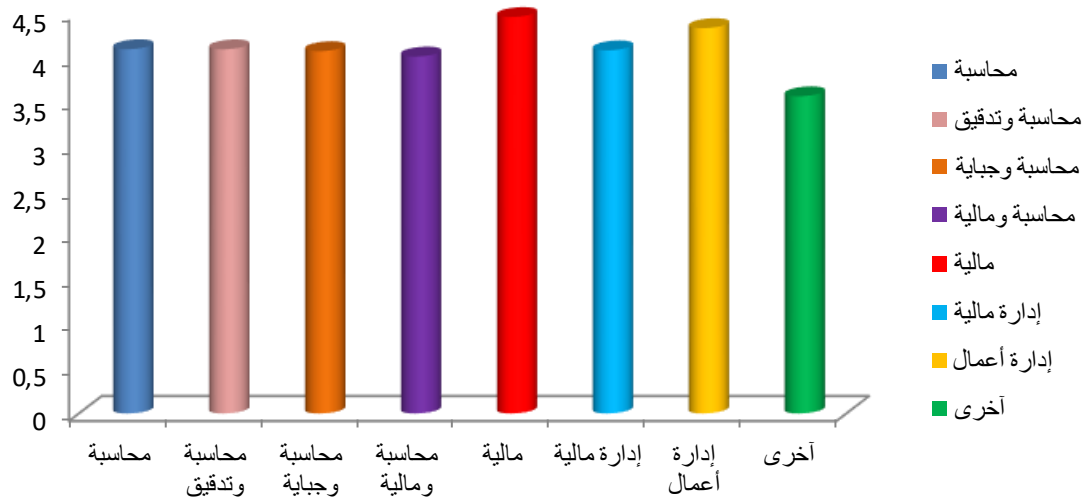


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على **بيانات الجدول رقم (4ـ 48) الخاص بـ :تحليل التباين الأحادي للقيم الإحصائية الوصفية تبعا لمتغير التخصص العلمي**.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أنه يتضح لنا سبب الفروق الدالة إحصائيا في خاصية الملائمة تبعا للتخصص العلمي، تعود للفرق بين **تخصص أخرى** وكل من هذه التخصصات وهي **محاسبة ومالية وإدارة أعمال بقيمة إحتمالية** على التوالي قدرت **بـ 0.017، 0.000، 0.000**، وأيضا تعود إلى الفرق بين **تخصص مالية** وتخصص مالية ومحاسبة **بقيمة إحتمالية** قدرت **بـ0.049**، ومن خلال هذا يمكن القول أنها دالة أقل من مستوى المعنوية **5%، وأما القيم الإحتمالية الباقية غير دالة إحصائيا**.

وعليه يمكن القول من خلال ما سبق أن الفرضية الفرعية الرابعة للبحث التي تنص على وجود فروق ذو دلالة إحصائية أقل من 5 % بالنسبة **لخاصية الملاءمة** تبعا لمتغير **التخصص العلمي** هي **مقبولـــة أما الباقي فهي غير مقبولة هذه الفرضية الفرعية الرابعة بالنسبة لجميع الأبعاد الأخرى كما تم الإشارة له سابقا، حيث يتم رفضها بالنسبة للمتغيرات الأخرى تبعا لمتغير التخصص العلمي**.

## خلاصة الفصل الرابع

تناولنا في هذا الفصل واقع جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة، وتحليل جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، حيث تطرقنا إلى تقديم عام للمؤسسات محل الدراسة ثم انتقالنا إلى واقع جودة المعلومات المحاسبية في تلك المؤسسات، وأخيرا عالجنا تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح المحاسبي، وبذلك تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ تعد المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة القوائم المالية، التي هي عبارة عن ملخص عن العمليات المالية خلال سنة مالية معينة، التي تفيد أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المناسبة ؛
- ✓ تسمح القوائم المالية للمؤسسات بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، إلا أنها لا توفر قوائم مالية تقديرية في معظم المؤسسات الاقتصادية، ويؤثر هذا سلبا على خاصية الملاءمة؛
- ✓ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، يتم من خلال الإفصاح المحاسبي عن الميزانية، وجدول حساب النتائج لتحديد الأداء المالي.....الخ؛
- ✓ ضعف التدقيق الداخلي في بعض المؤسسات وعدم استقلاليته، كما أنه هناك ازدواجية في بعض الوظائف(وظيفة التدقيق الداخلي مع وظيفة أخرى، وظيفة رئيس مجلس الإدارة مع وظيفة المدير العام ...الخ)؛
- ✓ الاعتماد على التدقيق الخارجي الذي يضفي مصداقية على القوائم المالية.
- ✓ يتضح لنا من خلال تحليل البعد الأول(**الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية**) للمتغير المستقل(**جودة المعلومات المحاسبية**)، أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة **تتبع خاصية الملاءمة** من خلال تطبيقها **للنظام المحاسبي المالي وقسم مراقبة التسيير للتنبؤ**، وهذا من خلال أن **الأهمية النسبية لهذا الجانب كانت مرتفعة**، هذا من جهة أخرى، ومن جهة أخرى تتبع **خاصية الموثوقية** من خلال اعتمادها على **التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق للرقابة وتدقيق الخارجي** لإضفاء **المصداقية** على قوائمها المالية، ويظهر هذا من خلال **الأهمية النسبية** لهذا الجانب كانت **مرتفعة** ؛
- ✓ يتضح لنا من خلال تحليل البعد الثاني(**الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية**) للمتغير المستقل (**جودة المعلومات المحاسبية**)، أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة **تتبع الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية** وهذا يظهر من خلال أن **الأهمية النسبية** لهذا الجانب **كانت مرتفعة**،
- ✓ يتضح لنا من خلال تحليل المتغير التابع (**الإفصاح المحاسبي**)، أن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة **تلتزم بالإفصاح المحاسبي**، وهذا يظهر من خلال أن **الأهمية النسبية** لهذا الجانب **كانت مرتفعة**،
- ✓ الفرضية الرئيسية الأولى تم قبولها التي تنص على" **وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية أقل من 0.05**.

✓ إن الفرضية الرئيسة الثانية تم رفضها بصفة جزئية التي تنص على" **وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى**

**المعنوية أقل من 0.05 في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الأولية** (الجهة الموزع إليها، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي)، **ماعدا خاصية الملاءمة** التي تم قبولها، "**بوجود فروق ذو دلالة إحصائية في إدراك أفراد العينة لخاصية الملاءمة للمتغير المستقل لمتغير التخصص العلمي** "، وتم تحليل الفروق فيها؛

# الخاتمة

بعد التطرق للجانب النظري والتطبيقي للدراسة، سوف نحاول تقديم خلاصة شاملة حول النتائج المتوصل إليها في كل من الجانب النظري والجانب التطبيقي، وأيضا اختبار الفرضيات، وفي الأخير تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تحسن جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تعزيز الافصاح المحاسبي من قبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وبالإضافة إلى تقديم مجموعة من الآفاق المتعلقة بالدراسة، التي ممكن التطرق لها مستقبلا في شكل مقالات أو دراسات علمية.

- **نتائج الدراسة النظرية:** من خلال ما تم التطرق إليه في الفصول النظرية السابقة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، من خلال الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي، الذي يسهم في توحيد لغة المحاسبة وبعث الثقة في المعلومات المحاسبية لدى مختلف الأطراف المستخدمة لها؛
- ✓ هناك عدة عراقيل وصعوبات واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي، نتيجة لعدة اختلافات بينه وبين معايير المحاسبة الدولية، كصعوبة التقييم بالقيمة العادلة وأفضلية الجوهر (الواقع الاقتصادي) على الشكل؛
- ✓ تؤثر معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية، فتحسن جودتها وبالتالي تسمح لها بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ إن للقياس المحاسبي أثر على العمليات المالية، وهذا بسبب صعوبة تقييم العناصر بميزانية المؤسسة والذي يؤثر مباشرة بدوره في مصداقية القوائم مالية؛
- ✓ ومنه أوجد النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا مهما لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ويحسن هذا بدوره من مخرجاته؛
- ✓ المعلومة المحاسبية هي بيانات تمت معالجتها بطريقة معينة، والتي هي عبارة عن مخرجات في شكل قوائم مالية أو تقارير مالية ؛
- ✓ تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، عندما تعبر بصدق وتكون خالية من التحيز والتظليل، وتعكس بدورها الواقع الاقتصادي، أي هي عبارة عن توفر سمات معينة في المعلومات المحاسبية التي تجعلها ذات جودة وتلبي حاجة مستخدميها؛
- ✓ قد تتعارض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي لا يمكن أن يتم التنازل عن إحدى الخصائص النوعية، ولهذا يجب على المؤسسة محاولة الموازنة والتوفيق بينها نظرا للأهمية البالغة لكل منها.
- ✓ كما تتعدد نماذج قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية، وتتعدد أيضا المداخل لقياس جودة المعلومات المحاسبية كجودة المحاسبة وجودة الربح وجودة المعايير والحوكمة...الخ، وهذا من أجل خدمة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة؛

- ✓ عدم توفر المقومات الكافية لتحقيق الإفصاح المحاسبي بشكل مقبول، من شأنه أن يضعف الثقة في المعلومات المحاسبية؛
- ✓ إن مختلف القوانين والتشريعات تتماشى والتطورات في مختلف الدول، وهي تسهم بدورها في تدعيم متطلبات الافصاح المحاسبي؛
- ✓ يعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية، من أجل ضمان الحصول على معلومات ذات جودة، يؤثر بدوره في جودة الافصاح المحاسبي ؛
- ✓ تسهم جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق إفصاح محاسبي ذو جودة عالية، من خلال خصائصها النوعية، وهذا لضمان الحفاظ على المصداقية والشفافية في المعلومات؛

➢ **نتائج الدراسة التطبيقية.**

بعد إعدادنا للدراسة التطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ تهتم المؤسسات الإقتصادية بالخصائص الأساسية خصوصا بخاصية الموثوقية أكثر من خاصية الملاءمة وهذا بسبب الإهتمام أكثر بالجانب القانوني، أما بالنسبة للخصائص الثانوية فكان الالتزام بها بدرجة الأقل، وهذا ما تم تبينه في الدراسة التطبيقية ؛
- ✓ القوائم المالية للمؤسسات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، إلا أنها لا توفر قوائم مالية تقديرية في معظم المؤسسات الاقتصادية، ويؤثر سلبيا هذا على خاصية الملاءمة؛
- ✓ ضعف التدقيق الداخلي في بعض المؤسسات وعدم استقلاليته، كما أنه هناك ازدواجية في بعض الوظائف (وظيفة التدقيق الداخلي مع وظيفة أخرى، وظيفة رئيس مجلس الإدارة مع وظيفة المدير العام ...الخ)؛
- ✓ الاعتماد على التدقيق الخارجي الذي يضفي مصداقية على القوائم المالية.

➢ **نتائج اختبار فرضيات الدراسة:** تتمثل نتائج اختبار فرضيات الدراسة في ما يلي:

- تم قبول الفرضية الاولى والتي تنص على أن" **تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن مجموعة من الصفات التي تتوفر في المعلومات المحاسبية، وتكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية**"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا بأن جودة المعلومات المحاسبية هي عبارة عن توفر سمات معينة في المعلومات المحاسبية، وتزيد جودتها كلما تم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها ؛
- تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص على أن" **يتم إعداد المعلومات المحاسبية من طرف مصالح إدارة المؤسسة، وبالتالي منحهم حرية التحكم في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها**"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا أن المعلومات المحاسبية، لا يتم إعدادها وفق مصلحة إدارة المؤسسة لأن هذا يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية، وأي تضليل في المعلومات المحاسبية من شأنه أن يفقدها أهميتها، ومنه التأثير على قرار الاستثمار، الذي

يتطلب أن تتسم معلوماتها المحاسبية المنشورة بقدر معقول من المصداقية وأن تكون قابلة للمقارنة من أجل الاعتماد عليها، وهذا وفق ما نصت عليه الهيئات الدولية لمعايير المحاسبة الدولية، وأيضا النظام المحاسبي المالي الجزائري، وكذلك مبادئ حوكمة المؤسسات التي تسهم في التسيير الحسن لشؤونها؛

- تم قبول الفرضية الثالثة، والتي تنص على أن" **تعمل جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها الأساسية في إطار معايير المحاسبة الدولية، على تحقيق فعالية وجودة في الافصاح المحاسبي**"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا أن المعلومات المحاسبية، التي يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية، ينتج عنها قوائم مالية ذات جودة عالية، وهذ يحقق بدوره زيادة في جودة الإفصاح المحاسبي، وهذا من خلال ما تم ادراجه سابقا في طرق قياس جودة الافصاح المحاسبي حسب هذه الفرضية، الذي يقوم على أساس الاعتماد على نوع المعايير المحاسبية المستخدمة، وطريقة الاعتماد على الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

2-**نتائج اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية:** تتمثل نتائج اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- إن الفرضية الرئيسية الأولى تم قبولها التي تنص على" **وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية أقل من (0.05)**، لأن كل نتائج فرضياتها الفرعية أثبتت وجود أثر بين بعديها (**الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية)** للمتغير المستقل "**جودة المعلومات المحاسبية**" والمتغير التابع" **الإفصاح المحاسبي**" .
- إن الفرضية الرئيسة الثانية تم رفضها بصفة جزئية والتي تنص على" **وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية أقل من 0.05 في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الأولية** (الجهة الموزع إليها، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي)، لأن نتائج فرضياتها الفرعية أثبتت عدم وجود فروقات، **ماعدا خاصية الملاءمة** التي تم قبول الفرضية، **حيث تم قبول** الفرضية "**بوجود فروق ذو دلالة إحصائية في إدراك أفراد العينة لخاصية الملاءمة للمتغير المستقل لمتغير التخصص العلمي** "، وتم تحليل الفروق فيها؛

➢ **الاقتراحات:** يمكن تقديم اقتراحات تحسن من جودة المعلومات المحاسبية، والافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة فيما يلي:

- إدراج عدد معتبر من المؤسسات الاقتصادية العمومية في البورصة، كالمؤسسات الاستخراجية وغيرها، عن طريق تقليل من تعقيدات شروط الإدراج في البورصة.
- منح استقلالية للتدقيق الداخلي حيث أنه يعتبر أهم دعامة للرقابة عن طريق إنشاء مدرية فرعية خاصة به.
- استقلالية كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عن المديرية العامة.
- توصيل المعلومات الملائمة لمختلف المستويات الإدارية.

- سن قوانين وتشريعات لتفعيل وتدعيم العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية، من خلال تحسين الإفصاح الإلكتروني.
- سن قوانين التي تساهم بدورها في حماية المساهمين والمستثمرين .
- متابعة التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والالتزام بها .
- ضرورة إصدار التشريعات وسن القوانين الملزمة للمؤسسات الاقتصادية بإعداد تقريرها، وإلزامية نشرها مع القوائم المالية الواجب إصدارها بعد كل ستة أشهر من قفل السنة المالية؛

➢ **آفاق الدراسة :**

- سوف نسلط الضوء حول بعض المواضيع التي تمثل آفاق لدراستنا في ما يلي :
- دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ؛
- قياس جودة الإفصاح المحاسبي في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية.

# قائمة المراجع

## أولا : قائمة المراجع باللغة العربية:

### 1-الكتب:


1. أحمد محمد نور وأخرون، **المحاسبة المتوسطة– مشاكل القياس الدخل والمحاسبة والإفصاح عن الأصول قصيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2002 -2003.
2. أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد–الاطار النظري–**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة1، 2015.
3. إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري، الأردن، 2009.
4. أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ومحمد سمير كامل، **المحاسبة المالية المدخل النظري قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
5. أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة1، 2009.
6. أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية–معايير المحاسبة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2015.
7. أحمد حلمي جمعة، **المحاسبة الادارية التخطيط والرقابة وصنع القرار**، دار الصفاء، الأردن ،الطبعة 1، 2011.
8. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكية**، الدار الجامعية، الجزء الثاني، مصر، 2007.
10. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
11. تسعديت بوسبعين وعبد الحميد حسياني، **محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018.
12. جمال شعوان، **مدخل لدراسة وتحليل البيانات الإحصائية تطبيقات على برنامج spss**، رخصة المشاع الأبداع، بدون بلد النشر،2014.
13. حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة1، 2008.

14. حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبة الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية–الجزء الأول عرض البيانات المالية–**، دار الثقافة، الطبعة1، الأردن،2012.

15. حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.

16. حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام spss**، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2013.

17. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IAS /IFRS 2007**، دار إثراء، الأردن، الطبعة1، 2008

18. دبيان السيد عبد المقصود محمد دبيان وعبد اللطيف ناصر نور الدين، **نظم المعلومات المحاسبية–مدخل تحليل وتصميم النظام**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2011.

19. دبيان السيد عبد المقصود وحمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

20. رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة 1، 2009.

21. رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، دار صفاء، الأردن، الطبعة7، الجزء الأول، 2008.

22. ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء، الأردن، الطبعة01، 2010.

23. ريتشارد شرويدر وأخرون ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ، السعودية، 2010.

24. سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة،الطبعة1، الأردن ،2011.

25. سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية، الأردن، الطبعة1، 2009.

26. سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2009 .

27. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2009 .

28. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

29. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، دار الجامعية، مصر، 2006.

**30.** طارق عطية عبد الرحمان، **دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الإجتماعية–منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث المملكة العربية السعودية، 2013.

**31.** طلال محمد علي الجحاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الأيام، الأردن، الطبعة1، 2017.

32. طلال الججاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، دار اليازوري، الأردن، 2014.

33. طلال محمد علي الججاوي وفرات المالكي، **الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية**، دار الأيام، الطبعة1، الأردن، 2017.

34. طلال محمود علي الججاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصناعية**، دار الأيام، الأردن، الطبعة1، 2017.

35. طلال محمود علي الججاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام، الأردن، الطبعة1، 2017.

36. طلال محمود علي الججاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري، الأردن، 2009.

37. طلال محمد علي الججاوي وحيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية**، مؤسسة دار الكتب، الطبعة1، العراق، 2018 .

38. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

39. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

40. عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل، الأردن، الطبعة1، 2008.

41. عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي–الجزء الأول إطار التاريخي للمحاسبة–**، دار اليازوري، الأردن، الطبعة1، 2002.

42. عامر ابراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة1، 2002.

43. عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**–دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة–، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة1، مصر،2014.

44. قاسم محسن الحبطي وزياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

45. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،2007.

46. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية–تحديد قيمة المنشأة، تحديد قيمة السهم، صافي عقود الحوافز وشروط المديونية–**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2011.

47. كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في مظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.

48. لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRSدروس وتطبيقات محلولة**، دار الاوراق الزرقاء، الجزائر، 2012.

49. مجدي سلامة محمود، **معايير المحاسبة الدولية – السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية الإفصاح المحاسبي** –عرض البيانات المالية–، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017.

50. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية–الجوانب النظرية والعملية، دار وائل**، الأردن، 2017.

51. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية–الجوانب النظرية والعملية، دار وائل**، الأردن، 2008.

52. محمد الحبيب مرحوم، **الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري– مدعم بـ100 جواب لـ 100سؤال** ،النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020 .

53. محمد العيد، **من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية مقارنة النظام المحاسبي المالي(SCF) والمخطط الوطني للمحاسبة (PCN)** –أمثلة وحالات تطبيقية–، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020.

54. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005.

55. محمد سامي راضى، **أساسيات المحاسبة – المعادلة المحاسبية – النظام المحاسبي–الدورة المحاسبية – التسويات – المحاسبة عن العمليات النقدية –المدينون – المخزون – الأصول الثابتة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.

56. محمد سمير الصبان، **دراسات في المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

57. محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

58. محمود الشويات،"**الحاكمية والفساد الإداري والمالي**"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

59. محمود محمود السجاعي، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، المكتبة العصرية للنشر، مصر، الطبعة1، 2010.

60. مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2009.

61. مسعود صديقي وآخرون، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائريIAS/IFRS**، دار الهدى، الجزائر، 2014.

62. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 3، 2011.

63. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 2، 2009.

64. مؤيد محمد علي الفضل، **العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة** –دراسة إختبارية لحالة العراق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة القادسية، العراق، 2015.

65. نافذ محمد بركات، **التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، دائرة التعليم المستمر الجامعة الإسلامية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2012-2013.

66. نضال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة1، 2011.

67. هاشم أحمد عطية ومحمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في المحاسبة المالية**، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

68. هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

69. هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، الجزء الثاني، دار الثقافة، الطبعة1، الأردن، 2009 .

70. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IAS&IFRS2007**، دار إثراء، الأردن، الطبعة1، 2008.

**رسائل الدكتوراه :**

1. بن قطيب علي، دور **التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية–دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2016-2017.

2. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطرروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.

3. جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة المصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

4. حاج مختار محمد خير الدين، **إسهام التدقيق المالي والمحاسبي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية وفقا للإجراءات المعتمدة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أدرار، الجزائر، 2018-2019 .

5. حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013.

6. صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2008.

7. زاوي أمال، **أثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبي والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) قائمة التدفقات النقدية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016-2017.

8. سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

9. عبد النبي أمحمد فرج، **تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المحاسبي المحلية والدولية**، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية ،الأردن، 2005.

10. قوسم حنان، **أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل معايير التقارير المالية الدولية–دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف–**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة سطيف، الجزائر، 2015-2016.

11. محمد طيفور أمينة، **الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IFRS/IAS–حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة الشلف، الجزائر، 2017/2016.

12. مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية** -بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 .

13. مومني يوسف، **مساهمة التدفيق المالي والمحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية–في ظل إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أدرار، 2018 -2019.

14. نوي الحاج، **أثر الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، (2015- 2016).

15. ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، **قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والافصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة في البورصة المصرية وأثرها على قيمة المؤسسة**، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر، 2019.

**الرسائل الماجستير:**

1. أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية–دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–**، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2006.

2. الحسين بسام عبد الكريم، **قدرة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة حجم اعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سوريا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2002.

3. حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية–آريس–**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، لسنة 2010-2011.

4. رشيد قريرة، **تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)** -دراسة حالة لعينة من الشركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر ،2015-2016.

5. سعاد بورويسية، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الإقتصادية– دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية قسنطينة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

6. سفير محمد، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية** –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر ،2008-2009 .

7. سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

8. صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009 -2010.

9. صبايحي نوال، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) وأثره على جودة المعلومة**، "رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010-2011.

10. شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008- 2009.

11. عمار عبد القادر صالح، **دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري – دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة بغداد، العراق، 2010.

12. عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سعر السهم–دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2012..

13. عوادي نعمان، **القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS. IAS)والنظام المحاسبي المالي الجزائريSCF**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

14. فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة المؤسسات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011 .

15. فايز زهدي الشلتوني ،**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية–دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية–**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة ،فلسطين، 2005.

16. ماجد إسماعيل أبو حمام.**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل ،منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين 2009.

17. نادية محمد حمد محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي قي القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية (دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات)**، رسالة ماجستير في الدراسات التجارية، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2016.

18. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.

19. عوادي نعمان، **القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS.IFRS ) والنظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

**المقالات والملتقيات:**

1. أحمد لعماري، **المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد01،الجزائر، 2010.

51.هندة مدفوني وعبد الحليم سعيدي، **مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية– دراسة عينة من المؤسسات–**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد09، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.

2. إسماعيل خليل إسماعيل ونعوم ريان، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء، العدد30، العراق، 2012.

3. بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المجلد8، العدد8، الجزائر، 2008.

4. بخيري عبد الكريم وشينون بن طيب، **الجهود الدولية والمحلية المبذولة لإرساء مبادئ المحاسبة الدولية "دراسة حالة الجزائر"** مجلة البديل الإقتصادي، جامعة الجلفة، العدد 03، الجزائر، 2015.

5. بن سعيد أمين وحسياني عبد الحميد، **نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر، العدد7، الجزائر، 2018.

6. بن فرج زوينة، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية –دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية–** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد15، الجزائر، 2015.

7. بوخروبة الغالي ودواج بلقاسم، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي** –حالة شركات التأمين–، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، العدد6، الجزائر، 2018.

8. جمال الدين سحنون، **الإفصاح المحاسبي والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري**، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد32، العدد1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018.

9. حسين جميل غافل البديري، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها–دراسة تطبيقية في مجموعة من المؤسسات العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد14، العدد1، العراق، 2018.

10. خضير مجيد علاوي، **القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة**–بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية – مساهمة مختلطة، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 22، العدد6، العراق،2014.

11. خليفة إبراهيم ميلاد، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة– دراسة تطبيقية–**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد1، العدد5، ليبيا، 2020.

12. دربوش محمد الطاهر وبن طاهر حسين، **البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير محاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد12، جامعة خنشلة، الجزائر، 2014.

13. دواق سميرة وفرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد03، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

14. رابح بوقرة ومحاد عريوة، **أثر المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة البحوث الإقتصادية والماليةJEFR، العدد01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.

15. رشيد عريوة، **الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد18، الجزائر، 2017.

16. زغدار أحمد سفير محمد،" **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية** ، " (**IAS/IFRS**)**مجلة الباحث**، ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد7، الجزائر، 2009–2010.

17. زغدار أحمد ومخلوفي نعيمة، **أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، العدد4، الجزائر، 2014.

18. زلاسي رياض ودادن عبد الغني، **أثر الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية- دراسة تحليلية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية-**،مجلة المعارف، جامعة البويرة، العدد21، الجزائر، 2016.

19. سحنون بونعجة ونبيل بوفليح، **متطلبات تطوير الممارسة المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، مجلة الريادية في إقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، المجلد5، العدد1، الجزائر، 2019.

20. سليم بن رحمون وسميحة بوحفص، **الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد9، الجزائر، 2018.

21. سليمان بلعور، **دوافع وأثار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الوادي، العدد6، الجزائر، 2014.

22. سليمة نشنش، **الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، مدرسة العليا للتجارة ، المجلد10، العدد20، الجزائر، 2015.

23. سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية**، وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد 2، مصر، 2009.

24. عباس حميدي، **الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية – دراسة تحليلية في المؤسسات العامة للتجهيزات الزراعية** -، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77، 2009.

25. طارق إبراهيم سعادة، **إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير دراسة تحليلية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة المنوفية، المجلد23، العدد2، مصر،2019 .

26. عبد الجليل بوداح، **إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية-مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول-،مجلة العلوم الإنسانية** المجلد أ، العدد45، الجزائر، 2016.

27. عبد الرحمان محمد رشوان ومحمد غانم أبومصطفى، **أثر إستخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية(IFRS)** ،مجلة الدراسات المالية ،المحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، العدد07، الجزائر، جوان 2017.

28. عبد الرحمان مرعى، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد22، العدد 2، سوريا، 2006.

29. عبد القادر بكيحل وعاشور كتوش، **المعايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) بين مزيا وصعوبات التطبيق –دراسة حالة الجزائر–**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد15، الجزائر، 2016.

30. عبد السلام عقون ونجاة بن تركية، **آليات القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، جامعة كاي، مجلة شهرية إلكترونية، العدد69، 2018.

31. عبد الكريم خيري وبن طيب شينون، **الجهود الدولية والمحلية المبذولة لإرساء مبادئ المحاسبة الدولية "دراسة حالة الجزائر"**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد03،الجزائر،2015.

32. عزوز مخلوفي وعبيرات مقدم، **أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى مجلس –دراسة مقارنة–**،مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد2، المجلد6، الجزائر، 2015.

33. عصام محمد الطويل، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بورصة فلسطين– قطاع الخدمات)**، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد1، فلسطين، 2018.

34. علي بن ثابت وصلاح الدين سوالم، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية** ، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد01، الجزائر ،2013.

35. عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية –دراسة حالة ولاية بسكرة–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 01، الجزائر، 2014.

36. عمامرة ياسمينة وخديجة بلحياني، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير–وحدة المدية–**، مجلة الدراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة تبسة، العدد1، الجزائر، 2018.

37. عمامرة ياسمينة وزرفاوي عبد الكريم، **أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، المجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، العدد4، الجزائر، 2018.

38. عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 12، جامعة السودان، 2012.

39. عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IFRS/IAS) في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد6، الجزائر، 2009.

40. غنية بن حركو، **التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد44، الجزائر، 2015.

41. فيصل زماط حسن السليم، **متطلبات الإفصاح الدولي والمحلي في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة-دراسة تحليلية مقارنة**-،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد6، العراق،بدون سنة النشر.

42. قرامز فاطمة الزهراء، **تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية** –دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر-،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي العدد03، الجزائر،2015.

43. قسوم حنان، **أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS)في تحسين جودة القوائم المالية** - دراسة تحليلية لبعض المعايير، مجلة البحوث والدراسات التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، المجلد3، العدد 1، الجزائر،2019.

44. قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد10، الجزائر، 2012.

45. مازون محمد أمين، **موقع العالم العربي من مشروع التقارب المحاسبي الدولي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر3، العدد29، المجلد2، الجزائر، 2014.

46. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية– دراسة تطبيقية نظرية**- مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد الأول، مصر، 2006.

47. محمد طويلب، **إشكالية التوافق المحاسبي الدولي**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد 3 ، العدد 28، الجزائر، 2013.

48. محمد نواف وجبر إبراهيم الداعور، **مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1، فلسطين، 2013.

49. مروة بوقدوم وجمال عمورة، **الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، العدد18، جوان 2018.

50. مسعود صديقي ومرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود(أسباب التباين وتقيم التناسق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد2، الجزائر،2011.

51. معمري خيرة وقورين حاج قويدر، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد21، جامعة الشلف، الجزائر، 2019.

52. مقدم عبيرات وسمية طعابة، **دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات– دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد10، العدد01، جانفي 2019،جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.

53. منى جباى يوسف شعراني، **أثر التوافق بين معايير المحاسبية للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية**–دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان، مجلة الدراسات العليا، المجلد4، العدد15، جامعة النيلين، السودان، 2016.

54. مصطفى محمد نداء الدين، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها–دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

55. نعمان محصول، **التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد06، الجزائر، 2017.

56. نور الدين مزياني ومحمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية(مقومات ومتطلبات التطبيق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد01، الجزائر، 2010.

57. نور الدين نجيب، **الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد12، العدد23، الجزائر،2017.

58. نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد9، الجزائر،2013.

59. نوال صبايحي، **الأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد2، العدد 22، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015.

60. وليد بن ترديات، **تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربيةIFRS**،صندوق النقد العربي، قسم الحسابات، دائرة الشؤون المالية والحاسب الألي، سلسلة دراسات محاسبية ومالية، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

**ملتقيات:**

1. عائشة سلمى كيحلي وراضية كروش، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية**، بحث مقدم لملتقى دولي **حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**، يومي25و26نوفمبر2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

2. محمد براق، قمان عمر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى** الوطني حول **واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5و6ماي2013**، جامعة الوادي،الجزائر،2013.

3. بن عيشي عمار وعمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية**، مداخلة لملتقى وطني **حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 6و7ماي 2012**، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012

**القوانين والمراسيم، النصوص التشريعية والتنظيمية:**

**1.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي.**

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 49، المؤرخة في 29أوت2010.

3. الجريدة الرسمية، العدد19، القرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 23رجب عام 1429 الموافق 26يوليو سنة 2008.

**الكتب باللغة الاجنبية:**

1. Pascal barneto**, normes IAS/IFRS,Application Aux états Financiers,** Dunod, 2éme edition , Paris, 2006.
2. Veronique Collard et Florence Bernal, **Code IFRS norme et interprétation**, groupe revue fiduciaire, 3eme édition, Paris, 2007.
3. Benoit PIGE et Xavier PAPER, **Normes comptables internationales et gouvernance des entreprisse: le sens des normes IFRS** , French édition, 2dition EMS, France,2009.
4. Jean François des Robert Et autres, **Normes IFRS et PME - Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS ,** France Edtition DUNOD, France, 2004.
5. Dominique Roux **, Analyse économique et gestion de l'entreprise,** Dunod, Paris, 2000.
6. Donald Kieso and others **,Intermediate Accounting- Inernationale Student Version,** 13TH Edition, Johnwily & Sons, Britain, 2010

**مقالات باللغة الأجنبية :**

7. Celine Michailiesco**,Qualité de l'information comptable,** Manuscrit auteur, Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit, France, 2009

8. Willem Frederik De Koning**, The Quality of Accounting Information,** SSRN eJournals , Nyenrode Business University, 2013.

9. Nasrin Azar and others**, The Quality of Accounting Information :Relevance or Value-Relevance?,**Asian Journal of Accounting Perspectives ,Vol12,No1 ,Universty of Malaya , Malizia, 2019

10. Fred de Koning, **The Quality of Accounting Information**, Nyenrode Business University, Netherlands, Hollande,2013

11. Bushman R., J. Piotroski, and A. Smith**, What Determines Corporate Transparency,** Unpublished paper, University of Chicago, Chicago, 2001 **.**

12. Shaban Mohammadi and Behrad Moein Nezhad **,The role of disclosure and transparency in financial reporting,** International Journal of Accounting and Economics Studies, Science Publishing Corporation, University of Khorasan, VOL03,NO1 , , Iran.

13. Sayed A. Bala ،**Role of Corporate Governance Application in Practice of Creative Accounting Methods-Applied Study on Listed Companies in Khartoum Exchange**،ARAB ECONOMIC AND BUSINESS JOURNAL ،University of Kaslik ،Lebanon ،(2013)،

14. ermanns Severine**, Financial Information and Earnings Quality : a Literature Review,** Working Paper Facultes , Department of Business Administration & Center for Research in Finance and Management , University of Namur , Rempart de la Vierge , Belgium 2006**.**

15. Saleh Norman Mohd **, Iskandar Takiah and Rahmat Mohd Mohid , Earnings Management and Board Characteristics :** Evidence from Malaysia , Jurnal Pengurusan , Universiti Kaebangsaan, Malaysia2005.

16. Sergio Beretta &SaverioBozzolan**, A framework for the analysis of firm risk communication,** The International Journal of Accounting,VOL39,issue3 , elsevier ,2004,


**التقارير:**


1. Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, **Rapport du conseil d administration portant sur l'exercice clos au31-12-2013** ,Alger ,2013.
2. Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, Rapport de gestion, Alger, 2018.
3. Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, Rapport de Gesion, Alger, 2016.
4. ALLiance Assurances, Notice d'information ,Alger ,2010.

5. Alliance Assurances ,**Revue de presse** ,Alger, 2009.

6. Alliance Assurances, **Rapporte Annuel** ,Alger, 2011.

7. Alliance Assurances, **Rapporte Annuel**,Alger, 2016.

8. Alliance Assurance , **Rapport Annuel ,**Alger, 2012.

9. Alliance Assurance , **Charte d'audit** ,Alger, 2012.

10. BOIPHARM(spa), **Notice d information**, Alger, 2018.

11. Alliance, Assurance , **Charte d'audit**, Alger, 2012.

12. **Notice D'information NCA Rouiba SPA,** Offre Publique de vente du 07et25Avril 2013visa COSOB N20B/01 du06-02-2013

13. Rapport du conseil, Groupe Saidal, 2018, p5 ,Cite internet :https://fr.calameo.com/read/00, page visite le: 06-05-2020.

14. Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, Rapport du conseil d'administration portant sur l'exercice clos au31-12-2013, Alger, 2013.

15. Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI, **Rapport du gestion**, Alger, 2018.

16. Entreprise de gestion hôtelière chaine El AURSSI**, Rapport de Gesion**, Alger,2016.

## المصادر الإلكترونية عبر الإنترنت:

1. وليد الحيالي، **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، تاريخ الاطلاع:12-05-2019 متاح على موقع: www.ao-academy.org.

2. الموقع الالكتروني لمؤسسة بيوفارم، على موقع: الانترنت-https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui sommes-nous/nos-valeurs أطلع عليه بتاريخ:09-10-2019

3. بورصة الجزائر، أطلع عليه على موقع:http://www .sgbv.dz/ar/ ?page=details ،.

4. الموقع الالكتروني لمجمع صيدال/http://www .Saidalgroupe.dz/ar/notre-groupe

5. بورصة الجزائر،موقع الانترنتhttp://www .sgbv.dz/ar/ ?page=details،

6. الموقع الالكتروني لمؤسسة أن سي أ رويبة، على موقع: الانترنتhttp://www .rouiba.com.dz 01-2020 .

7. من الموقع الالكتروني للجنة (cosob):/(spa)biopharm/poste/www.cosob.org ،

8. مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، موقع بورصة الجزائر، على موقع: http: //www.sgbv.dz/ar/ ?page=details

# الملاحق

**الملحق رقم(4–1): جانب الأصول من ميزانية مؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة2018.**

- L'ACTIF

| ACTIF | Montants Bruts | Amort et pertes de valeurs | Net 2018 | Net 2017 |
|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | |
| Immobilisations incorporelles | 67 931 704,47 | 57 437 657,13 | 10 494 047,34 | 14 288 300,73 |
| Immobilisations corporelles | 13 330 233 808,05 | 6 583 169 714,45 | 6 747 064 093,60 | 7 282 885 653,03 |
| Terrains | 543 853 597,50 | | 543 853 597,50 | 543 853 597,50 |
| Bâtiments | 7 081 341 652,85 | 2 885 714 055,17 | 4 195 627 597,68 | 4 353 729 124,32 |
| Autres immobilisations corporelles | 5 705 038 557,70 | 3 697 455 659,28 | 200 582 898,42 | 2 385 302 931,21 |
| Immobilisations en concession | 984 059,95 | | 984 059,95 | 984 059,95 |
| Immobilisations encours | 1 528 922 952,32 | | 1 528 922 952,32 | 798 937 225,10 |
| Equipements neufs en stocks | - | | - | - |
| Immobilisations financières | 173 657 305,01 | 161 198 208,91 | 12 459 096,10 | 14 022 090,97 |
| Titres mis en équivalence | - | | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | 22 625 000,00 | 15 276 300,00 | 7 348 700,00 | 8 105 800,00 |
| Autres titres immobilisés | - | | - | - |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 151 032 305,01 | 145 921 908,91 | 5 110 396,10 | 5 916 290,97 |
| Impôts différés actif | 110 157 269,81 | | 110 157 269,81 | 104 367 180,78 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **15 211 887 099,61** | **6 801 805 580,49** | **8 410 081 519,12** | **8 215 484 510,56** |
| ACTIFS COURANTS | | | | |
| Stocks et encours | 876 582 144,86 | 11 816 739,18 | 864 765 405,68 | 855 804 667,85 |
| Créances et emplois assimilés | 1 437 583 547,54 | 121 945 407,40 | 1 315 638 140,14 | 1 291 432 041,56 |
| Clients | 587 904 484,87 | 121 945 407,40 | 46 595 077,47 | 492 726 838,08 |
| Autres débiteurs | 636 538 006,06 | - | 63 538 006,06 | 603 319 193,89 |
| Impôts et assimilés | 213 141 056,61 | | 213 141 056,61 | 195 386 009,59 |
| Autres créances et emplois assimilés | - | | - | - |
| Disponibilités et assimilés | 777 746 363,37 | 5 561 967,99 | 772 184 395,38 | 1 218 869 349,27 |
| Placements et autres actifs financiers courants | - | | - | - |
| Trésorerie | 777 746 363,37 | 5 561 967,99 | 772 184 395,38 | 1 218 869 349,27 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 3 091 912 055,77 | 139 324 114,57 | 2 952 587 941,20 | 3 366 106 058,68 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 18 303 799 155,38 | 6 941 129 695,06 | 11 362 669 460,32 | 11 581 590 569,24 |

**الملحق رقم(4–2): جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة فندق التسيير الأوراسي لسنة2018**

## - LE PASSIF

| PASSIF | 2018 | 2017 |
|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | |
| Capital émis (ou comptes d'exploitation) | 1 500 000 000,00 | 1 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées (1)) | 2 688 602 621,01 | 2 488 602 621,01 |
| Ecart de réévaluation | - | - |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net -Résultat net part du groupe (1) | 439 611 183,43 | 549 187 994,87 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | 331 811 207,86 | 348 292 732,12 |
| Part de la société consolidante (1) | **4 960 025 012,30** | **4 886 083 348,00** |
| Parts de minoritaires (1) | | |
| TOTAL I | 4 960 025 012,30 | **4 886 083 348,00** |
| PASSIFS NON-COURANTS | | |
| Emprunts et dettes financières | 4 267 510 756,91 | 4 657 002 156,11 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 21 905 526,55 | 21 905 526,55 |
| Autres dettes non courantes | 984 059,95 | 984 059,95 |
| Provisions et produits constatés d'avance | 633 008 427,25 | 625 640 482,83 |
| Compte de liaison | - | - |
| TOTAL II | 4 923 408 770,66 | 5 305 532 225,44 |
| PASSIFS COURANTS | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 350 697 260,64 | 338 675 106,43 |
| Impôts | 166 861 697,92 | 169 656 956,50 |
| Autres dettes | 959 303 694,39 | 881 305 079,19 |
| Trésorerie passif | 2 373 024,41 | 337 853,68 |
| TOTAL III | 1 479 235 677,36 | 1 389 974 995,80 |
| **TOTAL PASSIF (I+ II + III)** | **11 362 669 460,32** | **11 581 590 569,24** |

**الملحق رقم(4-3): حساب النتائج لمؤسسة فندق التسيير الاوراسي لسنة 2018.**

- Les Comptes de Résultats

| Rubriques | N | N-1 |
|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | 2 721 919 757,17 | 2 828 910 650,57 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | |
| Production imobilisée | | |
| Subventions d'exploitation | | |
| I-PRODUCTION DE L'EXERCICE | 2 721 919 757,17 | 2 828 910 650,57 |
| Achats consomés | - 493 518 944,17 | - 483 867 675,25 |
| Services extérieurs et autres consommations | - 137 564 665,95 | - 132 279 797,59 |
| II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE | - 631 083 610,12 | - 616 147 472,84 |
| III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | 2 090 836 147,05 | 2 212 763 177,73 |
| Charges de personnel | - 634 300 590,67 | - 643 042 803,13 |
| Impôts et taxes et versements assimilés | - 78 843 729,47 | - 75 478 892,64 |
| IV-Excédent brut d'exploitation | 1 377 691 826,91 | 1 494 241 481,96 |
| Autres produits opérationnels | 37 059 631,13 | 63 473 323,43 |
| Autres charges opérationnelles | - 88 608 168,11 | - 78 986 357,89 |
| Dotations aux amortissements provision pertes de valeur | - 688 249 122,51 | - 785 685 915,77 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | 60 893 984,18 | 51 313 616,24 |
| V-Résultat opérationnel | 698 788 151,60 | 744 356 147,97 |
| Produits financiers | 15 711 741,42 | 10 723 210,66 |
| Charges financières | - 169 212 870,06 | - 88 448 046,22 |
| VI-Résultat financier | - 153 501 128,64 | - 77 724 835,56 |
| VII-Résultat ordinaire avant impots (V+VI) | 545 287 022,96 | 666 631 312,41 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | - 105 420 502,05 | - 122 556 283,76 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | - 255 337,48 | 5 112 966,22 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | 2 835 585 113,90 | 2 954 420 800,90 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | - 2 395 973 930,47 | - 2 405 232 806,03 |
| VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | 439 611 183,43 | 549 187 994,87 |
| Eléments extraordinaires (produits) (*) | | |
| Eléments extraordinaires (Charges) (*) | | |
| IX-Résultat extraordinaire | | |
| **X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **439 611 183,43** | **549 187 994,87** |

**الملحق رقم(4–4): جانب الأصول من ميزانية مؤسسة مجمع صيدال لسنة2018.**

## 2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

| ACTIF | 31/12/2018 | | | 31/12/2017 |
|---|---|---|---|---|
| | MONTANTS BRUTS | AMORTS OU PROVISIONS | MONTANTS NETS | |
| **ACTIF NON COURANT** | | | | |
| Écart d'acquisition (ou goodwill) | 115 414 200,00 | 0,00 | 115 414 200,00 | 115 414 200,00 |
| Immobilisations incorporelles | 378 857 436,59 | 239 123 450,08 | 139 733 986,51 | 13 643 850,95 |
| Immobilisations corporelles | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Terrains | 2 391 687 791,42 | 0,00 | 2 391 687 791,42 | 10 383 338 837,77 |
| Bâtiments | 7 584 297 976,37 | 5 271 308 688,28 | 2 312 989 288,09 | 1 766 306 904,14 |
| Autres immobilisations corporelles | 18 277 440 502,83 | 14 301 350 363,06 | 3 976 090 139,77 | 1 351 564 152,29 |
| Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 276 361 487,38 |
| Immobilisations en cours | 10 759 890 495,72 | 0,00 | 10 759 890 495,72 | 13 501 512 857,53 |
| Immobilisations financières | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Titres mis en équivalences - entreprises associées | 1 433 217 458,23 | 0,00 | 1 433 217 458,23 | 1 466 608 492,92 |
| Autres participations et créances rattachées | 685 893 175,00 | 462 033 246,90 | 223 859 928,10 | 630 537 294,94 |
| Autres titres immobilisés | 3 000 000 000,00 | 0,00 | 3 000 000 000,00 | 4 000 000 000,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 152 869 240,73 | 0,00 | 152 869 240,73 | 157 814 646,73 |
| Impôts différés actif | 324 860 044,51 | 0,00 | 324 860 044,51 | 296 251 741,16 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **45 104 428 321,40** | **20 273 815 748,32** | **24 830 612 573,08** | **33 959 354 465,81** |
| **ACTIF COURANT** | | | | |
| Stocks et encours | 6 956 065 304,74 | 667 793 354,53 | 6 288 271 950,21 | 4 883 145 010,78 |
| Créances et emplois assimilés | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Clients | 5 578 018 586,28 | 1 897 005 360,67 | 3 681 013 225,61 | 3 192 081 776,57 |
| Autres débiteurs | 1 391 498 314,49 | 7 500,00 | 1 391 490 814,49 | 1 357 618 287,35 |
| Impôts | 240 704 481,51 | 11 998 830,46 | 228 705 651,05 | 169 292 263,58 |
| Autres actif courant | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Disponibilités et assimilés | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Placements et autres actifs financiers courants | 18 559 989,19 | 0,00 | 18 559 989,19 | 18 559 989,19 |
| Trésorerie | 3 218 125 424,65 | 82 435 666,36 | 3 135 689 758,29 | 4 738 892 796,95 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **17 402 972 100,86** | **2 659 240 712,02** | **14 743 731 388,84** | **14 359 590 124,42** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **62 507 400 422,26** | **22 933 056 460,34** | **39 574 343 961,92** | **48 318 944 590,23** |

**الملحق رقم(4–5): جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة مجمع صيدال لسنة2018.**

## 2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

| PASSIF | 31/12/2018 | 31/12/2017 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 2 500 000 000,00 | 2 500 000 000,00 |
| Dotation de l'état | 0,00 | 0,00 |
| Autres fonds propres | 411 677 000,00 | 8 721 856 492,20 |
| Primes et réserves -(réserves consolidées) | 13 461 406 696,77 | 12 991 033 164,36 |
| Ecarts de réévaluation | 1 272 192 408,65 | 1 585 712 860,28 |
| Écart d'équivalence | 1 016 986 928,55 | 955 727 524,41 |
| Résultat Net | 1 174 214 390,98 | 1 376 295 647,88 |
| Autres capitaux propres -report à nouveau | -866 679 031,92 | -1 080 714 611,43 |
| Intérêts minoritaires | 826 612 003,56 | 881 619 980,04 |
| **TOTAL I** | **19 796 410 396,58** | **27 931 531 057,74** |
| **PASSIF NON COURANT** | | |
| Emprunts et dettes financières | 10 923 905 958,66 | 10 894 562 658,08 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 19 887 217,01 | 17 509 995,00 |
| Autres dettes non courantes | 593 645 268,24 | 1 059 992 788,80 |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 1 433 885 167,65 | 1 346 632 170,47 |
| **TOTAL PASSIF NON COURANT II** | **12 971 323 611,56** | **13 318 697 612,35** |
| **PASSIF COURANT** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 2 249 615 538,04 | 1 436 731 269,94 |
| Impôts | 201 334 246,61 | 726 697 526,43 |
| Autres dettes | 3 734 753 856,30 | 4 107 579 876,69 |
| Trésorerie passif | 620 906 312,83 | 797 707 247,08 |
| **TOTAL PASSIF COURANT III** | **6 806 609 953,78** | **7 068 715 920,14** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | **39 574 343 961,92** | **48 318 944 590,23** |

## الملحق رقم(4-6): حساب النتائج لمؤسسة مجمع صيدال لسنة2018.

UM : DA

| TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT | 31/12/2018 | 31/12/2017 | R/O | Evol. 2018/2017 |
|---|---|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 10 317 577 775,54 | 10 265 897 771,06 | 88,10% | 0,50% |
| Variation stocks produits finis et en cours | 272 122 098,95 | -558 329 961,16 | 52,76% | 148,74% |
| Production immobilisée | 0,00 | 0,00 | / | / |
| Subvention d'exploitation | 0,00 | 0,00 | / | / |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | **10 589 699 874,49** | **9 707 567 809,90** | **86,61%** | **9,09%** |
| Achats consommés | -4 624 142 242,57 | -3 755 793 245,73 | 109,60% | 23,12% |
| Services extérieurs et autres consommations | -1 067 499 186,54 | -1 002 621 754,72 | 100,13% | 6,47% |
| **II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE** | **-5 691 641 429,11** | **-4 758 415 000,45** | **107,69%** | **19,61%** |
| **III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION ( I - II )** | **4 898 058 445,38** | **4 949 152 809,45** | **70,56%** | **-1,03%** |
| Charges de personnel | -3 329 762 210,93 | -2 866 108 087,05 | 104,82% | 16,18% |
| Impôts, taxes et versements assimilés | -169 982 582,04 | -167 524 872,66 | 94,54% | 1,47% |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | **1 398 313 652,41** | **1 915 519 849,74** | **39,00%** | **-27,00%** |
| Autres produits opérationnels | 1 159 167 515,64 | 120 876 666,93 | 7418,71% | 858,97% |
| Autres charges opérationnelles | -188 852 963,84 | -58 405 988,66 | 319,38% | 223,35% |
| Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur | -1 454 793 798,08 | -868 249 692,56 | 89,39% | 67,55% |
| Reprises sur pertes de valeurs et provisions | 380 039 983,32 | 370 500 844,60 | 559,38% | 2,57% |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | **1 293 874 389,45** | **1 480 241 680,05** | **65,27%** | **-12,59%** |
| Produits financiers | 200 013 164,65 | 163 571 611,87 | 199,85% | 22,28% |
| Charges financières | -254 951 764,57 | -164 840 374,12 | 194,88% | 54,67% |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | **-54 938 599,92** | **-1 268 762,25** | **178,72%** | **4230,09%** |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT ( V + VI)** | **1 238 935 789,53** | **1 478 972 917,80** | **63,48%** | **-16,23%** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | -127 206 062,00 | -277 583 318,00 | 1180,37% | -54,17% |
| Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires | -21 232 781,46 | 7 032 819,01 | 571,46% | -401,91% |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | 12 328 920 538,10 | 10 362 516 933,30 | 99,34% | 18,98% |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | -11 195 958 029,11 | -9 168 160 152,51 | 106,98% | 22,12% |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **1 132 962 508,99** | **1 194 356 780,79** | **58,26%** | **-5,14%** |
| Eléments extraordinaires (produits) ( à préciser ) | 0,00 | 0,00 | / | / |
| Eléments extraordinaires (charges) ( à préciser ) | 0,00 | 0,00 | / | / |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | **0,00** | **0,00** | **/** | **/** |
| **X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **1 132 962 508,99** | **1 194 356 780,79** | **58,26%** | **-5,14%** |
| **Résultats minoritaires** | **44 778 352,30** | **85 189 898,58** | **/** | **-47,44%** |
| **Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence** | **-3 526 470,31** | **96 748 968,51** | **/** | **-103,64%** |
| **RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **1 174 214 390,98** | **1 376 295 647,88** | **60,38%** | **-14,68%** |

**الملحق رقم(4-7): جانب الأصول ميزانية مؤسسة أليانس للتأمينات لسنة2018.**

ALLIANCE
ASSURANCES

**BILAN (ACTIF) 2018 VS 2017**

| LIBELLE | 2018 | | | 2017 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | BRUT 2018 | AMO/PROV | NET 2018 | BRUT 2017 | AMO/PROV | NET 2017 |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Immobilisations incorporelles | 212 202 852 | 152 417 853 | 59 785 000 | 178 956 264 | 120 433 652 | 58 522 612 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | | |
| Terrains | 595 161 100 | 0 | 595 161 100 | 497 943 100 | 0 | 497 943 100 |
| Bâtiments | 695 955 709 | 116 801 532 | 579 154 177 | 695 955 709 | 102 882 417 | 593 073 292 |
| Immeubles de Placement | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Autres immobilisations corporelles | 877 295 764 | 506 511 511 | 370 784 253 | 814 833 131 | 422 533 677 | 392 299 454 |
| Immobilisations en concession | 153 993 600 | 0 | 153 993 600 | 55 958 400 | 0 | 55 958 400 |
| Immobilisations encours | 215 167 741 | 0 | 215 167 741 | 90 479 821 | 0 | 90 479 821 |
| **Immobilisations financières** | | | | | | |
| Titres mis en équivalence | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Autres participations et créances rattachées | 420 172 423 | 0 | 420 172 423 | 394 097 583 | 0 | 394 097 583 |
| Autres titres immobilisés | 1 730 000 000 | 0 | 1 730 000 000 | 1 230 000 000 | 0 | 1 230 000 000 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 9 660 283 | 0 | 9 660 283 | 10 827 542 | 0 | 10 827 542 |
| **Impôts différés actif** | 0 | | 0 | 0 | | 0 |
| **Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants** | 0 | | 0 | 0 | | 0 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **4 909 609 472** | **775 730 895** | **4 133 878 576** | **3 969 051 550** | **645 849 747** | **3 323 201 803** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | | |
| **Provisions techniques d'assurance:** | | | | | | |
| Part de la coassurance cédée | 0 | | 0 | 0 | | 0 |
| Part de réassurance cédée | 383 921 182 | | 383 921 182 | 441 848 625 | | 441 848 625 |
| **Créances et emplois assimilés:** | | | | | | |
| Cessionnaires et cédants débiteurs | 11 598 860 | 0 | 11 598 860 | 16 859 992 | 0 | 16 859 992 |
| Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs | 2 642 267 237 | 98 731 643 | 2 543 535 594 | 2 575 811 562 | 92 290 734 | 2 483 520 828 |
| Autres débiteurs | 196 021 019 | 0 | 196 021 019 | 188 826 918 | 0 | 188 826 918 |
| Impôts et assimilés | 9 116 328 | | 9 116 328 | 250 679 117 | | 250 679 117 |
| Autres créances et emplois assimilés | 5 289 978 | | 5 289 978 | 734 420 | | 734 420 |
| **Disponibilités et assimilés:** | | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | 350 000 000 | 0 | 350 000 000 | 850 000 000 | 0 | 850 000 000 |
| Trésorerie | 817 055 982 | 0 | 817 055 982 | 647 622 934 | 0 | 647 622 934 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **4 415 270 586** | **98 731 643** | **4 316 538 943** | **4 972 383 568** | **92 290 734** | **4 880 092 834** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **9 324 880 058** | **874 462 538** | **8 450 417 520** | **8 941 435 118** | **738 140 481** | **8 203 294 637** |

Direction Générale
Tél : 021 34 45 45
Fax : 021 34 12 22

Accédez aux p

**الملحق رقم(4–8): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة أليانس للتأمينات لسنة2018.**

ALLIANCE
ASSURANCES

| BILAN (PASSIF) 2018 VS 2017 | | |
|---|---|---|
| LIBELLE | 2018 | 2017 |
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 2 205 714 180 | 2 205 714 180 |
| Capital non appelé | 0 | 0 |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | 262 924 304 | 219 710 205 |
| Ecart de réévaluation | 0 | 0 |
| Ecart d'équivalence (1) | 0 | 0 |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | 462 355 811 | 432 140 992 |
| **Autres capitaux propores:** | **496 576 138** | **383 852 240** |
| * Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs) | 496 576 138 | 383 852 240 |
| * Régularisations sur exercices antérieurs | 0 | 0 |
| **Part de la société consolidante (1)** | 0 | 0 |
| **Part des minoritaires (1)** | 0 | 0 |
| **TOTAL I** | **3 427 570 433** | **3 241 417 617** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | 0 | 0 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | 0 | 0 |
| Autres dettes non courantes | 0 | 0 |
| Provisions réglementées | 385 075 836 | 319 860 719 |
| Provisions et produits constatés d'avance | 0 | 0 |
| **TOTAL II** | **385 075 836** | **319 860 719** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | 332 017 388 | 347 443 550 |
| **Provisions techniques d'assurance** | | |
| - Opérations directes | 2 281 985 167 | 2 341 004 462 |
| - Acceptations | 0 | 0 |
| **Dettes et comptes rattachés** | | |
| - Cessionnaires et Cédants créditeurs | 375 662 276 | 417 398 226 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs | 468 919 449 | 354 459 332 |
| Impôts Crédit | 621 032 552 | 811 244 300 |
| Autres dettes | 558 154 418 | 370 466 431 |
| Trésorerie passif | 0 | 0 |
| **TOTAL III** | **4 637 771 252** | **4 642 016 301** |

**الملحق رقم(4-9): حساب النتائج لمؤسسة أليانس للتأمينات لسنة 2018.**

ALLIANCE
ASSURANCES

## COMPTE DE RESULTAT /NATURE (2018 VS 2017)

| LIBELLE | 2018 | | | 2 017 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Opérations Brutes 2018 | Cessions et Retrocessions 2018 | Operations Nettes 2018 | Opérations Brutes 2017 | Cessions et Retrocessions 2017 | Operations Nettes 2017 |
| Primes émises sur opérations directes | 5 002 372 639 | -983 449 301 | 4 018 923 338 | 4 802 292 227 | -935 690 863 | 3 866 601 363 |
| Primes Acceptées | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Primes émises reportées | -20 580 180 | 37 236 893 | 16 656 713 | -68 164 609 | -39 143 618 | -107 308 227 |
| Primes acceptées reportées | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **I-Primes acquises à l'exercice** | **4 981 792 459** | **-946 212 408** | **4 035 580 052** | **4 734 127 618** | **-974 834 481** | **3 759 293 136** |
| Prestations sur opérations directes | -2 205 331 132 | 280 663 010 | -1 924 668 122 | -2 135 239 352 | 199 955 419 | -1 935 283 933 |
| Prestations sur acceptations | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **II-Prestations de l'exercice** | **-2 205 331 132** | **280 663 010** | **-1 924 668 122** | **-2 135 239 352** | **199 955 419** | **-1 935 283 933** |
| Commissions reçues en réassurance | 0 | 240 678 884 | 240 678 884 | 0 | 214 716 221 | 214 716 221 |
| Commissions versées en réassurance | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **III-Commissions de réassurance** | **0** | **240 678 884** | **240 678 884** | **0** | **214 716 221** | **214 716 221** |
| **IV-Subventions d'exploitation d'assurance** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| **V-MARGE D'ASSURANCE NETTE** | **2 776 461 328** | **-424 870 514** | **2 351 590 814** | **2 598 888 265** | **-560 162 841** | **2 038 725 424** |
| Services extérieurs et autres consommations | -1 098 053 370 | 0 | -1 098 053 370 | -803 074 475 | 0 | -803 074 475 |
| Charges de personnel | -677 864 260 | 0 | -677 864 260 | -659 591 922 | 0 | -659 591 922 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | -118 554 658 | 0 | -118 554 658 | -105 298 637 | 0 | -105 298 637 |
| Production immobilisée | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Autres produits opérationnels | 8 682 716 | 0 | 8 682 716 | 33 643 410 | 0 | 33 643 410 |
| Autres charges opérationnelles | -25 770 015 | 0 | -25 770 015 | -108 006 520 | 0 | -108 006 520 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | -229 863 052 | 0 | -229 863 052 | -210 271 911 | 0 | -210 271 911 |
| Prov d'assurance (Prov Réglementées ) & CATNAT | -73 759 874 | 0 | -73 759 874 | -96 390 815 | 0 | -96 390 815 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | 186 544 928 | 0 | 186 544 928 | 212 557 260 | 0 | 212 557 260 |
| **V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL** | **747 823 742** | **-424 870 514** | **322 953 228** | **862 454 655** | **-560 162 841** | **302 291 814** |
| Produits financiers | 234 986 745 | 0 | 234 986 745 | 225 693 009 | 0 | 225 693 009 |
| Charges financières | -4 185 158 | 0 | -4 185 158 | -5 915 079 | 0 | -5 915 079 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | **230 801 587** | **0** | **230 801 587** | **219 777 929** | **0** | **219 777 929** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | **978 625 329** | **-424 870 514** | **553 754 815** | **1 082 232 585** | **-560 162 841** | **522 069 743** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | -91 516 760 | 0 | -91 516 760 | -90 072 813 | 0 | -90 072 813 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **5 412 006 848** | **-705 533 524** | **4 706 473 325** | **5 206 021 297** | **-760 118 260** | **4 445 903 036** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **-4 524 898 279** | **280 663 010** | **-4 244 235 270** | **-4 213 861 525** | **199 955 419** | **-4 013 906 106** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **887 108 569** | **-424 870 514** | **462 238 055** | **992 159 772** | **-560 162 841** | **431 996 930** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | 142 781 | | 142 781 | 273 892 | | 273 892 |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | -25 026 | | -25 026 | -129 831 | | -129 831 |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | **117 756** | **0** | **117 756** | **144 061** | **0** | **144 061** |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)** | **887 226 325** | **-424 870 514** | **462 355 811** | **992 303 833** | **-560 162 841** | **432 140 992** |

**الملحق رقم(4-10): جانب الأصول لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA) لسنة 2018 .**

N.I.F : 099916000862732

Désignation de l'entreprise : NCA ROUIBA SPA

Activité : FABRICATION DES JUS

Adresse : Z.I ROUTE NATIONNAL N°5 ROUIBA

30 AVR. 2019

| Exercice clos le | 31/12/2018 |
|---|---|

**BILAN (ACTIF)**

Série G, n°2 (2011)

| ACTIF | 2018 | | | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements, provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| **ACTIFS NON COURANT** | | | | |
| **Ecart d'acquisiton-goodwill positif ou négatif** | - | - | - | - |
| **Immobilisations incorporelles** | **93 165 682** | **(69 594 483)** | **23 571 199** | **33 826 148** |
| **Immobilisations corporelles** | **10 160 529 386** | **(3 789 187 371)** | **6 371 342 015** | **5 327 292 929** |
| Terrains | 2 625 000 000 | - | 2 625 000 000 | 1 183 751 184 |
| Batiments | 922 838 083 | (309 167 507) | 613 670 576 | 659 660 811 |
| Autres immobilisations corporelles | 6 583 409 194 | (3 480 019 864) | 3 103 389 330 | 3 471 144 052 |
| Immobilisations en concession | - | - | - | - |
| Immobilisations en cours | 29 282 109 | - | 29 282 109 | 12 736 882 |
| **Immobilisations financières** | **175 511 506** | **-** | **175 511 506** | **113 301 317** |
| Titres mis en équivalence | - | - | - | - |
| Autres participations et créance rattachées | - | - | - | - |
| Autres titres immobilisés | - | - | - | - |
| Prets et autres actifs financiers non courants | 3 700 000 | - | 3 700 000 | 775 000 |
| Impots différés actifs | 171 811 506 | - | 171 811 506 | 112 526 317 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **10 429 206 574** | **(3 858 781 854)** | **6 570 424 720** | **5 474 420 394** |
| **ACTIFS COURANTS** | | | - | |
| **Stocks et encours** | **823 488 969** | **(112 891 183)** | **710 597 785** | **1 179 330 172** |
| **Créances et emplois assimilés** | **2 719 914 436** | **(182 450 329)** | **2 537 464 108** | **1 908 496 267** |
| Clients | 2 561 782 326 | (182 450 329) | 2 379 331 998 | 1 774 476 285 |
| Autres débiteurs | 118 627 669 | - | 118 627 669 | 52 269 968 |
| Impots et assimilés | 30 720 191 | - | 30 720 191 | 68 623 477 |
| Autres créances et emplois assimilés | 8 784 250 | - | 8 784 250 | 13 126 537 |
| **Disponibilités et assimilés** | **250 744 601** | **-** | **250 744 601** | **132 516 862** |
| Placements et autres actifs financiers courants | 5 649 308 | - | 5 649 308 | 6 371 400 |
| Trésorerie | 245 095 293 | - | 245 095 293 | 126 145 462 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **3 794 148 006** | **(295 341 512)** | **3 498 806 494** | **3 220 343 300** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **14 223 354 580** | **(4 154 123 366)** | **10 069 231 214** | **8 694 763 694** |

**الملحق رقم(4-11): جانب الخصوم لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA) لسنة 2018 .**

Activité : FABRICATION DES JUS
Adresse : Z.I ROUTE NATIONNAL N°5 ROUIBA

| Exercice clos le | 31/12/2018 |
|---|---|

**BILAN (PASSIF)**

| PASSIF | 2018 | 2017 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES :** | | |
| Capital émis | 849 195 000 | 849 195 000 |
| Capital non appelé | - | - |
| Primes et réserves- Réserves consolidées (1) | 520 261 097 | 1 222 871 347 |
| Ecarts de réévaluation | 1 441 248 816 | - |
| Ecart d'équivalence (1) | - | - |
| Résultat net - Résultat net part de groupe (1) | (275 035 966) | (702 610 250) |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | - | - |
| **Part de la société consolidante (1)** | | - |
| **Part des minoritaires (1)** | | - |
| **TOTAL I** | **2 535 668 947** | **1 369 456 097** |
| **PASSIFS NON-COURANTS :** | | |
| Emprunts et dettes financières | 1 585 339 950 | 2 486 785 886 |
| Impots (différés et provisionnés) | 17 041 707 | 10 995 189 |
| Autres dettes non courantes | - | - |
| provisions et produits constatés d'avance | 18 676 283 | 15 746 232 |
| **TOTAL II** | **1 621 057 940** | **2 513 527 307** |
| **PASSIFS COURANTS :** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 2 311 196 012 | 1 970 597 393 |
| Impots | 5 316 881 | 3 194 534 |
| Autres dettes | 281 221 204 | 135 485 524 |
| Trésorerie Passif | 3 314 770 229 | 2 702 502 840 |
| **TOTAL III** | **5 912 504 327** | **4 811 780 290** |
| **TOTAL PASSIF (1+2+3)** | **10 069 231 214** | **8 694 763 694** |

**(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés**

SPA - NCA - ROUIBA
Rouiba
DIRECTION FINANCES & COMPTABILITE
-6-
R.N. N°05 - Z.I ROUIBA ALGER

**الملحق رقم(4-12): حساب النتائج لمؤسسة آن سي أرويبة(NCA)لسنة 2018 .**

**COMPTE DE RESULTAT**

| RUBRIQUES | | 2018 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de marchandises | | | 15 836 368 | | 11 760 777 |
| Production vendue | Produits fabriqués | | 6 195 107 583 | | 5 967 265 380 |
| | Prestations de services | | 7 802 676 | | 6 625 052 |
| | Vente de travaux | | | | |
| Produits annexes | | | | | |
| Rabais, remises, ristournes, accordés | | 282 131 258 | | 326 259 971 | |
| **Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes** | | | **5 936 615 369** | | **5 659 391 237** |
| Production stockée ou déstockée | | 164 687 788 | - | | 260 096 158 |
| Production immobilisés | | | - | | - |
| Subventions d'exploitation | | | - | | - |
| **I-Production de l'exercice** | | | **5 771 927 581** | | **5 919 487 396** |
| Achats de marchandises vendues | | 13 914 064 | | 10 241 055 | |
| Matières premières | | 3 603 181 751 | | 3 580 256 458 | |
| Autres approvisionnements | | - | | - | |
| Variations des stocks | | | | | |
| Achats d'études et de prestations de services | | | | | |
| Autres consommations | | 57 284 208 | | 52 915 804 | |
| Rabais, remises, ristournes, obtenus sur achats | | - | 55 767 420 | | 36 402 058 |
| Services extérieurs | Sous-traitance générale | 151 017 796 | | 138 893 105 | |
| | Locations | 172 027 186 | | 193 237 557 | |
| | Entretien, réparations et maintenance | 31 999 149 | | 47 408 781 | |
| | Primes d'assurance | 61 350 097 | | 69 398 580 | |
| | Personnel exterieur à l'entreprise | - | - | - | - |
| | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 66 606 093 | | 98 834 928 | |
| | Publicité | 212 906 290 | | 180 006 939 | |
| | Déplacements, missions et réceptions | 33 647 648 | | 45 146 891 | |
| Autres services | | 197 432 277 | | 356 677 153 | |
| Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs | | - | - | | - |
| **II-Consommations de l'exercice** | | **4 545 599 140** | | **4 736 615 193** | |
| **III-Valeur ajoutée d'exploitation (1-2)** | | | **1 226 328 441** | | **1 182 872 203** |
| Charges de personnel | | 711 630 826 | | 722 931 844 | |
| Impots et taxes et versements assimilés | | 50 733 316 | | 54 753 822 | |
| **IV-Excédent brut d'exploitation** | | | **463 964 299** | | **405 186 536** |
| Autres produits opérationnels | | | 89 892 128 | | 47 099 948 |
| Autres charges opérationnelles | | 127 735 114 | | 138 477 963 | |
| Dotations aux amortissements | | 492 304 313 | | 677 124 902 | |
| Provision | | - | | - | |
| Pertes de valeur | | 42 378 615 | | 66 912 820 | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | 49 028 820 | | 3 247 456 |
| **5-Résultat opérationnel** | | **59 532 796** | - | **426 981 745** | |
| Produits financiers | | | 21 728 182 | | 15 082 804 |
| Charges financières | | 290 470 023 | | 375 831 347 | |
| **6-Résultat financier** | | **268 741 841** | | **360 748 543** | - |
| **7-Résultat ordinaire (5+6)** | | **328 274 637** | - | **787 730 288** | |
| Eléments extraordinaires (produits) (*) | | | | | |
| Eléments extraordinaires (Charges) (*) | | | | | |
| **8-Résultat extraordinaire** | | | | | - |
| Impots exigibles sur résultats | | - | | | |
| Impots différés (variations) sur résultats | | - | 53 238 671 | | 15 120 037 |
| **9-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **275 035 966** | - | **772 610 250** | |

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

## الملحق رقم(4-13): جانب الأصول لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018 .

Bilan consolidé

Actif

| (en millions de DZD) | Note | 31/12/2018 | 31/12/2017 |
|---|---|---|---|
| **Actifs non courants** | | | |
| Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif | 1 | 445 | - |
| Immobilisations incorporelles | 2.1 | 170 | 77 |
| Immobilisations corporelles | 2.2 | | |
| Terrains | | 1 508 | 1 532 |
| Bâtiments | | 627 | 672 |
| Autres immobilisations corporelles | | 2 186 | 1 755 |
| Immobilisations en concession | | - | - |
| Immobilisations encours | 3 | 945 | 159 |
| Immobilisations financières | 4 | | |
| Titres mis en équivalence | | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | | 5 | 5 |
| Autres titres immobilisés | | 50 | 50 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 331 | 172 |
| Impôts différés actif | 5 | 333 | 238 |
| **Total actifs non courants** | | **6 600** | **4 661** |
| **Actifs courants** | | | |
| Stocks et encours | 6 | 21 187 | 17 643 |
| Créances et emplois assimilés | | | |
| Clients | 7 | 20 135 | 17 001 |
| Autres débiteurs | 8 | 3 751 | 3 265 |
| Impôts et assimilés | | 531 | 115 |
| Autres créances et emplois assimilés | | - | - |
| Disponibilités et assimilés | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | 9 | 48 | 147 |
| Trésorerie | 10 | 3 135 | 5 761 |
| **Total actifs courants** | | **48 786** | **43 932** |
| **Total actifs** | | **55 387** | **48 593** |

## الملحق رقم(4-14): جانب الخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018

| (en millions de DZD) | 31/12/2018 | 31/12/2017 |
|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles** | **3 640** | **1 655** |
| **Résultat net de l'exercice** | 7 525 | 6 499 |
| Dotations aux amortissements | 498 | 429 |
| Dotations aux provisions et pertes de valeurs | 221 | (112) |
| Variation impôts différés | 57 | (23) |
| Plus ou Moins value de cession | (124) | (2) |
| **Marge brute d'autofinancement** | **8 178** | **6 790** |
| **Variation du Besoin en Fonds de Roulement** | **(4 538)** | **(5 135)** |
| *- Variation de l'actif courant* | *(6 735)* | *(9 927)* |
| *- Variation du passif courant* | *2 197* | *4 792* |
| **Flux de trésorerie prévenant des opérations d'investissement** | **(2 253)** | **(665)** |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations | (1 692) | (785) |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations | 159 | 6 |
| Variation des Titres de participation | - | - |
| Incidence des variations de périmètre | (572) | - |
| Créances rattachées à des participations | - | - |
| Variation des placements (DAT) | (148) | 114 |
| ** Souscription placements* | *(105)* | - |
| ** Remboursement placements (partie à court terme)* | - | *147* |
| ** Différence de cours sur DAT* | *(43)* | *(33)* |
| ** Bons de Trésor* | - | - |
| **Flux de trésorerie provenant des opérations de financement** | **(2 953)** | **(2 153)** |
| Variation des dettes à long terme | (50) | (269) |
| Variation des dettes à court terme | - | - |
| Variation Intérêts courus non échus (compte 518) | - | - |
| Emprunts | - | 300 |
| Remboursement Emprunts | (125) | (283) |
| Subvention reçue | - | - |
| Compte courant d'associés | (226) | (216) |
| Augmentation de capital | 12 | - |
| Variation prêts et autres actifs financiers non courants | (11) | (0) |
| Dividendes payés | (2 553) | (1 685) |
| **Variation de trésorerie** | **(1 566)** | **(1 162)** |
| Trésorerie d'ouverture | 3 950 | 5 112 |
| Trésorerie de clôture | 2 383 | 3 950 |
| **Variation de trésorerie** | **(1 566)** | **(1 162)** |

## الملحق رقم(4-15): حساب النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018.

Bilan consolidé

Passif

| (en millions de DZD) | Note | 31/12/2018 | 31/12/2017 |
|---|---|---|---|
| **Capitaux propres** | | | |
| Capital émis | | 5 104 | 5 104 |
| Capital non appelé | | - | - |
| Primes et réserves- Réserves consolidés (1) | | 7 194 | 8 242 |
| Ecart de réévaluation | | - | - |
| Ecart d'équivalence (1) | | - | - |
| Résultat net- Résultat net du groupe (1) | | 7 525 | 6 499 |
| Autres capitaux propores- Report à nouveau | | 13 246 | 8 266 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | 32 872 | 27 942 |
| **Part des minoritaires (1)** | | 197 | 170 |
| **Total Capitaux propores** | | **33 069** | **28 111** |
| **Passifs non courants** | | | |
| Emprunts et dettes financières | 11 | 223 | 368 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 12 | 304 | 151 |
| Autres dettes non courantes | | - | - |
| Provisions et produits constatés d'avance | 13 | 19 | 19 |
| **Total passifs non courants** | | **546** | **538** |
| **Passifs courants** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 14 | 17 299 | 15 086 |
| Impôts | | 627 | 477 |
| Autres dettes | 15 | 3 047 | 2 421 |
| Trésorerie passif | 16 | 799 | 1 959 |
| **Total passifs courants** | | **21 772** | **19 944** |
| **Total passifs et capitaux propres** | | **55 387** | **48 593** |

**ملحق رقم (4-16): استبانة البحث**

**جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**استبانة البحث**

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة ..... المحترم/ـة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

تحية طيبة و بعد ،،،

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستبانة، لإبداء رأيكم حول عناصرها وتقديم المعلومات الكافية التي ستؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة والمتمثل في دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية دراسة –عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–، لذا نلتمس منكم الإجابة على جميع فقرات هذه الاستبانة بوضع علامة (**X**) أمام الإجابة المناسبة، علما أن إجاباتكم سَتُعامل بسرية تامة وسَتُستخدم لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

**الطالبة: معمري خيرة**

**الجزء الأول: معلومات عامة حول عينة الدراسة**

يرجى التكرم بوضع علامة ( **X** ) أمام الاختيار المناسب.

**الوظيفة الحالية:** (أذكرها من فضلك).....

## 1- الجهة الموزع إليها:

| الجهة الموزع إليها | ضع علامة (x) في الخانة المناسبة |
|---|---|
| قسم المالية والمحاسبة | |
| قسم مراقبة تسيير | |
| قسم التدقيق الداخلي | |
| لجنة التدقيق | |
| المحافظ الحسابات | |

## 2- الخبرة المهنية:

| الخبرة المهنية | ضع علامة (x) في الخانة المناسبة |
|---|---|
| أقل من 5 سنوات | |
| من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | |
| من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة | |
| من 15 سنة وما فوق | |

## 3- المؤهل العلمي:

| المؤهل العلمي | ضع علامة (x) في الخانة المناسبة |
|---|---|
| ثانوي | |
| ليسانس | |
| ماستر | |
| ماجستر | |
| دكتوراه | |

**4-التخصص العلمي.**

| التخصص العلمي | ضع علامة (x) في الخانة المناسبة |
|---|---|
| **محاسبة** | |
| **محاسبة وتدقيق** | |
| **محاسبة وجباية** | |
| **محاسبة ومالية** | |
| **مالية** | |
| **إدارة ومالية** | |
| **إدارة أعمال** | |
| **أخرى** | |

**الجزء الثاني: دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية**

يرجى التكرم بوضع علامة ( **x** ) أمام الإجابة المناسبة.

**المحور الأول: مدى جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها في ظل معايير المحاسبة الدولية .**

## 1- الخصائص الاساسية:

### 1-1الملائمة:

| الرقم | الفقرات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | يتم اعداد المعلومات المحاسبية وفق المعايير محاسبية الدولية التي تتناسب والنظام المحاسبي المالي. | | | | | |
| 02 | تمكن المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة مستخدميها من التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمؤسسة | | | | | |
| 03 | تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدميها من خلال تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية . | | | | | |
| 04 | تتيح المؤسسة المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة | | | | | |
| 05 | تساعد المعلومات المحاسبية المعدة في تحقيق الرقابة وتدارك الانحرافات في الوقت المناسب. | | | | | |
| 06 | تصدر المعلومات المحاسبية في تواريخ محدد تناسب مسخدميها. | | | | | |

**1-2-التمثيل الصادق(الموثوقية).**

| الرقم | الفقرات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعكس المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة. | | | | | |
| 2 | تعتمد المؤسسة في اعداد المعلومات المحاسبية على طرق محاسبية ثابتة من دورة محاسبية إلى أخرى وفق ما ينص عليه القانون. | | | | | |
| 3 | المعلومات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة تمتاز بالشفافية والمصداقية مما يجعلها مصدر ثقة من طرف مستخدميها. | | | | | |
| 4 | تعد المعلومات المحاسبية عن طريق الالتزام بالقيم الاخلاقية، لخدمة جميع الأطراف دون تحيز. | | | | | |
| 5 | يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية مما يزيد من صدق التمثيل للوضعية الحقيقية للمؤسسة. | | | | | |
| 6 | يضفي المدقق الخارجي المصداقية والموثوقية على معلومات المحاسبية مما يسهم في زيادة الثقة من طرف مستخدميها. | | | | | |

**2-خصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية (الثانوية)**

| الرقم | الفقرات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعتبر المعايير المحاسبية الدولية أساس مرجعي تعود اليه المؤسسة لتعزيز الفهم الجيد للمعلومات المحاسبية . | | | | | |
| 2 | تعمل المؤسسة على تقديم دورات تدريبه وتكوينية تمكن العاملين في مجال المحاسبة من تطوير المعارف التي تمكنهم من الفهم الجيد للعمل المحاسبي. | | | | | |
| 3 | تطلع المؤسسة على كل المستجدات في مجال المعايير المحاسبية الدولية. | | | | | |
| 4 | تعمل المؤسسة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية مما يسهم في تعزيز | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جودة القوائم المالية. | | | | | |
| 5 | تسهر المؤسسة على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي فيما يخص مسك الدفاتر المحاسبية مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| 6 | تسهر المؤسسة على الاعداد الجيد للكشوف المالية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالية والمعايير المحاسبية المعمول بها. | | | | | |
| 7 | تعتمد المؤسسة سياسات المحاسبية واضحة تساعد في تقييم البنود القوائم المالية. | | | | | |
| 8 | تعد المؤسسة القوائم المالية الملحقة (قائمة تدفقات رؤوس الاموال، قائمة تدفقات الخزينة، ....) وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها مما يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. | | | | | |
| 9 | تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على تقييم أداء المؤسسة مع نفسها خلال نفس الفترة المحاسبية أو عدة فترات. | | | | | |
| 10 | تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على تقييم أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى خلال نفس الفترة أو عدة فترات. | | | | | |

**المحور الثالث: الافصاح المحاسبي في المؤسسة ومتطلباته في ظل معايير المحاسبة الدولية.**

| الرقم | الفقرات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتبع المؤسسات سياسة افصاح تجعل المعلومات الاساسية متاحة لمستخدميها. | | | | | |
| 2 | تمتاز المعلومات المفصح عنها للمستخدمين بالوضوح مما يزيد في درجة موثوقيتها. | | | | | |
| 3 | تعكس القوائم المالية المفصح عنها صورة صادقة عن الوضيعة المالية للمؤسسة. | | | | | |
| 4 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح في الوقت المناسب وفق القوانين المعمول بها. | | | | | |
| 5 | يتم الافصاح بصورة فورية وصادقة عن اي التغيرات قد تطرأ في السياسة المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة. | | | | | |
| 6 | تسهم القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة في إبراز المخاطر لتي تواجهه المؤسسة التي تزيد بدورها من ثقة مستخدم بالقوائم المالية المفصح عنها. | | | | | |
| 7 | يعتبر تقرير محافظ الحسابات وسيلة هامة لتعزيز للإفصاح والشفافية في المؤسسة. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تشمل القوائم المالية التي تم الافصاح عنها على تفاصيل كافية لتلبية احتياجات مستخدميها. | | | | | |
| 9 | تعمل المؤسسة على تعزيز الاتصال الداخلي والخارجي مما يسهل عملية تنقل المعلومات المحاسبية بسهولة. | | | | | |
| 10 | يتمتع التدقيق الداخلي بنوع من الاستقلالية في المؤسسة مما يسهم في تعزيز الافصاح والشفافية. | | | | | |

**ملحق رقم (4–17): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة.**

| الرقم | إسم ولقب الاستاذ | الجامعة |
|---|---|---|
| 01 | بكيحل عبد القادر | جامعة الشلف |
| 02 | نوي الحاج | جامعة الشلف |
| 03 | ترقو محمد | جامعة الشلف |
| 04 | بن مريم مصطفى | جامعة الشلف |
| 05 | براهمية إبراهيم | جامعة الشلف |
| 06 | عبد القادر عيادي | جامعة الشلف |